



سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة
(١٥٨)

جمهورية العراق
ليونان الوقف السني
مركز البحوث والدراسات الإسلامية

الحمل على المعنى في العربية

الدكتور
علي عبد الله حسين العنبيكي



سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة
(١٥٨)

جمهورية العراق
ديوان الوقف السني
مركز البحوث والدراسات الإسلامية

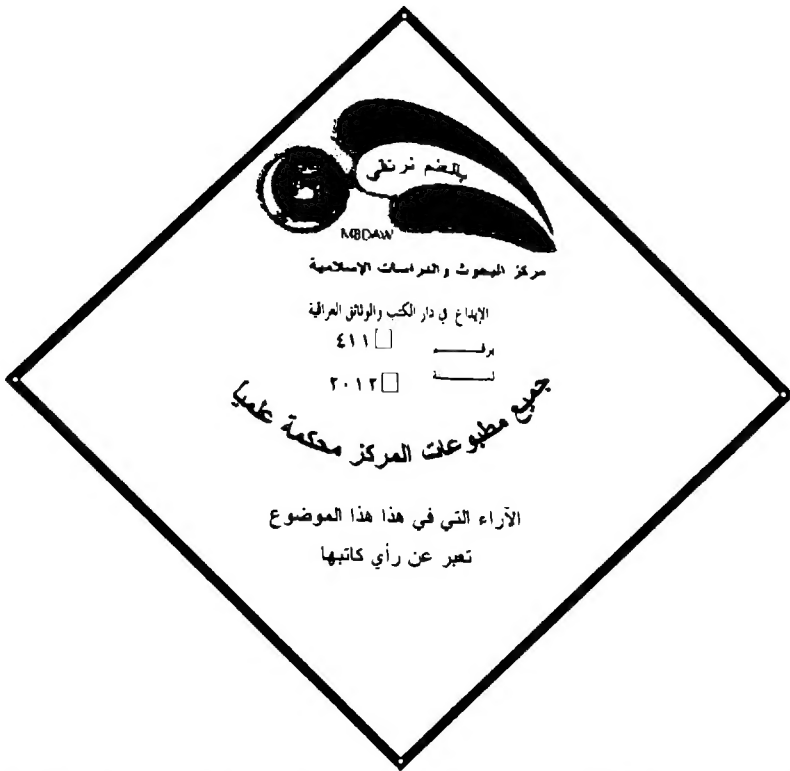
الحمل على المعنى في العربية

الدكتور
علي عبدالله حسين الغنبي

٢٠١٢م

١٤٣٣هـ

الطبعة الأولى



٤١٢

٨٢٦ع

العنبيكي، علي عبدالله حسين

الحمل على المعنى في العربية.. بغداد: ديوان الوقف السني، ٢٠١٢.

٤١٥ ص، ٢٥ سم. (سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، ١٥٨).

١. اللغة العربية، المعنى أ. العنوان. ب. السلسلة

العراق - بغداد - سبع ايكار - ديوان الوقف السني

E.mail: mabdaw_1@yahoo.com

صندوق البريد - ٥٣٠٠٨ باب المعظم

حقوق الطبع محفوظة للمركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۚ

إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٩﴾

صدق الله العظيم

الزمر: ٩

القدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبدأ بقول أهل الجنة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جِئْتُمْ رَسُولٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣] وأتبعه بالصلاة والسلام على محمد المصطفى وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه اجمعين. وأعقب ذلك بقول الثعالبي: ((فإن من أحب الله، أحب رسوله المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم. ومن أحب النبي العربي، أحب العرب. ومن أحب العرب، أحب اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب. ومن أحب العربية، غني بها وثابر عليها، وصرف همته إليها))^(١).

ولقد كانت اللغة العربية من خير اللغات، وكان الإقبال على تعلمها وتفهمها من الديانة؛ إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين، وهي لغة القرآن، ولغة الحضارة الإسلامية التي استطاع بها المسلمون أن يخرجوا الناس من ظلمات الجهل إلى نور العلم والإيمان، وهي التي حفظت لنا هذا التراث العلمي الإنساني الزاخر بكل معاني العطاء، والفيض الذي لا ينضب ولا يغيض.

لهذه الأسباب مجتمعة راودتني — منذ زمن بعيد — رغبة ملحة في دراسة جانب من جوانبها، وظاهرة من ظواهرها تستحق العناية والاهتمام

(١) فقه اللغة وأسرار العربية / ٢.

والمتابعة والدراسة، فكانت تلك الظاهرة هي (الحمل على المعنى في العربية).

إن (الحمل على المعنى) يعدّ مظهراً من مظاهر مرونة اللغة العربية، ووجهاً من وجوه تمكّنها وقوّتها وثرائها، وهو غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً بحسب تعبير ابن جني^(١) الذي عدّه مظهراً من مظاهر (شجاعة العربية)^(٢) المتمثلة بأساليب: الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف.

إنّ هذه الدراسة قد تضيف جديداً الى الدراسات اللغوية والنحوية؛ إذ إنّها تعين على فهم النصوص التي تبدو مخالفة للظاهر، أو مخالفة للقواعد، وما قد يعدّ ضرورة وخروجاً عن القياس اللغوي، وإنّها توجّه كثيراً من ذلك وتفسّره بهذا التوجيه والتفسير أي: بعدّ تلك النصوص محمولة على معناها، وليس على لفظها أو ظاهرها.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث ان يكون على خمسة فصول تعقبها خاتمة بأهم نتائج البحث.

أما الفصل الاول الذي حمل عنوان: (الحمل على المعنى وعلى الموضوع) فتضمن دراسة نقاط ثلاث هي:
الأولى: مصطلحات الحمل وقواعده.

(١) ينظر: الخصائص ٤١١/٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٦٠/٢.

الثانية: الحمل على المعنى وتعبيراته.

الثالثة: الحمل على الموضع.

وجاء الفصل الثاني الذي كان عنوانه (الحمل على اللفظ وعلى

المعنى) متضمناً نقطتين رئيسيتين هما:

الأولى: القواعد والاصول في الحمل على اللفظ وعلى المعنى.

الثانية: الأدوات والأسماء التي يجوز فيها الحمل على اللفظ وعلى

المعنى.

أما الفصل الثالث الذي كان في (التذكير والتأنيث) فاشتمل على أربع

نقاط هي:

الأولى: أقسام التذكير والتأنيث.

الثانية: الحمل على اللفظ وعلى المعنى.

الثالثة: حمل الاسم على معنى اسم آخر.

الرابعة: اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف اليه.

واهتم الفصل الرابع بدراسة مسائل (الإفراد والتثنية والجمع) التي

استحوذت على ست نقاط هي:

الأولى: المفرد بمعنى الجمع.

الثانية: الجمع بمعنى المفرد.

الثالثة: الجمع بمعنى المثنى.

الرابعة: المثنى بمعنى الجمع.

الخامسة: المثنى بمعنى المفرد.

السادسة: المفرد بمعنى المثنى.

وكان على الفصل الخامس ان يضم (المظاهر الاخرى للحمل على
المعنى) موزعاً ذلك بين اربع نقاط هي:
الاولى: العطف على المعنى.
الثانية: التضمين.

الثالثة: الحمل على معنى لنفي.

الرابعة: الحمل على معنى الفعل المذكور.

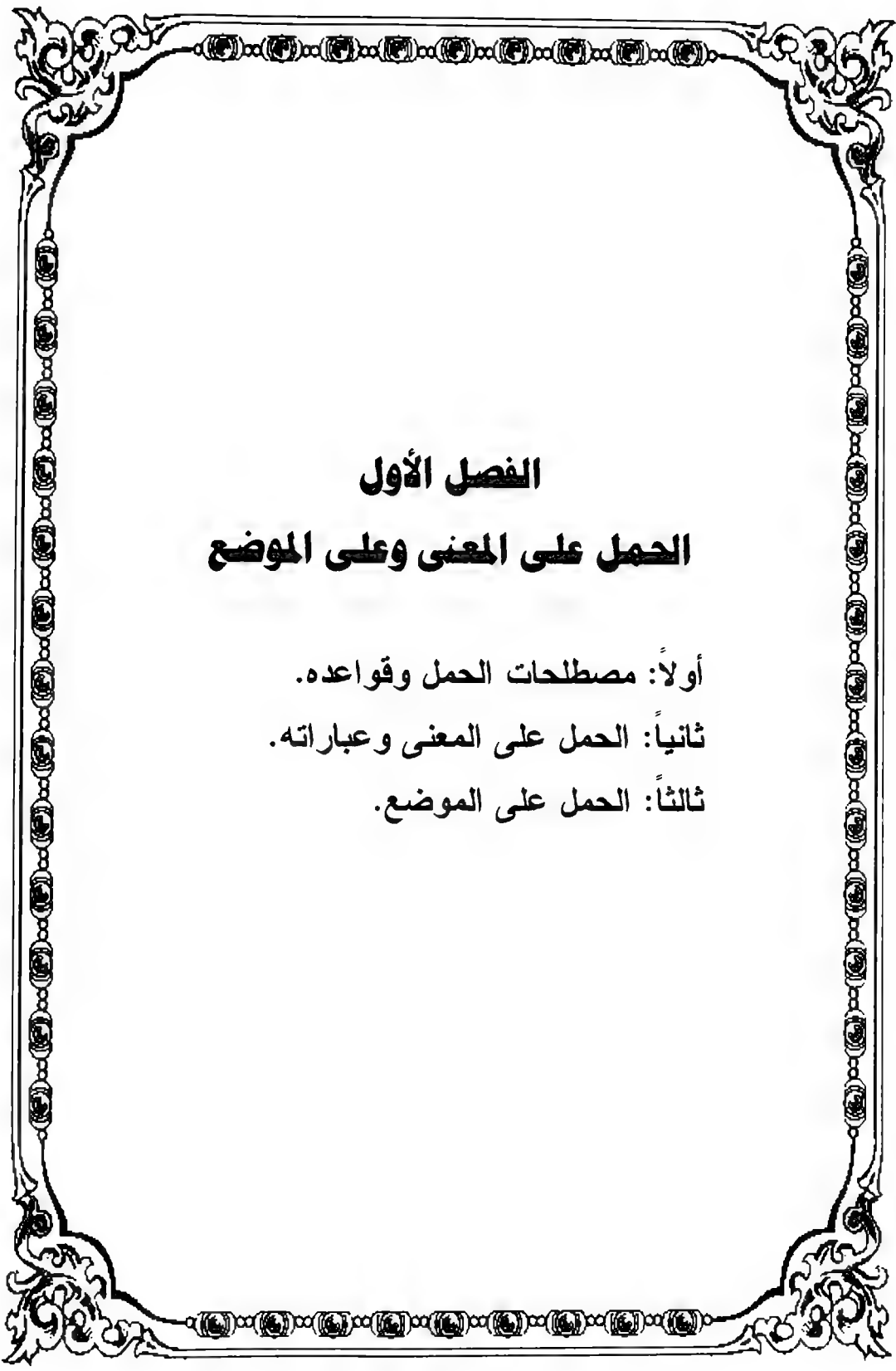
وبعد هذا كله أقول: انني قد بذلت جهدي وأخلصت نيّتي في العمل
من أجل الوصول الى الحقيقة وخدمتها؛ فإن كنتُ أصبت، فذلك بتوفيق الله
وحسن رعايته وتسديده، وإن كنتُ جانببت الصواب، فحسبي انني بذلت
الجهاد والاجتهاد، وانني لست مدّعياً كمال هذا العمل؛ إذ الكمال لله وحده،
جلت قدرته، وتعالّت اسماءه. منه نطلب العون والتوفيق.

وآخر دعواتنا أن الحمد لله ربّ العالمين

د. علي عبدالله حسين العنبيكي

شعبان/١٤٢٩هـ

آب/٢٠٠٨م



الفصل الأول

الحمل على المعنى وعلى الموضع

- أولاً: مصطلحات الحمل وقواعده.
- ثانياً: الحمل على المعنى وعباراته.
- ثالثاً: الحمل على الموضع.

•

أولاً: مصطلحات الحمل وقواعده:

قبل أن نبدأ بالكلام على الحمل على المعنى، والحمل على الموضع، نرى أنه لا بدّ من وقفة قصيرة عند مصطلح الحمل وبعض القواعد المتعلقة به، لننتقل بعد ذلك الى الحمل على المعنى والتعبيرات أو العبارات الخاصة به، ثم الى الحمل على الموضع.

إنّ المقصود بحمل الشيء على الشيء: إلحاقه به وإعطاؤه حكمه. وبهذا تتضوي تحت لفظة الحمل ضروب مختلفة مما يدخل ضمن هذه التسمية، فلا تقتصر اللفظة على الحمل على المعنى، بل تتعداه الى غيره، ولما كانت هذه الضروب مشتركة في التسمية، رأينا أن نتحدث عنها هنا، وهذه المصطلحات والقواعد على قسمين:

أولاً: المصطلحات الخاصة بالقياس.

ثانياً: المصطلحات او القواعد التي لا تتصل بالقياس.

أولاً: المصطلحات الخاصة بالقياس:

قبل أن نبدأ بالحديث عن هذه المصطلحات نبين المقصود بالقياس، فهو عند النحويين (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)^(١). أو هو ((اعتبار الشيء بالشيء بجامع)^(٢)، وينقسم القياس على قسمين

(١) الإغراب في جدل الإعراب/٤٥.

(٢) لمع الأدلة/٩٣.

هما: (١) قياس الشبه، وقياس العلة، وما يعنينا — هنا — هو قياس الشبه؛
لأنه ضربٌ من ضروب الحمل. وهذا ينقسم على أربعة أقسام هي: (٢).

١- حمل الفروع على الأصول.

٢- حمل الأصول على الفروع.

٣- حمل النظر على النظر.

٤- حمل الشيء على ضده.

١- حمل الفروع على الأصول:

من عادة العرب أنهم يؤثرون التجانس والتشابه؛ فلذلك حملوا الفرع
على الأصل وردوه إليه، فمن ذلك حمل النصب على الجر في التثنية
والجمع الذي على حده (ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية
والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع
الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبه الى
الجر فحملوه عليه دون الرفع) (٣).

وقد علل الزجاجي ذلك بقوله: ((وكان ضمه الى المخفوض أولى؛
لأنهما جميعاً في طريق المفعول به، ألا ترى أن قولك: ضربتُ زيداً،
ومررتُ بزيد، سواء في المعنى في أنهما مفعول بهما — إلا أن أحدهما

(١) ينظر: أصول النحو في الخصائص/٢٤٥، فإن فيه تفصيلاً لهذين القسمين من
القياس.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/١٩٠-١٩٧، والاقتراح في علم أصول
النحو/٤٢-٤٤، والكليات/١٥٦، وأصول النحو في الخصائص/٢٨١-٣٠٠.

(٣) الخصائص ١/١١١، وينظر أيضاً ٣٠٦.

أوصلك الفعل اليه بغير حرف خفض، والآخر وصل اليه بحرف خفض —
فلما استويا في المعنى، استويا في التثنية فضمَّ المنصوب في التثنية الى
الخفض لذلك))^(١).

ومن ذلك حملُ النصب على الجر في جمع المؤنث السالم نحو: رأيتُ
الهنداتِ، مع قدرتهم على فتح التاء ((فدلَّ دخولهم تحت هذا، مع أن الحال
لا تضطر إليه، على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل))^(٢).

ومن ذلك حمل الجمع على الواحد في الإعلال والتصحيح، فقد حملوا
الجمع على الواحد المعتل في نحو: قيم وديم؛ لأن واحدهما قيمة وديمة،
وكذلك صححوا الجمع لصحة الواحد في نحو: زوجة وثورة؛ لأنَّ
واحدتهما زَوْج وثَوْر^(٣).

٢- حمل الأصول على الفروع:

كما حملوا الفروع على الاصول؛ لإيثارهم تشبيه الأشياء بعضها
ببعض، كذلك حملوا الاصول على الفروع للسبب المذكور نفسه، فمن ذلك
إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته نحو قولنا: قمتُ قياماً
وقاومتُ قواماً^(٤)، ومنه ايضاً استواء النصب والجر في المظهر نحو:
رأيتُ الزيدَين، ومررتُ بالزيدَين، وذلك لاستوائهما في الضمير نحو: رأيتَه

(١) الايضاح في علل النحو/ ١٢٨.

(٢) الخصائص ١/ ١١١.

(٣) ينظر: الخصائص ١/ ١١٢، والاقتراح في علم اصول النحو/ ٤٢.

(٤) ينظر: الخصائص ١/ ١١٣.

ومررتُ به، ورأيتُكَ ومررتُ بك^(١)، وكان الاصل أن يستوي النصب والجر في المضمَر الذي هو فرع من المظهر، ثم حُمِلَ عليه النصب والجر في المظهر الذي هو أصل للمضمَر.

ومن ذلك حذفهم حروف العلة في الجزم وهي أصول حملاً على حذف الحركات وهي زوائد نحو: لم يخش ولم يذهب^(٢)، ومن ذلك حمل الجر على النصب في الممنوع من الصرف^(٣)، إذ الاصل أن يجر الممنوع من الصرف، لكن الجر حمل على النصب، فنصب في حالة الجر.

٣- حمل النظير على النظير:

ينقسم هذا النوع من الحمل على ثلاثة أقسام هي:^(٤)

حمل النظير على النظير للشبه اللفظي، وحمل النظير على النظير للشبه المعنوي، وحمل النظير على النظير للشبهين اللفظي والمعنوي معاً.

أ- حمل النظير على النظير للشبه اللفظي:

وقد سمّاه ابن جنّي (القياس اللفظي) وقال: ((واعلم أنّ القياس اللفظي إذا تأملتَه لم تجده عارياً من اشتغال المعنى عليه))^(٥)، وقد ذكر ابن السراج

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو/١٢٨، والخصائص ٣٥٥/٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٣١٠/١.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٠٦/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦٧٤/٢، والأشباه والنظائر في النحو ٢١٢/١، والاقتراح في

علم اصول النحو/٤٣، وأصول النحو في الخصائص/٢٨٦.

(٥) الخصائص ١١٠/١.

السراج هذا النوع من الحمل فقال: ((وكثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى))^(١).

وهو عند ابن هشام من باب: (ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه)^(٢) ومن أمثلته دخول (إن) المؤكدة على (ما) المصدرية الظرفية لشبهها لفظاً بـ(ما) النافية في قول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السنّ خيراً لا يزال يزيد^(٣)
((وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية الى أنها كأنها (ما) التي معناها النفي؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما الى أنها كأنها بمعنى الأخرى، لم يجز لك إلحاق (إن) بها))^(٤)، ومثل ذلك^(٥) زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة لأنها بلفظ (ما) الناصبة في قوله:

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب
فهذان محمولان على نحو قوله:

ما إن رأيت ولا سمعتُ بمثله كاليوم هاتئ أينق جُرب

(١) الاصول في النحو ٩٣/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٦٧٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٠٦/٢، والخصائص ١١٠/١، ومغني اللبيب ٦٧٩/٢.

(٤) الخصائص ١١٠/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٦٧٩/٢.

ومن الأمثلة أيضاً تأكيد الفعل المضارع بعد (لا) النافية حملاً لها على لفظ (لا) الناهية^(١)، في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا ثَنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فهذا محمول في اللفظ على نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفُولًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]. وكذلك تأكيد اسم الفاعل بالنون في قول رؤية:

أَرَيْتَ إِنْ جُنْتُ بِهِ أَملُوداً مَرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُوداً
أَقَائِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُوداً^(٢)

وجاء ذلك تشبيهاً لاسم الفاعل بالفعل المضارع^(٣) ووجه الشبه بينهما لفظي وهو من حيث عدد الحروف والتوافق في الحركات والسكون^(٤)، فكلمة (ضارب) على وزن (يضرب) حركة وسكوناً. وأرى ان بينهما شبيهاً معنوياً أيضاً هو الدلالة على الاستقبال وهو الذي جوز التوكيد؛ لان الاستقبال احد مسوغات عمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع.

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٨٠.

(٢) الخصائص ١/١٣٦، والمحتسب ١/١٩٣، ٢/٢٢٠، وشرح الكافية ٢/٢٠٤، والجني الداني في حروف المعاني/١٧٤.

(٣) ينظر: الخصائص ١/١٣٦.

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٠.

ب- حمل النظر على النظر للشبه المغنوي:

من ذلك عمل (ما) وهي حرف عمل (ليس) لاشتراكهما في معنى النفي؛ فقد ذكر سيبويه^(١) أن أهل الحجاز يشبهونها بـ(ليس)؛ لأن معناها كمعنى (ليس). وذكر المبرد^(٢) أيضاً أن المعنى فيهما واحد مع أن أحدهما حرف والآخر فعل.

ويرى أبو البركات الأنباري^(٣) أن وجه الشبه بينهما من وجهين، أحدهما: دخول كل منهما على المبتدأ والخبر، والآخر أنهما لنفي الحال، وعمل (ما) عمل (ليس) — عند ابن هشام — من باب (تقارض اللفظين في الأحكام)^(٤)، قال ابن هشام: ((والسادس: إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الأعمال، وهي لغة الحجاز نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وإعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بـ(إلا) كقولهم: ليس الطيب إلا المسك، وهي لغة تميم))^(٥).

ومن ذلك حمل (أن) الناصبة على (ما) المصدرية في الإهمال، وذلك لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن (ما) تكون مع الفعل

(١) ينظر: الكتاب ٢٨/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٣/٣.

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١٦٦/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦٩٩/٢.

(٥) مغني اللبيب ٦٩٩/٢.

بعدها بمنزلة المصدر))^(١)، وقد حُمِلت على ذلك قراءة^(٢) من قرأ قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع (يُتِمَّ). وعلى هذا جاء قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَهَا مَنِي السَّلَامِ وَأَنْ لَا تَشْعُرَ أَحَدًا^(٣)
وقد اعطى أبو البركات الأنباري أمثلة كثيرة لهذا النوع من الحمل^(٤)، وذكر ابن هشام عدداً من الامثلة على (إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في المعنى)^(٥) وعلى (تقارض اللفظين في الاحكام)^(٦). والحمل في جميع هذه الأمثلة للشبه المعنوي. ومن ذلك دخول الباء في خبر (أَنْ) في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لَهُمْ بَقَدِيرًا﴾ [الأحقاف: ٣٣]؛ لانه في معنى: أُوليس الله بقادر^(٧).

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ٥٦٣/٢.

(٢) نسبت الى مجاهد، والى ابن محيىن. ينظر: مختصر في شواذ القراءات/١٤، والبحر المحيط ٢/٢١٣، ومغني اللبيب ١/٣٠.

(٣) مجالس نعلب ١/٣٢٣، والخصائص ١/٣٩٠، و الانصاف في مسائل الخلاف ٥٦٣/٢، ومغني اللبيب ٢/٦٩٧.

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٦٥، و ٢/٤٨٤، و ٦٢٧، و ٦٤٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٧٤-٦٧٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٩٧-٦٩٩.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٧٤-٦٧٥.

ج- حمل النظر على النظر للشبهين اللفظي والمعنوي:

وهذا النوع من الحمل أقوى من النوعين السابقين، ((لان الحمل على اللفظ والمعنى اولى من الحمل على المعنى دون اللفظ))^(١) كما أن الحمل على اللفظ أضعف هذه الانواع ((فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً، وحجماً محتقراً)).^(٢) ومن أمثلة هذا الحمل حمل (إن) وأخواتها في العمل على الفعل؛ لانها أشبهته لفظاً ومعنى، ووجه الشبه من خمسة أوجه،^(٣) الاول: أنها على وزن الفعل، والثاني: أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل، والخامس: أن فيها معنى الفعل.

ومن ذلك أيضاً تعليل ابن جني^(٤) نصب الحال في (ليت) من معنى الفعل — وهو التمني — نحو: ليت زيدا أخوك قائماً، وبما في (كأن) من معنى التشبيه، وهو معنى فعلي. كما في قول النابغة:

كأنه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد
وقد أطلق ابن هشام على هذا الحمل تسمية (ما أعطي حكم الشيء

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ٥١٠/٢-٥١١.

(٢) الخصائص ٢٢٤/١.

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١٧٨/١، وأسرار العربية/١٤٨.

(٤) ينظر: الخصائص ٢٧٥/٢.

لمشابهته له لفظاً ومعنى^(١) وعدَّ منه اسم التفضيل وأفعل في التعجب ((فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل))^(٢). قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلاً شدن لنا من هوليائكن الصنال والسمر^(٣)

٤- حمل الشيء على ضده:

يعد سيبويه أول من ذكر هذا النوع من الحمل، وقد سلك هذا الطريق في المصادر كثير^(٤)، فمن ذلك قوله: ((وقالوا: الشكور كما قالوا الجُود))^(٥)، ((وقالوا الرشاد كما قالوا: الشقاء... وقالوا: عالم كما قالوا في الضد: لاجاهل))^(٦) وذكر ابن جني^(٧) أن العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره، ومن ذلك قولهم: جوعان كما قالوا شبعان، وقولهم علم كما قالوا جهل.

(١) ينظر: مغني اللبيب ٦٨٢/٢.

(٢) مغني اللبيب ٦٨٢/٢.

(٣) مغني اللبيب ٦٨٢/٢.

(٤) ينظر: الخصائص ٣١١/٢.

(٥) الكتاب ٢٥١/٢.

(٦) الكتاب ٢٢٥/٢.

(٧) ينظر: الخصائص ٣٨٩/٢.

وذهب الكسائي^(١) في قول القحيف العقيلي:

إذا رضيت علي بنو قشيرٍ لعمر الله أعجبنى رضاها^(٢)
ألى أنه عدى (رضيت) بـ (على) لما كانت ضدَّ (سخطت) والاصل
في الفعل (رضي) ان يتعدى بـ (عن). قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ
الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] ومن حمل الشيء على
ضده حمل (لا) النافية للجنس على (إن) مع ان إحداها للنفي والاخرى
للإثبات وذلك انهم ((يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على
نظيره))^(٣).

ثانياً: المصطلحات أو القواعد التي لا تتصل بالقياس:

وتشمل هذه المصطلحات ما يأتي:

- ١- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير.
- ٢- الحمل على أحسن القبيحين.
- ٣- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.
- ٤- الحمل على الظاهر.

(١) ينظر: الخصائص ٣١١/٢، و ٣٨٩، والانصاف في مسائل الخلاف ٦٣٠/٢،
ومغني اللبيب ١٤٣/١.

(٢) النوادر في اللغة/٤٨١، ومجاز القرآن ٨٤/٢، والمقتضب ٣٢٠/٢، والخصائص
٣١١/٢، و ٣٨٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٧/١، واسرار العربية/٢٤٦.

١- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير:

من ذلك وجوب تنوين الصفة الثانية لاسم (لا) النافية للجنس في نحو قولنا: لا غلام ظريفاً عاقلاً، أما الصفة الأولى فيجوز فيها البناء على الفتح والتنوين، وأما الثانية فلا يجوز فيها إلا التنوين، وذلك لئلا تجتمع ثلاثة أشياء منفصلة فتكون بمنزلة اسم واحد^(١) وهذه الأشياء هي لا مع اسمها والصفة الأولى والثانية وهذا ما ليس له نظير.

ومن ذلك ما يحتمل حاله أكثر من صيغة أو مثال نحو: كلمة (مروان) فإنها تحتمل أن تكون: فَعْلَانْ أو مَفْعَلاً أو فَعْوَالاً^(٢) ولكن يفسد كونه مَفْعَلاً أو فَعْوَالاً أَنَّ هذين المثالين لم يجيئاً ولا نظير لهما، فيحمل على ما له نظير وهو فَعْلَانْ. وقد أكثر أبو البركات الأنباري من ذكر هذا المصطلح، فمن ذلك قوله محتجاً للبصريين في أن الضمير في (إِيَّاكَ) هو (إِيَّا) وليس الكاف: ((والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف

(١) ينظر: الكتاب ٣٥١/١، والمقتضب ٣٦٧/٤، والاشباه والنظائر ١٧٦/١، والكليات/١٥٦.

(٢) ينظر: الخصائص ٦٧/٣-٦٨، والاشباه والنظائر ١٧٥/١، والكليات/١٥٦.

واحد؛ لأنه لا نظير له في كلامهم. والمصير الى ماله نظيرٌ أولى من
المصير الى ما ليس له نظير))^(١).

٢ - الحمل على احسن القبيحين:

ذكر ابن جني هذا المصطلح بهذه التسمية وقال عنه: ((اعلم أن هذا
موضع مع مواضع الضرورة الممثلة^(٢)، وذلك أن تُحْضَرَ الحال
ضرورتين لا بدّ من ارتكاب احدهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على
أقربهما وأقلهما فحشاً))^(٣)، فمن ذلك قولنا: فيها قائماً رجلاً، فأننا بين
ضرورتين: إما ان نرفع (قائماً) فنقدم الصفة على الموصوف وهذا غير
جائز، وإما ان ننصب (قائماً) على الحال من النكرة، وهذا قبيح، ولكنه
جائز فحملنا الكلام على احسن القبيحين - وهو الحال - فنصبنا (قائماً)^(٤).

ومن ذلك قول ذي الرمة:

وتحت العوالي في القنا مستظلةً ظباءً أعارتها العيون الجاذر^(٥)

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ٦٩٦/٢، وينظر: امثلة اخرى في ١٠/١، ٢٠-٢١،
٢٤٧، ٣٠٦، ٦٤٢/٢، ٧٠٧.

(٢) يقال: ميل بين الامرين: رجح بينهما، فقوله -الممثلة- يريد: المميل بها والمرجح.

(٣) الخصائص ٢١٢/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٧٦/١، والخصائص ٢١٣/١.

(٥) الكتاب ٢٧٦/١.

وقول كثير:

لعِزَّةٌ مَوْحِشًا ظَلُلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلُلٌ^(١)

ومثل ابن جني^(٢) لذلك بتقديم المستثنى على المستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداَ احدًا، لأننا لو رفعنا زيداَ، لم نجد قبله ما نبدله منه؛ لذلك لجأنا إلى نصبه وإن كان جائز الرفع على البديل لو لم يتقدم على المستثنى منه.

٣- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

من ذلك عدم صرف (رحمن) وإن لم يكن له (فعلى)؛ لأن ما لا ينصرف من (فَعْلَانِ) أكثر فالحمل عليها أولى^(٣). ومن ذلك كون (حتى) حرفاً يجر الاسم دائماً سواءً أكان الاسم صريحاً أم مصدرأ مؤولاً أولى من قول الكسائي إنها حرفٌ ينصب المضارع وإن الاسم اذا وقع مجروراً بعدها يجر بتقدير (الى)؛ لأن جعل الكلمة من عوامل الاسماء أولى؛ اذ عوامل الاسماء هي الاصول وعوامل الأفعال فروع، كما أن عوامل الاسماء هي الأكثر، والحمل على الأكثر أولى^(٤). ومن ذلك مذهب سيبويه في ان المرفوع بعد (لولا) مبتدأ محذوف الخبر، فهذا أولى من قول

(١) الكتاب ٢٧٦/١.

(٢) ينظر: الخصائص ٢١٣/١.

(٣) ينظر: الاشباه والنظائر ١٨١/١.

(٤) ينظر: الاشباه والنظائر ١٨٣/١، والكلبيات ١٥٦.

الكسائي إنه فاعل بإضمار فعله؛ لأنّ إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل^(١).

٤ - الحمل على الظاهر:

يقترب هذا المصطلح من الحمل على اللفظ وعدم اللجوء الى التأويل ففي قولنا: انتني أكرمك يكون التقدير: انتني فإنك إن تأنتي أكرمك ولو خمل الكلام على ظاهره، لامتنع؛ لأنّ الامر بالاثنيان لا يكون موجباً الاكرام، وانما الذي اوجبه هو الاثنيان نفسه^(٢) ولكن إذا أمكن حمل الالفاظ على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عن ذلك؛ لأنّ الحمل على الظاهر اولى من التأويل^(٣).

٥ - الحمل على أحسن الوجوه:

إذا احتمل الكلام عدداً من الوجوه فينبغي أن يحمل على أحسن تلك الوجوه، قال أبو حيان: ((وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن لا نسلك

(١) ينظر: الكليات/١٥٦.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١١٢٤/٢، والانصاف في مسائل الخلاف ٥٤٣/٢-٥٤٤.

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٢٤٣/١.

فيه إلبا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف وأسوغها في لسان العرب^(١).

ثانياً: الحمل على المعنى وتعبيراته:

أقسام الكلام من حيث المطابقة:

قد يكون الكلام مطابقاً بعضه بعضاً، وهذا هو الاصل، وقد يختلف ويخرج عن هذا الاصل، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: ((ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر كلامهم))^(٢)، وعقد ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) باباً سماه: (باب مخالفة ظاهر اللفظ لمعناه)^(٣) وأشار أبو حيان الاندلسي الى مخالفة لفظ الكلام لمعناه حين قال: ((وكثير في لسان العرب أن يكون الكلام لفظه مخالفاً لمعناه؛ ألا ترى مجيء الامر بصورة الخبر ومجيء الخبر بصورة الامر))^(٤). وقد قسم ابو حيان ايضاً كلام العرب على ثلاثة أقسام هي: (٥)

١. ما طابق فيه اللفظ المعنى نحو: قام زيدٌ، وزيدٌ قام.

٢. ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو: علمتُ اقام زيدٌ ام قعد.

(١) البحر المحيط ٣٦/١.

(٢) الكتاب ٢٤/١.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن/٢١٣.

(٤) منهج السالك/٩٥.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤٧/١، ومنهج السالك/٩٥-٩٦، والأشباه والنظائر ١٨٧/١-

٣. ما غلب فيه المعنى على اللفظ نحو: الاضافة للجملة؛ اذ القياس ان لا يضاف الى الفعل، لكن لوحظ معنى المصدر فأضيف اليه لذلك.

والاصل في الكلام أن يكون اللفظ مطابقاً للمعنى، وهذا اولى من المخالفة بين اللفظين وعدم مشاكلتهما، ولذلك يرى سيبويه ان الحمل على اللفظ في قولنا: (ليس زيد بجبان ولا بخيل) أولى من الحمل على الموضع؛ إذ ((الوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، فأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه))^(١).

وعقب الأعلام الشنتمري على المثال المذكور بقوله: ((غير أن الجر أجود؛ لأن معناهما واحد، ولفظ الاخير مطابق للفظ الاول، واذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين، كان افصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليه))^(٢). أما الرضي فيرى^(٣) أن الحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر.

الحمل على المعنى:

إن معنى حمل الشيء على الشيء: الحاقه به وإعطائه حكمه، ويكون ذلك: إما على اللفظ، وإما على الموضع، وإما على المعنى فيكون الكلام

(١) الكتاب ١/٣٣-٣٤، وينظر: الرمانى النحوي/٤٣٥.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٩٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/٢١.

-حينئذٍ- محمولاً على المعنى. والحمل على المعنى هو أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ، وبذلك يكون الحمل على المعنى: ما ليس حملاً على اللفظ، ولا حملاً على الموضع أو المحل.

قال ابن جني عن الحمل على المعنى: ((وقد شاع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى، وترك الظاهر إليه، وذلك كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإفراد الجماعة، وجمع المفرد. وقد فاش عنهم))^(١) وأفرد له فصلاً في (باب شجاعة العربية)^(٢) المتمثلة في: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف.

وقال في هذا الفصل ((اعلم أن هذا الشرح^(٣) غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول، اصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه بإذن الله))^(٤).

ووصفه في موضع اخر بقوله: ((وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا

(١) المحتسب ١/١٤٥.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/٣٦٠.

(٣) الشرح: النوع.

(٤) الخصائص ٢/٤١١.

ينكش^(١) ولا يفتح^(٢)، ولا يؤبى^(٣)، ولا يغرَض^(٤)، ولا يغضغض^(٥)، وقد أريناك وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأمل^(٦)، أما ضياء الدين بن الأثير فقد وصفه بالدقة والحاجة إلى زيادة التأمل فقال: ((اعلم أن هذا القسم من التأليف دقيق المسلك بعيد المذهب يحتاج إلى معاودة وزيادة تأمل))^(٧).

وعقد له ابن فارس باباً سماه (باب الحمل) جاء فيه: ((هذا باب يترك فيه ظاهر لفظه؛ لأنهم محمول على معناه، يقولون: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، لانهم حملوه على الانسان))^(٨)، وعدّه الثعالبي من سنن العرب حين عقد له فصلاً هو (فصل في حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر)، قال فيه: ((من سنن العرب ترك ظاهر اللفظ وحمله على معناه، كما يقولون: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، وإنما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشخص))^(٩).

(١) أي: لا ينزف وينتهي ماؤه.

(٢) أي: لا يبلغ غوره.

(٣) أي: لا ينقطع من كثرته.

(٤) أي: لا ينزح.

(٥) أي: لا ينزح ايضاً.

(٦) الخصائص ٢/٤٣٥.

(٧) الجامع الكبير/١٠٦.

(٨) الصاحبى/٢٥٣.

(٩) فقه اللغة / ٢١٦.

والحمل على المعنى هو المصطلح المعروف الشائع، وهو أعم من غيره من المصطلحات الأخرى أو الألفاظ والتعبيرات، وأكثرها شيوعاً وأدقها تعبيراً وأكثرها اداء للمعنى المطلوب وقد وردت ألفاظ وتعبيرات أخرى تحمل المعنى نفسه وتؤدي عنه، سنذكر أهمها فيما يأتي:

تعبيرات تؤدي معنى الحمل على المعنى:

١- حملة على كذا:

ورد هذا المصطلح مجرداً من لفظة (المعنى) ففي قوله تعالى:

﴿وَإِذَا حَصَرَ الْقَسَمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨]

أعاد الضمير في قول ﴿مِنْهُ﴾ مذكراً على ﴿الْقَسَمَةَ﴾ وهي مؤنث ((لأنه حملة على الإرث))^(١)، ومن ذلك تذكير السماء في قوله تعالى:

﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] فإنه ((حملة على السقف))^(٢).

وعاد الضمير مؤنثاً إلى كلمة ﴿سَعِيرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا

لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾^(١١) إِذْ أَرَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْطًا وَزَفِيرًا^(١٢) ﴿

[الفرقان: ١١ - ١٢] إذ قال ﴿إِذْ أَرَأَتْهُم﴾ فأنث الضمير في ﴿رَأَتْهُم﴾،

(١) التكملة / ٢٩٦.

(٢) الصاحبى / ٢٥٤.

((فحملة على النار))^(١). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَاهُمْ بَلَدَهُ مَيِّتًا﴾
[ق: ١١] ولم يقل: بلدة ميتة فتطابق الصفة الموصوف في التأنيث؛ لأنه
((حملة على المكان))^(٢). وقال الراجز:

هل تعرف يعفياها الموز والدجن يوماً والعجاج المهمور
لكل ريح فيه ذيل مسفور^(٣)

فذكر الضمير في (فيه) العائد الى الدار وهي مؤنث ((فقال فيه؛ لأن
الدار مكان، فحملة على ذلك))^(٤).

٢ - التأويل:

التأويل في اللغة مأخوذ من: آل يؤول، اذا رجع^(٥)، واشتقاق الكلمة
من المأل وهو العاقبة والمصير^(٦). وهو في الاصطلاح: ((صرف اللفظ
عن الظاهر الى غيره مما يحتمله اللفظ))^(٧)، أو هو: ((ردّ احد المحتملين

(١) الصاحبى/٢٥٤، وينظر: البرهان في علوم القرآن ٣/٣٦٧.

(٢) الصاحبى/٢٥٤، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٨٢، و٢٥٤.

(٣) الكتاب ١/٣٠٢، والمذكر والمؤنث للمبرد/١١١، والمخصص ٤/١٧.

(٤) الكتاب ١/٣٠٢، والمذكر والمؤنث للمبرد/١١٢.

(٥) ينظر: لسان العرب (أول).

(٦) ينظر: الصاحبى/١٩٢.

(٧) شرح المفصل ٩/١.

الى ما يطابق الظاهر))^(١)؛ والتأويل والتفسير والمعنى - عند المبرد-
بمعنى واحد^(٢)؛ ولذلك عدّ المفسرون هذه الالفاظ من المترادفات واستعملوا
بعضها بمعنى الآخر. اما عند النحويين فقد يرد التأويل بمعنى الحمل على
المعنى؛ ولذلك استعمل الرماني مصطلح (الحمل على التأويل)^(٣) كما
استعمل الى جانبه مصطلح الحمل على المعنى.

وعبر النحويون عنه في هذا الباب عدة تعبيرات، من ذلك تعقيب

الفراء على استعمال (بين) في قوله تعالى: ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾
[البقرة: ١٣٦] قال الفراء: ((ولا يجوز: لا نفرق بين رجل منهم؛ لأنّ (أحداً)
لا يثنى كما لا يثنى الرجل ويجمع، فان شئت جعلت (أحداً) في تأويل
اثنين، وان شئت في تأويل أكثر))^(٤). وعند وقوف الفراء على قوله تعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ خَلْقٌ كَذَلِكَ﴾ [فاطر: ٢٨] قال:

((ولم يقل: ألوانهم، ولا ألوانها؛ وذلك لمكان (من)، والعرب تضم (من)
فتكتفي بـ (من) من (من) فيقولون: منا من يقول ذلك، ومنا من لا يقوله:
ولو جمع على التأويل كان صواباً))^(٥).

(١) مجمع البيان ١٣/١.

(٢) ينظر: مجمع البيان ١٣/١.

(٣) ينظر: الرماني النحوي/٣٦٧، ٣٧٠، ٤٣٥.

(٤) معاني القرآن ٤٥/١.

(٥) معاني القرآن ٢٨٤/١.

وفي قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] قال الزمخشري: ((والمعنى ذات انفطار، أو على تأويل السماء بالسقف، أو على تأويل: السماء شيء منفطر))^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿وَلِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَجَاحًا وَلِنُبْلِيَهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ بِمَا قَدَّمَتِ أَيْدِيهِمْ﴾ [الشورى: ٤٨]. قال الفراء: ((وإنما ذكر قبلهم الإنسان مفرداً، والإنسان يكون واحداً، وفي معنى جمع، فرد الهاء والميم على التأويل))^(٢).

وقد استعمل الطبري تعبير (على التأويل) عند إشارته إلى قراءة ﴿وَتَعْمَلْ﴾^(٣) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] قال الطبري: ((وتعمل (بالتاء) رداً على تأويل (من))^(٤). واستعملوا تعبير (تأويله كذا) ففي قول الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقَّهَا ولا أرض أبْقَلْ إِبْقَالَهَا^(٥)

(١) الكشف ٦٤٢/٤.

(٢) معاني القرآن ٢٦/٣، وينظر: هذا التعبير في: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٠٦/١، ٧٦٥/٢، والكشاف ١١/٢، ٦٤٢/٤، والبحر المحيط ٤٥١/٥، ومنهج السالك ١٠٦، والبرهان في علوم القرآن ٣٥٩/٣ ومعتزك الاقران ٢٦٠/١.

(٣) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم. ينظر: السبعة في القراءات ٥٢١.

(٤) جامع البيان ١/٢٢، والتأويل والمعنى هنا واحد.

(٥) الكتاب ٢٤٠/١، ومجاز القرآن ٦٧/٢، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢.

قال الأعلام الشنتمري: ((أراد: ولا أرض أبقلت، ولكنه تأول بالأرض المكان فذكر لذلك))^(١).

٣- ذهب به الى كذا:

استعمل الفراء هذا التعبير كثيراً، ومن ذلك تعليله مجيء لفظة ﴿عَلَقَ﴾ في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] بقوله: ((قيل: من علق؛ وإنما هي علقة، لأن الإنسان في معنى جمع، فذهب بالعلق الى الجمع لمشكلة الآيات))^(٢)، ومن ذلك إيراده قراءة أبي: ((إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فالله أولى بهم))^(٣)، وقوله: ((فأما قول أبي (بهم) فإنه كقوله ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ﴾ [النجم: ٢٦] ذهب الى الجمع، كذلك جاء في قراءة أبي؛ لأنه قد ذكرهم جميعاً ثم وحّد الغني والفقير وهما في مذهب الجمع))^(٤).

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٣/١، وينظر هذا التعبير في: شرح عمدة الحافظ/٥١٩-٥٢٠، وشواهد التوضيح/٨٤، وتسهيل الفوائد/١١٧، وشرح الكافية ٥٢/١، والبرهان في علوم القرآن ٣٥٩/٣، والمساعد في شرح تسهيل الفوائد ٧٦/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٧٨/٣.

(٣) في المصحف ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥].

(٤) معاني القرآن ٢٨٧/١.

واستعمل أبو عبيدة ذلك عندما أنشد بيت الشاعر:
 قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة وللسبع أركى من ثلاثٍ وأكثر^(١)
 فقال: ((ذكر ثلاثة ذهب به الى بطن، ثم أنه، لأنه ذهب به الى
 قبيلة))^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿الْأَسْمَاءُ مِنْ أَطْرَفَيْهِ﴾ [المزمل: ١٨] قال الفراء:
 ((والذين استجازوا ذلك قالوا: يذهب به إلى المعنى، وهو في التقديم
 والتأخير سواء، قال الشاعر:

فإن تعهدي لامرئ لمة فإن الحوادث أزرى بها^(٣)
 ولم يقل: أزرين ولا أزررت بها؛ والحوادث جمع، ولكنة ذهب بها
 إلى معنى الحدثان))^(٤). وأنشد أبو علي الفارسي بيت ذي الإصبع

(١) الكتاب ١٧٥/٢، ومجاز القرآن ٢٣٧/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه
 ٧٦٥/٢.

(٢) مجاز القرآن ٢٣٧/١.

(٣) مجاز القرآن ٢٦٧/١، والمذكر والمؤنث للمبرد/١١٢، وشرح القصائد السبع
 الطوال/٤٠٥.

(٤) معاني القرآن ١٢٨/١، وتنتظر أمثلة أخرى في: ٤٩/١، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨،
 ١٢٩، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٨، ٣٩٧، ٤٢٦، ١٨/٢، ١١٤/٢، ١٢٤٧، ٢٢٠،
 ٣٣٢، ٥/٣، ٤٣، ٩٠.

العدواني:

وَمَمَّنْ وَلِدُوا عَامًّا — رُذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ^(١)

وقال: ((فلم يصرف (عامر) ذهب به الى القبيلة))^(٢).

وذكر ابو بكر بن الانباري هذا التعبير حين أنشد قول الشاعر:

فكان نصيري دون من كنت أتقي ثلاثُ شُخُوصِ كاعبانٍ ومعصر^(٣)

فقال: ((فأنت؛ لأنه ذهب بالشخوص الى المؤنث؛ لأن الشخص يقع

على المذكر والمؤنث))^(٤) أما الاعلام الشنتمري فذكر أنه حذف الهاء من

ثلاث مع أن واحد الشخوص مذكر؛ لأنه ((ذهب به مذهب النسوة))^(٥).

وذكر ابن جني سبب تذكير الارض في قول عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنَةٌ ودقَّتْ ودقَّها ولا أرضٌ أبْقَلْ إِبْقَالَهَا

فقال: ((ذهب بالارض إلى الموضع والمكان))^(٦).

(١) المذكر والمؤنث لابن الانباري/٥٣٧، والمسائل المشكلة/٤٥٠، والانصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢.

(٢) المسائل المشكلة /٤٥٠، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢-٥٠٢، والاعراب في جمل الاعراب/٤٩.

(٣) الكتاب ١٧٥/٢، والمقتضب ١٨٤/٢، والخصائص ٤١٧/٢.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الانباري/٦٢٩.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٣/١.

(٦) الخصائص ٤١٢/٢.

وكذلك قال في بيت الحطيئة:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي^(١)
(ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر)^(٢).

٤ - مراعاة المعنى:

استعمل هذا التعبير كثيراً النحويون المتأخرون والمحدثون، ومن هؤلاء المحدثين (محمد عبد الخالق عضيمة) في دراسته للأدوات التي تحمل على اللفظ تارة، وعلى المعنى أخرى^(٣). وقد استعمل أبو حيان الأندلسي هذا التعبير كثيراً ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا نِ خَصَمَانِ اٰخَصَمُوْا فِي رِيْبِهِمْ﴾ [الحج: ١٩] قال أبو حيان: ((خصم مصدر واريده هنا الفريق؛ فلذلك جاء ﴿اٰخَصَمُوْا﴾ مراعاة للمعنى؛ إذ تحت كل خصم أفراد))^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ لَّهٗ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ كُلٌّ لَّهٗ قٰنِتُوْنَ﴾ [البقرة: ١١٦] قال أبو حيان: ((و (كلّ) إذا حذف ما تضاف اليه جاز فيها

(١) الكتاب ١٧٥/٢، ومجالس ثعلب ٢٥٢/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٦٣/٢.

(٢) الخصائص ٤١٢/٢، وينظر: ٤١٣/٢، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، والتنبية على شرح مشكلات الحماسة/٢٥٦، والبرهان في علوم القرآن ٢٥٩/٣، ٢٦٠.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨٩/٢، ٢٩٧، ٣١١، ٣٥٠.

(٤) البحر المحيط ٣٦٠/٦.

مراعاة المعنى فتجمع ومراعاة اللفظ فتفرد^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٦] ذكر أبو حيان سبب مجيء صفة (قرن) جمعاً فقال: ((و (قرن) وصف بالجمع مراعاة لمعناه إذ كان تحته افراد كثيرون))^(٢).

والزركشي من استعمل هذا التعبير كثيراً من ذلك كلامه على كلمة ﴿عَشْرٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] إذ أنت ﴿عَشْرٌ﴾ بتجريدها من الهاء مع إضافته الى الأمثال التي واحدها مذكر، وذكر الزركشي لذلك وجهين^(٣) أحدهما: أنت إضافة الأمثال الى مؤنث، وهو ضمير الحسانات، والمضاف يكتسب حكم المضاف إليه والآخر: هو من باب مراعاة المعنى، لأن الأمثال في المعنى مؤنثة؛ لأن مثل الحسنة حسنة لا محالة.

وذكر هذا التعبير كثيراً صاحب (الفتوحات الإلهية)، ففي قوله تعالى: ﴿وَكُلُّكُمْ لَكَ أُولِيَاءٌ لِيَمْلِكُنَا﴾ [الأنفال: ٥٤] قال: ((جمع الضمير في ﴿كَانُوا﴾ و

(١) البحر المحيط ١/٣٦٣، وينظر: ٤/٥٠٨، والنهر الماد من البحر المحيط ٤/٥٠٧.

(٢) النهر الماد من البحر المحيط ٤/٧٥، وتتنظر أمثلة أخرى في: البحر المحيط ٢/٢٢، ٣/٥٤، ٢٥١، ٥/٢١، ٧/١٠٠.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣/٣٦٥. وتتنظر أمثلة أخرى في ٤/٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٩٩، ٤١٤.

﴿ظَلَمِينَ﴾ مراعاة لمعنى (كل)؛ لأن (كلأ) متى قطعت عن الإضافة جاز مراعاة لفظها تارة، ومعناها أخرى))^(١).

٥ - اعتبار المعنى:

استعمل هذا التعبير كثيراً النحويون المتأخرون ولا سيما في الأدوات التي يجوز فيها الحمل على اللفظ وعلى المعنى قال ابن الأثير: ((واعلم أن العرب تعتبر تارة اللفظ، وتارة المعنى، يقولون: ثلاثة شخوص، فيثبتون التاء، وإن عنوا مؤنثاً. ويقولون: ثلاث أنفس، وإن عنوا رجالاً؛ لأجل اللفظ. ويقولون: ثلاث شخوص، إن عنوا مؤنثاً، وثلاثة أنفس، إذا عنوا مذكراً للمعنى))^(٢)، وقال ابن مالك: (ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً، وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك)^(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: ٥]. ذكر ابن هشام سبب مجيء الضمير للجمع في كلمة ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾ فقال: ((وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة))^(٤)، وقال السمين الحلبي عن كلمة ﴿مُنْقَعِرٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَانْتُمُ أَعْجَازُ

(١) الفتوحات الإلهية ٢/٢٥١، وتتنظر: أمثلة أخرى في: ١/٢١، ٢/٢٧٢، ٦٠١، ١٩٢/٣.

(٢) الجامع الكبير/١٠٨.

(٣) تسهيل الفوائد/٣٦.

(٤) مخني اللبيب ١/١٩٩.

تَحَلَّى شُنْفَعِيرٌ ﴿٢٠﴾ [القمر: ٢٠] ((و ﴿شُنْفَعِيرٌ﴾ صفة لـ ﴿تَحَلَّى﴾ باعتبار الجنس، ولو أنث لاعتبر معنى الجماعة))^(١). واستعمله الزركشي في عود التضمير مجموعاً على معنى (مَنْ) فقال: ((ثم جمع باعتبار المعنى))^(٢) وقال أيضاً: ((واعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى))^(٣).

واستعمله صاحب (الفتوحات الإلهية) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٦] فقال: ((وقوله ﴿آخَرِينَ﴾ صفة لـ ﴿قَرْنًا﴾؛ لأنه اسم جمع كقوم ورهط؛ فلذلك اعتبر معناه))^(٤)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَفَّيْنَا كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] فإن قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ((جملة حالية من ﴿كُلَّ نَفْسٍ﴾، وجمع باعتبار المعنى))^(٥).

٦- الرد على المعنى:

من التعبيرات المؤدية عن الحمل على المعنى الرد على المعنى أو الى المعنى. وقد استعمل الفراء ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتِيمَةٍ مِّنْ

(١) الدر المصون ٤/ورقة ١٥٥، وينظر: الفتوحات الإلهية ٤/٢٢٦.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/٣٨٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣/٣٨٤.

(٤) الفتوحات الإلهية ٢/٧.

(٥) الفتوحات الإلهية ٢/٢٣٠.

رَبِّهِ كَمَنْ زَيْنَ لَهُ، سَوْءَ عَمَلِهِ، وَأَتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴿١٤﴾ [محمد: ١٤] قال الفراء: ((ولم يقل: واتبع هواه، وذلك أن (مَنْ) تكون في معنى واحد وجميع، فردت (أهواؤهم) على المعنى))^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿لِئَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣] قال الفراء: ((إن الواحد فيه معنى الجمع فردت الظهور إلى المعنى، ولم تقل: ظهره، فيكون كالواحد الذي معناه ولفظه واحد))^(٢).
وأنشد المبرد قول الراجز:

هل تعرف الدار يعفيتها المورُ والدجن يوماً والسحابُ المهمورُ
لكل ريح فيه ذيل مسفورُ

وقال: ((فرد الى المعنى، يريد المكان))^(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَفْئَةِ خَالِصَةٌ لِّذُنُكُورِنَا﴾ [الانعام: ١٣٩] قال ابن خالويه: ((يقرأ بهاء التأنيث والتثوين، وبهاء الكناية والضم (خالصة) فالحجة لمن قرأ بهاء التأنيث أنه رده على معنى (ما)؛ لأنه جمع. والحجة لمن جعلها هاء كناية أنه ردها على لفظ (ما))^(٤) وفي قوله تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [الروم: ٣١] قال مكي عن إعراب ﴿مُنِيبِينَ﴾ إنه:

(١) معاني القرآن للفراء ٥٩/٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٨/٣، وينظر: جامع البيان ٢/٢٢، ٦٨/٢٩، ومجالس ثعلب ٢٤٩/١، ومجالس العلماء/٢٧٨.

(٣) المذكر والمؤنث للمبرد/١٣٣.

(٤) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه /١٢٦-١٢٧.

((حال من الضمير في (فأقم)؛ وإنما جمع، لأنه مردود على المعنى؛ لأن الخطاب للنبي • وهو خطاب لأمته فتقديره: فأقيموا وجوهكم منيبين إليه))^(١).

وعن قول النواح الكلابي:

فإن كلاباً هذه عشرُ أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر^(٢)
يقول القزاز: ((كان الوجه أن يقول: (عشرة أبطن)؛ لأن (البطن) ذكر، ولكنه انث، لأنه يريد القبيلة، فردّ على المعنى))^(٣)، وذكر الزركشي هذا التعبير في قوله تعالى: ﴿أَعْبَازُ نَحْلٍ مُنْقَرٍ﴾ [القمر: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿أَعْبَازُ نَحْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] فقال: ((وكل ما ورد من هذا الباب فلك أن ترده إلى اللفظ تذكيراً، ولك أن ترده إلى المعنى تأنيثاً))^(٤).

٧- الإجراء على المعنى:

استعمل ابن سيدة هذا التعبير فقال: ((وأما قول العرب: ما جاءت حاجتك، فإن (جاءت) فيه بمعنى (صارت)، ولا يكون (جاء) بمنزلة (صار) إلا في هذا الموضع وهو من الشاذ وربّ شيء هكذا، وإنما

(١) مشكل إعراب القرآن ٥٦١/٢، وينظر: ١١٥/١.

(٢) الكتاب ١٧٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦/١، والمقتضب ١٤٨/٣.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٨.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٦٨/٣.

ذكرنا شرح (جاءت) وإن لم يكن داخلاً تحت ترجمة الباب^(١) - لأريك كيف تجري هاهنا على المعنى^(٢).

واستعمل الطبرسي هذا التعبير حين قال: ((ومنها أن لفظ النظر يجوز أن يعدى بـ (الى) في الانتظار على المعنى، كما أن الرؤية عدت بـ (الى) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَنَّا لَظِلًّا﴾ [الفرقان: ٤٥] فأجرى الكلام على المعنى، ولا يقال: رأيت الى بني فلان^(٣).

وتابع قائلاً: ((ومن إجراء الكلام على المعنى قول الفرزدق: ولقد عجبْتُ الى هوازن أصبحتُ مني تلوذ ببطن أم جرير فعدى (عجبْتُ) بـ (إلى)؛ لأن المعنى: نظرتُ^(٤).

وذكر الشريف الرضي هذا التعبير في كلامه على (مَنْ) فقال: ((إن شئتُ أجريت اللفظ عليها في نفسها، وإن شئتُ أجريته على معناها في التثنية والجمع والتأنيث^(٥).

(١) الباب هو (باب ما يحمل على اللفظ ومرة على المعنى، مفرداً او مضافاً فيجري فيه التذكير والتأنيث بحسب ذلك).

(٢) المخصص ٧٥/١٧، وينظر: الكتاب ٢٤/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥/١، والخصائص ٤١٥-٤١٦.

(٣) مجمع البيان ٣٩٨/١٠.

(٤) مجمع البيان ٣٩٨/١٠.

(٥) حقائق التأويل ١٥٤/٥.

٨ - الإعادة على المعنى:

يستعمل هذا التعبير في الضمير العائد على ما قبله، ففي قوله تعالى:

﴿وَلَيْنَاصَبِكُمْفَضَّلَمِنَاللّهِلَيَقُولَنَّكَانَلَمْتَكُنْ يَتَنَكَّمُوَبَيْنَهُمُودَّةٌ﴾ [النساء: ٧٣]

قرأ الحسن (ليقولن^(١))، قال ابن جني عن هذه القراءة: ((أعاد الضمير على معنى (من) لا على لفظها الذي هو قراءة الجماعة، وذلك أن قول الله

تعالى ﴿وَإِنَّمِنْكُمْلَمَن لَّيْبَطُنَّ﴾ [النساء: ٧٢] لا يُعنى به رجل واحد))^(٢).

وقال ابن يعيش في شرحه كلام الزمخشري: ((وقوله: (وكم امرأة

لقيتها) فالضمير عائد على المعنى، ولو أراد اللفظ لقال: لقيته؛ لأن (كم)

مذكر اللفظ))^(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّتَوَفَّىكُلُّنَفْسٍمَّاكَسَبَتْوَهُمْ لَا

يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] قال أبو حيان: ((وأعاد الضمير أولاً في

﴿كَسَبَتْ﴾ على لفظ ﴿نَفْسٍ﴾ وفي قوله ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ على

المعنى لأجل فاصلة الآي))^(٤).

(١) ينظر: المحتسب ١/١٩٢، والكشاف ١/٥٣٣، والبحر المحيط ٣/٢٩١.

(٢) المحتسب ١/١٩٢.

(٣) شرح المفصل ٤/١٣٣.

(٤) البحر المحيط ٢/٣٤١، وينظر: الحجة في علل القراءات السبع ٢/٤٢.

أما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْتَايْبَتَاتٍ أَوْهَمَتْ قَالِئُلُوكَ ۝١٤﴾ [الاعراف: ٤] فقال فيه أبو حيان: ((وأعاد الضمير في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ على معنى (كم)))^(١).

٩- جاء على المعنى:

استعمل أبو عبيدة هذا التعبير في كلامه على قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝١٧﴾ [النحل: ٩٧] فقال: (((مَنْ) تقع على الواحد وعلى الجمع وعلى الذكر والانثى، ولفظها لفظ الواحد، فجاء الاول من الكناية على لفظ (مَنْ) وإن كان المعنى إنما يقع على الجميع، ثم جاء الآخر من الكناية على معنى الجميع، فقال: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾))^(٢). واستعمله الأخفش حينما قال: ((ومما جاء على المعنى قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]؛ لأن ﴿الَّذِي﴾ يكون للجميع))^(٣).

(١) البحر المحيط ٤/٢٦٨، وينظر: الفتوحات الإلهية ٢/١٢٠.

(٢) مجاز القرآن ١/٣٦٨.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٣٨.

أما أبو حيان فاستعمل ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم بِفَرِيقَيْنِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥] فقال: ((وجاء ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ على المعنى؛ لأن الفريقين جمع))^(١).

١٠ - أخرجه على المعنى:

استعمل الفراء هذا التعبير في قوله تعالى: ﴿مَّا تَسِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَخِرُونَ﴾ [الحجر: ٥] فقال: ((ولم يقل: تستأخر؛ لأن الأمة لفظها لفظ مؤنث، فأخرج أول الكلام على تأنيثها، وآخره على معنى الرجال))^(٢).
وعبر الطبري بهذا التعبير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَةٍ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَمْلَكْتَهُمْ﴾ [محمد: ١٣] فقال: ((وقال جل ثناؤه: ﴿أَخْرَجْنَاكَ﴾، فأخرج الخبر عن القرية، فلذلك أنث، ثم قال: ﴿أَمْلَكْتَهُمْ﴾؛ لأن المعنى في قوله: ﴿أَخْرَجْنَاكَ﴾ ما وصفت لم من أنه أربد به أهل القرية، فأخرج الخبر مرة على اللفظ ومرة على المعنى))^(٣).

(١) البحر المحيط ٨٢/٧.

(٢) معاني القرآن ٨٤/٢.

(٣) جامع البيان ٤٨/٢٦، وينظر: ٧٣/٢٥.

وقال أبو بكر بن الأنباري عن قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] ((فأخرج الفعل على معنى (مَنْ) ولم يخرجهُ على لفظها... وأنشد الفراء:

أَلَمَّا بِسَلْمَى لَمَةً إِذْ وَقَفْتُمَا وَقَوْلَا لَهَا عَوْجِي عَلَى مَنْ تَخَلَّفُوا
فأخرج الفعل على معنى (مَنْ) ((^(١)).
١١ - أَرَادَ كَذَا:

ذكر المبرد هذا التعبير حينما قال: ((وتقول: هذه تميمُ بنتُ مرٍّ، إذا أردت الجماعة، وهذه تغلب بنتُ وائل، كما قال الفرزدق:
لَوْلَا فَوَارِسُ تَغْلِبِ ابْنَةِ وَائِلٍ بِذَلِ الْعَدُوِّ عَلَيْكَ كُلِّ مَكَانٍ
وتقول في عقيب هذا: أَتَيْتُ بَاهِلَةَ بْنَ يَعْصَرَ. وباهلةُ امرأة، ولكنك أردت ها هنا الحيَّ كما أردت في (تميم) و(تغلب) الجماعة والقبيلة))^(٢).
وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرِيبَ مَنِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الاعراف: ٥٦] قال ابن جني: ((انه أراد بالرحمة هنا المطر))^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠] قال أبو زرعة: (وذلك أنك إذا قرأت بالتاء أردت جماعة

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري/٦٦٥.

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد /١١١.

(٣) الخصائص ٤١٢/٢، وينظر: ٤١٩/٢، وسر صناعة الإعراب ١٥/١، والأشباه والنظائر ١٨٥/١.

الملائكة، وإذا قرأت بالياء اردت جمع الملائكة، كما تقول: قالت الرجال،
وقال الرجال))^(١).

وفي قول الشاعر (طفيل الغنوي):

إذ هي أحوى من الربعي حاجبه والعين بالإثم الحاري مكحول^(٢)
قال القزاز: ((فذكر؛ لأنه يريد الطرف، وقيل: لأنه لعلامة تأنيث
فيها، فذكرت))^(٣)، وكذلك قول الشاعر (الأعشى):

فإن تعهدي لامرئ لمة فإن الحوادث أودى بها
((فإنما ذكر؛ لأنه يريد الحدثان))^(٤)، وفي قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان نصيري دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
قال الأعلام الشنتمري: ((الشاهد فيه قوله: (ثلاث شخوص) بحذف
الهاء حملاً على المعنى؛ لأنه أراد بالشخص المرأة، فأنت لذلك))^(٥).

١٢ - جعله على المعنى:

استعمل الأخفش هذا التعبير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ

مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ صَالِحًا تَوْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الاحزاب: ٣١] فقال:
((فقال: ﴿يَقْنُتْ﴾ فجعله على اللفظ؛ لأن اللفظ في (مَنْ) مذكر، وجعل

(١) حجة القراءات/٣١١، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٦/٢.

(٢) الكتاب ٢٤٠/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، والمخصص ٨٠/١٦.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٧.

(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٦، وينظر: ٢٥٨، وضرائر الشعر ٢٧٣.

(٥) تحصيل عين الذهب ١٧٥/٢.

(تعمل) و ﴿نُوتَهَا﴾ على المعنى. وقد قال بعضهم: (ويعمل)^(١) فجعله على اللفظ؛ لأن لفظ (مَنْ) مذكّر. وقد قال بعضهم: (ومن تقنت)^(٢) فجعله على المعنى؛ لأنه يعني امرأة)^(٣).

واستعمل الاخفش تعبير (جعله في معنى) وذلك عند تفسير قوله

تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (٣٣)

[الزمر: ٣٣] فقال عن الجمع في قوله ﴿هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (٣٣): ((فجعل (الذي) في معنى جماعة بمنزلة (مَنْ))^(٤).

واستعمل الأعمى الشنتمري تعبير (جعل بمعنى) حين أنشد بيت

الاعشى:

فإن تعهدي لامرئ لمة فإن الحوادث أودى بها

فقال: ((فجعل الحوادث بمعنى الحدثان، فلذلك حذف التاء من

أودت))^(٥).

(١) هي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة في القراءات / ٥٢١.

(٢) وردت عن ابن عامر، ونافع، كلاهما في رواية: ينظر: مختصر في شواذ

القراءات / ١١٩، والبحر المحيط ٢٢٨/٧.

(٣) معاني القرآن ٣٥/١.

(٤) معاني القرآن ٤٥٦/٢.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٠٥/١.

١٣ - عنى به كذا :

أما المعنى فهو القصد والمراد، يقال: عنيت بالكلام كذا، أي: قصدتُ وعمدتُ، والمراد بالمعنى، الشيء الذي يفيد اللفظ^(١). والمعنى مأخوذ من قولهم: عنيتُ فلاناً، أي: قصدته، فكان المراد في قولهم: عنى به كذا - قصد بالكلام كذا^(٢).

واستعمل الطبري هذا التعبير في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَسْرَهَا يَوْسُفُ فِي تَقْوِيمِهِ﴾ [يوسف: ٧٧] فقال: ((وقال ﴿فَأَسْرَهَا﴾ فأنت؛ لأنه عنى بها (الكلمة) وهي: ﴿أَنْتَ سَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ٧٧]))^(٣).

وورد هذا التعبير عند ابن جني حين أورد قول هلال بن رزين الزباني:

وَأَيَقَنْتَ الْقَبَائِلُ مِنْ جَنَابٍ وَعَامِرٍ أَنْ سَيَمْنَعُهَا نَصِيرُ
فقال: ((ويروى وعامرُ عطفاً على القبائل، ولم يصرف؛ لأنه عنى بها القبيلة))^(٤). واستعمله ابن مالك حين أورد بيت عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعْبَانٍ وَمَعَصْرُ

(١) ينظر: الصاحبى/١٩٢.

(٢) ينظر: مجمع البيان ١/١٣.

(٣) جامع البيان ١٦/١٩٨.

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/٢٥٥.

فقال: ((عنى بالشخوص جوارى؛ فلذلك حذف التاء. ولو راعى
الظاهر لقال: ثلاثة شخوص؛ لان الشخص مذكر))^(١) ومثل ذلك قول
الآخر:

وإن كلاباً هذه عشرُ أبطن وأنت برئ من قبائلها العشرِ
فإن الشاعر: ((عنى بالابطن القبائل فحذف التاء، ولو لا ذلك،
لأثبتها؛ لأن البطن مذكر))^(٢).

وكذلك قول الشاعر:

وقائعُ في مضر تسعةٌ وفي وائلٍ كانت العاشرة^(٣)
فإنه ((عنى بالوقائع مواقف وأياماً فأثبت تاء تسعة، ولو لا ذلك
لحذفها؛ لأن الوقائع جمع وقِعة، وتأنيتها ظاهر))^(٤).

١٤ - وضعه على كذا:

استعمل المبرد هذا التعبير حين قال: ((وأما القبائل فأعرابها على هذا
المنهاج، إلا أن لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثاً، وتضعه على

(١) شرح عمدة الحافظ/٥٢٠.

(٢) شرح عمدة الحافظ/٥٢٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١٢٦، ومجالس ثعلب ٢/٤٤٢، والإنصاف في مسائل
الخلاص ٢/٧٦٩.

(٤) شرح عمدة الحافظ/٢٥٠.

الحي، فيكون مذكراً^(١)، وقال ابن جني عن كلمة (عامر) في قول الشاعر:

وَمَمَّنْ وَلِدُوا عَامًّا — رُذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ
((فوضعه على القبيلة فلم يصرفه))^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمًّا﴾ [الاعراف: ١٦٠] ذكر الزمخشري أن: ((المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع ﴿أَسْبَاطًا﴾ موضع قبيلة))^(٣) وفي قول الشاعر:

وإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنت بريء من قبائنها العشرِ
قال ابن عصفور: ((فأنث الأبطن حملاً على المعنى؛ ولذلك أسقط التاء من العدد، كأنه قال: عشر قبائل، فكأنه وضع الأبطن موضع القبائل))^(٤).

١٥ - قصد به قصد كذا:

ذكر الفراء هذا التعبير حين قال: ((واللسان يذكر، وربما أنث إذا

(١) المذكر والمؤنث للمبرد/١٢٩، وينظر: المقتضب ٣/٣٦٢.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/٢٥٥.

(٣) الكشف ٢/١٦٨.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/٦١٢.

قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة، قال الشاعر:
لسان المرء تُهديها إلينا وحنّت وما حسبتُك أن تحينا
ويروى: لسان السوء. وقال الآخر:

أَتَتْنِي لِسَانُ بَنِي عَامِرٍ أَحَادِيثُهَا بَعْدَ قَوْلِ نَكْرٍ^(١)
وقال الزجاجي: ((اعلم أن كل شيء قصدت به قصد قبيلة أو أم لم
ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة))^(٢).

ثالثاً: الحمل على الموضع:

الأصل في الكلام أن يكون محمولاً على اللفظ، وهو الكثير الجاري
في لغة العرب وفيه تحصل المطابقة من حيث الإعراب ومن حيث الأفراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وغير ذلك وقد يكون محمولاً على
الموضع أو على المعنى وله شواهد كثيرة والحمل على اللفظ أولى^(٣)
لتطابق اللفظين وتساوي معنيهما؛ لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ
وتحرص عليها كما أن اللفظ أقوى لظهوره في الكلام.

(١) المذكر والمؤنث للفراء/٧٤، وينظر: المذكر والمؤنث لابن الانباري ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) الجمل في النحو /٢٢٩، وينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٣-٣٤، والخصائص ٣/٣١٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه
١/٩٥، وشرح المفصل ٦/٦٥، والبسيط في شرح الكافية ١/٥٨٣، ٢/٨٩٩.

وقبل الكلام على الحمل على الموضع بالتفصيل نتطرق الى ذكر
أقسام الإعراب ليتضح الفرق بين الحمل على الموضع والحمل على المحل
ولنميز أحدهما من الآخر.

أقسام الاعراب: (١)

أقسام الاعراب عند النجاة - ثلاثة^(٢):

١. إعراب لفظي وتكون الحركة فيه ظاهرة في آخر الكلمة المعربة
غير المعتلة الآخر.

٢. إعراب تقديري: وتكون الحركة فيه غير ظاهرة في آخر الكلمة، بل
تكون مقدرة للتعذر أو للتقل؛ لان الكلمة معتلة الآخر.

٣. إعراب محلي: ويكون غير لفظي وغير تقديري بل هو حال محل
مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، أي لو حل محله لفظ
معرب لأخذ الحركات الاعرابية المطلوبة، إذ ((معنى كون الكلمة
معربة بكذا محلاً انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان
اعرابه كذا))^(٣)، فالكلمة أو الجملة ((قد حلت محل اللفظ المعرب،

(١) نعني بالاعراب تحديد موقع الكلمة أو الجملة من حيث الفاعلية والمفعولية
وغيرهما فيشمل المعرب والمبني معاً.

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية ٢٠/١ فما بعدها، والنحو الوافي ٨٠/١-٨١.

(٣) حاشية الصبان ٤٠/٢.

وشغلت مكانه وحكمه الاعرابي الذي لا يظهر على لفظها))^(١)

فالإعراب المحلي - إذن - لا يكون إلا في المبنيات والجمل.

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق من أقسام الإعراب قسماً رابعاً هو الإعراب الموضوعي وفيه يكون للكلمة إعرابان: إعرابٌ لفظيٌّ ظاهرٌ ناتج عن وجود عامل لفظي يمكن زواله، وإعراب موضوعي يقتضيه الموقع الإعرابي الأصلي عند زوال العامل اللفظي ويكون هذا الإعراب في ما له موضع يخالف لفظه: ((فإن كان الاسم معرباً مفرداً، فلا يجوز أن يكون له موضع؛ لأننا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ والإعراب، فإذا ظهر فلا مطلوب))^(٢).

وقال الرماني: ((ولا يجوز أن يُحمل على معنى مفرد معرب؛ لأنه لا موضع له غير ما ظهر في لفظه إذ كان لا يقع موقعه اسم مفرد إلا ظهر فيه مثل ذلك الإعراب))^(٣).

ونذكر فيما يأتي بعض الفروق بين الإعراب المحلي والموضوعي ليتبين لنا الفرق بين الحمل على المحل والحمل على الموضع.

الإعراب المحلي:

١. هو تغيّر إعرابي ظاهر وغير مقدّر. □

(١) النحو الوافي ٨٠/١.

(٢) الأصول في النحو ٦٢/٢.

(٣) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه / ٤٣٥ .

٢. يكون منصّباً على الكلمة المبنية كلها أو الجملة، وليس على الحرف الأخير من الكلمة. □
٣. تلازم فيه الكلمة حالة لفظية ظاهرة ثابتة تحل محل أخرى غير ظاهرة ولكنها معتبرة وإن لم تظهر. □
٤. يكون في المبنيات والجمال التي لها محلّ من الإعراب والجمال المحكية والمصادر المؤولة. □
٥. يتبع التابع ما قبله على محله من الإعراب وليس على حركته البنائية.

الإعراب الموضعي :

١. هو الإعراب الذي يقتضيه موقع الكلمة بصرف النظر عن الحركة الملفوظ بها. □
٢. يكون في ما له لفظ وموضع. □
٣. يكون في الأسماء المعربة والمشبّهة بها كالمنادى المفرد واسم (لا) النافية للجنس. □
٤. يكون الحرف الأخير من الكلمة مشغولاً بحركة لفظية زائدة لا يقتضيها الموقع الإعرابي الأصلي للكلمة. □
٥. يجوز في التابع الحمل على اللفظ والحمل على الموضع. □
٦. العامل فيه موجود ولكن لا أثر له في التابع. □

الحمل على الموضع وعلى المحل : □

وبعد أن عرفنا الإعراب الموضعي والمحلي نقول: إنَّ الحمل على الموضع يكون في تابع ما له لفظ وموضع كقولنا: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، فقد حملنا (قاعداً) على موضع (بقائم)؛ لأنها أي الكلمة في موضع نصب لكونها خبر ليس. أما الحمل على المحل فيكون في تابع ما له محل من الإعراب كالمبنيات، كقولنا: جاء هؤلاء الطلابُ فقد حملنا (الطلابُ) على محل هؤلاء فرفعناها؛ لأن (هؤلاء) رفع على الفاعلية ولا يجوز في التابع إلا الحمل على المحل بخلاف الإعراب الموضعي الذي يجوز فيه الحمل على اللفظ وعلى الموضع؛ لأن له لفظاً وموضعاً.

أما المعرب إعراباً محلياً، فليس فيه سوى المحل الذي هو وقوع الكلمة المبنية أو الجملة موقع الكلمة المعربة وحلولها محلها.

وقد خلط النحويون بين هذين المصطلحين، ولم يميّز بعضهم بينهما، ووجدنا النحويين المتقدمين قد استعملوا مصطلح الحمل على الموضع^(١) بدلالته الصحيحة، في حين استعمل المتأخرون منهم مصطلح الحمل على

(١) ينظر: على سبيل المثال: الكتاب ١/ ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٧٥ ، و معاني القرآن للفراء ١/ ٨٧ ، ٩٦ ، ٣٤٦ ، و المقتضب ٣/ ٢٨١ ، ٤/ ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ٣٦٩ ، والإيضاح العضدي ١/ ١٥٩ ، ٢٥٦ ، و سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٧ ، والمحاسب ٢/ ٤٣ ، والخصائص ٢/ ٣٤١ ، و المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٣٤ ، ٥٢٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٧٠٥ ، و النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٩٦ ، ٤٦٣ ، وتحصيل عين الذهب ١/ ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٨ ، ٨٧، ٤٩ .

المحل^(١) بدلاً منه، وهناك من استعمل المصطلحين كليهما وكأنهما مصطلحان مترادفان^(٢) يؤدي أحدهما معنى الآخر .

ما له لفظ وموضع:

الأشياء التي جعل النحويون لها لفظاً وموضعاً هي: (٣)

١. المنادى المفرد العلم . □
٢. اسم إنَّ ولكنَّ . □
٣. لا النافية للجنس مع اسمها . □
٤. المجرور بحرف الجر أصلياً كان أو زائداً. □
٥. المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه. □
٦. المجرور بإضافة المصدر إليه. □
٧. جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء. □

(١) ينظر على سبيل المثال : الكشف / ١ / ٢٠٩ ، ٢ / ٥٠ ، ٤ / ٥٤٤ ، وشرح عمدة الحافظ / ٧٠١ ، ٧٠٢ ، وشرح الفية ابن مالك / ١٦٢ ، ١٦٥ ، ومغني اللبيب / ٤٢٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، وشرح التصريح / ٢ / ٦٤ ، ٧٠ .

(٢) ممن استعمل المصطلحين بمعنى واحد أبو حيان الذي استعمل المصطلح الأول في البحر المحيط / ٤ / ١٨٧ ، ٥١٥ ، ٨ / ٢٧٥ ، واستعمل المصطلح الثاني في : منهج السالك / ٣٢١ ، ٣٢٢ ، وكذلك الأشموني الذي استعمل المصطلح الأول في شرحه / ٢ / ١٣٩ ، ٤ / ٤٥ ، ٨٧ ، واستعمل المصطلح الثاني في شرحه / ٢ / ٤٧٦ ، ٤٢ / ٤٦ .

(٣) ينظر : كشف المشكل في النحو / ١ / ٦٣٤ — ٦٣٧ ، وشرح جمل الزجاجي / ٢٥٢ — ٢٥٥ .

٨. المجرور — (غير) و (سوى) الاستثنائيتين. □

وقبل الكلام على الحمل على الموضوع في هذه الأشياء نذكر الشروط التي وضعها النحويون للحمل على الموضوع.

شروط الحمل على الموضوع :

لم يولِ النحويون الحمل على الموضوع اهتماماً كما أولوا غيره من الموضوعات النحوية من حيث التبويب والتعديد فجاء متفرقاً في زوايا الكتب، ولعل ابن عصفور وأبا حيان الأندلسي وابن هشام هم أكثر من عُنِيَ بهذا الموضوع ووضع له شروطاً وإن كانت هذه الشروط خاصة بالعطف على الموضوع فلم نجد شروطاً للحمل في التوابع الأخرى كالنعت والبدل والتوكيد ولعل السبب في ذلك هو أن الحمل على الموضوع أكثر ما يأتي في العطف والوصف، كما ذكر أبو البركات الأنباري^(١)، وأن هذه الشروط يمكن أن تنطبق على التوابع الأخرى.

وهذه الشروط ليست محل اتفاق بين النحويين ، فهناك من خرج عليها ولم يلتزم بها كما سنرى فيما بعد وجملة الشروط التي وضعها النحويون للعطف على الموضوع التي يمكن أن تنطبق على التوابع الأخرى هي: (٢).

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٣١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٣٥ / ١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٥٢ ، ٤٥٥ — ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ومنهج السالك / ٨١ — ٨٢ ، و الدر اللقيط من البحر المحيط ٤ / ١٨٦ — ١٨٧ ، =

١. أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، وذلك كقولنا: ما قام من رجلٍ، فكلمة (رجلٍ) مجرورة لفظاً وهي في موضع رفع على الفاعلية، فيجوز أن نعطف على اللفظ وعلى الموضع فنقول: ما جاء من رجلٍ ولا امرأة، ولا امرأة. []

٢. أن يكون الموضع بحق الأصالة، كقولنا: ما قام من رجلٍ، فكلمة (رجلٍ) في موضع رفع بحق الأصالة. لأنها فاعل.

أما في قولنا هذا ضاربٌ زيداً فإنَّ (زيداً) لفظه نصب وله موضع جر؛ لأنه يجوز: ضاربٌ زيدٍ، لكن هذا الموضع بحق الفرعية، لأن الأصل في اسم الفاعل المستوفي لشروط العمل أن يعمل لا أن يضاف لالتحاقه بالفعل، كما أنَّ إضافته فرع على عمله، لذلك راعى بعض النحويين هذه الفرعية فأجازوا الحمل عليه.

٣. أن يكون للموضع مُحَرَزٌ: وهو طالب يطلب العمل في الموضع أو عاملٌ يجوز أن يعمل فيه لو زال العامل اللفظي، ويُشترط فيه أن لا يتغير منه شيء. وذلك كقولنا: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، فإن محرز النصب وهو (ليس) موجود ويجوز أن يعمل النصب في (قائم) لو زال العامل اللفظي وهو الباء فنقول: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً، وهذا بخلاف قولنا: هذا ضارب زيدٍ وعمراً، فإذا نصبنا

=والبحر المحيط ٨/ ٥٩، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٣ - ٤٧٦، و البرهان في علوم القرآن ٤/ ١١١.

(زيداً) فقلنا: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً، تغيّر المحرز وهو (ضاربٌ)

بزيادة التنوين فيه. □

ونعود الآن إلى الحديث عن الحمل على الموضع في الأشياء التي

يجوز فيها ذلك.

ما يجوز فيه الحمل على الموضع :

١- الحمل على موضع المنادى المفرد العلم:

المنادى المفرد العلم لفظه رفع وموضعه نصب. وقد علل

النحويون^(١) الحمل على لفظه وموضعه — مع أنه مبني والمبني يحمل

على محله من الإعراب — باطراد الرفع في كل منادى مفرد فصار لذلك

شبيهاً بالمعرب، وأشبهت حركة بنائه حركة الإعراب.

وأرى أن هناك اختلافاً بين بناء المنادى والمبنيات الأخرى؛ إذ إنَّ

البناء في المنادى طارئ؛ لأنه معرب قبل أن يدخله حرف النداء بخلاف

المبنيات الأخرى، فإنها مبنية أصلاً، فلذلك شابه المنادى المعرب، فجاز

الحمل على لفظه وعلى وموضعه. ولعل هذا المعنى هو ما قصده (الجامي)

بقوله: ((لأن بناء المنادى عَرَضِيٌّ فيشبهه المعرب فيجوز أن يكون تابعه

تابعاً للفظه))^(٢).

(١) ذا رأي الخليل وتابعه النحويون في ذلك ، ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٣ ، و المقتضب

٤ / ٢٠٧ ، و الأصول في النحو ١ / ٤٠٥ ، ٢ / ٦٢ ، والبيان غريب إعراب القرآن

٢ / ٢٧٥ ، و شرح المفصل ٢ / ٢ ، ١٠٩ .

(٢) الفوائد الضيائية ١ / ٣٣٠ .

ويجوز الحمل على موضع المنادى المفرد في التوابع، إلا البذل؛ لأنه في حكم المنادى المستقل فيجب بناؤه على الضم^(١)، فنقول في الوصف: يا زيدُ الطويلَ، ويا زيدُ العاقلَ^(٢) والوصف أكثر استعمالاً وشهرةً من غيره^(٣). ونقول في التأكيد يا تميمُ أجمعين، ويا تميمُ كلَّهم^(٤) ونقول في عطف البيان: يا غلامُ بشراً^(٥).

أما عطف النسق فله حالتان، الحالة الأولى: عطف اسم مفرد على مفرد كقولنا: يا زيدُ و سعيدُ، في هذه الحالة يجب البناء على الضم؛ لأن المعطوف في حكم المنادى المستقل؛ لأنه أشرك الأول في الحكم^(٦) والحالة الثانية: عطف اسم فيه (أل) فيجوز الوجهان فنقول: يا زيدُ والحارثُ، والحارثُ، وقد اختار الخليل وسيبويه والمازنيّ الرفع عطفاً على اللفظ^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٣٠٤، وشرح المفصل ٢ / ٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٣٠٣، والمقتضب ٤ / ٢٠٧، والأصول في النحو ٢ / ٦٢.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية ١ / ٣٣١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٧، والفوائد الضيائية ١ / ٣٣١.

(٥) ينظر: المصادر الثلاثة نفسها.

(٦) ينظر: المقتضب ٤ / ٢١١، وشرح المفصل ٢ / ٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٧.

(٧) ينظر: الكتاب ١ / ٣٠٥، والمقتضب ٤ / ٢١٢، والأصول في النحو ١ / ٤٠٩، والجمال في النحو/ ١٥١، وشرح المفصل ٢ / ٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٨، والفوائد الضيائية ١ / ٣٣١.

واختار أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي النصب عطفاً على الموضع^(١). وقد قرئ قوله تعالى: ﴿يَجَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠] برفع (الطير)^(٢).

٢- الحمل على موضع اسم (إنَّ):

العطف على موضع اسم (إنَّ) يكون إما بعد مجيء الخبر كقولنا: إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو، وإما قبل مجيئه كقولنا: إنَّ زيدا وعمرو قائمان. وقد أجاز البصريون العطف بعد تمام الخبر^(٣). أما الكوفيون فأجازوا العطف في المسألتين، فأجاز الكسائي العطف قبل تمام الخبر مطلقاً^(٤) ووافقه الفراء على ذلك إلا أنه اشترط خفاء الاعراب في المعطوف عليه^(٥) كقولنا: إنك وزيدٌ ذاهبان، وقد استدلل الكوفيون على صحة مذهبه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالصَّمِثِيُّونَ مَنْ أَمَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) ينظر: المقتضب ٢١٢/٤، والأصول في النحو ٤٠٩/١، وشرح المفصل ٣/٢.

(٢) قراءة الرفع انفرد بها الاعمش سليمان بن مهران ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٤٩/٢، واتحاف فضلاء البشر/٤٣٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٦٥/٢، وشرح المفصل ٦٨/٨، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٢/١، ٤٥٥، ٤٥٨.

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١٨٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٢/١، ومنهج السالك/٨١، وحاشية الخصري ١٣٧/١.

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١٨٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٢/١، ومنهج السالك/١٨، ومغني اللبيب ٤٧٤/٢.

الْآخِرِ ﴿[المائدة: ٦٩] وبقراءة ابن عباس وغيره^(١) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الاحزاب: ٥٦] برفع ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾.

وهناك من منع العطف على الموضع في الحالتين^(٢) أما في الاولى فلزوال المحرز وهو الابتداء بدخول (إنّ)، واما في الثانية فلتوارد عاملين هما الابتداء و (إنّ) على معمول واحد وهو الخبر، اما الكوفيون فليس هذا ملزماً لهم؛ لأنهم يرون أن (إنّ) تعمل في الاسم فقط والخبر يبقى مرفوعاً على ما كان عليه. كما أنهم لا يشترطون المحرز في الحالتين.

والصحيح عندنا ما ذهب إليه أبو حيان من إنه ((لا يجوز العطف على موضع اسم (إنّ) لا قبل الخبر ولا بعده، وأنّ ما روي من ذلك عن العرب من الرفع إنما هو محمول على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر عليه))^(٣) وذلك لأن الرفع قد زال بدخول (إنّ) ولسنا نوافقه في قوله ((وهذا هو المتفهم من كلام سيبويه)^(٤)؛ لأنّ سيبويه^(٥) ومن جاءوا بعده^(٦)

(١) ينظر: مختصر في شواذ القراءات/١٢٠، والبحر المحيط ٢٤٨/٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٤/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٥٨/١، ومنهج السالك/١٨، ٨٢.

(٣) منهج السالك/١٨.

(٤) منهج السالك/١٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٨٥/١.

(٦) ينظر: المقتضب ١١١/٤، و٣٧١، والكامل ٣٢١/١، والأصول في النحو ٣٠٤/١، والجمل في النحو/٥٤، والمقتصد في شرح الايضاح ٤٤٨/١، وشرح المفصل ٦٧/٨.

يرون أن (إنّ) دخلت للتوكيد، ولم تغيّر المعنى؛ لأن التوكيد لا يبطل معنى الابتداء، إذ إنّ قولنا: إن زيداً منطلق بمعنى: زيد منطلق، فكأننا عطفنا قبل دخول (إنّ) ثم ادخلنا (إنّ) فلم تعمل في المعطوف وبقي مرفوعاً على الابتداء، وكأننا قدرنا سقوطها وارتفاع ما بعدها بالابتداء وهذا شبيه بالتوهم.

وهذا العطف — كما ذكر محقق المقتضب —^(١) من قبيل عطف المفردات، ولا يمكن أن يكون هذا المعطوف مبتدأ حذف خبره في هذه الحالة والدليل على ذلك أنّ الزجاجي^(٢) عدّه معطوفاً على موضع (إنّ) قبل دخولها وشبهه بنحو: ما زيدٌ بجبان ولا بخيلاً، ثم ذكر^(٣) الوجه الذي يراه أبو حيان ووافقناه عليه وهو أن يرفع بالابتداء ويضمّر له خبر لدلالة ما تقدّم عليه فيكون التقدير: إنّ زيداً قائمٌ وعمرو قائمٌ وهذا من عطف الجمل إذ عطف جملة (عمرو قائمٌ) على جملة (إنّ زيداً قائمٌ). والذي سوّغ هذا العطف أنّ كلتا الجملتين خبريّة.

٣ — الحمل على موضع (لا) النافية للجنس مع اسمها:

يجوز الحمل على لفظ (لا) النافية للجنس، وعلى موضعها مع اسمها، مع أن اسم (لا) مبني على الفتح والمبني يحمل على محله من الإعراب.

(١) ينظر: المقتضب (الهامش) ١٠٣/٤.

(٢) ينظر: الجمل في النحو ٥٥/.

(٣) ينظر: الجمل في النحو ٥٥/.

وعلل النحويون^(١) ذلك باطراد البناء في كل نكرة تقع هذا الموقع، فأشبهت حركته حركة المعرب، فجاز الحمل على اللفظ وعلى الموضع ولعلّ هناك سبباً آخر هو أنّ البناء طارئ وليس كبناء سائر المبنيات إذ الاسم معرب قبل دخول (لا)، وإنما بني بعد دخولها، فأشبهه بذلك الأسماء المعربة.

وسبب الحمل على موضع لا وما عملت فيه — عند سيبويه — هو ((لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر))^(٢)، كما أنها وما عملت فيه في موضع ابتداء^(٣)، ودليل ذلك: أننا إذا قلنا: لا رجل أفضل منك، كان بمنزلة: زيد أفضل منك^(٤).

يجوز الحمل على الموضع في الصفة فنقول: لا غلام ظريف لك^(٥) وكذلك في العطف نحو قولنا: لا غلام وجارية فيها^(١). ومن ذلك قول الشاعر :

(١) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٠١، وشرح المفصل ٢ / ١٠٩، والفوائد الضيائية ١ / ٤٤١ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٣٤٥، والمقتضب ٤ / ٣٨٧، والأصول في النحو ٢ / ٦٨ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٣٥٣ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٣٥١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٠٢، وشرح المفصل ٢ / ١٠٩ .

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعِينُهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ^(٢)
 وإن كان المعطوف معرفة، فلا يجوز إلا الحمل على الموضع^(٣)
 كقولنا: لا غلامَ لك وزيدٌ، ولا غلامَ لك وأخوه؛ لأنَّ اسم (لا) نكرة فلا
 يجوز أن نعطف عليه معرفة.

٤- الحمل على موضع المجرور بحرف الجر:

يجوز العطف على موضع المجرور وكذلك الوصف والبدل. أما
 العطف على الموضع فهو على قسمين:^(٤) قسم يكون فيه حرف الجر زائداً
 يؤتى به للتوكيد، ولا يخل سقوطه بمعنى الكلام، وقسم يكون فيه أصلياً،
 وإذا سقط لم يتصل الكلام بعضه ببعض. أما القسم الأول: فيكون فيه
 للمجرور موضع رفع أو نصب؛ فمثال ما هو في موضع رفع قولنا: ما
 جاء من رجلٍ ولا امرأة، إذ يجوز رفع (امرأة) على موضع (رجل)؛ لأنه
 فاعل. ومثال ما هو في موضع نصب قولنا: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعد، إذ
 يجوز نصب (قاعد) على موضع (قائم)؛ لأنه خبر (ليس).

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٩، ٣٥٢، والمقتضب ٤/ ٣٧١ — ٣٧٢، والمقتصد في
 شرح الإيضاح ٢/ ٨٠٥.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٢، والمقتضب ٤/ ٣٧١، والجمال في النحو/ ٢٣٩، والمقتصد في
 شرح الإيضاح ٢/ ٨٠٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٦، والمقتضب ٤/ ٣٧٩، وشرح المفصل ٢/ ١١٠.

(٤) ينظر: الاصول في النحو ٢/ ٦٤.

ومما جاء في العطف على الموضع قول عقبة الأسدي:
معاوي إئنّا بشرّ فأسجج^(١) فلسنا بالجبال ولا الحديد^(١)
عطف (الحديدا) على موضع (الجبال) لأنّ (الجبال) في موضع
نصب.

وقال لبيد:
فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودون معدٍ فلتزعك العواذل^(٢)
عطف دون الثانية على موضع دون الأولى المجرورة بحرف الجر.
وقال كعب بن جُعيل:
ألا حيّ ندماني عمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا^(٣)
عطف (غداً) على موضع اليوم المجرورة بحرف الجر.
وقال العجاج:

كشحاً طوى من بلدٍ مختاراً من يأسه اليأس أو حذارا^(٤)
عطف (حذارا) على موضع يأسه المجرورة بحرف الجر.

(١) الكتاب ٣٤/١، ٣٧٥، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٨/٢، والمقتضب ٣٣٨/٢،
١١٢/٤.

(٢) الكتاب ٣٤/١، والمقتضب ١٥٢/٤، والمحتسب ٤٣/٢، والنكت في تفسير كتاب
سيبويه ٩٦/١.

(٣) الكتاب ٣٥/١، والمقتضب ١١٢/٤، ١٥٤، والمحتسب ٣٦٢/٢، والنكت في
تفسير كتاب سيبويه ٩٧/١.

(٤) الكتاب ٣٥/١، والمحتسب ٣٦٣/٢، والنكات في تفسير كتاب سيبويه ٩٧/١.

وقال العجاج:

طافت أمانة بالركبان آونةً يا حسنة من قوامٍ ما ومنتقبا^(١)

عطف (منتقبا) على موضع قوام المجرور بحرف الجر.

أما العطف على موضع المجرور بحرف الجر الأصلي، فقد أجازوه كثير من النحويين^(٢). وذلك نحو قولنا: مررتُ بزيدٍ وعمراً، فطعف (عمراً) على موضع (زيد)؛ لأنَّ ((المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض معناه))^(٣) إذ التقدير: أتيتُ زيدا وعمراً، أو جاوزتُ زيدا وعمراً، فلما كان المجرور في موضع نصب، عطف على موضعه بالنصب.

وقد استدل ابن جني على أنَّ الجار والمجرور في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما بدليلين: (٤) أحدهما: معنوي، وهو أن قولنا: مررتُ بزيدٍ، بمعنى: جُزْتُ زيدا، وقولنا: نظرتُ الى عمرو. بمعنى: أبصرتُ عمراً، وقولنا: انصرفتُ عن محمدٍ، بمعنى: جاوزتُ محمداً، والآخر: لفظي، وهو

(١) الخصائص ٤٣٢/٢، والتببيه على شرح مشكلات الحماسة/٢١٨، والامالي الشجرية ٢٧٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٨/١، والمقتضب ١٥٤/٤، والاصول في النحو ٦٦/٢، وسر صناعة الاعراب ١٤٧/١، والخصائص ١٠٦/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢٣٤/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٧٥/١، والانصاف في مسائل الخلاف ٣٣٢/١.

(٣) الكتاب ٤٨/١.

(٤) ينظر: سر صناعة الاعراب ١٤٧/١.

لفظي، وهو أَنَّ العرب قَدْ نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعاً؛ لأنهما منصوبا الموضع، وذلك نحو: مررتُ بزيد وعمراً، ونظرتُ إلى محمدٍ وخالداً.

وقد منع ابن هشام^(١) هذا الضرب من العطف مخالفاً ابن جني مع أَنَّ ابن جني لم ينفرد بجواز هذا العطف؛ إذ أجازَه غيره من النحويين، ثم ذكر ابن هشام^(٢) أَنَّ مراعاة الموضع لا تختصّ بكون العامل في اللفظ زائداً. وأقول: إذا كانت مراعاة الموضع لا تختصّ بحرف الجرّ الزائد، فلماذا منع ما جاء به ابن جني والنحويون الآخرون من جواز العطف على موضع حرف الجرّ غير الزائد؟.

والحقُّ أَنَّ الجار والمجرور من الفضلات، وحق الفضلاتِ النصبُ ولكنّه أعطيَ الكسرة مع أنه منصوب تمييزاً له عن باقي الفضلات؛ ولذلك يظهر النصب إن سقط حرف الجرّ^(٣) وهو عند الزجاجي^(٤) مفعول به إلا أنه وصل إليه الفعل بحرف الجرّ، والمفعول به وصل إليه الفعل بغير حرف الجرّ. ومن العطف على موضع الجار. ومن العطف على موضع

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٧٣ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٧٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٢١ / ١

(٤) ينظر : الايضاح في علل النحو / ١٢٨ .

الجار والمجرور قول جرير:

جئنتي بمثل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار^(١)

عطف (مثل) على موضع مثل المجرور بحرف الجر.

وقول العجاج:

يذهبن في نجد وغوراً غائراً^(٢)

عطف (غوراً) على موضع نجد المجرور بحرف الجر الزائد.

أما الوصف على الموضع فقد أجازَه ابن جني^(٣) نحو: مررتُ بزيد

الظريف بنصب (الظريف) على موضع يزيد. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا

لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ [الاعراف: ٥٩] فالرفع^(٤) في (غيره) على الوصف

(إله) على الموضع؛ لأن موضعه رفع على الابتداء^(٥). ومنه قراءة الحسن

وأبي رجاء^(٦) لقوله تعالى: ﴿أَوْ لَطَمَ فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَبٍ﴾ [البلد: ١٤]،

(١) الكتاب ٤٨/١، ٨٦، ومعاني القرآن للفراء ٢٢/٢، والمقتضب ١٥٣/٤، والاصول في النحو ٦٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٩/١، والمحتسب ٤٣/٢، والخصائص ٤٣٢/٢.

(٣) ينظر: سر صناعة الاعراب ١٤٨/١.

(٤) وهي قراءة القراء السبعة ما عدا الكسائي الذي قرأ بالخفض ينظر: السبعة في القراءات/٢٨٤.

(٥) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ٣٦٧/١.

(٦) ينظر: مختصر في شواذ القراءات/١٧٤، والمحتسب ٣٦٢/٢، والبحر المحيط ٤٧٦/٨.

بالنصب، أي: (في يوم ذا مسغبة) وقد عدَّ ابن جني (ذا مسغبة) وصفاً على موضع ﴿يَوْمٍ﴾؛ لأنه منصوب الموضع^(١)، أما البديل على موضع الجار والمجرور فيحتمله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رِبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: ١٦١] إذا أبدل ﴿دِينًا﴾ من ﴿صِرَاطٍ﴾ كأنه قال: هداني صراطاً مستقيماً ثم أبدل منه ديناً قِيماً^(٢).

ويجب البديل على الموضع في نحو قولنا: ما جاعني من أحدٍ إلا زيداً، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً، وذلك أن (من) الزائدة لا تعمل في المعرفة، والبديل على نية تكرار العامل، وهو في حكم المبدل منه، فلا يجوز تسلط (من) على (زيد)^(٣).

٥- الحمل على موضع ما أضيف إليه اسم الفاعل:

أجاز النحويون الحمل على الموضع إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال^(٤)؛ لأنه في هذه الحالة يضارع الفعل فيعمل عمله وذلك كقولنا: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً؛ لأنَّ (زيداً) في تقدير النصب؛ لكونه مفعولاً به لأنَّ الإضافة غير محضة وهي على نية الانفصال.

(١) ينظر: المحتسب ٣٦٢/٢، ٣٦٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٢/٢، وإعراب القرآن ٥٩٥/١-٥٩٦، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٩/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٥١/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٦٢/١، والمقتضب ٤٢٠/٤، والإيضاح العضدي ٢٠٦/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٠٥/٢.

(٤) الجمل في النحو / ٨٥، وشرح جمل الزجاجي ٢٥٣ / ١، ٥٥٧.

أما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، فلا يجوز الحمل على موضعه؛ لأنه لا يعمل عمل الفعل، فلا يكون له موضع، وفي هذه الحالة يجب جر المعطوف كقولنا: هذا ضاربُ زيدٍ ومحمدُ أُمسٍ. وإن جاء المعطوف منصوباً كان النصب بإضمار فعلٍ يدل عليه اسم الفاعل، فيكون حينئذٍ محمولاً على المعنى، وذلك كقولنا: هذا ضاربُ زيدٍ ومحمدُ أُمسٍ. ويجوز العطف على الموضع على مذهب الكسائي^(١) الذي أجاز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيجوز عنده: هذا ضاربُ زيداً أُمسٍ.

أما سيبويه ومن تبعه فلا يجيزون العطف على الموضع سواءً أكان اسم الفاعل دالاً على الحال والاستقبال أم دالاً على الماضي؛ لأنهم يشترطون وجود المحرز،^(٢) أي الطالب للعمل في الموضع، وهو هنا مفقود في قولنا: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، فـ (ضاربُ) طالبٌ لجر (زيدٍ) وليس لنصبه، وإذا طلب النصب تغير المحرز بزيادة التثوين في اسم الفاعل، ويقدر له سيبويه — حينئذٍ — ناصباً هو (يضربُ) أو (ضاربُ)^(٣)، ويحمّله على هذا المعنى. ورجح الخصري^(٤) أن يكون الناصب المضمّر اسم فاعل؛ ليطابق المذكور، ولأنّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة. ولسنا مع سيبويه ومن ذهب مذهبه، بل نرى جواز العطف على الموضع

(١) ينظر: الجمل في النحو / ٨٤، وشرح المفصل ٦ / ٧٧، وشرح الكافية ٢ / ٢٠٠.

(٢) ينظر: منهج السالك / ٨٢، والبحر المحيط ٤ / ١٨٧، وشرح التصريح ٢ / ٦٥، وحاشية الصبان ٢ / ٢٩٥، ٣٠٥.

(٣) ينظر: لكتاب ١ / ٨٦.

(٤) ينظر: حاشية الخصري ٢ / ٢٨.

إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنّ الاضافة فيه لفظية والمضاف بنية الانفصال؛ ولذلك جاز فيه إثبات التنوين وحذفه^(١)، فضاربٌ زيدٌ بمعنى: ضاربٌ زيداً^(٢). أما إذا كان اسم الفاعل يفيد الماضي فنحن مع سيبويه في أنّ المعطوف المنصوب محمول على المعنى؛ وذلك لكونه لا يعمل في حالة الماضي، ولأنّ الاضافة فيه حقيقة والمضاف ليس على نية الانفصال.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسُ

وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الانعام: ٩٦] على قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو وابن عامر (جاعل)^(٣)، فإنه عطف (الشمس والقمر) على المعنى^(٤)؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي ولأنّ الكلام طال، والمعنى: وجعل الشمس والقمر حساباً. وعد بعضهم هذا من العطف على الموضع^(٥)، ومما جاء محمولاً

(١) ينظر: الجمل في النحو/ ٨٥-٨٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات ٣٦٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٨٩/١، وعراب القرآن ٥٦٧/١، والنهر الماد ١٨٥/٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، ومشكل اعراب القرآن ٢٦٣/١، والكشاف ٥٠/٢.

على الموضع قول الشاعر:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عونٍ بنِ مخراق^(١)

عطف (عبدَ ربٍّ) على موضع (دينارٍ).

وقال الآخر:

فبينما نحنُ نطلبُهُ أتانا معلقٌ وفضةٌ وزنادٌ راعي^(٢)

عطف (زنادٌ راعي) على موضع (وفضة).

وقال الأعشى:

الواهبُ المئةِ الهجانِ وعبدها عوداً تزجي بينها أطفالها^(٣)

عطف (عبدَها) على موضع (المئة).

٦- الحمل على موضع ما أضيف إليه المصدر:

يجوز إن نقول: يعجبني قيامُ زيدٍ وعمرو، وعمرو؛ لأنَّ (زيداً) في موضع رفع، كأننا قلنا: يعجبني أنْ قامَ زيدٌ وعمرو، فهو مجرور في موضع رفع وذلك إذا كان الفعل لازماً. أما إذا كان الفعل متعدياً فيكون المجرور في موضع رفع إنْ قدرنا المصدر مضافاً إلى فاعل أو نائب

(١) الكتاب ٨٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٤/١، والمقتضب ١٥١/٤، والجمل في النحو/٧٨.

(٢) الكتاب ٨٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١.

(٣) الاصول في النحو ١٥٩/١، وشرح ابن عقيل ١١٩/٢.

فاعل، وفي موضع نصب إن قدرناه مضافاً الى المفعول^(١) فمثال الاول: يُعجبني ضربُ زيدٍ وعمروُ خالدًا، أي يعجبني أن ضربَ زيدٌ وعمروُ خالدًا، ويُعجبني ضربُ زيدٍ وعمروُ، أي: أن ضربَ زيدٍ وعمروُ. ومثال الثاني: يعجبني ضربُ زيدٍ وعمراً خالدًا، أي: أن ضربَ زيداً وعمراً خالدًا. وقد منع سيبويه الحمل على الموضع^(٢)؛ لأنّه يشترط وجود المحرز الذي لا يتغير عند التصريح بالموضع، وهنا لو رُفِعَ الفاعلُ أو نُصِبَ المفعول لتغير المحرز بزيادة تتوين فيه. وما جاء من ذلك محمول على إضمار عامل يدل عليه المذكور^(٣)، والصحيح عندنا ((الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر))^(٤)، ولأننا لا نشترط وجود المحرز في المصدر واسم الفاعل.

ومما جاء من العطف على الموضع قراءة ابن ابي عبلة^(٥) لقوله

تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَمْجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] بنصب

(سبعة) إذ عطف (سبعة) على موضع ﴿ثَلَاثَةَ﴾ فكانه قال: (فصيامٌ ثلاثة

(١) ينظر: الكتاب ٩٧/١-٩٨، وشرح جمل الزجاجي ٢٥٣/١-٢٥٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١٤٤/١، ومنهج السالك ٣٢١/١، وشرح التصريح ٦٥/٢، وحاشية الصبان ٢٩٥/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٩٨/١.

(٤) شرح التصريح ٦٥/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٢٤١/١، والبحر المحيط ٧٩/٢.

أيام في الحج وسبعة^(١)، ومن ذلك قراءة الحسن^(٢) الآية الكريمة ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦٦] برفع الموضع^(٣) وذهب الفراء^(٤) وابن جني^(٥) وأبو حيان^(٦) الى أنّ الرفع بفعل مضمر يدل عليه (لعنة الله) والتقدير. وتلعنهم الملائكة والناس اجمعون.

ومن العطف على الموضع قول رؤية او غيره:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا خَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا
يَحْسَنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقَيَانَا^(٧)

فعطف الليانا على موضع الإفلاس والقيان على موضع الأصل.

(١) ينظر: الكشف ٢٤١/١، والبحر المحيط ٧٩/٢.

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القراءات/١٨، والمحتسب ١١٦/١، والبحر المحيط ٤٦٠/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٠/١، ومشكل إعراب القرآن ١١٥/١، والكشاف ٢٠٩-٢١٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٣٠-١٣١.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٩٦/١.

(٥) ينظر: المحتسب ١١٦/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤٦١/١.

(٧) الكتاب ٩٨/١، والايضاح العضدي ١٥٩/١، والمقتصد في شرح الايضاح ٥٦١/١.

ومن ذلك قول الآخر:
يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار^(١)

في رواية من رفع (الأقوام) عطفاً على موضع اسم الجلالة بتقدير:
لعن الله والأقوام.

ويجوز الوصف على موضع ما اضيف إليه المصدر قال ابن يعيش:
((والنعت في ذلك كالعطف في جواز الحمل على اللفظ والمعنى تقول فيه:
عجبت من ضرب زيد الظريف بالخفض على اللفظ والظريف بالرفع على
المعنى))^(٢).

ومن ذلك قول لبيد:

حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم^(٣)
فالمظلوم وصف للمعقب على موضعه؛ لانه في موضع رفع فاعل.
وقال الآخر:

السالك الثغرة يقظان سالكها مشي الهلوك عليها الخيل الفضل^(٤)

(١) شرح المفصل ٢٤/٢، ومنهج السالك/٣٢٢.

(٢) شرح المفصل ٦٦/٦.

(٣) الايضاح العسدي ١٥٩/١، والمحاسب ١٣/٢، والمقتصد في شرح الايضاح ٦٥٣/١، والامالي الشجرية ٣٢/٢.

(٤) الامالي الشجرية ٣٠/٢، وشرح عمدة الحافظ/٧٠١، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٣/٢.

فالفضلُ وصفٌ للهلوكِ على الموضع؛ لأنها في موضع رفع فاعل.
 ويجوز البدل على موضع ما اضيف إليه المصدر قال الفراء: ((ومن ذلك قول العرب: عجبتُ من تساقط البيوت بعضها على بعض، وبعضها على بعض، فمن رفع ردَّ البعضَ الى تأويل البيوت؛ لأنها رفع، ألا ترى ان المعنى: عجبتُ من أن تساقط بعضها على بعض))^(١).

٧- الحمل على موضع جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء:

جملة جواب الشرط إن لم تكن مجزومة، فهي في موضع جزم فيجوز حينئذٍ مراعاة اللفظ ومراعاة الموضع. قال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقد قرئ^(٢)، بجزم ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ عطفاً على موضع قوله ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ لأنه في موضع جزم^(٣)، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلاَهِدِي لَهُ يُوَدِّعُهُمْ﴾

(١) معاني القرآن ٩٦/١.

(٢) هي قراءة نافع وحزمة والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات/١٩١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣١٧/١.

(٣) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع ٢٩٩/٢.

[الأعراف: ١٨٦]، بجزم ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾^(١) عطفاً على موضع ﴿فَكَلَاهَادِي﴾
لَهُ، لأنه في موضع جزم على جواب الشرط.

وقد وقع خط بين العطف على الموضع والعطف على التوهم، وخير
مَنْ مَيَّزَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ أَبُو حَيَّانَ، إِذْ يَرَى أَنَّ الْعِطْفَ عَلَى الْمَوْضِعِ
يَقْتَضِي وَجُودَ عَامِلٍ كَالْعِطْفِ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي وَجُودَ
الشَّرْطِ الظَّاهِرِ، لَأَنَّهُ ((إِنَّمَا يَعْطِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ حَيْثُ يَظْهَرُ الشَّرْطُ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ﴾ [الأعراف: ١٨٦] فَمَنْ قَرَأَ
بِالْجَزْمِ عِطْفَ عَلَى مَوْضِعِ (فَلَا هَادِي لَهُ) لَأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فَعَلٌ كَانَ
مَجْزُومًا))^(٢).

وإن لم يظهر الشرط، كان العطف على التوهم كقوله تعالى: ﴿رَبِّ
لَوْلَا أَلْتَمَعْتُمُ الْإِنْسَانَ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، وهذا
مذهب الخليل وسيبويه^(٣) وتبعهما في ذلك ابن جني^(٤) وأبو حيان^(٥) وابن

(١) هي قراءة حمزة والكسائي ينظر: السبعة في القراءات/ ٢٩٩، والكشف عن وجوه
القراءات السبع ١/ ٤٨٥.

(٢) البحر المحيط ٨/ ٢٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٤٥٢.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/ ٤٢٤.

(٥) ينظر: منهج السالك/ ٨٢.

هشام^(١) والزرکشي^(٢) ومذهب غيرهم أن العطف في ﴿وَأَكُنْ﴾ هو من العطف على الموضع^(٣).

٨- الحمل على موضع ما أضيفت إليه (غير) الاستثنائية:

أصل أدوات الاستثناء (إلا) وما عداها محمول عليها؛ ولذلك إن استثنى بـ(غير) أعطيت الإعراب الذي يكون للاسم الواقع بعد (إلا) فنقول: جاء القومُ غيرَ زيدٍ، فالاسم الواقع بعدها مجرور غير أن له موضعاً من الاعراب؛ لأنه المستثنى الحقيقي، فلذلك جاز الحمل على لفظه وموضعه فنقول: جاء القومُ غيرَ زيدٍ وسعيدٍ، وسعيداً. وما أتاني غيرُ زيدٍ وسعيدٍ، وسعيداً.

وقد اختلفوا في هذا: أهو حملٌ على الموضع أم على المعنى أم على التوهم؟ فالظاهر من كلام سيبويه وأكثر النحويين أنه حملٌ على الموضع فقد وضع له سيبويه باباً هو ((هذا باب ما أجري على موضع (غير) لا على ما بعدا (غير)))^(٤).

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/٤٢٣، ٤٧٧.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤/١١٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٨٧، ٣/١٦٠، ومجاز القرآن ٢/٢٥٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/٦٢، وجامع البيان ٢٨/١١٨، والحجة في علل الفراءات السبع ٢/٢٩٩.

(٤) الكتاب ١/٣٧٥.

وقال أبو حيان: ((وهذا عندي من الحمل على الموضع؛ لأنَّ (غيراً) دخيلةً في باب الاستثناء؛ والاصل أن يكون بأداته التي هي (إلا))^(١)، وهذا هو الصحيح. وقد عدّه جماعة من النحويين من الحمل على المعنى^(٢)، وهو عند الشلوبين من العطف على التوهم^(٣) وكذلك عند ابن هشام الذي يرى أن هذا مذهب سيبويه^(٤).

وهذا غير صحيح؛ لأنَّ سيبويه شبهه بقول الشاعر:

معاوي إتنا بشرٌ فأسججُ فلسنا بالجبال ولا الحديد^(٥)

وهذا من العطف على الموضع وليس من التوهم في شيء.

ويرى أبو حيان^(٦) أنَّ النجاة لم ينصّوا إلا على العطف على الموضع، لكنَّ القياس يقتضي ذلك في جميع التوابع، فنقول: ما جاء غيرُ، وغيرُ زيدٍ العاقلُ، وغيرُ زيدٍ أبو حفصٍ، وغيرُ زيدٍ أخوكَ، وأجاز ابن

(١) منهج السالك/١٧١.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٠٦-١٠٧، والاستغناء في أحكام الاستثناء/١٣٩، وشرح

التصريح ٣٦٢/١، وحاشية الصبان ١٥٨/٢، وحاشية الخصري ٢٠٨/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب/ورقة ٢٠٥، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢، وحاشية

الخصري ٢٠٨/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٥/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب/ورقة ٢٠٥، وجمع الهوامع ٢٧٩/٣.

مالك^(١) الحمل على اللفظ والمعنى في (سوى) و (إلا) ولكن النحويين^(٢)، منعوا ذلك في (إلا) إذ ليس لها موضع فيحمل عليه.

الخط بين الحمل على الموضع والحمل على المعنى:

لا بدّ لنا من الإشارة الى أنّ مفهوم الحمل على المعنى لم يتضح عند النحويين، فخلطوا بين الحمل على المعنى والحمل على الموضع، ولم يميزوا أحدهما من الآخر في كثير من الأمثلة. ونورد هنا بعض الأمثلة مما هو حملٌ على الموضع وعدّه النحويون حملاً على المعنى.

١. قال المبرد: ((وعلى نحوٍ من ذلك أجازوا: مررتُ بزيدٍ وعمراً؛ لأنّ معناه: أتيتُ، فحمّله على المعنى، إذ كان قولك (زيد) بعد (مررتُ) في موضع نصب))^(٣) وهذا من الحمل على موضع الجار والمجرور وليس حملاً على المعنى.

٢. عدّ النحاس قراءة الحسن^(٤) البصري ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَافِئٌ﴾ [الأنعام: ٥٩] بالرفع من العطف على المعنى^(٥)، وهي من العطف

(١) ينظر: تسهيل الفوائد / ١٠٦-١٠٧، وشرح الأشموني ٤٩٠/٢، وحاشية الصبان ١٦٣/٢.

(٢) ينظر: منهج السالك / ١٧١، وارتشاف الضرب / ورقة ٢٠٥، وشرح التصريح ٣٦٢/١، وحاشية الصبان ١٦٣/٢، وحاشية الخصري، ٢٠٨/١.

(٣) المقتضب ١٥٤/٤، وينظر: ٢٨١/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٨/١، والبحر المحيط ١٤٦/٤.

(٥) ينظر: اعراب القرآن ٥٥٢/١.

على موضع المجرور بحرف الجر الزائد في قوله تعالى: ﴿وَمَا

تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾ لَأَنَّ ﴿وَرَقَةٍ﴾ في موضع رفع فاعل.

٣. قال ابو علي: ((ويجوز على هذا: أعجبنى ضربُ زيدٍ وعمروٌ.

فترفع (عمراً) حملاً على المعنى))^(١)، و(عمروٌ) معطوف على

موضع (زيد) لأنه فاعل للمصدر والتقدير: أن ضربَ زيدٌ وعمروٌ.

٤. عدّ ابن جني من المحمول على المعنى قول الشاعر:

طافتُ أمانةً بالركبانِ آونةً يا حسنه من قوامٍ ما ومنقبأ^(٢)

و(منقبأ) معطوف على موضع (قوام) المجرور بحرف الجر الزائد.

٥. قال مكي بن أبي طالب عن نصب ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ في قوله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، ((ويجوز أن يكون

معطوفاً على موضع الجار والمجرور... فهو في موضع نصب

فحمل ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ على المعنى فنصب))^(٣)، وقد استعمل

المصطلحين والصحيح الاول منهما.

٦. قال ابن الخشاب عن فاعل المصدر: ((وكذلك تنعته ان شئت

بالمجرور حملاً على لفظه، وبالمرفوع حملاً على معناه، فتقول:

(١) الايضاح العضدي ١/١٥٩.

(٢) الخصائص ٢/٤٣٢.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٧٥.

عجبتُ من قيام زيدٍ العاقلِ، والعاقلُ إنْ شئتَ))^(١) وهذا النعت من الحمل على الموضع.

٧. قال ابن مالك: ((ولكَ في تابع ما جُرَّ بإضافة المصدر إليه، الجرّ حملاً على اللفظ، والرفعُ أو النصبُ حملاً على المعنى))^(٢) وليس الرفع أو النصب حملاً على المعنى، بل هو حمل على الموضع. من خلال ما مرّ بنا من الامثلة نرى أنّ الخلط بين المصطلحين وعدم التفرقة بينهما في بعض الاحيان ناتج:

١. إما عن التوسع في المصطلح والتجوز في الأشياء والمفاهيم، ذلك أن مصطلح الحمل على المعنى لم يتضح تمام الاتضاح، ولم يُدرس دراسةً جادة ولم يولَّ أيَّ اهتمام كما أولي غيره من الموضوعات فلم نجد له الا شواهد متفرقة هنا وهناك.

٢. وإما عن الفهم للمعنى بأنه الحكم الاعرابي الذي يستحقه اللفظ بحسب الأصل وليس بحسب حالته الاعرابية الظاهرة، وهذا يفهم من المعنى وليس من اللفظ، وبهذا يكون الحمل على الموضع حملاً على المعنى عند هؤلاء فيشمل مفهوم الحمل على المعنى كلا الحملين، أي كل ما سوى الحمل على اللفظ هو حمل على المعنى؛ سواء أكان حملاً على الموضع أم حملاً على المعنى.

(١) المرتجل/٢٤٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢.

ومن الأدلة على أن المقصود بالحمل على المعنى ما يخالف الحمل على اللفظ أننا نراهم يستعملون بدل الحمل على الموضوع عبارات: الرفع أو النصب على المعنى^(١)، في موضع نصب في المعنى^(٢)، مجرور في اللفظ منصوب في المعنى^(٣) نصبه على المعنى^(٤)، الحمل على معنى النصب^(٥)، الحمل على معنى الرفع^(٦)، في المعنى فاعل^(٧)، صفة على المعنى^(٨)، نعت على المعنى^(٩).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ٥٢٠/١، والبسيط في شرح الكافية ٩٠٩/٢. وشرح عمدة الحافظ/٦٧٦.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٥/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٧٠/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢.

(٧) ينظر: الايضاح العضدي ١٥٩/١.

(٨) ينظر: المحتسب ١٣/٣.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٦٧/٦.

الفصل الثاني

الحمل على اللفظ وعلى المعنى

أولاً: القواعد والأصول في الحمل على اللفظ وعلى المعنى.
ثانياً: الأدوات والأسماء التي تحمل على اللفظ وعلى المعنى.

•

توطئة:

تتبع اللغة العربية أنماطاً وأساليب متعددة في التعبير عن الشيء المطلوب، ومن هذه الأساليب أسلوب الحمل على اللفظ وأسلوب الحمل على المعنى.

أما الحمل على اللفظ فهو الأصل في الكلام وهو الأولي ((لأنه الأكثر في كلام العرب))^(١) كما أن ((الأصل مطابقة المعنى للفظ))^(٢) وهو أقوى من الحمل على المعنى. وقد أوضح الرضي هذا بقوله: ((وإنما كان كذلك؛ لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى؛ إذ هو وُصِلَتْهُ إلى المعنى))^(٣).

وقال أبو البركات الأنباري: ((وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى))^(٤) ولهذا كانت القاعدة عند النحاة أن الحمل على اللفظ أفصح وأكثر^(٥)، وللسبب نفسه كان الباب الذي عقده المبرد تحت عنوان ((ما يُحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود))^(٦). أما الحمل على المعنى فهو أن يكون الكلام في معنى كلام آخر فيحمل على ذلك المعنى، أو أن يكون للكلمة معنى يخالف لفظها فيحمل الكلام على

(١) شرح التسهيل للمرادي / ٢٣٠.

(٢) الاشباه والنظائر ١/ ٦٤.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٥٥.

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١٠-٥١١.

(٥) ينظر: فقه اللغة المقارن / ٨٢.

(٦) المقتضب ٣/ ٢٨١.

المعنى دون اللفظ، وبذلك يكون الحمل على المعنى: ما ليس حملاً على اللفظ ولا حملاً على الموضع أو المحل.

ويُعدُّ ابن جني أول من اهتم بالحمل على المعنى فقد عقد له فصلاً ذكر فيه أنواعه^(١)، وتابعه من جاء بعده في نقل كلامه، ومن هؤلاء ضياء الدين بن الأثير^(٢) والسيوطي^(٣) وأبو البقاء الكفوي^(٤) وقد وصفه ابن جني بقوله: ((اعلم أن هذا الشرح غوراً من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً))^(٥) وأشار الى سعته وكثرته بقوله: ((وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش ولا يفتج ولا يغرض ولا يُغضض))^(٦).

وقد وصفه ضياء الدين بن الأثير بالدقة والحاجة الى زيادة التأمل فقال: ((اعلم أن هذا القسم من التأليف دقيق المسلك بعيد المذهب، يحتاج الى معاودة وزيادة تأمل))^(٧) وأشار النحويين الى كثرته في الكلام

(١) ينظر: الخصائص ٤١١/٢، وينظر المحتسب ١٤٥/١.

(٢) ينظر: الجامع الكبير ١٠٦.

(٣) ينظر: الاشباه والنظائر ١٨٥/١.

(٤) ينظر: الكليات ١٥٧.

(٥) الخصائص ٤١١/٢.

(٦) الخصائص ٤٣٥/٢.

(٧) الجامع الكبير ١٠٦.

المنثور^(١) وفي الشعر^(٢) وأنه ((أكثر من أن يُحصى))^(٣) وأن الشواهد عليه ((كثيرة جداً))^(٤).

أولاً: القواعد والأصول في الحمل على اللفظ وعلى المعنى:

ندرس - إن شاء الله تعالى - هنا بعض القواعد أو الضوابط والاصول التي سار عليها النحويون في مراعاة الحمل على اللفظ وعلى المعنى، وهذه القواعد فيها خلاف بين النحويين أنفسهم. وقد أطلقت هذه التسمية (القواعد والاصول) تجزأً؛ فهي ليست قواعد وأصولاً متفقاً عليها جميعاً.

والنقاط التي سنعرضها هي:

١. الحمل على المعنى بعد تمام الكلام.
٢. جواز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في ما له لفظ ومعنى.
٣. الحمل على المعنى ابتداءً.
٤. الحمل على المعنى ثم على اللفظ.

(١) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الانباري / ٢٢٢، والمسائل الشيرازيات ٣٠٢/٢، والبيان في غريب اعراب القرآن ٩٣/١، و١٤٢، ١٨٠، ٢١٦، و٢٤٤، ١٨٨/٢، والانصاف في مسائل الخلاف ٧٦٣/٢.

(٢) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ٣٧٢، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ٢٧٩/٢.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ٧٧٧/٢.

(٤) البيان في غريب اعراب القرآن ٢٠/٢.

٥. الحمل على اللفظ ثم على المعنى.
٦. الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ.
٧. الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى.
٨. حمل الجواب على اللفظ وعلى المعنى.
٩. الإخبار بـ (الذي) أو بموصوف به عن ضمير.
١٠. الإخبار بنكرة عن ضمير.

١- الحمل على المعنى بعد تمام الكلام:

ذهب النحويون الى أنّ الحمل على المعنى لا يكون إلا بعد تمام الكلام واستيفاء اللفظ حقه، قال المبرد: ((اعلم أنّ الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ))^(١).

وقد أشار الاعلك الشنتمري ايضاً الى ان ((الحمل على المعاني انما يكون بعد تمام الكلام))^(٢)، وتعليل ذلك أنّ الحمل على المعنى ((حملٌ على التأويل))^(٣)، ((ولا يصحُّ تأويل الكلام إلا بعد تمامه))^(٤) وذكر ابن عصفور

(١) المقتضب ٢٨١/٣.

(٢) تحصيل عين الذهب ١٤٣/١.

(٣) الافصح في شرح أبيات مشكلة الاعراب / ٩٠.

(٤) شرح المفصل ١٢٦/١، و ٦٨/٨.

أَنَّ الحمل على المعنى قبل تمام الكلام غير جائز^(١) وهو عنده وعند الأعلام
السنتمري في هذه الحالة من باب الضرورة الشعرية^(٢).

وقد نسب المرادي^(٣) منع الحمل على المعنى قبل تمام الكلام إلى
البصريين؛ ولهذا منع النحويون الحمل على المعنى في الكلام إذا أدى ذلك
إلى الحمل على المعنى قبل تمام الكلام.

وتطبيقاً لهذه القاعدة ضعف النحويون وغلطوا الحمل على المعنى في
بعض الشواهد؛ لأنه جاء قبل تمام الكلام.

ومن تلك الشواهد قول قيس بن الرقيات:

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً^(٤)

قال المبرد عنه: ((وهذا البيت أبعد ما مر؛ لأنه ذكره قبل
الاستغناء))^(٥) وقال الفارقي: ((وهذا مما يضعف في التأويل نصبه، لأنه
حملة على المعنى قبل تمام الكلام... فهو قبيح — إنما يقع في ضرورة

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٠٠/٢-٥٠١.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٢/١-٥٣، وشرح جمل الزجاجي
٦١١/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٨-٢٢٩.

(٤) الكتاب ١٤٤/١.

(٥) المقتضب ٢٨٥/٣.

الشعر دون الكلام كهذا))^(١) وضعف ابن عدلان^(٢) هذا البيت أيضاً للسبب نفسه. وعدّ الاعلم الشنتمري^(٣) مما رُدَّ وغلط في تأويله بيت القطامي.

فَكَرَتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعَهُ السَّبَاعَا^(٤)
ومثال الحمل على المعنى بعد تمام الكلام قولنا: رأيتُ زيداً له مالٌ وحسباً، إيجوز نصبُ (حسباً)؛ لأنَّ الرؤيةَ مشتملة على الكلام كله، كأنما قيل: (ورأيتُ له حسباً)، وكذلك قولنا: وافقتُ زيداً وعنده عمروٌ وبشراً. أي وافقتُ بشراً عنده، إذ تمَّ الكلام في قولنا (وعنده عمروٌ). ولهذا استحسِن الفارقي هذا البيت:

وجدنا الصالحينَ لهم جزاءٌ وجناتٌ وعيناً سلسبيلاً^(٥)
فقال: ((وهذا حملٌ على المعنى بعد التمام واستيفاء الأول معناه، فهو حسنٌ جميلٌ))^(٦).

٢- جواز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في ما له لفظ ومعنى:

ذكر ابن عصفور قاعدة الحمل على اللفظ وعلى المعنى وهي تنص على أنه: ((يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شيء له لفظ

(١) الاقصاد في شرح أبيات مشكلة الاعراب/ ٨٩-٩٠.

(٢) ينظر: الانتخاب لكشف الابيات المشكلة الاعراب المورد مجلد ١٢ عدد ٣/ ١٨٩.

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب ١/ ١٤٣.

(٤) الكتاب ١/ ١٤٣.

(٥) الكتاب ١/ ١٤٦.

(٦) الاقصاد في شرح أبيات مشكلة الاعراب/ ٤/ ٣١٤.

ومعنى موصولاً كان أو غير موصول^(١)، وذلك أن هذه الأشياء لها لفظٌ، ومعنى يخالف هذا اللفظ، فيجوز الحمل على اللفظ أو على المعنى الذي يقصده المتكلم، ففي الموصولات المشتركة (مَنْ، ما، أي، أل، ذو، ذا) يجوز الحمل على اللفظ وهو الأفراد والتذكير، وعلى المعنى المقصود من حيث التثنية والجمع والتأنيث^(٢).

وقد بيّن أبو علي سبب الحمل على المعنى في الجمع في هذه الاسماء الموصولة، وهو أنها جميعاً تدل على الكثرة والجماعة وإن كانت مفردة^(٣). أما سبب الدلالة على الكثرة فهو إبهامها وكونها لا تختص بمسمى بعينه، فهي في ذلك تشبه اسم النوع الذي يقع على الواحد من النوع وعلى الجماعة^(٤). ومن غير الاسماء الموصولة (كلا-وكلتا) اللذان لفظهما مفرد ومعناها مثني، و (كل) و (كم) و (كأين) وهذه مفردة اللفظ مجموعة المعنى. ويدخل في هذا المضممار الكثير من أسماء الجمع^(٥) وأسماء الجنس وكل ماله معنى يخالف لفظه.

(١) شرح جمل الزجاجي ١/١٩٠.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك / ٣٣، وارتشاف الضرب/ ورقة ١٢٣، وشرح قطر الندى ١٠٢.

(٣) ينظر: المسائل المشكّلة/ ٢٤٩، والمسائل العضديات/ ٣١.

(٤) ينظر: المسائل المشكّلة/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: فقه اللغة المقارن/ ٨٢.

ومما يدل على أن هذه الاسماء المفردة تتضمن معنى الجمع قول أبي عبيدة: ((وقد يجوز أن يخرج لفظ (مَنْ) على لفظ الواحد والمعنى على الجميع كقولك: من يفعل ذلك؟ وأنت تسأل عن الجميع))^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة/١١٢] قال أبو عبيدة: ((ذهب الى لفظ الواحد والمعنى يقع على الجميع))^(٢) فقوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ﴾ ليس مختصاً بمفرد معين، بل يدل على الجمع وإن كان مفرد اللفظ، ولذلك جاء المعطوف على جواب شرطه بالجمع في قوله تعالى: ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

٣- الحمل على المعنى ابتداءً:

نقصد بالحمل على المعنى ابتداءً أن يكون في الجملة حملٌ على المعنى لا يتبعه حمل على اللفظ، وإنما قلنا (ابتداءً)؛ لأن الكثير في الحمل أن يكون على اللفظ أولاً وعلى المعنى ثانياً. وهذا جائز في أدوات الاستفهام، نقول: من هؤلاء الرجال؟ أي الرجال حضروا؟ كم رجلاً حضروا؟ وقال تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّن قَرِيْبٍ عَنَّتْ عَن أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾ [الطلاق: ٨] وقد ورد في الأسماء الموصولة، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَعِينُ إِيَّاكَ﴾

(١) مجاز القرآن ٤١/٢.

(٢) مجاز القرآن ٥١/١.

[يونس: ٤٢]، قال أبو حيان: ((والضمير في ﴿يَسْتَوُونَ﴾ عائد على معنى (مَنْ) والعود على المعنى دون العود على اللفظ في الكثرة))^(١) وقال الزركشي: ((وقد يقتصر على معناها في الجميع))^(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ﴾

[الانباء: ٨٢] قال أبو حيان: ((وجُمِعَ الضمير في ﴿يَغُوصُونَ﴾ حملاً على معنى (مَنْ) وحسَّنَ ذلك تقدم جمع كما قال الشاعر:

وإنَّ من النسوانِ من هي روضةٌ تهيجُ الرياضُ قبلها وتُصوِّخُ

لما تقدم لفظ (النسوان) حمل على معنى (مَنْ) فأنت ولم يقل: من هو

روضة))^(٣) والصواب في البيت وجوب الحمل على المعنى - كما ذهب الى ذلك الصبان^(٤) - ليحصل التطابق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث

فلا يجوز: من هو روضة. وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾^(٥) وَقَدْ

خَابَ مَن دَسَّاهَا^(٦) [الشمس: ٩-١٠] أجاز أبو حيان^(٥) أن يكون الضمير

في (زَكَّاهَا وَدَسَّاهَا) عائداً إلى (مَنْ) باعتبار المعنى إذ هي بمعنى (نفس).

(١) البحر المحيط ١٦١/٥.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/٣٨٣.

(٣) البحر المحيط ٦/٣٣٣. وينظر: المجيد في اعراب القرآن المجيد ١/ ورقة ٢٩.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ١/١٦١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٨/٤٨١.

والابتداء بالحمل على المعنى جائز في الأسماء الموصولة دون اعتراض، ولذلك عَقِبَ مكيّ على قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرُ﴾ [البقرة: ٨] بقوله: ((ولو جاء في الكلام: ومن الناس من يقولون، لجاز حملة على المعنى))^(١) ولهذا الجواز محسنٌ هو سبق لفظة (الناس) الدالة على الجمع. ومما جاء من الشواهد الشعرية قول الشاعر:

أَلَمَّا بَسَلِمَى عَنْكُمَا إِنْ عَرَضْتُمَا وَقَوْلَا لَهَا عَوْجِي عَلَى مَن تَخَلَّفُوا^(٢)
وَقَوْلَ الْفَرَزْدَقِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذَنْبُ-يَصْطَحِبَانِ^(٣)
وقول امرئ القيس :

فَتَوَضَّحَ فَالْمَقْرَأَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لَمَّا نَسَجْتُهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ^(٤)
وقد جاء الحمل على المعنى ابتداءً في الشرط، ومنه قراءة عمرو بن فائد الأسواري^(٥): (تَأْتِ) بالتاء في قوله تعالى: ﴿يَلْسَآءُ النَّبِيُّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الاحزاب: ٣٠] قال ابن جني عن هذه القراءة: ((هذا حمل على المعنى، كأنَّ (مَنْ) هنا امرأة في المعنى

(١) مشكل إعراب القرآن ٧٧/١.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الانباري/٦٦٥، وجامع البيان ١٤٩/٢.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الانباري/٦٦٥، وجامع البيان ١٥٠/٢، والمحتسب ٢١٩/١، و١٧٩/٢.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال /٢٠.

(٥) ينظر: المحتسب ١٧٩/٢، والبحر المحيط ٢٢٧/٧.

فكانه قال: أية امرأة أتت منكناً بفاحشة أو تأت بفاحشة^(١) وحسن التأنيث هنا سبق لفظه (النساء) الدالة على التأنيث.

ومن ذلك قراءة من قرأ (فلا مرسل لها)^(٢) في قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لِمَنْ يُعَذِّبُهُ﴾ [فاطر: ٢] وذلك أن الضمير يعود على (ما)^(٣)؛ لأنها بمعنى الرحمة. ومن ذلك عند النحاة قول الشاعر:

وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصح
فسبق (من النسوان) مقوً لجانب المعنى وهو التأنيث^(٤) وقد سبق أن ذكرنا وجوب الحمل على المعنى في هذا البيت.

اختيار الحمل على المعنى وترجيحه:

وقد يُختار الحمل على المعنى ويترجح إذا تقدم عليه ما يعضد المعنى ويقويه كقولنا: (منهن من أحبها)، فهو أولى من: أحبه. ومنهن من كانت

(١) المحتسب ١٧٩/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٦/٢، والكشاف ٥٩٧/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٩٩/٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك/٢٤٠، وشرح التسهيل للمراذي/٢٣١، والبحر

المحيط ٣٣٣/٦، والمجيد في اعراب القرآن المجيد ١/ورقة ٢٩، والدر المصون ٤/ورقة ٤٣.

أَخْتِكَ، وَمَنْ كَانَتْ أَخْتُكَ، وَمَنْ كُنَّ أَخَوَاتُكَ^(١). وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الاحزاب: ٣١] بتأنيث ﴿وَتَعْمَلْ﴾ وهي قراءة الجماعة غير حمزة والكسائي^(٢)، فقد قوَّى هذه القراءة سبق ﴿مِنْكُمْ﴾ لها فترجح المعنى حمل عليه، ولهذا جاء جواب الشرط ﴿تُؤْتِيَهَا أَجْرَهَا﴾ على المعنى^(٣) قال الزركشي: ((وتوجيه الجماعة أنه لما تقدم على الثاني صريح التأنيث في ﴿مِنْكُمْ﴾ حسن الحمل على المعنى))^(٤). ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَفْضُوتُ لَكُمْ﴾ [الانباء: ٨٢] فقد حسن الحمل على المعنى في ﴿يَفْضُوتُ﴾ تقدم جمع قبله^(٥).

وجوب الحمل على المعنى :

أوجب النحويون العدول عن الحمل على اللفظ الى الحمل على المعنى إذا حصل بسبب الحمل على اللفظ لبس او عدم مطابقة بين اطراف

(١) ينظر: الاصول في النحو ٣٦٦/٢.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ٥٢١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٥٦/٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٨٥/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣٣٣/٦.

الجملة كالإخبار عن المذكر بمؤنث، أو عن المؤنث بمذكر وهذا ما يُعبّر عنه بلزوم القبح أو حصوله في الكلام.

فإذا حصل لبسٌ بمراعاة اللفظ، وجب مراعاة المعنى، فلا نقول: لقيتُ من أحبه، ونعني به من النساء إلا إن كانت هناك قرينة توضح الشيء المطلوب. وكذلك قولنا: أعطِ من سألتك، وأعرض عن مررت بها، ففي هذه الحالة يجب مراعاة المعنى لئلا يقع لبسٌ في فهم المراد^(١).

أما حصول القبح وعدم المطابقة في الكلام فله ثلاث صور:

١. في قولنا: مَنْ هو حمراءُ جاريتك، لم يحصل تطابق بين المبتدأ والخبر الواقعيين في صلة الموصول إذ أخبر عن الضمير المذكر بكلمة (حمراء) المؤنثة.

٢. في قولنا: من هي أحمرُ جاريتك، هنا أيضاً لم يحصل تطابق بين المبتدأ والخبر الواقعيين في صلة الموصول، إذ أخبر عن المؤنث بمذكر.

٣. في قولنا: من هو أحمر جاريتك، تطابق المبتدأ والخبر في صلة الموصول في التذكير، ولكن لم يحصل التطابق بين المبتدأ (مَنْ) وهو اسم موصول مفرد مذكر وبين خبره الذي هو مفرد مؤنث، والموصول والصلة كالشيء الواحد فيجب أن يتطابقا، ((لكن القبح في الصورتين الأوليين أشد؛ لأنَّ تخالف الخبر والمخير عنه فيهما

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك / ٢٣٩، وشرح الكافية ٥٦/٢.

في الصلة وفي الموصول وخبره، وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط^(١).

وقد استقبح النحويون الصور الثلاث، والظاهر أن الكوفيين - وإن لم يُنقل عنهم - أجازوا الصورتين الأولى والثالثة، فد جاء عن ثعلب قوله: ((من هو أحمرُ جاريتك. قال: هو قليل، والاجود: من هو حمراء جاريتك))^(٢) والذين منعوا ذلك لم يفرقوا بين أن تكون علامة التانيث الفا كما في (حمراء) أو أن تكون تاء كما في (محسنة)^(٣).

وقد وافق ابن السراج النحويين في منع الصور الثلاث، ولكنه أجاز عدم المطابقة^(٤) فيما فرّق بين مذكّره ومؤنّته بالتاء نحو: (من محسن جاريتك) و (مَنْ هي محسنُ جاريتك) و (من هو محسن جاريتك). ويظهر أن ما أجازاه ابن السراج - هنا- هو رأي الكوفيين أو رأي ثعلب في الأقل فقد اورد ثعلب قوله: ((من هو قائم جاريتك، ومن هو يقوم جاريتك، جيد... وهو يشبه: من هو قائمة جاريتك))^(٥).

وقد عقب ابن مالك على ما أجازاه ابن السراج فقال: ((فأما من محسن أمك، فغريب، وأما من هي محسن أمك، ففيه من القبح قريب ما

(١) حاشية الصبان ١٦١/١.

(٢) مجالس ثعلب ٥٩٢/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل للمرادي/٢٣٢، وتعليق الفرائد/ ورقة ١٠٥، وجمع الهوامع

٣٠٠/١، وحاشية الصبان ١٦١/١.

(٤) ينظر: الاصول في النحو ٣٦٠/٢-٣٦١.

(٥) مجالس ثعلب ٣٨٦/٢.

في: من هي احمر أمّك، فوجب اجتنابهما))^(١). وقد بيّن ابن مالك^(٢) السبب الذي دفع ابن السراج الى ما اجازته وهو كون (محسن) شبيهاً بـ(مرضع) ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بغير علامة بخلاف (أحمر) فإنه لم يقع على مؤنث.

٤ - الحمل على المعنى ثم على اللفظ :

هذا الضرب من الحمل فيه خلاف بين النحويين: فمنهم من أجازته، ومنهم من ضعّقه، ومنهم من منعه.

جوازه عند النحويين:

الحمل على المعنى ثم على اللفظ جائز عند كثير من النحويين. قال أبو حيان: ((وأما كلام العرب فجاء فيه الحمل على اللفظ أولاً ثم على المعنى وهو الأكثر، وجاء الحمل على المعنى أولاً ثم على اللفظ))^(٣) وقال السيوطي: ((ويجوز البداءة بالمعنى كقولك: من قامت وقعد))^(٤). وقال أبو

(١) شرح التسهيل لابن مالك / ٢٣٦-٢٤٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل / ٢٤٠.

(٣) البحر المحيط ٢٣٢/٤.

(٤) همع الهوامع ٣٠٠/١-٣٠١.

البقاء الكفوي: ((والحمل اولا على المعنى ثم اللفظ غير ممنوع، وله نظير في القرآن، وإن كان الكثير العكس))^(١).

وأجازه الكوفيون^(٢) بشرط وجود الفاصل عند اجتماع الحملين وتقدم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ، كقولنا: مَنْ يَقُومُونَ فِي غَيْرِ نَسِيءٍ وَيَنْظُرُ فِي أُمُورِنَا قَوْمُكَ. وَلَا يُجَوِّزُونَ: مَنْ يَقُومُونَ وَيَنْظُرُ فِي أُمُورِنَا قَوْمُكَ. ولم يشترط البصريون ذلك. أما في حالة تقدم الحمل على اللفظ على الحمل على المعنى، فلا يشترط الكوفيون وجود الفاصل. وقد ذكروا أَنَّ السماع لم يرد إلا بالفصل كما ذهب الكوفيون إلى ذلك.

ومما جاء محمولاً على المعنى ثم على اللفظ قراءة من قرأ في الشواذ ((تَقَنَّتْ))^(٣) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكِنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ مِثْلَ مَا﴾ [الاحزاب: ٣١] فقد بدأ بالحمل على المعنى في (تَقَنَّتْ) ثم حمل على اللفظ على قراءة من قرأ ((ويعمل صالحاً))^(٤) في احدى القراءات السبع. ومن ذلك قوله تعالى ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمْهَا قَائِمَةً عَلَى

(١) الكليات/١٥٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١ / ٥٥ ، و ٢٤٢ ، و ارتشاف الضرب/ ورقة ١٢٣ ،

وشرح التسهيل للمراي / ٢٢٩ ، والبرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٨٤ .

(٣) نسبت الى ابن عامر ونافع وعدد من القراء غير السبعة: ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٥/١ ، ومختصر شواذ القراءات/ ١١٩ ، واملاء ما من به الرحمن ١٩٢/٢ ، والبحر المحيط ٢٢٨/٧ .

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي: ينظر: السبعة في القراءات/ ٥٢١ .

أُصُولُهَا فَيَا ذَنْ اللَّه ﴿[الحشر: ٥] فقد نقل ابو حيان^(١) أَنَّهُ قُرِئَ (قَائِماً) فحمل على المعنى في ﴿تَرَكَتُمُوهَا﴾ ثم على اللفظ في (قائماً) ثم على المعنى في ﴿أُصُولُهَا﴾. ومما حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْفُسِ إِلَّا الصَّوْتُ وَالنُّكْحُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٩] فقد أنت ﴿خَالِصَةً﴾ حملاً على معنى (ما)؛ لأنها بمعنى الجماعة أو الأجنّة، وذكر ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ حملاً على لفظ (ما)^(٢).

وذكر علم الدين العراقي شيخ أبي حيان أنه لم يجئ في القرآن البدء بالحمل على المعنى ثم على اللفظ إلا هذه الآية^(٣) ولكن أبا حيان^(٤) ذكر أن (مكياً)^(٥) سبقه الى هذا القول، ورد أبو حيان^(٦) أن يكون الحمل على المعنى ثم على اللفظ وأجاز أن يكون الحمل في الآية على اللفظ ثم على المعنى. والصحيح ما ذهب اليه أبو حيان؛ لأنّ الحمل على اللفظ هو الأكثر والأولى وهو المقصود ما لم يظهر في اللفظ دليل على خلافه.

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٤٤/٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٤/٢، والحجة في القراءات السبع/ ١٢٧، والكشاف ٧١/٢، والبيان في غريب اعراب القرآن ٣٤٣/١.

(٣) ينظر: البحر ٥٥/١، و ٣٢٣/٤، والبرهان في علوم القرآن ٣٨٣/٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٣٢/٤.

(٥) ينظر: مشكل اعراب القرآن ٢٧٢/١، والبيان في غريب اعراب القرآن ٣٤٣/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٢٣٢/٤.

ضعفه عند بعض النحويين :

عدَّ بعض النحويين الرجوع من المعنى الى اللفظ ضعفاً في الكلام وأمرأً مكروهاً عند العرب، ومن هؤلاء النحويين ابن السراج الذي ذكر أنه لا يجوز أن نقول: من قاعدون وقائم إخوتك، وعَلَّ ذلك بقوله: ((لأنك إذا جئت بالمعنى لم يحسن أن ترجع الى اللفظ))^(١).

أما ابن جني فقد عدَّ ذلك ضعفاً قال: ((واعلم أن العرب اذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ كقولك: شكرت من أحسنوا إليَّ على فعله، ولو قلت: شكرت من أحسن إليَّ علي فعلهم جاز))^(٢) وقال أيضاً: ((وإذا قلت: من قاموا ومن قعد إخوتك ضعف؛ لأنك قد انتحيت بالجمع على المعنى وانصرفت عن اللفظ، فمعاودة اللفظ بعد الانصراف عنه تراجع وانتكاث))^(٣).

أما ابن الحاجب فيقول: ((إذا حُمِلَ على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، و إذا حمل على المعنى، ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأنَّ المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع الى الأضعف))^(٤).

(١) الاصول في النحو ٣٧٧/٢.

(٢) الخصائص ٤٢٠/٢.

(٣) المحتسب ٨٨/٢، وينظر: الخصائص ٤٢١/٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٨٤/٣، وينظر: الاشباه والنظائر ١٨٩/١.

وقد ردّ الزركشي على هذا الكلام بقوله: ((وهذا معترضٌ بأنّ الاستقراء دلّ على أنّ اعتبار اللفظ المعنى، وكثرة موارده تدلّ على قوته^(١)). وأما العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل، كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، فثبت أنّه يجوز الحمل على كلّ واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف))^(٢).

وأجاز الرضي^(٣) تقديم الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ على ضعف. ونقل السيوطي^(٤) عن (أبي الحسن الأمدي) أنّ العرب تكره الانصراف عن الشيء، ثم الرجوع إليه؛ ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وأنشد لذلك هذا البيت:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر ترجعُ

امتناعه عند بعض النحويين :

منع بعض النحويين الحمل على المعنى ثم على اللفظ، وقد علّلوا ذلك بأنّه يكون إلباساً بعد البيان، بخلاف الحمل على اللفظ ثم على المعنى. فإنّه يكون تفسيراً^(٥) وقال ابن خالويه: ((ولا يرجع من معناه الى لفظه إجماعاً

(١) في الاصل: (قوله) وما اثبتناه هو الصواب.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/٣٨٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/٥٣.

(٤) ينظر: الاشباه والنظائر ١/١٩٠.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد/ورقة ١٠٦، وحاشية الصبان ١/١٦١.

من النحويين))^(١) وليس هذا صحيحاً كما أنه ليس هناك إجماع من النحويين على ذلك. وذكر أبو البركات الأنباري^(٢) أن بعضهم زعم أنه لا يحسن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ثم ردّ هذا القول. وذكر ابن الأثير^(٣) أن العرب إذا حملت على المعنى لا تراجع اللفظ. أما ابن يعيش^(٤) فقد نسب إلى بعض الكوفيين المنع ثم ضعف قولهم. ونسب الرضي^(٥) إلى أبي سعيد السيرافي أنه نُقِلَ عن بعض الكوفيين منع الحمل على المعنى قبل الحمل على اللفظ. ومن المانعين لذلك (ابن عطية) وقد أورد رأيّه في مواضع من تفسيره^(٦) وتابعه القرطبي^(٧) على ذلك. وقد ردّ أبو حيان على ابن عطية فقال: ((وقول ابن عطية: إنه لا يجوز أن يرجع من لفظ الجمع إلى لفظ الواحد مخالفة لقول النحويين من أنه يجوز أن يبدأ بالحمل على المعنى ثم على اللفظ، وإن كان الحمل أولاً

(١) ينظر: ليس من كلام العرب/ ١٠١-١٠٢.

(٢) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ١/ ٣٤٣-٣٤٤.

(٣) ينظر: الجامع الكبير/ ١٠٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٤.

(٥) ينظر شرح الكافية ٢/ ٥٦.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/ ١٥٧، و ٣٠٣.

(٧) ينظر: الجامع لاحكام القرآن ١/ ٣٧١.

على اللفظ ثم المعنى أولى))^(١) وكرر أبو حيان ردّه على ابن عطية في مواضع^(٢) أخر.

٥- الحمل على اللفظ ثم على المعنى:

يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل ماله لفظ يخالف معناه كالأسماء الموصولة وبعض ألفاظ التوكيد وأسماء الجموع والجنس وجمع التكسير وغير ذلك. وإذا اجتمع الحملان بُدئ بالحمل على اللفظ ثم على الثمعى وهذا هو الكثير في كلام العرب والمتفق عليه بين النحويين، فلم يختلفوا فيه كما اختلفوا في غيره. وقد ورد في القرآن كثيراً إذ بلغت مواضعه اثنين وعشرين ومئة موضع^(٣).

قال ابن عصفور: ((فإذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فال أحسن ان تقدم الحمل على اللفظ ثم تحمل بعد ذلك على المعنى))^(٤) وهو عند أبي حيان الأفصح^(٥) والأصح^(٦) والأسلوب الذي أتبعه القرآن الكريم^(٧) وقال السيوطي: ((والأحسن البداءة بالحمل على

(١) النهر الماد من البحر المحيط ٥١/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٤/١، ٢٤٢، ١٩٢/٣، ١٦١/٥، والنهر الماد ٢٤٢/١.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٩٧/٣-٣١٠.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٨٩/١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣٥٢/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٥١/٢.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٥٥/١.

اللفظ))^(١) وعللوا ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأنّ المعنى مخفي راجع الى مراد المتكلم، وأنّ اللفظ متقدم على المعنى، فلو عكس الامر لحصل الابهام بعد التبيين^(٢) ولوضوح هذا النوع من الحمل وكثرة الشواهد عليه لا موجب لضرب الامثلة هنا، لانها ستأتي في مواضعها.

اجتماع الحمل على اللفظ وعلى المعنى في جملة واحدة:

جاء الحمل على اللفظ وعلى المعنى في جملة واحدة هي صلة الموصول في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًى﴾ [البقرة: ١١١] إذ حمل أولاً على لفظ (مَنْ) فأفرد الضمير في (كان) الذي هو اسمها، ثم حمل على المعنى فجمع خبر (كان) فقال: ﴿هُودًا أَوْ نَصْرًى﴾^(٣).

ومن ذلك قراءة الحسن^(٤): (صَالُ الْجَحِيمِ) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن هُوَ صَالُ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] على ان يكون (صَالُ) جمع مذكر

(١) همع الهوامع ٣٠٠/١.

(٢) ينظر: الاشباه والنظائر ١٨٩/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٥/١.

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القراءات/١٢٨، والمحاسب ٢٢٨/٢.

سالمًا حُذِفَتْ واؤه لالتقاء الساكنين، فيكون المبتدأ ﴿هُوَ﴾ مفرداً على لفظ (مَنْ) والخبر (صالو) جمعاً على معنى (مَنْ)^(١).

وقد ردّ أبو حيان^(٢) ما ذكره ابن عصفور من أنّ السماع لم يردّ الا بالفصل بين الجملتين عند اجتماع الحملين كما ذهب إليه الكوفيون مستشهداً بالآية السابقة ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُوْدًا أَوْ نَصْرًى﴾.

والذي نراه أنّ ردّ أبي حيان على ابن عصفور واستشهاده بالآية غير صحيح؛ ذلك أنّ الآية اجتمع فيها حملان في جملة واحدة هي ﴿مَنْ كَانَ هُوْدًا أَوْ نَصْرًى﴾. أما الذي منعه الكوفيون فهو اجتماع حملين في جمسين وتقدم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ بغير فاصل، وهذا واضح من كلام ابن عصفور الذي نقله الزركشي عنه وهو: ((شرط الكوفيون في جواز اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى الفصل، فيجوزون: مَنْ يقومون اليوم، وينظر في أمرنا إخواننا. ولا يجوزون: من يقومون وينظر في أمرنا إخواننا؛ لعدم الفصل، وإنما ورد السماع بالفصل))^(٣).

وذكر أبو حيان^(٤) هذا الرأي الذي قاله الكوفيون. وقد منع ابن السراج الجمع بين الجملتين في جملة واحدة فقال: ((فإذا وجدت اسم كان لم

(١) ينظر: المحتسب ٢/٢٢٨، والبحر المحيط ٧/٣٧٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/٥٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣/٣٨٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/٢٤٢.

يجز ان يكون خبرها إلا واحداً، فإذا قلت: من كانوا، قلت قياماً، ويقومون، ولا يجوز: من كان يقومون إختوك^(١).

وردَ الزركشي على ابن السراج ومن تابعه مستدلاً بالآية السابقة، قال: ((وقالوا: لا يجوز ان يحمل الاسم والخبر معاً على اللفظ فيقال: إلا من كان عاقلاً أو يحملاً معاً على المعنى فيقال إلا من كانوا عاقلين))^(٢).

٦- الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ:

ذهب ابن خالويه^(٣) إلى أنه ليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية ما رُجع من معناه إلى لفظه إلا هذه الآية ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ مَعَالاً يَدْعُهُ جَنَّاتُ جَنَّتِ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُخَلِدِينَ فِيهَا أَلْبَاباً قَدْ أَخْصَنَ اللَّهُ لَهُمْ زُفًى﴾ [الطلاق: ١١] وليس ما ذهب إليه بصحيح؛ لأن هناك آيات آخر سيأتي ذكرها. أما أبو زرعة فأضاف آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَفْئَةِ خَالِصَةٌ لَنَا كُورُنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا﴾ [الانعام: ١٣٩] وقال: ((فهو حرف ثانٍ وهو حسن))^(٤).

(١) الاصول في النحو ٣٧٨/٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤/٤١٤. في هذا النص اختلال، ولعل الصواب هو: لا يجوز ان يحمل الاسم والخبر معاً [إلا] على اللفظ او يحملاً معاً [إلا] على المعنى.

(٣) ينظر: ليس في كلام العرب ١٠١.

(٤) حجة القراءات / ٢٧٤.

وهذه الآية مما قيل: إِنَّ فِيهَا حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ^(١) وليس قولهم بصحيح بل هي مما حُمِلَ فِيهِ عَلَى اللَّفْظِ ثُمَّ الْمَعْنَى ثُمَّ اللَّفْظِ. والآية الأولى من شواهد النحويين^(٢)، ولكنَّ ابن عصفور اعترض على ذلك بقوله: ((لأنَّ (خالدين) حالٌّ من الضمير في (يدخله) على معناه؛ لأنه في المعنى جمع والضمير في (له) عائد على (مَنْ) على لفظه، وإنَّما يكون فيه حجة لو كان (خالدين) حالاً من نفس (مَنْ))^(٣) ولسنا مع ابن عصفور، فسواء أكان (خالدين) حالاً من ضمير (يدخله) — وهو الصحيح — أم من غيره، فإنه محمول على معنى (مَنْ). أمَّا أن يكون (خالدين) حالاً من (جنات) — كما ذكر السمين الحلي^(٤) — فغير جائز.

وأجاز ابن مالك هذا الحمل فقال: ((وَيُعْتَبَرُ الْمَعْنَى بَعْدَ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَثِيرًا وَقَدْ يُعْتَبَرُ اللَّفْظُ بَعْدَ ذَلِكَ))^(٥) واستشهد بالآية السابقة بقول الشاعر:
لَسْتُ مَمَّنْ يَكْعُ أَوْ يَسْتَكِينُو نَ إِذَا كَافَحَتَهُ خَيْلُ الْأَعَادِي^(٦)

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٢٤، والحجة في القراءات السبع ١٢٧، والكشاف ٢ / ٧١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٤٣.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٥٠٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٠، وشرح الكافية ٢ / ٥٦، والبحر المحيط ٧ / ١٨٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٩٠.

(٤) ينظر: الدر المصون ٤ / ورقة ١٨٧.

(٥) تسهيل الفوائد ٣٦.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١.

وقال السيوطي: ((وإذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقلة))^(١) ومن الآيات التي استشهد بها النحويون^(٢) قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَخَذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۖ﴾ (٦) وإذا تلى عليه آياتنا ولَّى مُسْتَكْبِرًا ﴿[لقمان: ٦-٧]﴾ وليس صحيحاً ما ذكره أبو حيان^(٣) من أنه لم يأت في القرآن غير آيتين، هما هذه الآية وآية سورة الطلاق السابق ذكرها.

وهو نفسه ذكر آيات آخر منها قوله تعالى: ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠] قال عن هذه الآية ((وجمع في قوله ﴿يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا﴾ ولو جرى على لفظ (مَنْ) لكان: رَبِّ آتِنِي))^(٤). ومنها قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ۖ﴾ (٣٤) الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كِبْرُ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿[غافر: ٣٤-٣٥] قال أبو حيان: ((أعيد أولاً على لفظ مَنْ) في قوله ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ ثم جمع

(١) همع الهوامع ٣٠١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي/٢٣٢، والبحر المحيط ١٨٤/٧. وتعليق الفرائد/ ورقة ١٠٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٨٤/٧.

(٤) البحر المحيط ١٠٥/٢.

﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ على معنى (مَنْ) ثم أفرد في قوله ﴿كَبُرَ﴾ على لفظ (مَنْ) ((^(١)).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ

قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَأْتِيَتْ بِبَنِيٍّ وَيَبْنِيكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَنْسُ الْقَرِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٨] قال أبو حيان: ((أعاد أولاً على اللفظ ثم جمع على المعنى ثم أفرد على اللفظ)) ((^(٢)).

ومن الآيات الأخرى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ

﴿١٢﴾ لِّتَسْمُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ١٢-١٣] وهذه الآية حُمِلَ فيها على اللفظ في ﴿تَرْكَبُونَ﴾ وعلى المعنى واللفظ في ﴿ظُهُورِهِ﴾ إذ اجتمع الحملان في كلمة واحدة ((^(٣)).

ومن ذلك قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو ((^(٤)) (كان سيئة) في قوله

تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء: ٣٨] فقد حُمِلَ

(١) البحر المحيط ٤٦٤/٧، وينظر الكشف ١٦٦/٤.

(٢) البحر المحيط ١٦/٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨/٣، وجامع البيان ٥٣/٢٥، والبحر المحيط ٢٣٢/٤، و٧/٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢٤/٢، والسبعة في القراءات/٣٨٠.

على لفظ (كل) في (كان) فأفرد اسمها، وعلى المعنى في خبرها فأنت (سيئة) وعلى اللفظ في (مكروها)^(١).

المانعون لهذا النوع من الحمل:

قال ابن جنّي: ((لو انصرف عن اللفظ الى المعنى لم يحسن العود من بعد الى اللفظ))^(٢) ونسب إليه الزركشي أنه قال: ((لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه الى المعنى))^(٣) وردّ أبو حيان^(٤) والزركشي^(٥) على ابن جنّي هذا الرأي. وذكر أبو حيان أن ابن عطية من المانعين لهذا النوع من الحمل، وقد ردّ عليه قائلاً: ((ودعوى ابن عطية أنه إذا حُمِلَ على اللفظ ثم على المعنى، فلا يجوز أن يعود الى اللفظ-باطلة))^(٦) وقد سبق أن مرّ بنا أن الذي منعه ابن عطية هو الحمل على المعنى ثم على اللفظ. ونسب الأعلام الشنتمري^(٧) الى بعض الكوفيين أنه اذا حُمِلَ على المعنى لم يجزّ ان يُردّ الى اللفظ، وإذا حُمِلَ على اللفظ جاز أن يُحمل على

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٨/٦.

(٢) المحتسب ١٧٣/١.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣٨٥/٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧٣/٣.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٨٥/٣.

(٦) النهر الماد من البحر المحيط ٢٤٢/١.

(٧) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٠٢/٢.

المعنى، ثم ردّ قولهم مستشهداً بالآية ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الطلاق: ١١].

وذكر ابن يعيش^(١) مثل ذلك ايضاً وردّ عليهم بالآية نفسها. وقد ردّ أبو البركات الانباري^(٢) بهذه الآية على من زعم أنه لا يحسن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، كما جاءت الآية عند السيوطي^(٣) شاهداً للرد على من ذهب من النحويين الى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى.

إنّ ما ذكره هؤلاء النحويين يُشعر - أول وهلة - أنّ المقصود بذلك هو الحمل على المعنى ابتداءً ثم الحمل على اللفظ، ولكنّ هذا غير صحيح، إذ المقصود هو الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم الرجوع الى اللفظ، وهذا واضح من استشهادهم بالآية، وليس من المعقول ان يغفل النحويون عن هذا الامر. أما قول الاستاذ محمد عبدالخالق عزيمة عن هذا النوع من الحمل: ((ولم يمنع أحد ذلك))^(٤) فغير دقيق لما مرّ بنا من عدم إجازة بعضهم له.

(١) ينظر: شرح المفصل ١٤/٤.

(٢) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ٣٤٣/١-٣٤٤.

(٣) ينظر: معترك الأقران في اعجاز القرآن ٥٨٣/٣.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٩٣/٣.

٧- الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى:

هذا النوع من الحمل قليل، وقد ورد منه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ

بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مُتُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ

الطَّاغُوتَ^٤ أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا ﴿﴾ [المائدة: ٦٠] قال السمين الحلبي: ((وقد حمل على

لفظها أولاً في قوله ﴿مَن لَّعَنَهُ وَ عَلَيْهِ﴾ ثم على معناها في قوله ﴿مِنْهُمْ﴾

الْقِرَدَةَ ﴿﴾ ثم على لفظها في قوله ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ ثم على معناها في قوله

﴿أُولَئِكَ﴾ فجمع في الحمل عليهما أربع مرات^(١))).

وعدوا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ سَيِّطَانًا

فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ^(٣٦) وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ^(٣٧) حَقَّ إِذَا

جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَسْرِ قَيْنِ فَيَلْسَ الْقَرِينُ^(٣٨) وَلَكِنْ يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ

ظَلَمْتُمْ أَنْكُرُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ^(٣٩) ﴿﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٩] فقد حمل على

اللفظ في قوله ﴿يَعِشْ لَهُ ، فَهُوَ لَهُ ، وَ عَلَى الْمَعْنَى فِي ﴿لَيَصُدُّونَهُمْ .

وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ ثم على اللفظ في ﴿جَاءَنَا . قَالَ . بَيْنِي﴾ ثم على

المعنى ﴿يَنْفَعُكُمْ ، ظَلَمْتُمْ ، أَنْكُرُ مُشْتَرِكُونَ﴾^(٢) أما الضمير في

(١) الدر المصون ٢/ ورقة ٤٨٣.

(٢) ينظر: الفتوحات الإلهية ٨٤/٤.

﴿وَأَنَّهُمْ﴾ والواو في ﴿لَيَصُدُّوهُمْ﴾ فالظاهر انهما يعودان على (شيطان) الدال على الجنس.

٨ - حمل الجواب على اللفظ وعلى المعنى:

الاكثر في جواب الاستفهام وغيره اللفظ والمعنى، وقد يكتفى بالمعنى في الكلام الفصيح، فمن مطابقة اللفظ والمعنى قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى﴾ (٤٩) قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴿٥٠﴾ [طه: ٥٠]. ومما جاء الجواب فيه مطابقاً للمعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْمَكْرِشِ الْعَظِيمِ﴾ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ يَمْلِكُوتُ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٩] فقد جاء جواب الاستفهام (لله) على المعنى، ولو جاء على اللفظ لكان بلفظ الجلالة (الله) ^(١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَزِمُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] لو جاء على اللفظ لكان الكلام ((قل لا تقولوا آمنا ولكن قولوا أسلمنا، أو قل لم تؤمنوا ولكن أسلمتم)) ^(٢) ومن المحمول على المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤَلُّونَ

(١) ينظر: حجة القراءات/ ٤٩٠-٤٩١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٠/٢ والكشاف ٢٠٠/٣، والبحر المحيط ٤١٨/٦.

(٢) الكشاف ٣٧٦/٤.

الْأَيْبَرُ ﴿[الأحزاب: ١٥] أَجْرَى ﴿عَنْهَدُوا﴾ مُجْرَى اليمين والقسم، وجاء جوابه بصيغة الغيبة على المعنى، ولو جاء على اللفظ لكان (لا نوليّ الادبار) ^(١).

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنَ أَهْدَى الْأُمَمِ﴾ [فاطر: ٤٢] فقد جاء القسم وجوابه على المعنى حكاية لكلامهم، ولو جاء على اللفظ لكان الكلام ((لئن جاءنا نذيرٌ لنكوننَّ)) ^(٢) ومن الجواب المحمول على المعنى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِرُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥] فقد جاء في قوله ﴿مَا لَبِثُوا﴾ جواباً لقوله ﴿يُقْسِرُ﴾ على المعنى، ولو حكى قولهم بعينه لقليل (لبثنا) ^(٣).

٩- الإخبار بـ (الذي) أو بموصوف به عن ضمير:

إنَّ ضابط هذه المسألة أن يتقدم ضميرٌ حاضرٌ (متكلمٌ أو مخاطبٌ) ويخبر عنه بالذي وفروعه أو بموصوف به، فيجوز في الضمير العائد بعد الموصول أن يعود غائباً حملاً على اللفظ؛ لأنَّ (الذي) اسم مظهر والمظهرات كلها غُيِّبَ، ويجوز أن يعود مطابقاً للفظ الضمير المتقدم في

(١) ينظر: البحر المحيط ٢١٩/٧.

(٢) البحر المحيط ٣١٩/٧.

(٣) ينظر: الدر المصون ٤/ ورقة ٣٥.

التكلم والخطاب حملاً على المعنى؛ لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى. فنقول: أنا الذي قام، حملاً على اللفظ، وأنا الذي قمت حملاً على المعنى، وأنا الرجل الذي قام، وأنا الرجل الذي قمت حملاً على اللفظ وعلى المعنى.

وسيكون كلامنا في هذه المسألة من حيث جوازها وامتناعها والاسماء الموصولة التي يجوز فيها ذلك واجتماع الحملين والمانعون لها.

جواز هذه المسألة:

أجاز أكثر النحويين الحمل على اللفظ وعلى المعنى في هذه المسألة قال المبرد: ((ولو قلت: أنا الذي قمت، وأنت الذي ذهبت، لكان جائزاً ولم يكن الوجه - وإنما وجه الكلام: أنا الذي قام، وأنت الذي ذهب، ليكون الضمير في الفعل راجعاً إلى (الذي)؛ وإنما جاء بالتاء إذا كان قبله أنا وأنت؛ لأنك تحمله على المعنى))^(١).

وذكر ابن السراج^(٢) أن الحمل على المعنى مسموع عن العرب وهو في أشعارهم وأنه جائز والحمل على اللفظ جيد. وأجاز ابن عصفور^(٣) الحمل على المعنى واستشهد بهذا البيت:

أنا الذي فررت يوم الحرّة والشيخ لا يفر إلا مرّه

(١) المقتضب ١٣١/٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٣٢٧/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٨٩/١.

وأجاز ابن مالك^(١) هذا؛ لأنَّ المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى. وأجاز الحمل على المعنى كذلك الرضي^(٢) وأبو حيان^(٣) ومن الشواهد على ذلك قول مهلهل:

وأنا الذي قَتَلْتُ بَكَراً بِالْقَتَا وتركتُ تغلبَ غيرَ ذاتِ سَنَامٍ^(٤)
حمل على المعنى فقال: (قَتَلْتُ) و (تركتُ) ولو حمل على لفظ الذي لقال: قَتَلَ وترك، جرياً على حكم الصلة والموصول في المطابقة. وقال أبو النجم:

يا أيها الذكرُ الذي قد سُوتَنِي وفضحتني وطردت أمَّ عيالِيا^(٥)
قال ابن الشجري: ((وكان القياس أن يقول: ساعني وفضحتني وطردت؛ لأنَّ الذي اسم غيبة، ولكنه لما وقع (الذي) صفة للذكر وقد وُصف المنادى بالذكر جاز له إعادة ضمائر الخطاب إليه))^(٦). وقال الآخر:

ألا أيهذا المنزلُ الدارسُ الذي كأتك لم يعهد بك الحيَّ عاهد^(٧)

(١) ينظر: شرح التسهيل / ٢٣٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤٣/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب/ ورقة ١٢٢-١٢٣.

(٤) المقتضب ١٣٢/٤، والأصول في النحو ٣٢٤/٢.

(٥) المقتضب ١٣٢/٤، والامالي الشجرية ٢٩٢/١، و ١٥٢/٢.

(٦) الامالي الشجرية ٢٩٢/١.

(٧) الكتاب ٣٠٨/١، والمقتضب ٢١٩/٤، والمحاسب ٦٩/٢، والامالي الشجرية ١٥٢/١.

حمل على المعنى ولو حمل على اللفظ لقال: كأنه لم يعهد به الحي
عاهد.

وقال قيس العامري:

وأنتَ الذي إن شئتَ نَعَمْتَ عِشْتِي وإن شئتَ بعدَ اللهِ أنعمتَ باليَا^(١)
حمل على المعنى في (شئتَ، ونعمتَ، وأنعمتَ) ولو حمل على اللفظ
لقال: ((شاء، ونعمَ، وأنعم)).

وقال الفرزدق:

وأنتَ الذي تلوي الجنودُ رؤوسَهَا إليك وللأيتامِ أنتَ طعامُهَا^(٢)
حمل على المعنى في (إليك) ولو حمل على اللفظ لقال (إليه). وقال
الشاعر:

أنا الذي يجدوني في صدورِهِمْ لا أرتقي صدرًا منها ولا أُرِدُ^(٣)
كان القياس ان يقول (يجدونه) و (لا يرتقي) حتى يعودَ الضمير الى لفظ
(الذي)؛ وإنما جاز هذا ((لأنَّ) (الذي) خير (أنا) وهو والمبتدأ شيء
واحد))^(٤) وجاء في حديث محاجة موسى آدم (عليهما السلام): ((احتج آدمُ
وموسى فقال له موسى: أنت آدمُ الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة؟ فقال له

(١) شرح التسهيل لابن مالك / ٢٣٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك / ٢٣٦.

(٣) شرح ديوان الحماسة للتبريزي / ٣٨٢/١.

(٤) شرح ديوان الحماسة للتبريزي / ٣٨٢/١.

فقال له آدمُ: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه))^(١) حمل على المعنى ولو حمل على اللفظ لقال: (أخرجته خطيئته واصطفاه الله).

امتناع هذه المسألة:

يتعين الحمل على اللفظ وإعادة الضمير بصيغة الغائب في حالتين

هما:

١- تقدم الموصول على الضمير.

٢- إذا قصِدَ تشبيهُ المخبرِ عنه بالمخبر به.

تقدم الموصول على الضمير:

إذا تقدم الموصول على الضمير كقولنا: الذي قام أنا، فلا يجوز أن نقول: الذي قمتُ أنا، قال المبرد: ((ولو قلت: الذي قمتُ أنا، لم يجزْ وهذا قبيحٌ، وإنما امتنع أن تحمل على المعنى؛ لأنه ليس في جملة الذي ما يرجع إليه))^(٢) وعلل ابن السراج^(٣) ذلك بمثل تعليل المبرد. أما ابن عصفور^(٤) فمنع ذلك؛ لانه يؤدي الى الحمل قبل كماله، وتابعه السيوطي^(٥) في ذلك.

(١) صحيح مسلم (كتاب القدر) ٥٠/٨.

(٢) المقتضب ١٣٢/٤.

(٣) ينظر: الاصول في النحو ٣٢٧/٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٠٠/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢٩٩/١.

أما المرادي^(١) فنذكر أن هذا مذهب الفراء ومقتضى أصول البصريين الذين يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام. وعلل الرضي^(٢) امتناع المسألة بأنه لا فائدة في الإخبار في قولنا (الذي ضربت)؛ لأنّ المخاطب يعلم أنّ الضارب هو المتكلم فيبقى الإخبار بالضمير (أنا) لغواً.

وقد خالف الكسائي^(٣) النحويين، فأجاز عود الضمير مطابقاً للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم الضمير، وذلك نحو: الذي قمت أنا، والذي قمت أنت، وتبعه في جواز ذلك أبو زر مصعب بن أبي بكر الخشني^(٤) أستاذ أبي حيان. ورد ابن عصفور على الكسائي بقوله: ((ويُدّعي أن الامر في ذلك سواءً وهو باطل؛ لأنه لا يحفظ في كلام العرب ان يُعاد ضمير متكلم ولا ضمير مخاطب على الذي))^(٥).

وقد ردّ البغدادي على الرضي وأبي حيان عدم إجازتهما ذلك فقال: ((وإذا وقفت على هذا علمت أن ماردّه الشارح المحقق، وأبو حيان ليس بوجه لانه قولٌ لإمام الكوفيين وغيره))^(٦).

(١) ينظر: شرح التسهيل / ٢٨٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤٣/٢ - ٤٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٠١/٢، وشرح التسهيل للمرادي / ٢٢٩، وارتشاف الضرب / ورقة ١٢٣، وتعليق الفرائد ورقة / ١٠٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب / ورقة ١٢٣، وهمع الهوامع ٢٩٩/١، وخزانة الادب ٥٢٧/٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٥٠١/٢.

(٦) خزانة الادب ٥٢٨/٢.

تشبيه المخبر عنه بالمخبر به:

إذا قُصِدَ تشبيهُ المخبر عنه بالمخبر به تَعَيَّنَ كَوْنُ العائد بلفظ الغيبة، أي: الحمل على اللفظ، ولا يجوز فيه غير ذلك^(١) فنقول: أنا في الفتك الذي قتل زيدا، وأنا في الشجاعة الذي قتل مرحباً، وأنت الذي قتل مرحباً. وإنما امتنعت مطابقة الضمير في التكلم أو الخطاب؛ ((لأنَّ المعنى على تقدير (مثل) ولو صُرِّحَ بها، تَعَيَّنَت الغيبة))^(٢) والعلة في مطابقة العائد للاسم الموصول ومجيئه بلفظ الغيبة وعدم جواز مطابقتها ضمير التكلم والخطاب أنَّ المشبه غير المشبه به. أما في غير التشبيه فإنَّ العائد على الاسم الموصول أو الموصوف به والضمير السابق للموصول شيء واحد، وبمعنى واحد؛ ولذلك جاز مراعاة الضمير السابق والحمل لا على معناه على لفظ (الذي).

ما يجوز فيه ذلك:

اختلف النحويون في الأسماء الموصولة التي يجوز في العائد إليها مراعاة الغيبة ومراعاة الحضور، ولكنهم ذكروا جواز ذلك في (الذي) وفروعه، فقد ذكر ابن عصفور^(٣) أنَّ ذلك يجوز في (الذي) و (التي)

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك / ٢٣٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٣، وشرح التسهيل

للمرادي/ ٢٢٩، وارتشاف الضرب / ورقة ١٢٣، وتعليق الفرائد / ورقة / ١٠٤.

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٩٩.

(٣) ينظر: المقرب ١/ ٦٣.

وتثنيتهما وجمعهما، لكنه ذكر أيضاً جواز ذلك في الموصولات جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب^(١) ونسب الدماميني^(٢) إلى ابن مالك ما يشبه رأي ابن عصفور، فذكر أن ظاهر كلام ابن مالك التعميم في الموصولات.

أما أبو حيان فلم يجز في غير (الذي) وفروعه كـ(مَنْ) و (مَا) إلا الغيبة نحو: أنا مَنْ قام ، وأنت من قامَ، ثم قال: ((ومن أطلق جواز الوجهين في الموصولات كلها فهو واهمٌ))^(٣)، ولكنه ذكر أن هناك من ألحق (ذو) و (ذات) ونواسخ المبتدأ والخبر من (إنَّ وكانَ وظنَّ) وأخواتها نحو: (كنتَ الذي تخرجُ ويخرجُ).

جواز الحملين عند اجتماع عائدين:

إذا اجتمع ضميران عائدان جازت المخالفة بينهما، وحمل أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى نحو: أنا الذي قامَ وأكرمتُ زيداً. وأنا الذي قمتُ وأكرمَ زيداً. ولكن البدء بالحمل على اللفظ أولى وأحسن.

وذكر أبو حيان^(٤) أنه إذا فصل بين الحملين جاز ذلك اتفاقاً، وإن لم يُفصل، جاز عند البصريين وامتنع عند الكوفيين. فمثال الفصل: أنا الذي

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٨٨.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد/ ورقة ١٠٤.

(٣) ارتشاف الضرب / ورقة ١٢٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب / ورقة ١٢٣.

قَامَ فِي الدَّارِ وَضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَنَا الَّذِي قَمْتُ فِي الدَّارِ وَضَرَبْتُ زَيْدًا. وَمِثَالُ
غَيْرِ الْفَصْلِ: أَنَا الَّذِي قَامَ وَخَرَجْتُ، وَأَنَا الَّذِي قَمْتُ وَخَرَجْتُ. وَقِيلَ: إِنَّ
السَّمَاعَ وَرَدَ بِالْفَصْلِ بَيْنَ الْحَمَلَيْنِ^(١) أَي: أَنَّ السَّمَاعَ يُؤَيِّدُ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ.

وَمِنَ الْحَمَلِ عَلَى اللَّفْظِ ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى قَوْلُ أَحَدِ الْإِنْصَارِ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا^(٢)

وَمِنَ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى ثُمَّ عَلَى اللَّفْظِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمَغْلَبُ^(٣)

الْمَانِعُونَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةَ:

أَشَارَ أَبُو حَيَّانَ إِلَى كَثْرَةِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْحَمَلِ فِي الْكَلَامِ فَقَالَ:
((وَمُرَاعَاةُ ضَمِيرِ التَّكَلُّمِ أَوْ الْخَطَابِ كَثِيرَةٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ نَثْرًا وَنَظْمًا
فَقَوْلُ مَنْ خَصَّ ذَلِكَ بِالشَّعْرِ وَقَوْلُ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ خَطَأً))^(٤)
وَلَكِنِ السِّيُوطِيُّ^(٥) أَشَارَ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ مَنْ أَوْجَبَ الْغَيْبَةَ مُطْلَقًا وَمَنْ أَوْجَبَهَا

(١) يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ وَرَقَّةٌ/ ١٢٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ/ ٢٢٩.

(٢) الْمَقْرَبُ ٦٣/١، وَشَرْحُ جَمْلِ الزَّجَاجِيِّ ١٨٩/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ
/ ٢٣٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ/ ٢٢٩.

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ/ ٢٣٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ/ ٢٢٩، وَتَعْلِيقُ الْفَرَّانْدِ/
وَرَقَّةٌ ١٠٤.

(٤) ارْتِشَافُ الضَّرْبِ/ وَرَقَّةٌ/ ١٢٣.

(٥) يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢٩٩/١.

في سعة الكلام. ونقل ابن السراج عن المازني قوله: ((ولولا أن هذا محكي عن العرب الموثوق بعربيتهم لرددناه لفساده))^(١).

وذكر البغدادي^(٢) أن صريح كلام المرزوقي أنه قبيح مردود. ثم نقل رأي المازني السابق ذكره. وإذا كان هذا كثيراً في لسان العرب نشراً ونظماً وغير مختص بالشعر أو السماع، فكيف يكون قبيحاً مردوداً؟ ولو جاء ضرورة لقبل، لأن الصحيح في الضرورة: ((تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أو لا))^(٣).

١٠ - الإخبار بنكرة عن الضمير:

يجوز في هذه المسألة اعتبار حال المخبر عنه وحال المخبر به، وذلك أن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى فنقول: أنت رجل فعل الخير، فيعود الضمير في (فعل) غائباً على لفظ النكرة، ونقول: أنت رجل فعلت الخير، فيعود الضمير في (فعلت) حاضراً على المعنى؛ لأن المخبر عنه (أنت) والمخبر به (رجل) هما شيء واحد، فيجوز عود الضمير إلى أي واحد منهما.

(١) ينظر: الاصول في النحو ٣٢٧/٢.

(٢) ينظر: خزنة الادب ٥٢٣/٢.

(٣) خزنة الادب ١٤/١، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٦/.

وقد عالج ابن الشجري^(١) هذه المسألة عند ذكره بيت المتنبي:
 كفى بجسمي تحولاً أنني رجلٌ لو لا مخاطبتي إياك لم ترني
 فذكر أن كلمة (رجل) خبرٌ موطأ وأن الخبر في الحقيقة هو الجملة
 التي وُصِفَ بها (رجل) إذ الفائدة مقرونة بالصفة، فالخبر هنا - كالزيادة في
 الكلام؛ ولذلك عاد الضميران في (مخاطبتي) و(لم ترني) الى الياء في
 (أنني)؛ لأن الجملة في الحقيقة خبر عن الياء في (أنني) وهذا تخريجٌ جميل
 وحسن ينطبق على جميع الامثلة.

أما التخريج الآخر الذي خرَّج به ابن الشجري هذا البيت فهو ما سبق
 ان ذكرناه، وهو أن (رجل) لما كان هو الياء التي في (أنني) من حيث وقع
 خبراً عنها، عاد الضميران اليه على المعنى.

ثم ذكر ابن الشجري أن هذا ليس بضرورة لوروده في القرآن الكريم
 وفي الشعر ((ولا يخفى أن مبني كلامه على أن الضرورة ما ليس للشاعر
 عنه مندوحة، والصحيح أنها ما وقع في الشعر سواء أكان عنه مندوحة أم
 لا))^(٢)، وألحق الكوفيون^(٣) بالنكرة المحلى (بأل) إذا وقع خبراً للحاضر
 وأعطوه حكمها في عود الضمير اليه غائباً أو مطابقاً للحضور نحو: انا
 الرجل يأمرُ بالمعروف او آمرُ بالمعروف. وأنتَ الرجلُ يأمرُ بالمعروف،

(١) ينظر: ما لم ينشر من الامالي الشجرية، مجلة المورد /مجلد ٣ عدد/٢ القسم
 الثاني/ ص١٧٨-١٧٩.

(٢) خزانة الادب ٥٢٣/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب/ ورقة ١٢٣.

أو تأمرُ بالمعروف. وقد ورد في القرآن الكريم عدد من الآيات روعي فيه ضمير الخطاب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١١) أَبْلَغَكُمْ رِسَالَتِي ﴿[الاعراف: ٦١-٦٢] فقد أجز في جملة (أبلغكم) وجهان^(١)، أحدهما: ان تكون كلاماً مستأنفاً، والآخر: ان تكون صفة لـ ﴿رَسُولٌ﴾، وعلل الزمخشري مجيئها صفة بقوله: ((فإن قلت: كيف جاز ان يكون صفة والرسول لفظه لفظ الغائب؟ قلت: جاز ذلك؛ لأن الرسول وقع خبراً عن ضمير المخاطب وكان معناه كما قال: أنا الذي سمعتني أمي حيدره))^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِتَجَاهُلْتُمْ﴾ [النمل: ٥٥] جاءت صفة قوم، بصيغة الخطاب وعلل الزمخشري ذلك بقوله ((اجتمعت الغيبة والمخاطبة فغلبت المخاطبة؛ لأنها أقوى وأرسخ أصلاً من الغيبة))^(٣) أما ابن السجري فقال: ((فتجهلون فعل خطاب وصف به اسم غيبة كما ترى، ولم يأت بالياء، وفاقاً لقوم لكنه جاء وفق المبتدأ الذي هو أنتم في الخطاب، ولو قيل: بل أنتم قوم، لم يحصل بهذا الخبر فائدة))^(٤).

(١) ينظر: الكشف ١١٤/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢٧٧/١، والبحر المحيط ٣٢١/٤.

(٢) الكشف ١١٤/٢.

(٣) الكشف ٣٧٤/٣.

(٤) ما لم ينشر من الامالي الشجرية. مجلة المورد مجلد ٣ عدد ٢ ق ١٧٩/٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ﴾ [الاعراف: ١٣٨] كان القياس (يجهلون)؛ لأنه صفة قوم ولكن الذي حسن إجراء الخطاب وصفاً لقوم وقوعه خبراً عن ضمير المخاطبين^(١)، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧] راعى الضمير أنتم فحمل على معناه، قال ابو حيان: ((ويجوز (يفتنون) بياء الغيبة على مراعاة لفظ قوم وهو قليل))^(٢). وذكر ابو حيان^(٣) أن الأشهر مراعاة السابق من تكلم أو خطاب ومما جاء في الشعر قول امرئ القيس:

جالت لتصرعني فقلت لها اقصري إني امرؤ صرعي عليك حرام

قال ابن الشجري: ((كان حقه أن يقول (صرعهُ) فيعيد الى امرئ ضمير غيبة؛ لأنه اسم غيبة، ولكنه لما وقع خبراً عن ياء المتكلم والخبر المفرد هو المخبر عنه، أعاد إليه من الجملة التي وصفه بها ضمير متكلم))^(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

أأكرم من ليلى عليّ فتبتغي به الجاء ام كنتُ امرأ لا أطيعها^(٥)

أعاد من (أطيعها) ضمير المتكلم ولم يعد ضمير غائب على امرئ.

(١) ينظر: الامالي الشجرية ٢٧/١-٢٨.

(٢) البحر المحيط ٨٣/٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٥/٢.

(٤) الامالي لشجرية ٢٧/١.

(٥) ما لم ينشر من الامالي الشجرية مجلة المورد ج ٣ عدد ٢٥ ق ١٧٩/٢.

وقال الشاعر:

أَجْزَغُ إِنَّ دَارَ^(١) تَحْمَلُ أَهْلَهَا وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ حَمَلْتَكَ الْعِشَائِرُ^(٢)
أَعَادَ عَلَى الضَّمِيرِ (أَنْتَ)، وَلَمْ يَعِدْ عَلَى لَفْظِ امْرِئٍ، وَلَوْ أَعَادَ لِقَالَ:
حَمَلْتَهُ.

ثانياً: الأدوات والأسماء التي تحمل على اللفظ وعلى المعنى:

١. (أل) الموصولة.

٢. التي.

٣. الذي.

٤. أي.

٥. بعض.

٦. ذا وذو وذات.

٧. غير ومثل.

٨. كائين.

٩. كلا وكلتا.

١٠. كل.

١١. كم.

١٢. ما.

(١) في الاصل (داراً) وهو خطأ نحوي وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) خزانة الادب ١٥٦/٤.

١٣. من.

١٤. مهما.

يتضمن القسم الثاني الأدوات التي يجوز فيها الحمل على اللفظ وعلى المعنى، وتشمل هذه الأدوات أسماء موصولة وألفاظ تأكيد وعموم وأسماء استفهام وشرط. وهذه الأدوات يجوز في العائد إليها المطابقة في اللفظ والمخالفة بأن تحمل على معناها؛ لأنّ لها معنى يخالف اللفظ، فجاز الحمل عليه. وقد رتبنا هذه الأدوات - ترتيباً هجائياً وهذا بيانها:

١- (أل) الموصولة:

ذكر النحويون^(١) أنّ (أل) من الموصولات المشتركة التي تستعمل للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، وأوجبوا في العائد عليها الحمل على المعنى، قال ابن الناظم: ((ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى نحو: جاء الضاربُ والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات، كأنك قلت: الذي ضرب والتي ضربت واللذان ضربا واللتان ضربتا والذين ضربوا واللاتي ضربن))^(٢).

وذكر الرضي^(٣) أنه إذا جيء لها بصاحب من الموصوف أو المبتدأ نحو: جاء الزيدانِ الضاربُ غلامهُما، وهم المؤدّبُ خدامُهُم، ففي هذه

(١) ينظر: المقرب ١/ ٥٨-٥٩، وشرح ألفية ابن مالك / ٣٣، وشرح قطر الندى ١٠٢.

(٢) شرح ألفية ابن مالك / ٣٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٥٦.

هذه الحالة لا تجوز مراعاة اللفظ. وعَلَّ ذلك بخفاء موصوليتها، وكونها كـ(لام) التعريف في نحو: هما الحسنُ غلامهما، فكأنَّ الضمير راجعٌ إلى صاحبها لا إليها، أما في حالة عدم مجيء صاحبها، فأجاز مراعاة لفظها كقول الشاعر:

إِنْ تَبْخُلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمَوْلَى^(١)
أي الظاعنين المولَّين، ويجوز أن يكون إفراده لكونه صفة لموصوف محذوف مقدر، أي: في الجمع الظاعن. ويرى أبو علي^(٢) أن الجمعية مستفادة من كون (أل) للجنس.

وذكر ابن جني^(٣) أنَّ اسم الجنس يغلب عليه الاسم لا الصفة، ولكنَّه قد جاء شيء من ذلك في الصفة كالبيت المذكور. واستشهد ابن الشجري^(٤) بهذا البيت على المشتق الذي يراد به الجنس، وهذا هو الظاهر في هذا البيت والذي نميل إليه.

وأجاز أبو حيان^(٥) في (أل) الموصولة مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، وقد استشهد على جواز مراعاة اللفظ بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ

(١) النوادر في اللغة / ٢٤٨، والمسائل الشراذيات ٣٥٨/٢، والمبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة / ٢٠، والأمالى الشجرية ٢٦/٢.

(٢) ينظر: خزنة الادب ٥٥١/٢.

(٣) ينظر: المبهج / ٢٠.

(٤) ينظر: الامالى الشجرية ٢٥/٢-٢٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ورقة / ١٢٣.

يُذْهِقُ وَيَكْسُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴿ [البقرة: ٢٣٣] ثم قال: ((و(أل) ك (مَنْ) و (ما) يعود الضمير على اللفظ مفرداً مذكراً، ويجوز أن يعود على المعنى بحسب ما تريده من المعنى من تثنية أو جمع أو تأنيث، وهنا عاد الضمير على اللفظ، فجاء (له)، ويجوز في العربية أن يعود على المعنى، فكان يكون (لهم) إلا أنه لم يُقرأ به))^(١).

وما نُسِبَ^(٢) إلى أبي حيان من أنه جَوَزَ الحمل على اللفظ إذا لم تقع (أل) خبراً أو نعتاً، قاله الرضي، ولم نجد لأبي حيان قولاً كهذا، فإنه جَوَزَ كلا الحملين دون شرط، وتابعه السيوطي^(٣) في ذلك.

٢ - التي :

التي اسم موصول خاص بالمؤنث المفرد العاقل وغير العاقل، وقد يقع على الجمع إذا عومل معاملة الواحدة المؤنثة^(٤). وقد وردت قراءة شاذة بلفظ المفرد تفيد الجمع، فقد قرأ عبدالرحمن بن هرمز^(٥): قوله تعالى: ﴿وَأَمَهَتْكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. ((التي أَرْضَعْنَكُمْ)) بلفظ الواحدة وقد وجّه ابن جني هذه القراءة بقوله: ((ينبغي أن تكون (التي) هنا جنساً فيعود الضمير عليه على معناه دون لفظه، كما قال سبحانه: ﴿وَأَلَّتِي

(١) البحر المحيط ٢/ ٢١٣.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١/ ١٦٦، وحاشية الخضري ١/ ٧٦.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/ ٢٩٩.

(٤) ينظر: المقرب ١/ ٥٨.

(٥) ينظر: المحتسب ١/ ١٨٥، والبحر المحيط ٣/ ٢١١.

جَاءَ بِالْصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴿ [الزمر: ٢٣] ثم قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾
 فهذا على مذهب الجنسية كقولك: الرجل أفضل من المرأة. وهذا أمثل من
 أن يُعتقد فيه حذف النون من (الذي) كما حذفت من (اللذا) في قوله: * إن
 عميُّ اللذا^(١) * ألا ترى أن قوله (التي أَرْضَعْنَكُمْ) لا يجوز أن يُعتقد فيه
 حذف النون؛ لأنه لا يقال: اللتين^(٢).

وذكر الهروي أن (التي) إذا جُمعت ففيها تسع لغات، ((منهم من
 يقول (التي) على لفظ الواحدة))^(٣) ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا
 السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥] ولكن هذه الآية لا شاهد فيها؛
 لأن الجمع لغير العاقل، فيعامل معاملة المفرد المؤنث.

٣- الذي :

الذي اسم موصول موضوع للمفرد المذكر فهو من الموصولات
 الخاصة. ولكن وردت شواهد على مجيئه جمعاً، فقد عاد إليه الضمير واسم
 الإشارة بصيغة الجمع. ومما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي
 اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(١٧)

(١) للأخطل وتكملته:

أبني كليب إن عمي اللذا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَتَكَا الْأَغْلَالَا

(٢) المحتسب ١/١٨٥.

(٣) الازهية في علم الحروف / ٣١٣.

[البقرة: ١٧] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَا إِلَهِهُ أَفِي لَكُمَا... أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمْنِي قَدْ خَلَتِ مِنْ قِبَلِهِمُ﴾ [الاحقاف: ١٧-١٨].

ومما جاء من الشواهد الشعرية قول الأشهب بن رميلة:
 وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد^(١)
 وقول الراجز:
 يارب عبي لا تبارك في أحد في قائم منهم ولا في من قعد
 إلا الذي قاموا بأطراف المسد^(٢)

ومن ذلك قول المتني:
 لست من القوم الذي من رماحهم ندام ومن قتلهم مهجة البخل^(٣)
 وقد اختلف النحويون في توجيه هذه الشواهد:

١. فمنهم من ذهب الى أن (الذي) اسم مبهم كـ (من) (ما) يفيد
 الكثرة والجماعة، فيجوز أن يحمل على معناه في الجمع، وهذا

(١) الكتاب ٩٦/١، ومجاز القرآن ١٩٠/٢، والمقتضب ١٤٦/٤.

(٢) التنبية على شرح مشكلات الحماسة/٣٧٦، و الازهية/٣٠٩، والبحر المحيط ٧٧/١.

(٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ٢٧٢/٢.

مذهب الاخفش^(١) وأبي علي^(٢) ومذهب مذهبهما أبو البركات
لانباري^(٣) والعكبري^(٤) وابن يعيش^(٥) الذي يرى أنّ هذا قليل في
(الذي).

وقد ردّ أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي ((لأنّ (الذي) صيغة مفرد
وثنيّ وجمع بخلاف (من) فلفظ (من) مفرد مذكر أبداً وليس كذلك
(الذي)))^(٦) ولا نوافق أبا حيان فيما يراه؛ لأنّ الذي سَوَّغ وضع (الذي)
موضع الجمع هو ((أنّ جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون، وانما
ذاك علامة لزيادة الدلالة؛ الا ترى ان سائر الموصلات لفظُ الجمع والواحد
فيهن واحد))^(٧).

٢. وقريب من هذا مذهب من يرى أنّها تدل على الجنس، فقد ذكر

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٨/١، و ٤٥٦/٢، ٤٧٦.

(٢) ينظر: المسائل المشكّلة / ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ٥٩/١.

(٤) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٠/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٣٢/٢.

(٦) البحر المحيط ٧٧/١.

(٧) الكشف ٧٣/١.

المبرد^(١) وابن جني^(٢) وأبو البركات الانباري^(٣) أن (الذي) يراد به الجنس، فيجوز أن يأتي جمعاً.

١. وذهب المبرد أيضاً الى أن (الذي) يكون بمعنى الجزاء قال: ((فإذا كانت في معنى الجزاء جاز أن تفرد لها وأنت تريد الجماعة كما يكون (مَنْ) و (ما))^(٤)، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ...﴾ وقال: ((فهذا لكل من فعل ولذلك قالك (فأولئك هم المتقون))^(٥). وقد وهم المبرد في إثبات الفاء في ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ فإنها في القرآن بغير فاء. وعلى هذا لا شاهد له في الآية. وتابعه على ذلك ابن مالك^(٦).

٢. ذهب جماعة الى أن (الذي) باق على إفراده وأنه نعت لاسم جمع محذوف، فيكون التقدير في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ﴾: كمثل الجمع أو الفوج أو الفريق الذي استوقد، فيعود الضمير جمعاً حملاً على معنى الاسم المحذوف؛ لأنه يفيد الجمع، ذكر هذا الزمخشري^(٧) وتابعه

(١) ينظر: المقتضب ١٤٣/٢.

(٢) ينظر: المحتسب ١٨٥/١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٧٦.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٣/٢.

(٤) المقتضب ١٩٦/٣.

(٥) المقتضب ١٩٦/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٦٠/١.

(٧) ينظر: الكشف ٧٣/١.

الرضي^(١) واختاره أبو حيان^(٢) من بين الآراء الأخرى لأنّ (الذي) عنده - مفرد لفظاً ومعنى وهذه التوجيهات الأربعة لها علاقة بالموضوع وبقيت توجيهات أخرى نذكر منها:

٣. إنّ الذي هو (الذين) فحذفت النون حين طال الكلام؛ لأنّ الموصول مع الصلة بمنزلة الاسم الواحد. ذكر هذا سيبويه^(٣) وتابعه على ذلك المبرد^(٤) ونحويون آخرون^(٥).

ويمكن قبول هذا في الشواهد الشعرية؛ لأنّ العائد على (الذي) جاء مجموعاً ولا يمكن قبوله في الشواهد القرآنية لأنّ (الذي) لو كان مخففاً من (الذين) لم يجز أفراد الضمير العائد إليه^(٦).

٤. هناك من يجعل (الذين) في الجمع بلفظ (الذي) فيقول: الذي فعلوا ذاك الزيدون. وهذه اللغة لبعض هذيل^(٧). وعلل الهروي حذف النون بقوله: ((وإنما جاز طرح النون؛ لأنّ الاعراب فيما قبلها))^(٨) وهذا يصدق

(١) ينظر: شرح الكافية ٤٠/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٩٥/١.

(٤) ينظر: المقتضب ١٤٦/٤.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب ٩٦/١، والكشاف ٧٣/١، وإملاء ما من به الرحمن ٢٠/١، وشرح الكافية ٤١/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٤٠/٢.

(٧) ينظر: الازهية ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٤٨٤/١.

(٨) الازهية ٣٠٩.

على من يعاملون (الذين) معاملة جمع المذكر السالم من هُذِلَ فيقولون
 في الرفع (الَّذُون) وفي النصب والجر: (الَّذِينَ)^(١) فتكون علامة
 الاعراب الواو والياء فتحذف النون، ولكنه لا يصدق على من تكلم
 بالذين) بصيغة (الذي) فليس في (الذي) نون حتى يجوز طرحه، فهذا
 التعليل غير صحيح؛ لأنّ (الذي) لغة في (الذين).

٣- أيّ :

تأتي (أيّ) موصولة وشرطية واستفهامية ودالة على الكمال ووصلة
 الى نداء ما فيه (أل)، وأيّ الموصولة والشرطية والاستفهامية لا تستعمل
 الا مضافة لفظاً أو تقدير^(٢) وتكون الاضافة إما الى نكرة وإما الى معرفة.

وذكر الرضي^(٣) أنها إذا أُضيفت الى معرفة فلا بدّ أن يكون
 المضاف إليه مثنى أو مجموعاً، أمّا اذا اضيفت الى النكرة فيجوز أن يكون
 المضاف إليه مفرداً ومثنى ومجموعاً. ولفظ (أيّ) مذكر في جميع أحوالها
 ولكنها قد تؤنث^(٤)، وأجاز الرضي^(٥) إلحاق التاء بها موصولة كانت أو

(١) ينظر: الازهية ٣٠٨.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٦٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢٨٩/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٠١/١، ومعاني القرآن للفراء ١٤٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤١/٢.

أو استفهامية أو شرطية، ولكنه ذكر أن تجريدها من التاء مضافة إلى مؤنث أفصح من الحاق التاء^(١). وقد جاء التأنيث في قول الكميّ:
 بأيّ كتاب أم بأيّة سنة ترى حبّهم عاراً عليّ وتحسب^(٢)
 وقال الشاعر:

بأيّ بلاء أم بأيّة نعمة يُقدّم قبلي مسلم والمهلب^(٣)
 وهي بمنزلة (من) قال سيبويه: ((اعلم أن أيّاً مضافاً وغير مضاف
 بمنزلة (من)؛ ألا ترى أنك تقول: أيّ أفضل، وأيّ القوم أفضل، فصار
 المضاف وغير المضاف يجريان مجرى (من))^(٤). وذكر المبرّد^(٥) أن
 بمنزلة (ما) و (من). وذكر في موضع آخر^(٦) أنها يجوز أن تقع للجماعة
 على لفظ واحد وللمؤنث على لفظ المذكر وكذلك للتثنية لأنها كـ (من) و
 (ما) يقعان على لفظ واحد.

وقد وضع جمهور النحويين^(٧) (أيّاً) مع الأسماء الموصولة التي لها
 لفظ مفرد ومعنى يخالف لفظها، فتكون للواحد والمثنى والجمع والمذكر

(١) ينظر: شرح الكافية ٢٩١/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٣٠١/١، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١.

(٣) معاني القرآن ١٤٣/٢، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٦٧٠.

(٤) الكتاب ١/٣٩٦.

(٥) ينظر: المقتضب ٢١٧/٤.

(٦) ينظر: المقتضب ٣٠٣/٢.

(٧) ينظر: المخصص ١٧ / ٧٥، وشرح ألفية ابن مالك/ ٣٣، وشرح الكافية ٢/

٤١، وشرح التسهيل للمرادي/ ٢٣١، وارتشاف الضرب ورقة/ ١٢٣.

والمؤنث بلفظ واحد. والظاهر أن هذا يصدق على معانيها الثلاثة: الموصولة والشرطية والاستفهامية، كما يصدق على الأدوات التي تستعمل بهذه المعاني كـ (مَنْ) و (مَا)، لكن أحد الباحثين المحدثين^(١) يرى أن مراعاة اللفظ والمعنى مقصور على الاستفهامية والشرطية ولا يشمل الموصولة، فكيف يصح هذا إذا كانت من الأسماء الموصولة المشتركة؟ .
أما الموصولة فهي بمنزلة الذي ((إلا أنها تفيد تبعية ما أضيفت إليه، ولذلك لزمها الإضافة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: لأضربنَّ الذي في الدار، لم يكن في اللفظ دلالة على أنه واحد من جماعة كما تفيد أيُّ ذلك))^(٢).

وأما الاستفهامية فقد ذكر الخليل^(٣) أنها تكون بمنزلة (كل) و (بعض) وذكر ابن عصفور أن إضافتها تكون إما إلى ما هي بعضه أو إلى ما تقع عليه ((فإن أضفتها لما هي بعضه، فلا تكون إلا معرفة سواء أضفتها إلى مفرد أو جمع أو مثني مثل قولك: أيُّ الرجال قائم؟ وأيُّ الرجلين قائم؟ وأيُّ زيد حسن. فإن أضفتها إلى ما تقع عليه كان نكرة سواء أضفتها إلى مفرد أو مثني أو مجموع مثل قولك: أيُّ رجلٍ عندك وأيُّ رجالٍ عندك، وأيُّ رجلينٍ عندك؟))^(٤).

(١) هو الأستاذ عباس حسن، ينظر: النحو الوافي ٣ / ١١٠.

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٤٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١ / ٤٠١.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٦٠ .

وذكر الأستاذ عباس حسن^(١) أن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى نكرة كانت بمعنى المضاف إليه، فيراعى لفظها ومعناها، ومراعاة المعنى أكثر وأفصح؛ لأن المضاف إليه بمعنى (كل). وإن أضيفت إلى معرفة أفادت التبعية فتكون بمنزلة (بعض)، والأحسن والأفصح في هذه الحالة مراعاة اللفظ. وينطبق هذا على الشرطية أيضاً.

٥- بعض :

تفيد (بعض) التجزئة والتفريق والقلة بعكس (كل) التي تفيد العموم والشمول والإحاطة^(٢). وهي من الألفاظ التي يحمل على لفظها وعلى معناها^(٣) في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. نقول: بعض المسافرين رجع أو رجعا أو رجعوا. وبعض النساء رجعت أو رجعتا أو رجعن. وذكر الشريف الرضي^(٤) أن (بعضاً) يقع على الواحد وعلى الجماعة إذا كانوا بعضاً لغيرهم وقد يقع على المذكر. وقرأ الحسن^(٥) (تلتقطه) بالتاء في قوله تعالى: ﴿يَلْتَوِطُّ بِمَعْشَرَ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]

(١) ينظر: النحو الوافي ٣ / ١٠٨.

(٢) ينظر: المخصص ١٧ / ١٣١.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث لأبن الأنباري/٦٧٠، والمخصص ١٧ / ٧٥، و الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٧٣.

(٤) ينظر: حقائق التأويل ٥ / ١٢١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٦، و إعراب القرآن ٢ / ١٢٦، ومختصر شواذ القراءات/ ٦٢.

فَأَنْتَ الْفَعْلُ، لِأَنَّ بَعْضَ السَّيَارَةِ سَيَارَةٌ أَوْ، لِأَنَّ الْمُضَافَ أَكْتَسَبَ التَّأْنِيثَ
مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

٦- ذَا وَذُو وَذَاتُ:

أَمَّا (ذَا) فَهُوَ اسْمُ مَوْصُولٍ يَكُونُ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُثْنِيِّ وَالْجَمْعِ
وَالْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ^(١) وَاشْتَرَطَ النُّحَوِيُّونَ لِمَجِيئِهِ اسْمًا مَوْصُولًا أَنْ يُسَبِّقَ بِـ
(مَا) أَوْ (مَنْ) الْاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ^(٢) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾^(٣)
[النحل: ٣٠] وَنَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَصِيدَةُ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قَلَنْهَا لِيَقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا^(٤)
وَأَمَّا ذُو وَذَاتُ فَهُمَا اسْمَانِ مَوْصُولَانِ مُشْتَرِكَانِ، فَـ (ذُو) بِمَعْنَى
(الَّذِي) وَفُرُوعُهُ، وَ(ذَاتُ) بِمَعْنَى (الَّتِي) وَفُرُوعُهَا، وَهُمَا خَاصَانِ بِلُغَةٍ
طَبِئِيَّةٍ. وَذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ^(٥) أَنَّ فِي (ذُو) لَغَتَيْنِ:

أَوَّلَاهُمَا— وَهِيَ الْأَكْثَرُ اشْتِهَارًا وَاسْتِعْمَالًا — أَنْ (ذُو) تَطْلُقُ عَلَى
الْمُفْرَدِ وَالْمُثْنِيِّ وَالْجَمْعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَهِيَ كـ(مَنْ) وَ(مَا)،
فَيَقُولُونَ فِيهَا: (جَاءَنِي ذُو قَامٍ، وَذُو قَامَا، وَذُو قَامُوا، وَذُو قَامَتْ، وَذُو قَامَتَا،

(١) يَنْظُرُ: شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ/ ٣٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ/ وَرَقَةٌ ١٢٣، وَشَرْحُ قَطْرِ
النَّدَى/ ١٠٢.

(٢) يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ وَرَقَةٌ/ ١٢٣، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى/ ١٠٢.

(٣) شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى/ ١٠٤.

(٤) يَنْظُرُ: الْأَزْهِيَّةُ/ ٣٠٤، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٢/ ٣٠٦، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ/ ٣٣،
وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/ ٤١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ وَرَقَةٌ/ ١٢٣.

وذو قَمَنْ). وقد أخذ بهذه اللغة أبو زيد الانصاري^(١) وأبو حاتم السجستاني^(٢) والمرزوقي^(٣). ويجعل هؤلاء (ذو) مبنية^(٤) في كل الاحوال فيقولون: جاعني ذو قال ذاك، ورأيتُ ذو قال ذاك، ومررت بذو قال ذاك.

ومما جاء من الشواهد على (ذو) قول الشاعر:

فإنَّ بيتَ تميمٍ ذو سَمِعْتَ بِهِ فيه تنمَّتْ وأرستْ عزَّها مضر^(٥)

وقول سنان بن الفحل الطائي:

فإنَّ الماءَ ماءً أبي وجدي وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ^(٦)

وإذا كانت هذه اللغة أشهر لغات طيِّئ وأكثرها في (ذو) فإنه لا موجب لتأويل البئر بالقلب بدعوى أنَّ (ذو) لا تأتي للتأنيث^(٧). واللغة الأخرى في (ذو) أن تكون خاصة بالذكر، وأن تكون (ذات) للمؤنث^(٨) في الافراد والتثنية والجمع مبنية على الضم فنقول (ذاتُ قامت هندٌ، وذاتُ

(١) ينظر: النوادر في اللغة/ ٥٥٣.

(٢) ينظر: المخصص ١٠٢/١٤.

(٣) ينظر: شرح ديوان الحماسة ٥٩١/٢.

(٤) ينظر: الازهية/ ٣٠٣، والمخصص ١٠٢/١٤، والامالي الشجرية ٣٠٥/٢.

(٥) النوادر في اللغة/ ٢٦٥، والازهية/ ٣٠٣، والامالي الشجرية ٣٠٥/٢.

(٦) الازهية/ ٣٠٥، والامالي الشجرية ٣٠٦/٢، وشرح الكافية ٤١/٢.

(٧) يرى ذلك ابن عصفور. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٧٧/١.

(٨) ينظر: الازهية/ ٣٠٣، والمخصص ١٠٢/١٤، والامالي الشجرية ٣٠٥/٢.

وشرح الكافية ٤١/٢-٤٢.

قَامَتَا الْهِنْدَانُ، وَذَاتُ قَمَنْ الْهِنْدَاتُ). وذكر الفراء أنه سمع بعض العرب يقول: ((بالفضل ذو فضلكم الله به، وبالكرامة ذات فضلكم الله بها))^(١).

٧- (غیر) و (مثل) :

عَدَّ أَبُو بَكْرُ بْنُ الْإِنْبَارِيِّ (غَيْرُ) و (مِثْلُ) مِمَّا يَحْمِلُ مَعَهُ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَعْنَى فَقَالَ: ((و (غَيْرُ) و (مِثْلُ) تَكُونَانِ لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ نَقُولُ: سَرَرْتُ بِأَمْرَةٍ غَيْرِكَ وَتَقُولُ: غَيْرُ هِنْدٍ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ كَذَا وَكَذَا، وَغَيْرُ هِنْدٍ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ كَذَا وَكَذَا، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: مِثْلُ هِنْدٍ مِنَ النِّسَاءِ قُتِلَتْ: وَمِثْلُهَا قَالَ. التَّذْكِيرُ لِلْفَرْقِ وَالتَّأْنِيثُ لِلْمَعْنَى))^(٢) وَعَدَّهٖمَا ابْنُ سَيِّدِهِ^(٣) أَيْضًا مِمَّا يُحْمَلُ مَعَهُ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَعْنَى.

٨- كَأَيِّنْ :

كَأَيِّنْ اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ إِذْ يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةٍ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ^(٤)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، لَكِنْ سَيَّبُوهُ^(٥)، ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى (رَبِّ)، وَقَدْ أَيْدَاهُ أَبُو سَعِيدٍ السِّرَافِيُّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْكَافَ حَرْفٌ دَخُولُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَدُخُولِ (رَبِّ) ، و (كَمْ) اسْمٌ فِي نَفْسِهَا وَتَقُولُ كَمْ لَكَ وَلَا تَقُولُ كَأَيِّنْ لَكَ^(٦).

(١) الامالي الشجرية ٣٠٥/٢-٣٠٦.

(٢) المنكر والمؤنث ٦٧١.

(٣) ينظر: المخصص ٧٥/١٧.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ٧٥١/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٩٨/١.

(٦) ينظر: شرح السيرافي (بهامش الكتاب) ٢٩٨/١.

وخالفه الرضيّ فقال: ((وليس بدليل واضح وذلك؛ لأنّ (كم) لكثرة استعمالها دون (كأين) جاز حذف مميزها، وأما (رب) فحرف جر لا يحذف مجروره))^(١).

وتتفق (كأين) مع (كم) من حيث الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثر وهو الغالب عليها^(٢). وتختلف عن (كم) بأن مميزها مجرور بـ(من) وهو الغالب عليه، ((إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من))^(٣) وذكر الرضي^(٤) أن بعضهم يلزم ذكر (من) بعدها، ونسب ابن هشام^(٥) ذلك إلى ابن عصفور. وعلل سيبويه دخول (من) عليهما بأن من ((توكيد فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام))^(٦).

و (كأين) مفردة اللفظ مجموعة المعنى، ولذلك يراعى لفظها ومعناها. قرأ قتادة^(٧) (قاتل) في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّهْيٍ قَتَلَتْ مَعْمُرِيَّتُونَ كَيْفَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] بصيغة المبني للمجهول (قَتَلَتْ) بالتضعيف وقد ردّ أبو حيان ما ذكره ابن جني من عدم حُسن مراعاة لفظ (كأين) لأن تمييزها

(١) شرح الكافية ١٠١/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٨٦/١.

(٣) الكتاب ٢٩٨/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١٠١/٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٨٦/١.

(٦) الكتاب ٢٩٨/١.

(٧) ينظر: المحتسب ١٧٣/١، والبحر المحيط ٧٢/٣.

جاء مفرداً، وقال: ((لا فرق بين قتلوا معهم ربّيون وقُتلَ معه ربّيون))^(١) لأنّ إفراد الضمير في (معه) يراد به الجمع؛ ((لأنّه اذا افرد لفظاً لم يكن مدلوله مفرداً انما يكون جمعا كما قالوا: هو أحسن الفتيان و أجملُهُ معناه: وأجملهم))^(٢). ومما حُمِلَ على المعنى قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠] أنّ الضمير في ﴿يَرْزُقُهَا﴾ حملا على معنى (كأين) ^(٣)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥].

٩- كلا وكلتا :

هما اسمان مفردان لفظاً ومثنيان معنى عند البصريين، ومفردان لفظاً ومعنى عند الكوفيين^(٤). والألف فيهما لازمة كألف (عصا) المقصورة. وهما ملازمان للإضافة فيضافان إما إلى مضمر أو مظهر. وعند الإضافة إلى المظهر يلزمان حالة واحدة هي ثبوت الألف، وعند الإضافة إلى المضمر تقلب الألف ياء في حالتي النصب والجر.

(١) البحر المحيط ٧٣/٣.

(٢) البحر المحيط ٧٤/٣.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٦/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٩/٢ وما بعدها .

أما إعرابهما ففيه خلاف، فالكوفيون يعربونهما بالحروف لأنهما — عندهم — مثنيان لفظاً ومعنى، فعند الإضافة إلى المضمر يرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء، أما في حالة الإضافة إلى المظهر فيلزمان الألف في الحالات الثلاث وذلك: ((لأنك إذا أضفتَه إلى ظاهر استغنيتَ عن قلب ألفه ياءً بانقلابها في المضاف إليه لتتزيله منزلة الجزئية لدلالة اللفظ على مدلول واحد، لأنَّ (كلا) هو نفس ما يضاف إليه فلو قلتَ: مررتُ بكلي الرجلين، جمعتَ بين علامتي تنثية فيما هو كالكلمة الواحدة، لأنهما لا ينفصلان أبداً ولا تنفكُ (كلا) عن هذه الإضافة بحال))^(١) وهذا تعليل حسن.

أما البصريون فيعربونهما بالحركات إعراب الاسم المقصور، لأنهما — عندهم — مفردان لفظاً ومثنيان معنى، وأما انقلاب الألف ياءً عند الإضافة إلى المضمر في النصب والجر، فذلك لشبه ألف (كلا) بألف على والى ولدى؛ لأن هذه الأدوات خاصة بالجر والنصب فشابهتها (كلا) في هاتين الحالتين فقلب الألف ياءً وهذا تعليل الخليل وسيبويه^(٢). وتابع ابن مالك^(٣) الكوفيين في إعرابهما بالحروف في حالة الإضافة إلى الضمير. وقد جرى النحويون المتأخرون مجرى ابن مالك، والى هذا نميل؛ لأنه أكثر تناسباً مع أساليب النحو وإعرابه.

(١) بدائع الفوائد ١ / ٢١٩ .

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ١٠٤ — ١٠٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري / ٦٧٤ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل / ٧١، والمغني لابن فلاح ١ / ورقة / ١٤، وشرح التسهيل للمرادي / ٧٤ .

وقد ذكر النحويون^(١) أن الحمل على المعنى في (كلا وكلتا) قليل،
والسبب في ذلك أنهما — وإن كانا مثنيتين معنى — يجنحان نحو الإفراد
من وجه وهو أن قولنا: كلا الرجلين، بمنزلة قولنا: كلُّ واحدٍ منهما^(٢).
ومما جاء من الحمل على المعنى قول الفرزدق:
كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما قد أفلعا وكلا أنفيهما رابي^(٣)
وقول الآخر:
كلا جانيه يعسلان كلاهما كما اهتزَّ خوطُ النبعةِ المتنايع^(٤)
وقال الأسود بن يعفر:
إنَّ المنيةَ والحتوفَ كلاهما يوفي المخارمَ يرقبانِ سوادي^(٥)
وقال الشاعر:
كلا الثقيلين قد صارا عدوًّا فلستَ أحبُّ من صُهبِ السَّبالِ^(٦)

-
- (١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٤٨ ، وشرح جمل الزجاجة ١/ ٢٧٨ ،
والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٢٦ .
- (٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٠٥ ، والبرهان في علوم القرآن ٤/
٣٢٦ .
- (٣) الخصائص ٢/ ٤٢١ ، و ٣/ ٣١٤ ، و المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٠٥ ، و
الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٤٧ .
- (٤) الخصائص ٣/ ٣١٤ .
- (٥) مجاز القرآن ٢/ ٣٨ ، وشرح جمل الزجاجة ١/ ٢٧٨ .
- (٦) المغني في النحو لابن فلاح ١/ ورقة ١٤ .

١٠- كل:

كل من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة والجمع وهي نهاية في الدلالة على العموم^(١). قال ابن قيم الجوزية: ((كل لفظ دال على الإحاطة بالشيء، وهو اسم واحد في لفظه جمع في معناه، ولو لم يكن معناه معنى الجمع، لما جاز أن يؤكد به الجمع؛ لأن التوكيد تكرر للمؤكد، فلا يكون إلا مثله، إن كان جمعا فجمع، وإن كان واحداً فواحد))^(٢).

أما ابن هشام فقال عن: (كل): ((كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] والمعرّف المجموع نحو ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] وأجزاء المفرد المعرّف نحو: كل زيد حسن، فإذا قلت: أكلت كل رغيف لزيد، كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيد، صارت لعموم أجزاء فرد واحد))^(٣)، ولـ(كل) ثلاثة أحوال: إما أن تضاف إلى نكرة، وإما أن تضاف إلى معرفة، وإما أن تقطع عن الإضافة لفظاً. وإذا أضيفت، كانت بحسب ما تضاف إليه. والأصل في (كل) أن تستعمل مضافة؛ ولذلك ذهب جمهور النحويين إلى منع دخول الألف واللام عليها، لأنها تخصص بالمضاف إليه^(٤).

(١) ينظر: المخصص ١٧/١٣٠-١٣١.

(٢) بدائع الفوائد ١/٢١١.

(٣) مغني اللبيب ١/١٩٣.

(٤) ينظر: إملأ ما من به الرحمن ١/٦٠.

المضافة الى النكرة:

إذا اضيفت (كل) الى النكرة، وجب مراعاة معناها بحسب ما تضاف اليه^(١)؛ ولذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ومفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَجِيَّةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ومثنى في قول الفرزدق:

وكلُّ رفيقي كلِّ رجلٍ - وإنَّهما تعاطى القنا قوماً هما - أخوان
ومجموعاً مذكراً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]،
ومجموعاً مؤنثاً في قول الشاعر:

وكلُّ مصيباتٍ تصيبُ فأنَّها سوى فرقةٍ الاحباب هيتُ الخُطب
وذكر ابن هشام أنَّ وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نصَّ عليه ابن مالك وردَّ عليه أبو حيان بقول عنتره:

جادتْ عليه كلُّ عينٍ ثرةً فتركنَ كلَّ حديقةٍ كالدرهم
فقال (تركنَ) ولم يقلْ (تركتْ). فقال ابن هشام: ((والذي يظهرُ لي خلافُ قولهما، وأنَّ المضافةً إلى المفرد إنَّ أريدَ نسبةَ الحكمِ إلى كلِّ واحدٍ، وجبَ الإفراد نحو: (كلَّ رجلٍ يُشبعه رغيْفٌ)، أو إلى المجموع، وجبَ الجمع كبيت عنتره ، فإنَّ المراد أنَّ كلَّ فردٍ من الأعين جاد، وأنَّ مجموع الأعين تركنَ ، وعلى هذا نقول: (جادَ عليَّ كلُّ محسنٍ فأغناني) أو

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٢٩/٨ - ٢٣٠، ومغني اللبيب ١٩٦/١ - ١٩٧.

(فأغنوني) بحسب المعنى الذي تريده^(١)، وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام أمر جيد ومقبول؛ لأنَّ (كلًا) تفيد العموم فيصير الاسم المفرد دالًّا على الجمع.

و أَعْتَقِدُ أَنَّ لَفْظَةَ (نَفْسٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (٣٨) [المدرثر: ٣٨]، دالَّةٌ عَلَى الْجَمْعِ، وَلِذَلِكَ اسْتَثْنَى مِنْهَا فَقَالَ: ﴿إِلَّا أَنْصَبَ إِلَيْنِ﴾ [المدرثر: ٣٩]. وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ٢٢]. فَلَوْ جَاءَتْ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ، لَقِيلَ: وَهِيَ لَا تَظْلَمُ، وَعَلَى هَذَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى النُّكْرَةِ يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى مَرَاعَاةً لِمَعْنَى (كُلِّ)، وَالْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ مَرَاعَاةً لِلْفِظِ (كُلِّ).

وهنا يرد سؤال مفاده: إذا كانت (كلُّ) بمعنى الجمع، فكيف يحمل على المعنى في التثنية والتأنيث؟ والجواب: إننا نستطيع أن نفسر ذلك تفسيرين، أولهما: أن (كلًا) تكتسب من المضاف إليه النكرة التثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد. والتفسير الآخر: أن الكلام يجري على المضاف إليه وكأن (كلًا) مقحمة زائدة، كما هي عادة العرب أن يبتدئوا بشيء ولا يخبروا عنه، بل يجعلون الخبر لشيء متعلق بالمبتدأ ونحوه^(٢).

(١) مغني اللبيب ١/ ١٩٨ .

(٢) ينظر: مجاز القرآن ١/ ٢٤٣-٢٤٤، و ٢/ ٤٧.

المضافة الى المعرفة :

أجاز النحويون في (كل) المضافة الى معرفة الحمل على اللفظ وعلى المعنى^(١)، فيقال: كُلُّهُمْ ضَرْبَتُهُ وضَرْبَتُهُمْ، وكُلُّكُمْ ذَاهِبٌ، وذَاهِبُونَ. هذا هو رأي أكثر النحاة في المضافة الى معرفة.

لكنَّ هناك من أوجب الحمل على اللفظ في هذه الحالة، فقد علَّل ابن جني، إفراد الخبر في حالة الإضافة الى المعرفة بقوله: ((فإن كانت مضافة الى الجماعة، أتى الخبرُ عنها مفرداً كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، وذلك أن أحدَ علمي الجمع كافٍ من صاحبه))^(٢) وذكر في موضع آخر^(٣) عن هذه الآية انه لما جاء بلفظ الجماعة مضافاً إليها، استغنى عن ذكر الجماعة في الخبر. وقال السهيلي: ((وإن كانت مضافةً الى ما بعدها في اللفظ لم تجد خبرها الا مفرداً...فتقولك كل إخوانك ذاهبٌ، أي كل واحد منهم ذاهبٌ))^(٤).

وقد ردَّ ابن هشام على من أجاز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فقال: ((والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلّا مفرداً مذكراً على

(١) ينظر: مجاز القرآن ٣٨٠/١، والمذكر والمؤنث لابن الانباري/ ٦٧٠، والخصائص ٣٣٦/٣، والمقنصد في شرح الايضاح ١٠٥/١، والبيان في غريب اعراب القرآن ١٨٧/١، و١٣٧/٢، والبحر المحيط ٢٢٠/٦.

(٢) المحتسب ١٤٦/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٣٦/٣.

(٤) بدائع الفرائد ٢١٣/١.

لفظها نحو ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ (١٥) ﴿[مريم: ٩٥] وقوله تعالى: فيما يحكيه عنه نبيه (عليه الصلاة والسلام): ((يا عبادي كلّم جائع إلا من أطعمته))^(١)، وقوله (عليه الصلاة والسلام): ((كلّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها، أو موبقها))^(٢)،^(٣).

وجاء في الحديث ((كلّم راع وكلّم مسؤول عن رعيتيه))^(٤)، لم يقل (راعون) أو مسؤولون. ولم يأتِ الحمل على المعنى إلّا في قراءة من قرأ (سَيِّئَةً)^(٥) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ (٣٨) [الاسراء: ٣٨]. وجاء في الحديث (كلّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي)^(٦) يجوز ان يكون ضمير الجمع في (يدخلون) قد جاء على معنى (كلّ) أو على معنى (أمة)؛ لأنها بمعنى الجمع.

والذي نراه أنه يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في هذه الحالة فنقول:

كلهم ذاهبٌ وذاهبون^(٧)، فيكون الحمل إما على معنى (كلّ) لأنها بمعنى

(١) صحيح مسلم (كتاب البر والصلة) ١٧/٨.

(٢) صحيح مسلم (كتاب الطهارة) ١٤٠/١.

(٣) مغني اللبيب ١٩٩/١.

(٤) مسند احمد ٥٤/٢.

(٥) قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو، ينظر: السبعة في القراءات / ٣٨٠.

(٦) صحيح البخاري (كتاب الاعتصام) ١٦٦/٩-١٦٧.

(٧) ينظر: مجاز القرآن / ١ / ٣٨٠.

الجمع، وأما على معنى ما أضيفت إليه مذكرا كان أو مؤنثا؛ لأن المضاف إليه قد يقوم مقام المضاف ويعوض عنه وهذا يصدق على: بعض، وأي، وكم، وكأين — على ما أرى — فيجوز مراعاة ما تضاف إليه هذه الأدوات. ولكن الحمل على اللفظ هنا أحسن لأن الضمير أغنى عن الجمع كما ذهب إلى ذلك ابن جني^(١).

المقطوعة عن الإضافة:

أجازوا في هذه الحالة أيضاً مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فمن شواهد مراعاة اللفظ قوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ومن شواهد مراعاة المعنى ﴿وَكُلُّ كَانُواظِلِمِينَ﴾ [الانفال: ٤٥] ولكن ابن جني يرى أن خبر المقطوعة عن الإضافة يأتي جمعاً على المعنى قال: ((واعلم أن مفاد الاستعمال في (كل) أنها إذا كانت مفردة أخبر عنها بالجمع نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَالِكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]))^(٢) وقد علل ذلك بقوله: ((وكانه إنما حمل عليه هنا؛ لأن (كلًا) فيه غير مضافة فلما لم تضاف إلى جماعة، غوّض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر))^(٣).

وأوجب السهيلي^(٤) في (كل) المقطوعة عن الإضافة أن يكون خبرها جمعاً؛ لأنها اسم في معنى الجمع. ثم ذكر أنه لم يأت في القرآن

(١) ينظر: المحتسب ١٤٦/٢.

(٢) المحتسب ١٤٦/٢.

(٣) الخصائص ٣٣٥/٣.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد ٢١٣/١.

مفرداً إلا آيتان ثم علل مجيء الإفراد فيهما^(١). غير أن الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة قد ذكر عدداً من الآيات جاء الخبر فيها عن (كلّ) مفرداً على اللفظ^(٢).

أما ابن هشام فيرى أن الجمع والإفراد في (كلّ) يأتي على حسب تقدير المحذوف، فإن كان نكرة وجب الإفراد كما لو صُرِّحَ بالمفرد كقوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] إذ التقدير (كلّ أحد)، وإن كان المحذوف جمعاً، وجب الجمع كقوله تعالى: ﴿كُلُّ لَهْ قَتِينُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] فإنه بتقدير (كلّهم)، وإنما الإفراد والجمع لبيان نوع المحذوف^(٣)، وهذا الرأي هو الصحيح وهو قريب مما ذهب إليه السهيلي^(٤) من أن كلّ من الإفراد والجمع معنى خاصاً به، وعلى هذا المعنى المقصود يأتي الإفراد والجمع.

١١ - كم :

كم اسم موضوع للكثرة لفظه مفرد ومعناه الجمع، وهي كناية عن العدد المبهم وتقسم قسمين: خبرية واستفهامية، ويشارك في أمور ويختلفان في أخرى، أما ما يشتركان فيه فخمسة أمور^(٥): الاسمية،

(١) ينظر: بدائع الفوائد ٢١٣/١ - ٢١٤.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٥٩/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢٠٠/١.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد ٢١٥/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٣٨/١. فما بعدها.

والإبهام، والافتقار الى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير: ومما يختلفان فيه: أن تمييز الخبرية يأتي مفردا ومجموعا^(١) نحو: كم غلام قد رأيت، وكم غلمان قد رأيت.

أما تمييز الاستفهامية فلا يكون إلا مفردا نحو: كم غلاماً عندك. وخالف في ذلك الكوفيون^(٢)، وإفراد تمييز الخبرية هو الأصح والأكثر. والظاهر أن (كم) بنوعيهـا_ وإن كانت مفردا مذكرا_ فيها معنى الجمع وتدل على المعداد الكثير والقليل المذكر والمؤنث، وتجرى مجرى (أي ومن وما) في أن كل واحد منها له لفظ ومعنى كما ذكر ابن يعيش^(٣). فلفظ (كم) مفرد مذكر ويقع في المعنى على المثني والجمع والمذكر والمؤنث فنقول: كم رجل جاءك وجاءك وجاءوك. وكم امرأة جاءك وجاءتكم وجاءتاك وجنتك؟.

ومما جاء محمولا على المعنى قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْتَهَا فُجَاءََهَا بِأُسْتَايَيْتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الاعراف: ٤] فقد أعاد الضمير في ﴿أَهْلَكْتَهَا ، فُجَاءََهَا﴾ على معنى كم^(٤). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ

(١) ينظر: المقتضب ٦٥/٣، ومغني اللبيب ١٨٥/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٨٥/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١٣٢/٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٢/١، والبحر المحيط ٢٦٨/٤.

مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ ﴿[النجم: ٢٦] فقد جمع الضمير في ﴿شَفَعَتُهُمْ﴾ حملاً على معنى كم^(١).

١٢- ما:

(ما) من الاسماء المبهمة التي تقع على المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد لشدة إبهامها، وتستعمل لما لا يفعل وقد تستعمل لمن يفعل. ولا يختص الحمل على اللفظ وعلى المعنى بالموصولة بل يشمل الشرطية والاستفهامية أيضاً^(٢).

ومما جاء محمولاً على المعنى قول العرب : ما جاءت حاجتك. قال سيبويه: ((كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التانيث على (ما) حيث كانت الحاجة))^(٣) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢] أعاد الضمير في ﴿لَهَا﴾ على ﴿مَا﴾ لأنها بمعنى الرحمة^(٤).

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٩/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٨/٢.

(٢) ينظر: الواضح ١٤٢.

(٣) الكتاب ٢٤/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٤٦/٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾ [طه: ٦٩]
 أنت ﴿تَلْقَفْ﴾ حملا على معنى ﴿مَا﴾ لأنها بمعنى العصا^(١). وقال
 تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا
 يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣] حمل على اللفظ في ﴿يَمْلِكُ﴾ وجمع على
 المعنى في ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾؛ لأن ﴿مَا﴾ بمعنى جمع للآلهة التي يعبدونها^(٢)
 ومن ذلك قول امرئ القيس:

فتوضح فالمقراة لم يعفُ رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال^(٣)
 أنت على معنى (ما) في (نسجتها) لأنها واقعة على الجنوب
 والشمال^(٤). والشواهد على الحمل على اللفظ وعلى المعنى في (ما) كثيرة
 جداً.

١٣- مَن :

اسم مبهم موغل في الإبهام ولشدة إبهامه يدل على الجمع والكثرة
 ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، فنقول: من
 في الدار يحبك، إذا قصدنا بذلك الواحد أو الاثنين أو الجمع أو المؤنث.

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٨/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/٢.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال ٢٠/.

(٤) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٢/، والدر اللوامع على همع الهوامع ٦٤/١.

ويجوز الحمل على المعنى فنقول: يحبانك ويحبونك، وتحبك ويحببنك. والحمل على معنى (مَنْ) كثير جداً ولا سيما في الجمع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢].

ومن الحمل على المعنى في التثنية قول الفرزدق:

تَعْشُ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(١)

وذكر الكسائي^(٢) أن (مَنْ) قلما تقع على الاثنين، وعقب المبرّد على ما ذكره الكسائي بقوله: ((وإنما قال هذا على مقدار ما سمع، والتثنية على الحقيقة والتأنيث والجمع سواء))^(٣) وذكر ابن خالويه^(٤) أن (مَنْ) لم تأت للاثنتين إلّا في بيت الفرزدق السابق ذكره. وابن خالويه غير دقيق في حكمه؛ إذ ورد من ذلك قول غضوب:

أَخُو الذَّنْبِ يَعْوِي وَالْغَرَابِ وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكِيهِ تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعٍ^(٥)

وقد علل ابن جني مجيء التثنية في هذا البيت بقوله:

((وساغ ذلك إذ كانت الذنب والغراب في أكثر الاحوال مصطحبين فجريا مجرى الشيء الواحد فعاد الضمير كذلك))^(٦)، ولا يختص الحمل

(١) الخصائص ٤٢٢/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ورقة/ ١٢٣.

(٣) ارتشاف الضرب ورقة/ ١٢٣.

(٤) ينظر: ليس في كلام العرب/ ١٠١.

(٥) النوادر في اللغة ٣٧١، والخصائص ٤٢٣/٢.

(٦) المحتسب ١٨٠/٢، وينظر: الامالي الشجرية ٣٠٩-٣١٠.

على المعنى بـ(مَنْ) الموصولة دون الاستفهامية والشرطية؛ ولذلك؛ ردّ الأخفش على من خصّ الحمل على المعنى بالموصولة مستشهداً بقراءة (ومن تقنت) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكِنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الاحزاب: ٣١] ثم قال: ((هذا خطأ؛ لأنّ الموضع الذي فيه (من تقنت) مجازة وقد قالت العرب او بعضهم: من كانت أمك؟ فنصب))^(١) أما الزبيدي فقال: ((اعلم ان (مَنْ) و (ما) في حال الخبر والاستفهام والشرط تكون للواحد والاثنين والجميع والمذكر والمؤنث))^(٢) ويقصد بالخبر هنا الاسم الموصول. وقد تابعه على ذلك أبو حيان الاندلسي^(٣).

١٤ - مهما:

مهما أداة شرط جازمة وهي اسم عند النحاة لعود الضمير عليها، غير أن السهيلي^(٤) ذكر أنها حرف واستدل بقول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليفة - وإن خالها تخفى على الناس - تعلم

وقال: انها حرف بمنزلة (إن)؛ لأنها لا محل لها من الاعراب. وقد تبعه (ابن يسعون) مستدلاً بقول الشاعر:

قد أوبيت كل ماءٍ فهي ضاويةٌ مهما تُصبُ أفقاً من بارقٍ تشم

(١) معاني القرآن ١/٣٥-٣٦.

(٢) الواضح ١٤٢/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٣٥٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/٣٣٠.

وأجاب ابن هشام بأنها في بيت زهير إما أن تكون خبر (تكن) و
 (خليفة) اسمها و (من) زائدة، وإما أن تكون مبتدأ واسم (تكن) ضمير
 راجع الى (مهما) والظرف خبر، وانث ضميرها؛ لأنها بمعنى (الخليفة)
 كقولهم: ما جاءت حاجتك^(١). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ
 آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الاعراف: ١٣٢] فقد عاد
 الضميران في (به) و(بها) الى (مهما)، فعاد الضمير الأول على لفظ
 (مهما) والثاني على معناها؛ لأنها بمعنى الآية^(٢).

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣٣٠/١.

(٢) ينظر: الكشف ١٤٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧١/١، والبحر
 المحيط ٣٧١/٤.

♦

!

الفصل الثالث التذكير والتأنيث

- أولاً: أقسام المذكر والمؤنث.
ثانياً: الحمل على اللفظ وعلى المعنى.
ثالثاً: حمل اسم على معنى اسم آخر.
رابعاً: اكتساب المضاف التأنيث والتذكير من المضاف إليه.

•

أولاً أقسام المذكر والمؤنث :

سنتحدث هنا بإختصار عن المذكر والمؤنث لعلاقة ذلك بالحمل على المعنى وسيكون هذا كالتمهيد للدخول الى الموضوع، والنقاط التي يتضمنها حديثنا في هذا المضمار هي:—

١. التذكير هو الأصل.
٢. التانيث للاسم وليس للفعل.
٣. أقسام المؤنث.
٤. المؤنث الحقيقي.
٥. المؤنث المجازي.

١- التذكير هو الأصل:

تنقسم الاشياء بطبيعتها على قسمين هما: (الأصل، والفرع) وهذا القانون يشمل المذكر والمؤنث، إذ التذكير أصل، والتانيث فرع عليه، قال سيبويه: ((لأنّ الاشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشئ يذكر فالتذكير أول))^(١) وقد ذكر هذا المعنى الزجاجي^(٢)، وأبو علي النحوي^(٣)، وتلميذه ابن جني^(٤) ولما كان المذكر هو الأصل

(١) الكتاب ٢٢/٢.

(٢) ينظر: الجمل في النحو / ٢٩١.

(٣) ينظر: التكملة / ٢٩٣.

(٤) ينظر: الخصائص ٢٤٢/٣.

والمؤنث فرع عليه، احتاج المؤنث الى العلامة، إذ الفروع هي المحتاجة الى العلامات، والاصول لا تحتاج الى ذلك ((بدليل أنك تقول في المذكر قائم، فاذا أردت التأنيث، قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة))^(١). ودخول التاء عند سيبويه^(٢) إنما هو للفصل بين التأنيث والتذكير، وعند أبي بكر بن الانباري^(٣) لأن التأنيث ضد التذكير.

٢ - التأنيث للاسم وليس للفعل :

التاء التي تدخل على الفعل ليست لتأنيث الفعل وإنما هي لتأنيث الفاعل ((لأن الفعل لم يكن في القياس تأنيثه؛ ألا تراه مفيداً للمصدر الدال على الجنس، والجنس أسبق شيء الى التذكير، وإنما دخل علم التأنيث في نحو: قامت هند، وانطلقت جمل، لتأنيث فاعله، ولو كان تأنيث الفعل لشيء يرجع اليه هو لا الى فاعله لجاز: قامت هند وانطلقت جعفر))^(٤).

والدليل على أن العلامة لتأنيث الفاعل ((أنها لا تلحقه إلا اذا كان الفاعل مؤنثاً للإيدان بأن الفعل مسند الى مؤنث))^(٥) كما أن الافعال ((لا يكون فيها مذكر وفيها مؤنث على الحقيقة فدخول التاء الساكنة فيها إنما هو

(١) الاشباه والنظائر ٢٥٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٣٥/١.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث ٦١٦.

(٤) الخصائص ٢٤٤/٣، وينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٦٩/٢.

(٥) شرح المفصل ٩٦/٦.

للدلالة على تأنيث فاعلها))^(١) ومنهم من يرى أنّ التأنيث والتذكير في الفعل بحسب مصدره، فإنّ كان يدل على مصدر مذكر فهو مذكر، وإن كان يدلّ على مصدر مؤنث فهو مؤنث^(٢).

وما نراه أن اطلاق التأنيث على الفعل هو من باب التجوز والتوسع، فالتأنيث إنما هو للفاعل، والفعل لا يدل على تذكير أو تأنيث؛ لأنّ ذلك من خواص الأسماء وهي وحدها المحتاجة الى ذلك.

٣ - أقسام المؤنث:

المؤنث من حيث الحقيقة والمجاز قسمان:

١. المؤنث الحقيقي: وهو ما كان بإزائه ذكر من الانسان أو الحيوان (كامرأة، وناقّة)

٢. المؤنث المجازي: وهو ما ليس بإزائه ذكر لهما ويشمل الاشياء الاخرى من غير الانسان والحيوان نحو: (شجرة، ودار).

ومن حيث إلحاق العلامة وتركها ينقسم قسمين أيضاً:

١. المؤنث اللفظي: وهو ما فيه علامة تأنيث سواء دلّ على مذكر أو مؤنث حقيقياً كان أو مجازياً نحو: (طلحة، وحمزة، وفاطمة، وصحراء).

(١) المرتجل / ١٩.

(٢) ينظر: الاشباه والنظائر ٨٦/١.

٢. المؤنث المعنوي: وهو الخالي من علامة التأنيث سواء دلّ على

مؤنث حقيقي أو مجازي نحو: (سعاد، وهند، وعين، وبئر).

٤ - المؤنث الحقيقي:

هو ما له مذكر من جنسه من الانسان أو الحيوان ويكون اطلاق التأنيث عليه حقيقة، وتلحق فعله تاء التأنيث لتفصل بين معنيين: معنى التذكير ومعنى التأنيث، بخلاف المجازي فإنه لا يحتاج الى علامة التأنيث، لانه مؤنث في اللفظ ولا معنى تحته للتأنيث^(١) إذ ليس له مذكر يقابله ليفصل بينهما بعلامة. أما إذا فصل بين الفعل والمؤنث بفواصل، فيجوز حذف التاء والاجود إثباتها، فنقول في الحذف: حضرَ اليومَ امرأةً، وذلك لأنّ الحاجز صار عوضاً عن تاء التأنيث المحذوفة^(٢) او ((لأنّ الفاصل سدّ مسدّد علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث))^(٣).

وكلّما طال الكلام، قوي حذف العلامة وكلّما قرب، قوي إثباتها فقولنا: حضر القاضي اليوم امرأةً. حذف التاء فيه أحسن من إثباتها^(٤).

وعلل ابن فلاح جواز إسقاط التاء بثلاثة أوجه^(٥):

١. أن الفصل صار كالعوض عن تاء التأنيث فقام مقامها.

(١) ينظر: المقتضب ٥٩/٤.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦١٦.

(٣) شرح المفصل ٩٢/٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٥/١، وبدائع الفوائد ١٢٥/١.

(٥) ينظر: المغني في النحو ١/ورقة ٢٥.

٢. أن الفاعل كالجزء وإذا وقع الفصل بطلت الجزئية.

٣. أن الفاعل لما بعد ضعفت العناية به.

٥_ المؤنث المجازي:

ويسمى المؤنث غير الحقيقي وهو ما ليس له ذكر من جنسه سواء أكانت فيه علامة تأنيث أم لم تكن، ويطلق عليه أيضاً (اللفظي)^(١) ويراد به ما يقابل التأنيث المعنوي أي إنه مؤنث من حيث اللفظ والاصطلاح ولا معنى تحته للتأنيث^(٢).

ويجوز في الفعل الذي يتقدمه التذكير والتأنيث: فالتأنيث للفظ، والتذكير للرد إلى الأصل وهو التذكير والحمل على المعنى^(٣) وذلك لأن المؤنث المجازي بمعنى اسم مذكر فيحمل عليه في التذكير^(٤) ولكن إثبات العلامة أحسن من سقوطها احتراماً للفظ؛ لأن العرب وضعت الكلمة على التأنيث^(٥).

(١) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد/١٠٧، والمقتضب ١٤٦/٢، والتكملة/٢٩٣.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد/١٠٧، والأصول في النحو ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٩١/٥-٩٢.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٧، والمقتضب ١٤٦/٢، والأصول في النحو ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٩٤/٥.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٤٩/٣، والمغني في النحو ١/ ورقة ٢٥، وشرح التصريح ٢٨٠/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٩٤/٥، والمغني في النحو ١/ ورقة ٢٥، وشرح الكافية ١٧٠/٢.

أما إذا فصلَ بين الفعل وفاعله بفواصلٍ فيجوز حذف التاء وإثباتها ولكن حذفها أحسن قال ابن فلاح ((فإن فصلَ بين الفعل والفاعل ازداد الحذف حسناً))^(١). ويرى الرضي^(٢) أن ترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره سواء كان الفصل بالآ أو بغيرها.

أما إذا كان الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث بالآ فإن النحويين يرون إسقاط التاء سواء أكان المؤنث حقيقياً أم مجازياً؛ لأن الفاعل في الحقيقة مذكر وذلك كقولنا: ما قام إلا هند؛ لأن المعنى ما قام أحدٌ إلا هند. ومما جاء على التأنيث قراءة الحسن^(٣) (لا ترى) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ [الاحقاف: ٢٥] قال الفراء: ((وفيه قبحٌ في العربية؛ لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل (إلا) ذكروه، فقالوا: لم يقم إلا جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلا جاريتك؛ وذلك أن المتروك (أحد) فأحد إذا كان لمؤنث أو مذكر ففعلهما مذكر. ألا ترى أنك تقول: إن قام أحدٌ منهن فاضربه ولا تقل إن قامت إلا مستكراً وهو على ذلك جائز))^(٤).

(١) المغني في النحو ١/ ورقة ٢٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١٧٠/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٥/٣، ومختصر في شواذ القراءات ١٣٩، والمحتسب ٢٦٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤٨٢.

(٤) معاني القرآن ٥٥/٣.

ويرى أبو علي^(١) أن تذكير الفعل في الآية حسن وأنه أحسن من إلحاق التاء من أجل الجمع؛ لأنَّ الكلام محمول على المعنى في هذا الباب. أما ابن جني^(٢) فيرى أن في هذه القراءة ضعفاً في العربية وأنَّ الشعر أولى بجوازه من القرآن؛ لأنَّ هذا من مواضع العموم والتذكير، وأنَّ هذه القراءة جاءت على معاملة الظاهر، والمساكن مؤنثة فأنث على ذلك. ومثل ذلك قراءة أبي جعفر^(٣) لقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩] بالرفع (صيحة واحدة) وقد ضعف ابن جني^(٤) هذه القراءة، ثم قال ((ثم لما كان محمول الكلام قد كانت صيحة واحدة، جيء بالتأنيث، إخلاداً إليه وحملًا لظاهر اللفظ عليه))^(٥). وخرج ابن الجوزي^(٦) قراءة الرفع على أنَّ (كان) تامةٌ و (صيحة) فاعل أي: ما وقعت إلا صيحةً وهذا هو الصحيح في توجيه هذه القراءة.

(١) ينظر: مجمع البيان ٨٩/٩.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٦٦/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢، ومختصر في شواذ القراءات/ ١٢٥، والمحتسب ٢٠٦/٢، والنشر في القراءات العشر ٣٥٣/٢.

(٤) ينظر: المحتسب ٢٠٦/٢.

(٥) المحتسب ٢٠٧/٢.

(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٥٣/٢.

ثانياً: الحمل على اللفظ وعلى المعنى:

سيكون حديثنا هنا عن الاسماء المجازية التي يجوز فيها الحمل على اللفظ وعلى المعنى؛ لأنّ هذه الاسماء لا تحمل تذكيراً أو تأنيثاً حقيقيين، فيجوز تأويلها بالمذكر أو المؤنث. وتشمل ما يأتي:

١. المصدر.
٢. جمع التكسير.
٣. اسم الجمع.
٤. اسم الجنس الجمعي.
٥. فاعل (نعم) المؤنث المعرف (بأل).
٦. اسماء القبائل والامم والأحياء.
٧. أسماء البقاع والأماكن والبلدان.
٨. الجحروف والألفاظ والأدوات.

١ - المصدر:

تأنيث المصدر تأنيث مجازي؛ لأنه يدل على معنى مجرد كما أنه قد يدل على مصدر آخر مرادف له؛ ولذلك جاز في الفعل الذي يتقدمه التأنيث والتذكير، على اللفظ وعلى المعنى ((فمن أنث أخرج الكلام على اللفظ ومن ذكر ذهب الى تذكير المصدر))^(١).

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٢٥.

قال أبو بكر بن الانباري: ((وتقول: قد تخرقتُ جِبْتُكَ، وقد تخرقَ جِبْتُكَ. فمن أنتَ قال: أنتَ الفعل؛ لأنَّ الجبة مؤنثة، ومن ذكرَ قال: الجبةُ في معنى التجبُّب، وكذلك تقول: وافقتُ زيدا محبُّكَ، ووافق زيدا محبُّكَ. فمن أنتَ قال: هو المحبة والمحبة فيها علامة التأنيث، ومن ذكرَ الفعل قال: المحبة مصدر والمصادر ليس تأنيثها تأنيثاً حقيقياً فحمله على معنى وافق زيدا سرورُك))^(١).

ومما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] قال الفراء: ((إذا كان الفعل في مذهب مصدر مؤنثاً مثل: العاقبة والموعظة والعافية، فإنَّك إذا قدمت فعله أنثته وذكرته))^(٢) واستشهد للتذكير بالآية السابقة وللتأنيث بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧] وإنما ذكرَ حملاً على المعنى؛ لأنَّ الموعظة والوعظ واحد^(٣) والذي حسنَ التذكير في الآية ثلاثة أوجه^(٤):

الأول: أنَّ التذكير للحمل على المعنى، فالموعظة بمعنى الوعظ.

الثاني: لأنَّ تذكير الموعظة غير حقيقي.

الثالث: لوجود الفصل بالهاء بين الفعل والفاعل.

(١) المذكر والمؤنث ٦١٨-٦١٩.

(٢) معاني القرآن ٢٥٦/١.

(٣) ينظر: الاصول في النحو ٢٠٧/١، ومعاني القرآن واعرابه ٩٩/١، و٣٥٨، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٦١٩، والخصائص ٤١٢/٢.

(٤) ينظر: مشكل اعراب القرآن ١٤٣/١، والبيان في غريب اعراب القرآن ١٨٠/١.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَأَخْنَأِلَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧] فقد قيل فيها ما قيل في الآية السابقة^(١).

وقد جاءت شواهد كثيرة في القرآن الكريم أعرضنا عن ذكرها اكتفاء بما ذكرنا^(٢). والظاهر ان ليس كل مؤنث يذكر محمولاً على المعنى: فكون المؤنث مجازياً، وكونه مفصلاً بينه وبين فاعله بفاصل — أسباب للتذكير، ولا دلالة لها على الحمل على المعنى إلا اذا كان المؤنث بمعنى مذكر، فيحمل على المعنى مع اجتماع هذه الاشياء قوله فيه.

وقد أنث المصدر المذكر حملاً على المعنى في قول الشاعر:
أتهجرُ بيتاً بالحجازِ تَلَفَّعْتُ به الخوفُ والأعداءُ من كلِّ جانبٍ^(٣)
ذهب بالخوف الى معنى المخافة فأنث الفعل.

تأنيث المصدر إذا وقع اسماً — (كان) وتقدم الخبر عليه:

ومما يخص المصدر إجازة الكوفيين ومن تابعهم تأنيث المصدر إذا

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٦٨/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٠/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٤١/٢.

(٢) ينظر: على سبيل المثال الآيات: سورة الروم الآية/ ٥٧، وسورة غافر الآية/ ٥٢، وسورة الأحزاب الآية/ ٣٦، وسورة الحديد الآية/ ١٥، وسورة الأنعام الآية/ ١١.

(٣) الخصائص ٤١٥/٢، وسر صناعة الإعراب ١٥/١.

وقع اسماً لـ (كان) وتقدم الخبر عليه وكان الخبر مؤنثاً. فمذهب الكوفيين^(١) ان اسم (كان) إذا كان مصدراً مذكراً وكان الخبر مؤنثاً مقدماً عليه، جاز في سعة الكلام التذكير والتأنيث. فأجازوا ان يقال: كان رحمةً المطرُ الذي أصابنا البارحةً، وكانت رحمةً. قالوا: فمن ذكر، فلأن المطر مذكر والنيبة به التقديم فكما يقال: كان المطرُ الذي أصابنا رحمةً، فكذلك تفعل اذا قدم الخبر. ومن أنت؛ فلأن الخبر قد ولي (كان) وهو مؤنث والأخبار توافق الاسماء؛ لأنها هي في المعنى، وكذلك فإن اسم (كان) مصدر والمصدر يذكر ويؤنث. وقالوا: إن هذا لا يجوز في الأسماء التي ليست مشتقة من فعل.

ومما احتج به الكوفيون لتأييد مذهبهم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]. قرأ ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم^(٢): ((ثم لم تكن فتنتهم)) بالرفع وقرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ((ثم لم تكن فتنتهم)) بالنصب فعلى القراءة الثانية أنت اسم (تكن) وهو المصدر المؤول (ان قالوا)؛ لأن الخبر تقدم عليه وهو مؤنث فقدّر أن الاسم مؤنث أيضاً.

(١) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الانباري/٦٠٧، وشرح القصائد السبع الطوال/٥٥١، وضرائر الشعر/٢٧٤.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ٢٥٤-٢٥٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٦/١.

قال سيبويه: ((ومثل قولهم: ما جاءت حاجتك — إذ صارت تقع على مؤنث — قراءة بعض القراء: ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا))^(١) وفسر ابن السيرافي كلام سيبويه بقوله: ((معنى قوله: تقع على مؤنث: أن (جاءت) تنصب مؤنثاً هو (حاجتك) وأنت (تكن) لأجل تأنيث خبرها وهو (فتنتهم) و(أن قالوا) بمنزلة القول فهو في تقدير: ولم تكن فتنتهم الا القول))^(٢).

ووافق الكوفيين كثير من النحويين^(٣) في أن تأنيث الاسم في الآية هو لتأنيث الخبر؛ لأن القول هو الفتنة في المعنى. ولكن ابن عصفور رد قول الكوفيين، وصحح مذهب أهل البصرة، وذكر أن الاحتجاج بهذه القراءة: ((لا حجة لهم فيه؛ لأن (أن) مع صلتها إنما هي على حسب ما هي بتقديره، فإن قدرت (أن قالوا) بالقول حكم — (أن) وصلتها بحكم المذكر، وإن قدرته بالمقالة أو بالقولة حكم لها مع صلتها بحكم المؤنث))^(٤).

ومما يؤيد مذهب الكوفيين قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ مَأْوِيًّا وَلَا أُنشَأُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٥] قرأ ابن

(١) الكتاب ٢٥/١.

(٢) شرح إبيات سيبويه ٥٣/١.

(٣) ينظر: جامع البيان ٢٩٨/١١، وشرح القصائد التسع ٣٩٣/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٦/١، والكشاف ١٢/٢، والامالي الشجرية ١٣٠/١، والبحر المحيط ٩٥/٤، والمساعد في شرح تسهيل الفوائد ٣٠/٣.

(٤) ضرائر الشعر ٢٧٤-٢٧٥.

كثير، وحمزة^(١) ((إلا أن تكون ميتة))، ففي هذه القراءة ((أَنْتَ (تكون) واسمها ضميرٌ مذكر عائِدٌ على المحرم، لتأنيث خبره وهو ميتة))^(٢). وقرأ ابن عباس^(٣) قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُمْ طُمُؤُتُوا بِآيِ اللَّهِ﴾ [الشعراء: ١٩٧] بالتاء ((أولم تكن لهم آية)) وهي كقراءة من قرأ: ((ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا)) وكقول لبيد الاتي قريبا. قال ابو حيان: ((ودل ذلك إما على تأنيث الاسم لتأنيث الخبر، وإما لتأويل ﴿أَنْ يَعْلَمَهُمْ﴾ بالمعرفة))^(٤).

ومن الشواهد الشعرية قول لبيد:

فمضى وقدمها وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامها^(٥)
قال الكسائي: ((أَنْتَ (كان)؛ لأنّ الخبر مؤنثٌ مقدّمٌ على الاسم، والاسم مصدر))^(٦) ويحتمل الشاهد عند ابن جني توجيهين: ((إن شئتَ

(١) ينظر: السبعة في القراءات/ ٢٧٢.

(٢) همع الهوامع ٦٤/٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤١/٧.

(٤) البحر المحيط ٤١/٧.

(٥) المذكر والمؤنث لابن الانباري/ ٦٠٨، وشرح القصائد التسع ٣٩٣/١، والخصائص ٤١٥/٢.

(٦) المذكر والمؤنث لابن الانباري/ ٦٠٨.

قَلْتُ: أَنْتَ الإِقْدَامُ لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى التَّقْدِمَةِ. وَإِنْ شُئْتُ قُلْتُ: ذَهَبَ إِلَى تَأْنِيثِ الْعَادَةِ^(١). وَقَالَ الشَّاعِرُ:

أَزِيدُ بَنَ مَصْبُوحٍ فَلَوْ غَيْرُكُمْ صَبَا غَفَرْنَا وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ^(٢)
ذَكَرَ الْكَسَائِيُّ أَنَّهُ أَنْتَ (كَانَ) لِأَنَّهُ أَرَادَ: كَانَتْ سَجِيَّةً مِنْ سَجَايَانَا الْغَفْرِ^(٣) أَوْ أَنْتَ (الْغَفْرِ) لِأَنَّهُ أَرَادَ الْمَغْفِرَةَ^(٤).

وَقَالَ الْآخَرُ (أَعَشَى تَغْلِبُ):

أَلَمْ يَكْ غَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعِلِ وَقَدْ خَابَ مِنْ كَانَتْ سِرْسَرَتُهُ الْغَدْرُ^(٥)
قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ: ((أَنْتَ (الْغَدْرُ) لَمَّا كَانَ السَّرِيرَةُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ هُوَ فِي الْمَعْنَى مَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ))^(٦). وَالرَّأْيُ الَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَسَائِيُّ وَمَنْ تَابِعَهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ؛ لَوُرُودِ الشُّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ، وَلِمُوَافَقَةِ الْكَثِيرِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ غَيْرِ الْكُوفِيِّينَ عَلَى جَوَازِ تَأْنِيثِ اسْمِ

(١) الخصائص ٢/٤١٥-٤١٦، وينظر: سر صناعة الاعراب ١/١٤، وشرح القصائد السبع الطوال/٥٥١.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الانباري/٦٠٩، وشرح القصائد السبع الطوال/٥٥١، وسر صناعة الاعراب ١/١٤، وضرائر الشعر ٢٧٤.

(٣) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال/٥٥١.

(٤) ينظر: سر صناعة الاعراب ١/١٤.

(٥) الامالي الشجرية ١/١٢٩، والدر المصون ٢/ورقة ٥٣٨.

(٦) الامالي الشجرية ١/١٢٩-١٣٠.

(كان) إذا كان خبرها مؤنثاً كما أجازوا وذلك أيضاً في المبتدأ والخبر لأنهما شيء واحد^(١).

ولهذا لا نوافق الطبري على قوله: ((وذلك عند أهل العربية شاذّ غير فصيح في كلام العرب))^(٢)، ولا نوافق أبا حيان على قوله: ((فإن كان مذكراً أخبر عنه بمؤنث، فلا يجوز تأنيث فعله عند البصريين إلا ضرورة))^(٣)؛ لأننا رأينا أكثر النحاة يوافقون الكوفيين على جواز التأنيث، ولم يعدوا ذلك ضرورة.

٢- جمع التكسير

للنحويين في جواز التذكير والتأنيث في الجموع ثلاثة آراء هي:^(٤)

١. أجاز الكوفيون التذكير والتأنيث في الجموع كلها.
٢. أجاز البصريون ذلك في جمع التكسير، وأوجبوا في الجمع المذكر السالم التذكير، وفي الجمع المؤنث السالم التأنيث.

(١) ينظر: الكتاب ٢٤/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٢/١. والكشاف

٤١/٢، و١٣٤/٤، وتسهيل الفوائد ٢٥٤/٢، والدر المصون ٢/ ورقة ٥٣٨.

(٢) جامع البيان ٢٨٩/١١.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب / ورقة ٧٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٠٤/٥، وشرح جمل الزجاجي ٣٩٣/٢، وارتشاف

الضرب ورقة ٧٨، وشرح الاشموني ٢٧٥/٢.

٣. وافق أبو علي الفارسي الكوفيين في جواز التذكير والتأنيث في جمع المؤنث السالم، ووافق البصريين في وجوب التذكير في المذكر السالم.

وسبب جواز الوجهين في الجمع السالم عند الكوفيين أنه صار مجازياً؛ لأن حقيقة الجمع لأحاده، فلما جُمع ذهبَتْ هذه الحقيقة، فصار يؤول بالجمع وبالجماعة^(١). أما جمع التكسير، فأجاز النحويون فيه التذكير والتأنيث سواء أكان لمذكر أم لمؤنث، فالتذكير بالحمل على معنى الجمع، والتأنيث بالحمل على معنى الجماعة^(٢) فنقول: قام الرجال وقامت الرجال، وقام الهنود وقامت الهنود. وليس جواز الحالتين في هذا الجمع إلا لأن لفظ الواحد قد زال بجمع التكسير فأصبح مجازياً؛ لأن التذكير والتأنيث الحقيقيين إنما يكونان في المفرد، أما الجمع فلا تذكير ولا تأنيث تحته^(٣). ويرى الصبان^(٤) أن الحكم على الجمع إنما هو من باب الكلية والفعل في هذه الحالة مسند في الحقيقة إلى أحاد الجمع.

(١) ينظر: حاشية الخضري ١٦٤/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٤٣٥/٢، والبيان في غريب أعراب القرآن ٢٠٢/١، وشرح المفصل ١٠٣/٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن (للأخفش) ٩٠/١، والتكملة ٢٩٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٠٢/١، وشرح المفصل ١٠٣/٥.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٥٠/٢.

اما ابن قيم الجوزية^(١) فيرى أنّ دخول التاء للتأنيث، وحذفها لتذكير اللفظ؛ لأنّ جمع التكسير بمنزلة الواحد في أن إعرابه كإعرابه ومجراه في كثير من الكلام مجرى اسم الجنس. وهذا من الآراء الطريفة والمقبولة عندنا. وهناك من يرى أن الجموع مؤنثة ولا يُذكر منها إلا جمع المذكر السالم، وصاحب هذا الرأي هو المبرد الذي يقول: ((واعلم أن كل جمع مؤنث، لأنك تريد معنى الجماعة، ولا تذكر من ذلك إلا ما كان فعله يجري بالواو والنون بالجمع))^(٢) وتبعه في ذلك الأعلام الشنتمري فقال: ((واعلم أن الجموع المكسرة مؤنثة كلها كانت لمن يعقل ولما لا يعقل أو لمذكر أو لمؤنث وحكم اللفظ في تأنيثها حكم ما لواحد المؤنث))^(٣).

وقد نسب لغوي معاصر^(٤) إلى النحويين الاقدمين أنهم حملوا الجمع على التأنيث، ولكن المعروف عن جمهور النحويين أنهم يجيزون التذكير والتأنيث على معنى الجمع والجماعة. ثم ذكر أن المبرد وكثيراً من النحويين لم يستوفوا كلام العرب استقراءً، ولم يعتمدوا على لغة القرآن، ثم سأل قائلاً: ((ولا أدري كيف يتأولون قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْأَلُهُ مَا

(١) ينظر: بدائع الفوائد ١/١٢٥.

(٢) الكامل ٤/١٠٦.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٠.

(٤) هو الدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه: فقه المقارن / ٩٩.

بِأَلِّ لَيْسُوهُ الَّذِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴿ [يوسف: ٥٠] ^(١). ولا أدري ما الشاهد في الآية على أن الجمع هنا لا يراد به التأنيث، لكي يرد على المبرد والنحويين قولهم: إن الجمع مؤنث؟.

ومما جاء على التذكير والتأنيث قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ ﴾ [ال عمران: ٣٩] قرأ حمزة والكسائي (فناداه) وقرأ الباقر (فنادته) ^(٢) وذلك على معنى الجمع والجماعة. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٥٤] قرأ حمزة والكسائي (ان يقبل) والباقر (أن تقبل) ^(٣) فقراءة الياء على التذكير؛ لأن النفقات مؤنث غير حقيقي، ولوجود الفاصل كما ان النفقات بمعنى الاموال. اما قراءة التاء فعلى لفظ التأنيث.

وقوله تعالى: ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ ﴾ [الحج: ٣٧]، قرأ يعقوب بالتاء (تنال) على التأنيث اعتباراً باللفظ ورويت هذه القراءة عن الزهري والأعرج وقرأ الباقر بالياء (ينال) على التذكير؛ لأن التأنيث مجازي ^(٤). وقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ

(١) فقه اللغة المقارن/ ٩٩، والآية أثبتتها السامرائي (قطعن أيديهم) وهذا وهم بنى عليه أن ضمير الجمع المذكر (هم) يعود الى (النسوة).

(٢) ينظر: السبعة في القراءات/ ٢٠٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٣٢.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات/ ٣١٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٠٣.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢٦، وإتحاف فضلاء البشر/ ٣٨٢.

قَبْلَ أَنْ نَنْفَذَ كَلِمَتَ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلٍ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ [الكهف: ١٠٩] قرأ حمزة والكسائي^(١) بالياء (ينفذ) والباقون بالتاء (تنفذ). أما قراءة الياء، فلأن تأنيث الكلمات غير حقيقي، ولأنه حمل الكلمات على الكلام. وقراءة التاء على لفظ التأنيث.

وقال عمرو بن كلثوم:

نَشَقُّ بِهَا رُؤُوسَ الْقَوْمِ شَقًّا وَنُخْلِهَا الرِّقَابَ فَيَخْتَلِينَا
الضمير في (يختلين) يعود على السيوف ((وأنثها على معنى الجماعة))^(٢).

٣ - اسم الجمع :

هو اسم يتضمن معنى الجمع غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من غير لفظه كقوم واحده رجل أو امرأة، وأمة واحدها رجل أو امرأة كذلك.

ويجوز في فعله - كما جاز في فعل جمع التكسير - التذكير والتأنيث

على معنى الجمع والجماعة. قال تعالى في التأنيث: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْنَادِ﴾ [ص: ١٢] قال النحاس: ((أَنْتَ قَوْمٌ)) على معنى

(١) ينظر: السبعة في القراءات / ٤٠٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٨١/٢ -

(٢) شرح القوائد التسع ٦٣٨/٢.

الجماعة، ولو جاء مذكراً، لجاز على معنى الجميع))^(١). وقد جاء مذكراً في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٦]، فذكر على معنى الجمع. وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتَنْهَى﴾ [يوسف: ٣٠]، فذكر فعل ﴿نِسْوَةٌ﴾ على معنى الجمع.

وقد علل الطبرسي حذف التاء بقوله: ((إنما حذف فيه حرف التانيث؛ لانه تانيث جمع، وتانيث الجمع تانيث لفظ يبطل تانيث المعنى، لأنه لا يجتمع في اسم واحد تانيثان. وكذلك يبطل تذكير المعنى في رجال. وإذا صار كذلك، جاز فيه الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، فيذكر ويؤنث))^(٢).

وعلل الرضي عدم اعتبار التانيث في المفرد عند الجمع بقوله: ((وإنما لم يعتبروا التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة؛ لأن المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال))^(٣).

٤- اسم الجنس الجمعي :

عرّف ابن مالك اسم الجنس بأنه: ((ما إذا لحقته التاء دلّ على مفرد وإذا جرد منها دلّ على جمع))^(٤) وهو كما عرفه أبو البقاء الكفوي ((كلّ

(١) إعراب القرآن ٧٨٧/٢.

(٢) مجمع البيان ٢٢٩/٥.

(٣) شرح الكافية ١٧٠/٢.

(٤) شرح عمدة الحافظ ٥٢٢/٥.

جمع يُفَرِّقُ بينه وبين واحد بالتاء))^(١) ومنه أيضاً ما يفرّق بينه وبين واحد بياء النسب كعربي وعرب ورومي وروم وسندي وسند^(٢). واسم الجنس ليس جمعاً قال الرضي: ((وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً))^(٣) وقوله ((اتفاقاً)) فيه نظر؛ لأنّ بعض الكوفيين يرى أنّ اسم الجمع جمع^(٤).

ويرى النحويون أنّ اسم الجنس يذكر ويؤنّث فنقول فيه: هذا نخل وهذه نخل وهذا بقرّ وهذه بقرّ، ونُسِبَ ذلك الى العرب^(٥) وذكر الاخفش^(٦) أنّ من العرب من يذكره ومنهم من يؤنّثه أي: فيه لغتان لغة التذكير ولغة التأنيث: ^(٧) وقد نُسِبَت لغة التأنيث الى أهل الحجاز ولغة التذكير الى تميم و أهل نجد^(٨) وجاء القرآن باللغتين^(٩). وإذا كان فيه لغتان فلا تعليل ولا تأويل للتذكير والتأنيث.

(١) الكليات / ١٣٥.

(٢) ينظر: المخصص ١٠١/١٦، وشرح الكافية ١٧٨/٢، وشرح السيرافي (بهامش الكتاب) ١٨٣/٢.

(٣) شرح الكافية ١٧٨/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٧١/٥، والمساعد في شرح تسهيل الفوائد ٣٩١/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٧/١، وجامع البيان ٢١٠/٢، ومنهج السالك / ٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٠٥/١.

(٧) ينظر: مجاز القرآن ٢٤١/٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٨٣/١، و ٣٨٠/٣، والكليات / ١٣٥.

(٩) ينظر: سورة القمر آية / ٢٠، وسورة الحاقة الآية / ٧.

وذكر أبو علي^(١) أن حذف التاء من هذه الأشياء يدل على الكثرة والجمع ولذلك يؤنث. والنحويون يرون أن التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة^(٢). ويعبرون عن هذا المعنى بتعبير آخر هو أن التذكير باعتبار الجنس والتأنيث على معنى الجماعة^(٣). والذي نراه أن التأنيث على معنى الجماعة وأن التذكير على اللفظ؛ لأن اسم الجنس مفرد - وإن كان يحمل معنى الجمع - فيحمل على لفظه في الأفراد والتذكير، وعلى معناه في التأنيث؛ إذ يدل على جماعة مؤنثة، وعلى الجمع؛ لأنه يحمل معنى الجمع وإن كان مفرداً لفظاً.

ويؤيد ما ذهبنا إليه بعض النحويين وبعض المفسرين؛ فقد قال الزمخشري: ((وذكر صفة (نخل) على اللفظ ولو حملها على المعنى لأنث))^(٤) وقال ابن يعيش: ((فإذا وصفته جاز في الصفة التذكير على اللفظ؛ لأنه جنس مع الأفراد، والتأنيث على تأويل معنى الجماعة))^(٥) ونقل الزركشي^(٦) عن الثعلبي أنه يجوز في اسم الجنس التذكير على اللفظ

(١) ينظر: المسائل العضديات / ٦٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢/٤٣٠، والتكملة / ٣٦٥.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد / ٨٦، والدر المصون / ورقة ١٥٥، والفتوحات الإلهية ٤/٢٢٦.

(٤) الكشاف ٤/٤٣٦.

(٥) شرح المفصل ٥/١٠٦.

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣/٣٦٨، والكليات / ١٣٥.

والتأنيث على المعنى؛ لأن تأنيثه غير حقيقي، فتارة يلحظ معنى الجنس فيذكر، وتارة معنى الجماعة فيؤنث.

ومما جاء على التذكير قوله تعالى: ﴿تَزِجُ النَّاسَ كَانْتُمْ أَعْجَازُ نَحْلِ﴾^(١) [القمر: ٢٠] وقال تعالى في التأنيث: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَانْتُمْ أَعْجَازُ نَحْلِ حَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] قال ابن السراج: ((فالتذكير على معنى الجمع، والتأنيث على معنى الجماعة))^(٢).

وسبب التذكير مرة والتأنيث أخرى، إنما هو مراعاة للفواصل في الموضعين^(٣). وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا نَفَقًا لَّأُسْقِنَهُ لِبَاسًا مَّيْمَنًا﴾ [الاعراف: ٥٧] فجمع ﴿ثِقَالًا﴾ على معنى اسم الجمع، وأفرد الهاء في ﴿سُقِنَهُ﴾ على اللفظ، ولو حمل على المعنى لقال (سقناها)^(٤).

وقال تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنشَرْتُمُوهُ تُوقَدُونَ﴾ [يس: ٨٠] فذكر على اللفظ في الصفة ﴿الْأَخْضَرِ﴾ وفي الضمير ﴿مِّنْهُ﴾^(٥) قال الفراء: ((ولو قيل: الشجرُ الأخضرُ كان

(١) الاصول في النحو ٤٣٠/٢، وينظر: التكملة ٣٥٦.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤/ ورقة ١٥٥، والفتوحات الإلهية ٤/ ٢٢٦.

(٣) ينظر: جامع البيان ٣٨٧/١٦، والدر المصون ٣/ ورقة ٦٣٥، والفتوحات الإلهية ١٥٢/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٢/٢، وجامع البيان ٣٨٧/١٦.

صواباً))^(١) بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَكُمْ أَتْيَاهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ﴾^(٥١) لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرَيْنِ زُفُورٍ^(٥٢) مَا لَوْ أَنَّ مِنْهَا الْبَطُونَ^(٥٣) فَشَرِبُونَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّعِيمِ^(٥٤) [الواقعة: ٥١-٥٤] فقد أنث على المعنى في ﴿مِنْهَا﴾ وذكّر على اللفظ في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وقد وهم الزمخشري حين ذكر أنه ذكر على اللفظ في قوله ﴿مِنْهَا﴾ و﴿عَلَيْهِمْ﴾^(٢).

٥- فاعل (نعم) المؤنث المعرف بأل :

فاعل (نعم) إذا كان مؤنثاً معرفاً جاز فيه إثبات التاء وحذفها فنقول: نعمت المرأة هنّ، ونعم المرأة هنّ. وقد علل المبرد سقوط التاء من (نعم) بكثرة الاستعمال فقال: ((والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه))^(٣). أما النحاس^(٤) فعّل ذلك بأن (نعم) فعل يشبه الأسماء وأنه جرى كالمتل، ونسب هذا إلى البصريين. ورد ابن عصفور^(٥) ذلك مستدلاً بأن (ليس) لا يتصرف ولا يجوز حذف التاء من فعله فلا نقول: ليس المرأة.

(١) معاني القرآن ٣٨١/٢.

(٢) ينظر: الكشف ٤٦٣/٤.

(٣) المقتضب ١٤٦/٢.

(٤) ينظر: اعراب القرآن ٢٠٨/٢-٢٠٩.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٦٠٤/١.

وهناك من يرى^(١) أنَّ سبب حذف العلامة من الفاعل المؤنث هو أنَّه يدل على الجنس والعموم، فهو يشبه الجموع واسماء الجمع ((ذلك أن الفاعل هنا جنس، والجنس مذكر، فإذا أنث، اعتبر اللفظ، وإذا ذكر حمل على المعنى))^(٢) واستدل ابن عصفور على أن فاعل (نعم) يراد به الجنس بشيين^(٣)، أحدهما: التزام الالف واللام في الفاعل أو الاضافة الى ما فيه الالف واللام، والآخر: جواز إسقاط التاء في فصيح الكلام من الفاعل المؤنث، ولا يجوز ذلك في غير (نعم) نحو: قام المرأة الا على الشذوذ. وفاعل (نعم) عنده ((بمنزلة قال النساء، وقالت النساء في أنه حُمِلَ تارةً على معنى جمع ولم تلحق به العلامة، وتارةً على معنى الجماعة فلحقت العلامة))^(٤).

ونرى ان التذكير جاء لسببين:

أولهما: كثرة الاستعمال، والآخر: دلالة الفاعل على الجنس في هذا التركيب في نحو قولنا: نعم المرأة ههنا.

(١) ينظر: المحتسب ١٥٦/٢، والامالي الشجرية ١٥٦/٢، والانصاف في مسائل الخلاف ١١١/١.

(٢) شرح المفصل ١٣٦/٧.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٦٠٤/١.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٦٠٤/١.

٦- أسماء القبائل والأمم والأحياء:

التذكير والتأنيث في هذه الاسماء مبنيان على المعنى المقصود، فإن كان المقصود بها الأب أو الحي، ذكر الاسم وصُرِفَ، وإن كان المقصودُ بها القبيلةُ أو الأم أو العشيرة، أنث الاسم ومُنِعَ الصرف للعلمية والتأنيث. قسم ابن عصفور هذه الاسماء على خمسة اقسام هي: (١).

١. قَسَمَ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلْقَبِيلَةِ.

٢. قَسَمَ يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ أَسْمَاءِ الْحَيِّ.

٣. قَسَمَ يَتَسَاوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ.

٤. قَسَمَ يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْأَبِ.

٥. قَسَمَ يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ.

وأسماء القبائل لا تخلو من أن تكون منقولة من اسم أب أو أم، أو غير منقولة. فالمنقولة من اسم أم سدوس وسلول. والمنقول من اسم أب معدّ وتميم وجذام. وغير المنقول مثل: قريش وثقيف. والمنقول من اسم اب أو أم إما أن يضاف إليه (ابن) أو لا يضاف، فإن أضيف إليه بقي على ما كان عليه في الأصل، لأنه ليس بإسم للقبيلة. فإن لم يصف إليه، فإما أن يكون على نية الإضافة، أو على غير نيتها، فإن كان على نية الإضافة، فحكمه حكم المضاف إليه (ابن).

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٣٥-٢٣٧.

وان كان على غير نيّة الاضافة، فقد يقصد به الحيّ أو القبيلة، فإنّ قصدَ به الحي ذكرَ وصرف، وإن قصد به القبيلة، أنتَ ومنع الصرف^(١).
ونعود الآن الى الاقسام المذكورة لنقف عندها قليلاً:

١. ما لا يستعمل الا اسماً للقبيلة، وذلك نحو: يهود ومجوس، والدليل على أنّهما قصد بهما القبيلة منعهما الصرف وذلك للعمليّة والتأنيث. قال امرؤ القيس:

أحارِ أريكَ برقاً هبّ وهناً كنارِ مجوسَ تستعزُ استعاراً^(٢)
وقال الآخر:

أولئك أولى من يهودَ بمدحةٍ إذا أنتَ يوماً قُلْتَهَا لم تؤنّب^(٣)
٢. ما يغلب عليه أن يستعمل استعمال اسم الحي. وذلك نحو: قریش وثقيف ومعدّ، وتكون في هذه الحالة مصروفة، قال تعالى:

﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٌ ۝١﴾ [قریش: ١]. وقال عمرو بن كلثوم:
لقد علمَ القبائلُ من معدٍّ إذا قُبِبَ بأبطحها بُنيناً^(٤)

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٣٤.

(٢) الكتاب ٢٨/٢، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٥٤٥/٥.

(٣) الكتاب ٢٩/٢، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٥٤٥/٥.

(٤) شرح القصائد التسع ٦٧١/٢.

وقد تستعمل أسماء للقبيلة فتمنع الصرف للعملية والتأنيث. قال

الشاعر:

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادها^(١)

وقال الآخر:

علم القبائل من معدٍّ وغيرِها أن الجوادَ محمدُ بنُ عطارِ^(٢)

٣. ما يتساوى فيه الامران: استعماله للحي أو القبيلة. وذلك مثل ثمود

وسبأ فيُصرف إذا قُصد به الحيّ ويمنع الصرف إذا قُصد به

القبيلة. قال تعالى: ﴿الْأَيْنَ ثَمُودُ اكْفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨]

فصرفه^(٣). وقال تعالى: ﴿الْأَبْعَدُ الْإِثْنَيْنِ كَأَبْعَدِ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]

فمنعه الصرف. وقال الشاعر:

من سبأ الحاضرين مأربٌ إذ يبنون من دون سيلة العرما^(٤)

منع (سبأ) الصرف؛ لأنه حمله على معنى القبيلة.

(١) الكتاب ٢٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٣، والمخصص ٤٢/١٧.

(٢) الكتاب ٢٧/٢، والمذكر والمؤنث لابن الانباري / ٥٤٢.

(٣) قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر بالتثوين والصرف، وقرأ حمزة

بغير صرف، ينظر: السبعة في القراءات / ٣٣٧، والكشف عن وجوه القراءات

السبع ٥٣٣/١.

(٤) الكتاب ٢٨/٢، والمذكر والمؤنث لابن الانباري / ٥٤٤.

٤. ما يغلب عليه اسم الأب. كتميم وجذام، وقد يقصد به القبيلة، قالوا:

هذه تميمُ بنتُ مرٍّ. قال سيبويه: ((وإن شئت جعلت تميماً وأسداً

قَبِيلَة فِي الْمَوْضَعَيْنِ جَمِيعاً فَلَمْ تَصْرِفُهُ))^(١) قَالَ الشَّاعِرُ:

نَبَا الْخَزْءُ عَنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَبَتْ عَجِيجاً مِنْ جَذَامِ الْمَطَارِفِ^(٢)

منع (جذام) الصرف؛ لانه قصد القبيلة. وقال الشاعر:

وَمِمَّنْ وَلِدُوا عَامًّا رُذُوفُ الطُّوَلِ وَذُو الْعَرْصِ (٣)

فمنع (عامر) الصرف؛ لأنه قصد به القبيلة، ثم رجع الى الحيّ في

قوله (ذو الطول وذو العرض).

٥. وما عدا الأقسام الأربعة يغلب عليه أن يكون اسماً للقبيلة.

٧- أسماء البقاع والأماكن والبلدان:

يرى النحويون^(٤) أن التذكير والتأنيث في هذا الباب يعتمد على قصد

المتكلم؛ فإن أراد البلد أو المكان وما شابه ذلك، ذكر الاسم وصرفه. وإن

(١) الكتاب ٢٥/٢.

(٢) الكتاب ٢٥/٢، والمقتضب ٣/٢٦٤.

(٣) التنبیه علی شرح مشکلات الحماسة/٥٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الانباری ٥٣٧،

والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد/١٣٣، والمقتضب ٣/٣٥٧، والحل في إصلاح

الخلل/٣٢٣، وشرح جمل الزجاجة ٢/٢٣٧.

أراد البلدة أو المدينة أو البقعة، أنت الاسم ومنعه الصرف للعلمية والتأنيث. وهذا فيما ليس فيه علامة تأنيث.

وقسم ابن عصفور أسماء الأماكن والبلدان على خمسة أقسام هي: (١)
١. قسم لا يستعمل إلّا مذكراً، وذلك نحو: بدر ونجد والشام والعراق
والحجاز واليمن.

٢. قسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التذكير مثل: فارس
وعمان.

٣. قسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التذكير مثل: منى وهجر
ودابق وواسط وحنين.

٤. قسم يستعمل مذكراً ومؤنثاً على السواء وذلك: حراء وقباء وبغداد.

٥. وما عدا هذه الأقسام الأربعة يستعمل مؤنثاً فقط.

ومسألة التذكير والتأنيث أوقعت النحويين في خلاف حول جواز ترك
صرف ما ينصرف، فالكوفيون يجيزون ترك صرف الاسم المصروف في
ضرورة الشعر، والبصريون لا يرون ذلك^(٢)، ومن ذلك لفظة (حنين) فقد
جاءت مصروفة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ
أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٢٥] وإنما صرف

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٣٧/٢ - ٢٤٠.

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢.

﴿حُنَيْنٍ﴾: ((لأنه اسم لمذكر))^(١) ولكنَّ حسان بن ثابت منعها الصرف في قوله:

نصروا نبيهم وشدّوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال^(٢)
قال الفراء: ((وربّما جعلت العرب واسط وحنين وبدر اسماً لبلدت التي هو بها فلا يُجرونه))^(٣) وذكر أبو بكر بن الانباري^(٤) أنَّ (حنين) يغلب عليه التذكير والإجراء، ثم ذكر أنَّ العرب ربّما أنثته على أنه اسم للبقعة ولما حول الماء فمنعته. وعلى ما ذكره ابن الانباري - وهو كوفي المذهب - لا حجة في البيت؛ لانه أنثَ (حنين) على معنى البقعة والبلدة فمنع الصرف للعلمية والتأنيث.

وللدكتور أحمد نصيف الجنابي رأي جديد في هذا الموضوع مُقاده: أن الاماكن المؤنثة تأنيثاً مجازياً والخالية من علامة التأنيث يجوز فيها الأمران: التذكير والتأنيث على حدٍ سواءٍ ومن ذلك كلمة (حنين)^(٥). ولعلَّ الخلاف الناشئ حول تذكير هذه الأسماء أو تأنيثها إنما هو لكون هذه

(١) معاني القرآن للفراء ٤٢٩/١.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الانباري ٤٧٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٤٢٩/١.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث/ ٤٧٠.

(٥) ينظر: الصرف وعدم الصرف في أسماء المدن والأمكنة/ مجلة آداب المستنصرية، العدد التاسع/ ١٩٨٤، ص ٢٦.

الأسماء مجازية وأنها لا تحمل علامة تأنيث^(١)، كما أنها لا تحمل تأنيثاً ولا تذكيراً حقيقيين وإنما التأنيث والتذكير فيها على حسب الوضع البشري والسماع فقد يكون الاسم مؤنثاً في لغة ومذكراً في لغة أخرى. والذي ساعد على الاختلاف فيها خلوها من العلامة، لأن ما فيه العلامة لا خلاف في منعه الصرف وإن كان تأنيثه مجازياً، ولا يحتاج الى التأويل بالبلدة او المكان.

٨- الحروف والألفاظ والأدوات :

الحروف والالفاظ ان قصدَ بها اللفظ أو الحرف صرفتْ وذكّرتْ، وان قصد بها الكلمة أو اللفظة أو الإدارة، أنثتْ ومنعت الصرف. قال سيبويه: ((فالعرب تختلف فيها يؤنثها بعضٌ ويذكرها بعضٌ))^(٢)، وقال ابن عصفور: ((وأما الحروف فتذكر وتؤنث فإن ذهبَ بها الى الحرف ذكّرتْ، وإن ذهبَ بها الى الكلمة أنثتْ، والغالب عليها التأنيث))^(٣).
قال الشاعر:

أَلَمْ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتَنِي أَوَائِلُهُ^(٤)
فذكر حملاً على معنى الحرف.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٣٧.

(٢) الكتاب ٢/٣١.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٣٦٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٣، والمقتضب ١/٢٣٥، وشرح المفصل ٦/٣١.

وقال الراعي:

أَهَاجَتَكَ آيَاتٌ أَبَانَ قَدِيمُهَا كَمَا بُنِيَتْ كَافٌ تَلَوُحٌ وَمِيمُهَا^(١)
فَأَنْتَ الْكَافُ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى اللَّفْظَةِ وَالْكَلِمَةِ.

ثالثاً: حمل اسم على معنى اسم آخر:

١- حمل اسم مذكر على معنى اسم مؤنث.

٢- حمل اسم مؤنث على معنى اسم مذكر.

١- حمل اسم مذكر على معنى اسم مؤنث (تأنيث المذكر):

المذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه؛ ولذلك ساغ ردّ الفرع الى الأصل وحمله عليه. قال ابن جني: ((وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنّه ردّ فرع الى اصل، لكنّ تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب))^(٢). وقال أيضاً: ((وتأنيث المذكر أغلظ من تذكير المؤنث؛ لأنّه مفارقة أصل الى فرع))^(٣).

وقال ابن عصفور: ((وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر؛ لأنّ التذكير أصل، فإذا ذكرت المؤنث الحقته بأصله، وإذا أنثت المذكر،

(١) الكتاب ٣١/٢، والمقتضب ٢٣٧/١، والمذكر والمؤنث لابن الانباري /٤٥٠، وشرح المفصل ٢٩/٦.

(٢) الخصائص ٤٥١/٢.

(٣) التتبيه على شرح مشكلات الحماسة /١٣٢.

أخرجته عن أصله))^(١)، والتذكير والتأنيث حملاً على المعنى لا يكون إلّا في الأسماء المجازية، لأنّ الحقيقة ليس لها معنى ثانٍ فتحمل عليه، قال ابن رشيق القيرواني: ((ولا يجوز أن تؤنث مذكراً على الحقيقة من الحيوان، ولا أن تذكر مؤنثاً))^(٢).

وليس مرادنا من الحمل على المعنى في تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث إلّا أنّ للاسم معنى آخر فيحمل على ذلك المعنى، أما إذا كان الاسم يذكر ويؤنث، أو كانت فيه لغتان، فلا يكون محمولاً على المعنى، ولذلك قال أبو البركات الأنباري: ((وزعم بعض النحويين أن (النفس) تذكر وتؤنث، فلا يكون الكلام محمولاً على المعنى))^(٣).

ومما نقله ابن جني من تأنيث المذكر قوله: ((حكى الاصمعيّ عن أبي عمرو، قال: ((سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءت كتابي فاحتقرها. فقلت له: أنقول جاءت كتابي؟! قال نعم أليس بصحيفة؟))^(٤).

وقد عبّ ابن جني على كلام الاعرابي فقال: ((أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرّبوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمّوا أعرابياً جافياً غفلاً يعلّل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا فعلوا كذا لكذا،

(١) ضرائر الشعر / ٢٧٩.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ٢/ ٢٧٩.

(٣) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث / ٦٥.

(٤) الخصائص ١/ ٢٤٩، وينظر أيضاً ٢/ ٤١٦، والمحتسب ١/ ٢٣٨، و ٢/ ١٨٦.

وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمتِه وأمه^(١))). وقال أيضاً: ((فلا تعجب إلا من هذا الأعرابي الجافي وهو يعلل هذا التعليل في تأنيث المذكر، وليس في شعر منظوم فيحتمل ذلك له، وإنما هو في كلام منشور^(٢))).

ومما جاء من تأنيث المذكر قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] فقد أنث العدد ﴿اثْنَيْ عَشَرَ﴾ إذ أراد اثنتي عشرة فرقة أو أمة. و ﴿أَسْبَاطًا﴾ بدل من ﴿اثْنَيْ عَشَرَ﴾ و ﴿أُمَمًا﴾ نعت لأسباط^(٣). وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١] فقد ذهب بالفردوس الى معنى الجنة، فأنث الضمير في ﴿فِيهَا﴾^(٤).

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢] الضمير في ﴿مِنْهَا﴾ عائد على القرية المذكورة في آية سابقة، وأجاز أبو

(١) الخصائص ٢٤٩/١، وينظر: المحتسب ١٨٦/٢.

(٢) المحتسب ٢٣٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٣/٢، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٩، ١٣٣، وإعراب القرآن ٦٤٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٦/١.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري/ ٣٧٠١-٣٧١، ومجالس العلماء/ ٥٠، والخصائص ٣٠٩/٣.

حيان^(١) ان يعود على ﴿بَاسًا﴾ لأنه في معنى الشدة فأنث على هذا المعنى. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ١٧] فقد أنث الطاغوت وهو مصدر؛ لأنه قصد به الآلهة^(٢) فأنث على معناها، لأن الطاغوت جاء مذكراً في آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠]. وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾^(٣) إذا رأتهم من مكان بعيد سَمِعُوا لَهُمْ تَغِيظًا وَزَفِيرًا^(٤) [الفرقان: ١١-١٢] أنث الضمير العائد على السعير في ﴿رَأَتْهُمْ﴾؛ لأنه حمله على معنى النار، وهي مؤنثة؛ فأنثه لذلك^(٥). وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [فصلت: ٣٥] أي دفع السيئة بالحسنة. أنث الضمير في ﴿يُلْقِيهَا﴾؛ لأنه قصد بذلك الكلمة، ولو أراد الكلام لقال: (وما يلقيها) وهو صواب عند الفراء^(٦).

وجاء في الحديث الشريف: ((من صام يوماً ابتغاء وجه الله ختم الله له بها دخل الجنة))^(٧) أنث الضمير في (بها)؛ ((لأنه أراد العبادة أو

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٠٠.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات ٢/٢٤٩.

(٣) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة/٢٥٤، وفقه اللغة واسرار العربية ٢١٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣/١٨.

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥/٣٩١.

الخصلة أو النية الصالحة))^(١). ومن الشواهد الشعرية على تأنيث المذكر قول عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثُ شَخُوصٍ كَاعْبَانَ وَمُعَصْرُ^(٢)
فَقَالَ: (ثلاث شخوص) والشخص مذكر؛ لأنه قصد بالشخص النساء:
فَأَنْثَ الْعَدَدَ عَلَى الْمَعْنَى، ثُمَّ أَبَانَ ذَلِكَ وَكَشَفَ عَنْ مَعْنَاهُ بِقَوْلِهِ: كَاعْبَانَ
وَمُعَصْرُ.

وقال النّوّاح الكلابي:

وَأَنَّ كَلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطَنِ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٣)
أَنْثَ (عشْرُ أَبْطَنِ) حملاً على معنى القبائل؛ لأنه أراد بالبطن القبيلة،
ثم بين بقوله (من قبائلها العشر) فَأَنْثَ على لفظ القبائل بعد أن حمل على
معناها.

وقال رؤيشد بن كثير الطائي:

يَا أَيُّهَا الرَّكَّابُ الْمَرْجِي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ^(٤)

(١) اعراب الحديث النبوي للعكبري/٨٠.

(٢) الكتاب ١٧٥/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والكامل ٢٥٠/٢، والمذكر والمؤنث للمبرد/١٠٨، و ١٣٣، والمذكر والمؤنث لابن الانباري/٣٠٧، والخصائص ٤١٨/٢.

(٣) الكتاب ١٧٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦/١، والمقتضب ١٤٨/٢، والكامل ٢٥٠/٢، والمذكر والمؤنث للمبرد/١٠٨.

(٤) الخصائص ٤١٦/٢، وسر صناعة الاعراب ١٣/١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة/١٧٢.

فقد أنث (الصوت)؛ لانه اراد به الاستغاثة او الصيحة. ويرى ابن جني أن هذا من قبيح الضرورة أي تأنيث المذكر ((لأنه خروج عن اصل الى فرع، وإنما المستجاز من ذلك ردُّ التأنيث الى التذكير؛ لأنَّ التذكير هو الأصل، بدلالة أن (الشيء) مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث))^(١).

وقال هلال بن رزين الزباني:

أجادتْ وبلَ مُجَنَّةٍ فدرتْ عليهم صوبُ ساريةٍ درورا^(٢)

أنث (الصوب)؛ لأنه ذهب الى الدفعة من المطر.

وقال تأبط شراً:

فأبتُ الى فهمٍ ولم أكُ آيباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر^(٣)

((فأنث المثل حملاً على المعنى لما كان المراد به الحال أو الصورة

التي ذكرها))^(٤).

وقال الاعشى:

لقوم وكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفادها^(٥)

فقد أنث الضمير في (إنفادها) العائد على الشراب حيث كان الخمر

(١) سر صناعة الاعراب ١٣/١.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/٢٥٦.

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/١٣٠، وشرح جمل الزجاجي ١٣٠/١، ٥٤٠.

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/١٣٢.

(٥) النكملة/٣٧٤، والمخصص ١٦/١٧٨، والامالي الشجرية ١٥٩/١.

في المعنى. وقال العباس رحمه الله يمدح الرسول (عليه الصلاة والسلام):
وَأَنْتَ لَمَّا وَلِدْتَ أَشْرَقْتَ الْـ أَرْضُ وَضَاعَتْ بَنُورُكَ الْـ أَفْقُ^(١)
فأنث العباس الأفق حملاً على المعنى؛ لأنّ معناه الناحية.

٢- حمل اسم مؤنث على معنى اسم مذكر (تذكير المؤنث):

التذكير هو الأصل والتأنيث فرع عليه، ورد الفرع الى الأصل مستساغ ومقبول. قال ابن جني: ((وإذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من ضروب التأويل، كان تذكير المؤنث لما في ذلك من ردّ الفرع الى الأصل أجدر))^(٢)، وقال أيضاً: ((وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه ردّ فرع الى أصل))^(٣)، وقال ابن الشجري: ((وإذا كانوا قد أنثوا المذكر على المعنى، فتذكير المؤنث أسهل؛ لان حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع))^(٤).

وذكر ابن الاثير^(٥) أن تذكير المؤنث شائع في كلام العرب. وقال ابن مالك: ((وربما اول مذكر بمؤنث، ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل))^(٦)، وإنما يذكر المؤنث اذا كان بمعنى اسم آخر مذكر، فيحمل

(١) الامالي الشجرية ٣٤٣/٢.

(٢) التمام في تفسير اشعار هذيل / ٩٩.

(٣) الخصائص ٤١٥/٢.

(٤) ما لم ينشر من الامالي الشجرية، مجلة المورد مجلد/٣، عدد ٢ ص/١٧١.

(٥) ينظر: الجامع الكبير / ١٠٧.

(٦) تسهيل الفوائد / ١٧٧.

فيحمل الكلام على معنى ذلك الاسم، كالحوادث والحدثان، والارض والمكان، والصحيفة والكتاب^(١).

أما اذا كان الاسم يذكر ويؤنث، أو كان فيه لغتان فلا يعدّ محمولاً على المعنى؛ لأن كلا الأمرين جائزان فيه على السواء في حالة جواز التذكير والتأنيث. وفي حالة وجود اللغتين يستعمل كل منهما استعمالاً خاصاً بتلك اللغة ولا علاقة له باللغة الأخرى. وقد جاءت شواهد وامثلة كثيرة نذكر بعضاً منها تجنباً للإطالة وطلباً للإيجار.

فما جاء من الشواهد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨] قال: ﴿مِنْهُ﴾ فأعاد الضمير مذكراً على القسمة؛ لأنها بمعنى الميراث أو المال أو المقسوم^(٢).

وقال تعالى: (النحيي به ﴿بِلَدَّةٍ مِّمَّنَا﴾ [الفرقان: ٤٩]، ذكر ﴿مِّمَّنَا﴾ وهو صفة لبلدة، لأنه قصد معنى البلد أو المكان^(٣)، وقال تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنِّي اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، ثم قال في الجواب ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكْءَايِنِي فَكَذَّبَتْ بِهَا﴾ [الزمر: ٥٩]، فذكر الضمير العائد على

(١) ينظر: الامالي الشجرية ١/١٦٠، وبدائع الفوائد ١/١٢٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٥٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٤، والبحر المحيط ٣/١٧٦.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٢/٧٦، والكشاف ٣/٢٨٤.

النفس؛ لأنه أراد بالنفس الشخص، فحمل الكلام على هذا المعنى^(١) وقال تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا مِيعَتُهُ قَاتِلًا إِنَّهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١] ذكر الضمير العائد على الوصية، لأن الوصية بمعنى الإيصاء^(٢) فحملة على هذا المعنى. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا مَرَسَ الْإِنْسَانُ ضُرْدَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوْلَتْهُ نِعْمَةٌ مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيَتْهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩]. قال أبو حيان: ((وذكر الضمير في ﴿أُوتِيَتْهُ﴾ وإن كان عائداً على النعمة؛ لأن معناها مذكر، وهو الانعام، أو المال على قول من شرح النعمة بالمال، أو المعنى: شيئاً من النعمة، أو لأنها تشتمل على مذكر ومؤنث فغلب المذكر))^(٣).

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَارِزَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الانعام: ٧٨] أشار الى المؤنث بإشارة المذكر، قيل حملة على معنى هذا الشيء، أو الطالع أو الضوء أو الشخص أو المرئي أو الكوكب^(٤)، وقالوا في قوله تعالى:

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، ومجمع البيان ٥٠٥/٨، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٥.

(٢) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ١٤٢/١، والبحر المحيط ٢٢/٢.

(٣) البحر المحيط ٤٣٣/٧.

(٤) ينظر في ذلك: معاني القرآن للأخفش ١٣٣/١، و ٢٨٠/٢، وإعراب القرآن ٥٥٩/١، والخصائص ٤١٢/٢، ومجمع البيان ٣٢٣/١، وإملاء ما من به الرحمن ٢٤٩/١.

﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٠] إِنَّ الرُّسُولَ بِمَعْنَى الرِّسَالَةِ^(١)
واستشهدوا بقول العباس بن مرداس:

أَلَا مَنْ مَبْلَغٌ عَنِّي خَفَافاً رَسُولاً بَيْتُ أَهْلِكَ مَنْتَهَاها^(٢)
وربما كان الاخبار بـ(رسول)؛ لَأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ ((فَعُول)) مِمَّا
يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْمُفْرَدُ وَالْمُثْنَى وَالْجَمْعُ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ

قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل
عمران: ٤٥] ذَكَرَ الضَّمِيرُ فِي ﴿اسْمُهُ﴾ الْعَائِدُ عَلَى ﴿بِكَلِمَةٍ﴾ وَلَمْ يَقُلْ
(اسمها)؛ ((لَأَنَّ مَعْنَى الْكَلِمَةِ هَهُنَا مَذْكَرٌ وَهُوَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ الشَّيْءُ أَوْ
الْوَلَدُ أَوْ الشَّخْصُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَذْكَرٌ))^(٣).

وَذَكَرَ الشَّرِيفُ الرُّضِّيُّ^(٤) أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ التَّذْكِيرَ هُنَا هُوَ خَشْيَةُ اللَّبِيسِ؛
إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْمَسِيحِ، فَلَوْ قَالَ: اسْمُهَا الْمَسِيحُ، لَحَصَلَ اللَّبِيسُ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ
ذِكْرُهُ فِي آيَةٍ أُخْرَى هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ
اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، أَنَّثَ فَقَالَ

(١) ينظر: مجاز القرآن ٨٤/٢، والكشاف ٣/٣٠٤، والبيان في غريب إعراب القرآن
٢١٢/٢.

(٢) مجاز القرآن ٨٤/٢، ومجمع البيان ١٨٦/٧.

(٣) حقائق التأويل في متشابه التنزيل ١٠٠/٥، وينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢١٣.

(٤) ينظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل ١٠١/٥-١٠٢.

﴿أَلْقَهَا﴾، لأمن اللبس بتقديم ذكر المسيح، فأنت على لفظ الكلمة. وهذا توجيه طريف للتذكير والتأنيث على معنى الكلمة وعلى لفظها.

وجاء في الحديث: ((فجعلن ينز عن حليهن وقلائدهن وقرطتهن وخواتيمهن يقدفن به في ثوب بلال يتصدقن به))^(١)، ذكر الضمير في (به) ((لأنه اراد المال أو الحلي؛ لأن المذكور كله مال وحلي فحمل على المعنى، ويجوز ان تعود الهاء الى معنى الشيء المذكور))^(٢).

وجاء في الحديث ايضاً: ((أسرعوا بالجنابة فإن تك صالحه، فخير تقدمونها وان تك سوى ذلك، فشر تضعونه عن رقابكم))^(٣). أنت الضمير في (تقدمونها) العائد على الخير وهو مذكر؛ لأن ((المذكر يجوز تأنيثه اذا أول بمؤنث كتأويل الخير الذي تقدم عليه النفس الصالحة بالرحمة أو الحسنى أو باليسرى))^(٤) ومن الشواهد الشعرية على تذكير المؤنث حملاً على المعنى قول القتال الكلابي:

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة وللسبع خير من ثلاث وأكثر^(٥)

(١) مسند الامام أحمد بن حنبل ٣/٣١٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٤٦.

(٣) صحيح البخاري (باب الجنائز) ٢/١٨٣-١٨٤.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/٨٤.

(٥) الكتاب ٢/١٧٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٧٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٧٦٥.

قال: (وأنتم ثلاثة) فذكر؛ لأنه أراد بالقبائل البطون، لأنّ معنى القبيلة والبطن واحد، أو أنه أراد الحي، والحي مذكر. وقال الحطيئة:
 ثلاثة أنفس وثلاث ذؤوبٍ لقد جاز الزمانُ على عيالي^(١)
 ذكر العدد (ثلاثة) والنفس مؤنثة؛ لأنه حمل النفس على معنى
 الشخص أو الانسان، فذكر على هذا المعنى. وقال الآخر:
 وقائعُ في مضرٍ تسعةٌ وفي وائلٍ كانت العاشرة^(٢)
 وقال الآخر:

هل تعرفُ الدارَ يُعْفِيها المورُ والدجنُ يوماً والعجاجُ المهمورُ
 لكل ريح فيه ذيل مسفور^(٣)

قال (فيه) والضمير يعود على الدار؛ لأنه حمّله على المكان أو
 المنزل أو الريح أو البلد، لأنّ هذه عبارات مختلفة لكن المعنى فيها واحد.

-
- (١) الكتاب ١٧٥/٢، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٣٠٦/٣، ومجالس ثعلب ٢٥٢/١،
 والخصائص ٤١٢/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٦٣/٢.
 (٢) معاني القرآن للفراء ١٢٦/١، ومجالس ثعلب ٤٤٢/٢، والانصاف في مسائل
 الخلاف ٧٦٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٢٠.
 (٣) الكتاب ٣٠٢/١، والنوادر في اللغة ٢٣٦، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١١،
 والمخصص ٤/١٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٧١/١.

وقال الشاعر:

هنيئاً لسعدٍ ما اقتضى بعد وقعتي بناقةٍ سعدٍ والعشيّةُ باردٌ^(١)

ذكر (بارداً)، لأنّ العشيّة في معنى العشيّ. وقال الشاعر:

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامرُ

تركتني في الدار ذا غربةٍ قد ذلّ من ليس له ناصر^(٢)

قال (ذا غربة) ولم يقل (ذات غربة)؛ لأنّ المرأة في المعنى إنسان

فحمل على المعنى. وقال امرؤ القيس:

برهرهة رخصة رودة كخرعوبة البانة المنقطر^(٣)

ذكر صفة (البانة)، لأنه ذهب بها الى الغصن أو القضيب.

وقالت الخنساء:

فذلك-ياهند- الرزية فاعلمي ونيرانُ حربٍ حين شبّ وقودها^(٤)

أشارت الى المؤنث بإشارة المذكر؛ لأنّ الرزية بمعنى الرزء. وقال

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٢٨، والمذكر والمؤنث لابن الانباري/٢٢٤،

والمخصص ١٧/٢٧، وأمالى المرتضى ١/٧١.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الانباري/١٥١، وأعراب القرآن، ١/٥٥٩ وأمالى المرتضى

٧١-٧٢، والإمالى الشجرية ٢/١٦٠.

(٣) مجالس ثعلب ٢/٤٢٢، وأمالى المرتضى ١/٧١، ومجمع البيان ٥/٣٠٤.

(٤) أمالى المرتضى ١/٧١، ومجمع البيان ٥/٣٠٤.

زياد الاعجم:

إِنَّ السَّامِحَةَ وَالْمَرْوَةَ ضُمَّنَا قَبْرًا بَمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ^(١)

ذهب بالسماحة الى السخاء وبالمروءة الى الكرم وهما مذكران فأعاد الضمير مذكراً في (ضُمَّنَا)، فلم يقل ضُمَّنَا.

رابعاً: اكتساب المضاف التانيث والتذكير من المضاف إليه:

١. تانيث المذكر.
٢. تذكير المؤنث.
٣. حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

١ - اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه (تانيث المذكر):

من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف اليه^(٢) التانيث وهو كثير والتذكير وهو قليل. وليس كل مضاف يكتسب التانيث من المضاف اليه، بل هناك شروط لذلك وهي: أن يكون المضاف بعض المضاف اليه، أو كبعضه، أو منه أو به، أو أن يكون المعنى مشتملاً عليه، وأن يصح

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٢٨، وأمالى المرتضى ١/٧٢، والانصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٦٣.

(٢) تنظر: هذه الامور في: مغني اللبيب ٢/٥١٠-٥١٦.

الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، فيصح حذفه دون أن يؤثر في المعنى.

قال سيبويه: ((وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبَ بعضُ أصابعه، وإنما انت البعض^(*)؛ لأنّه أضافه الى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه، لـ يؤنثه؛ لأنّه لو قال: ذهبَ عبدُأمك لم يحسن))^(١) أي لم يجرّ، وقال الفراء: ((وإذا اضفتَ شيئاً الى شيء ومعناها متفقاً، فربما ذهب الشاعر بالأول الى الثاني. وإن كان الثاني جمعاً أو واحداً أو مؤنثاً أو مذكراً، أخرج الفعل على عدد المخفوض، ولم ينظر الى الخافض، وإن كان الشعر لا يقوم إلّا بأن يجعل الفعل للأخير))^(٢) وقال أيضاً: ((وإنما جاز هذا كلّهُ، لأنّ الثاني يكفي من الأول؛ ألا ترى أنه لو قال: تلتقطه السيارة، لجاز وكفى من (بعض)، ولا يجوز أن يقوم: قد ضربني غلامُ جاريتك؛ لأنك لو ألغيت الغرم، لم تدلّ الجارية على معناه))^(٣).

وجعل أبو علي^(٤) المذكر المضاف الى المؤنث على ضربين: أحدهما: ما تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث الذي أضيف إليه، وذلك نحو: اضرّت بي مرُّ السنين، وأذنتي هبوبُ الرياح، وذهبَ بعضُ أصابعه، واجتمعتُ أهلُ اليمامة، فلو سقط المضاف وهو مراد في المعنى،

(*) الصواب والفصيح: بعضاً.

(١) الكتاب ٢٥/١.

(٢) المذكر والمؤنث ١١٢.

(٣) معاني القرآن ٣٧/٢.

(٤) ينظر: المخصص ٧٧/١٧، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٢/١.

لجاز. والآخر: ما لا تصح العبارة من معناه بلفظ المؤنث، نحو: ذهبَ عبدُ أمك، فلو قلنا ذهبَ عبدُ أمك، لم يجز؛ لأننا لو قلنا: ذهبَ أمك، لم يكن بمعنى ذهبَ عبدُ أمك.

وذكر ابن جني^(١) أن فعل المضاف المذكر يؤنث عند إضافته الى المؤنث اذا كان المضاف بعض المضاف اليه أو منه أو به. والظاهر من أقوال النحويين^(٢) أن المضاف يؤنث إذا كان بعض المضاف إليه أو كبعضه، وصح الاستغناء عنه بالمضاف إليه. أي أن حذف المضاف لا يؤثر في المعنى، حتى ذهب المبرد^(٣) الى أن المضاف يُقحم للتوكيد؛ لأنه خارج من المعنى، وتابعه الهروي^(٤) على ذلك.

ولكن هناك من ذهب الى أن المضاف مقصود في الكلام وإن كان محذوفاً؛ فقد اشترط ابن عصفور^(٥) لصحة هذه المسألة أن يلفظ بالثاني أي المضاف إليه ويُراد الأول أي المضاف. فإذا قلنا (تلتقطه السيارة) فالمراد بالسيارة بعضها. وقد تابعه أبو حيان^(٦) على ذلك، فقد ردّ على ابن مالك الذي اشترط لصحة المسألة جواز حذف المضاف والاستغناء عنه

(١) ينظر: المحتسب ٢٣٦/١-٢٣٧.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد/١٥٦، وشرح الكافية ٢٩١/١، ومغني اللبيب ٥١٤/٢،

وشرح التصريح ٣١/٢.

(٣) ينظر: الكامل ١٤١/٢.

(٤) ينظر: الازهية/٢٤٧.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٩٧/٢.

(٦) ينظر: منهج السالك ١٠٣، و٢٧٣.

بالمضاف إليه الذي يقوم مقامه، وذكر أن ما ذهب إليه هو المفهوم من كلام سيبويه.

ولعل المقصود بذلك قول سيبويه: ((فَإِنْ قُلْتَ مِنْ ضَرَبْتُ عَبْدُ أَمْكُ، أَوْ هَذِهِ عَبْدُ زَيْنَبَ، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا وَلَا بِهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُلْفَظَ بِهَا وَأَنْتَ تَرِيدُ الْعَبْدَ))^(١). أي لا يجوز أن تقول: ضربت أمك، وأنت تريد: ضربت عبد أمك. ومراد سيبويه أن المضاف هنا ليس بعض المضاف إليه أو كبعضه حتى يمكننا الاستغناء عنه بالمضاف إليه.

وربما كان ابن سيدة سابقاً ابن عصفور وأبا حيان فيما ذهبا إليه وإن لم يذكر ذلك صراحة قال ابن سيدة: ((وَحَمَلَ تَلْتَقُطَةً عَلَى الْمَعْنَى فِي التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْبَعْضِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الْإِلْتِقَاطِ مُذَكَّرٌ، وَلَكِنْ بَعْضُ السَّيَّارَةِ سَيَّارَةٌ فِي الْمَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: تَلْتَقُطَةُ السَّيَّارَةِ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْبَعْضَ))^(٢)، وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين اشتراط صحة الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، ولفظ الثاني وإرادة الأول أي ذكر المضاف إليه وإرادة المضاف، ففي قراءة الحسن البصري^(٣) لقوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] بالتاء (تلتقطه) أنت ﴿بَعْضُ﴾؛ لأنه من السَّيَّارَةِ ((وَكأنَّ الْحَسْنَ ذَهَبَ فِي تَأْنِيثِهِ ﴿بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ إِلَى أَنْ فَعَلَ

(١) الكتاب ٢٦/١.

(٢) المخصص ٧٦/١٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣٦/٢، وإعراب القرآن ١٢٦/٢، ومختصر في شواذ القراءات ٦٢.

بعضها فعلها، والعرب تفعل ذلك في خبرٍ كان عن مضاف إلى مؤنث،
 يكون الخبر عن بعضه خبراً عن جميعه))^(١). فإذا حذفنا (بعضاً) وقلنا
 تلتقطه السيارة، فإن المرادَ بعضها لا جميعها ((وذلك أن بعض الشيء قد
 يقع عليه اسم جميعه))^(٢)؛ ولذلك قال ابن سيده ((ولكن بعض السيارة
 سيارة؛ في المعنى ألا ترى أنه يجوز أن تقول : تلتقطه السيارة وأنت تريد
 البعض))^(٣). وقسم أبو حيان المضاف إلى مؤنث أربعة أقسام: ^(٤)

الأول: أن يكون المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى
 كقراءة الحسن ((تلتقطه بعض السيارة)).

الثاني: أن يكون المضاف بعض المؤنث ولا يكون مؤنثاً في المعنى،
 بل يكون مذكراً نحو : شرقت صدر القناة ، وتواضعت سور المدينة.

الثالث: أن يكون المضاف ليس مؤنثاً ولا بعض مؤنثٍ لكنه يشارك
 القسمين السابقين في قبول الحذف واللفظ بالمؤنث نحو: اجتمعت أهل
 اليمامة، وتسفت أعاليها مر الرياح.

الرابع: أن يكون المضاف لفظة (كل) نحوك ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا

كَسَبَتْ﴾ [إل عمران: ٢٥] وقول عنتره:

جاءت عليه كل عين ثرة فترك كل حديقه كالدّرهم

(١) جامع البيان ١٥ / ٥٦٧ .

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة / ٧٢٤ .

(٣) المخصص ١٧ / ٧٦ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب / ورقة ٧٨، و منهج السالك / ٢٧٣ — ٢٧٤ .

ومما جاء في تأنيث المذكر لإضافته الى المؤنث قوله تعالى:

﴿يَبْقَىٰ إِلَهُهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ [لقمان: ١٦] قرأ نافع^(١) برفع ﴿مِثْقَالَ﴾ على أن ﴿تَكُ﴾ تامة. قال الفراء: ((وجاز تأنيث ﴿تَكُ﴾ والمتقال ذكر؛ لأنه مضاف الى الحبة والمعنى للحبة، فذهب التأنيث إليها))^(٢).

ورد النحاس على أبي حاتم السجستاني منعه قراءة الرفع وقال: ((وهذا جائزٌ صحيح وهو محمولٌ على المعنى، لأن المعنى إن تك حبةً من خردل. وهذا موجود في الكلام يقال: له عندي فضةٌ، ومثقال حبة فضةٍ بمعنى واحد، وهذا كثيرٌ في كلام العرب))^(٣) أما مكي^(٤) فيرى أن التأنيث للحمل على المعنى؛ لأن المتقال بمعنى المظلمة أو السيئة أو الحسنة.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الانباء: ٤٧] قرأ نافع^(٥) ايضاً برفع ﴿مِثْقَالَ﴾ على أن ﴿كَانَتْ﴾ تامة. وعاد الضمير في ﴿بِهَا﴾ مؤنثاً على مثقال وهو مذكر لإضافته الى

(١) ينظر: السبعة في القراءات ٥١٣/، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٨٨/٢.

(٢) معاني القرآن ٣٢٨/٢.

(٣) اعراب القرآن ٦٠٢/٢.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٨٨/٢.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات ٤٢٩/، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١١١/.

المؤنث وهو ﴿حَبْكُمُ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣] الضمير في ﴿مِّنْهَا﴾ عائذ على ﴿حُفْرَةٍ﴾ عند بعضهم^(٢).

وأجاز الزمخشري^(٣) أن يكون للحفرة أو للنار أو للشفاء. واستبعد ابن هشام^(٤) أن يكون للنار؛ لأنهم ما كانوا في النار حتى ينقذوا منها. أما أبو حيان فذكر أنه: ((لا يحسنُ عوده إلا على الشفاء؛ لأنَّ كينونتهم على الشفاء هو أحد جزأي الإسناد فالضمير لا يعود إلَّا عليه))^(٥)، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَيْدِيكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَتُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] قرأ ابن سيرين^(٦) وأبو العالية^(٧) ((لا تنفع نفساً إيمانها)).

وقد وجه النحاس هذه القراءة توجيهين^(٨):

أحدهما: أن الإيمان والنفس كل واحدٍ منهما مشتمل على الآخر فجاز التأنيث.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٥، والكشاف ٣/١٢٠، والبحر المحيط ٦/٣١٦.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ١/٩٨، وجامع البيان ٧/٨٦، ومجمع البيان ٢/٤٨١.

(٣) ينظر: الكشاف ١/٣٩٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢/٥١٣.

(٥) البحر المحيط ٣/١٩.

(٦) ينظر: اعراب القرآن ١/٥٩٤، ومختصر في شواذ القراءات ٤٢/٤٢.

(٧) ينظر: المحتسب ١/٢٣٦، والبحر المحيط ٤/٤٦٠.

(٨) ينظر: اعراب القرآن ١/٥٩٤.

والآخر: ان يؤنث الإيمان؛ لأنه مصدر كما يذكر المصدر المؤنث في

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] لأن الموعظة بمعنى الوعظ. وذهب ابن جني^(١) الى أن الإيمان هو طاعة في المعنى فكأن المعنى: لا تتفع نفساً طاعتها. وهذا هو رأي ابن مالك^(٢) أيضاً. ورد أبو حيان^(٣) أن يكون التانيث بسبب الاضافة ويحتمل عنده أن يكون التانيث على معنى الإيمان وهو المعرفة أو العقيدة.

وعقب السمين الحلبي على أبي حيان بقوله ((قد تقدّم آنفاً ما يشهد لصحة هذه العبارة من كلام النحاس في قوله عن سيبويه: وذلك أن الايمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر، فأنث الإيمان؛ إذ هو من النفس وبها، فلا فرق بين هاتين العبارتين أي لا فرق بين أن تقول: هو منها وبها أو هو بعضها والمراد في العبارتين المجاز))^(٤).

ومما جاء من الشواهد الشعرية قول الاعشى:

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتهُ كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدَمِ^(٥)
أنث الصدر، وهو مذكر؛ لأنه أضافه الى مؤنث هو منه؛ لأن معنى

(١) ينظر: المحتسب ٢٣٨/١.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح / ٨٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٦٠/٤.

(٤) الدر المصون ٢/ ورقة ٦٠٤.

(٥) الكتاب ٢٥/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والخصائص ٤١٧/٢.

شَرِقَتِ القَنَاةَ وَشَرِقَ صدرُ القَنَاةِ واحدٌ. وسبب التأنيث عند المبرد^(١) من وجهين: إمّا لأنَّ صدرَ القَنَاةِ قَنَاةٌ ، وإمّا أن يكون المضاف قد أُقْحِمَ توكيداً؛ لأنَّه خارجٌ من المعنى وهذا الوجه عنده أجود من الأول. وذكر ابن جني^(٢) أنه أنث، إمّا لأنَّه أراد القَنَاةَ وإمّا لأنَّ صدرَ القَنَاةِ قَنَاةٌ. وقال جرير:

إذا بعضُ السنينِ تعرَّقْنَا كفى الایتامَ فقد أبى الیتیم^(٣)

أنث (تعرَّقْنَا) وهو — (بعض) المذكر؛ وذلك لإضافة (بعض) إلى السنين، وهي مؤنثة، أو لأنَّ بعضَ السنين سنون، أو لأنه أراد سنةً من السنين كما ذهب إلى ذلك الأعلام الشنتمري^(٤)، وقال جرير أيضاً:

لما أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتُ سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَعُ^(٥)

أنث الفعل والسور مذكر، لأنه أضافه إلى المدينة. وقال الأعلام الشنتمري: ((إلا أنه أبعدُ شيئاً؛ لأنَّ السور — وإن كان بعضُ المدينة — فلا يسمى مدينةً كما تسمى بعضُ السنين سنة ولكنَّ الاتساع فيه ممكن، لأنَّ معنى تواضعتُ المدينة وتواضع سورُ المدينة متقارب))^(٦) والسور عند أبي

(١) ينظر: الكامل ١٤١/٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٤١٧/٢ .

(٣) الكتاب ٢٥/١، والمقتضب ١٩٨/٤، والكامل ١٤١/٢.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب ٢٥ / ١ .

(٥) الكتاب ٢٥/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والكامل ١٤١/٢.

(٦) تحصيل عين الذهب ٢٥ / ١ .

أبي عبيدة^(١) جمع سورة وعلى رأيه لا شاهد في البيت. وعدّ الثعالبى^(٢)
هذا البيت مما اقتصروا فيه على بعض الشيء وهم يريدون كله، فذكر أنه
عنى بسور المدينة أسوار المدينة وعلى هذا يكون السور محمولاً على
معنى الجمع. وقال ذو الرمة:

مشينَ كما اهتزتْ رماحٌ تسفَهتْ أعالِيها مرُّ الرياحِ النّواسمِ^(٣)
أنتَ الفعل (تسفَهتْ) وفاعله مذكر؛ لأنّه أضافه الى الرياح وهو منها؛
لأنّ الرياح لا تنفك من المر كما أنّ المعنى تسفَهتْ أعالِيها اليراحُ. وقال
الأغلب العجلي:

طولُ اللّيلالي أسرعُ في نقضي أخذنَ بعضي وتركَنَ بعضي^(٤)
أنتَ الفعل (أسرعتُ) وهو للطول؛ لأنّه أضافه الى مؤنث ومعنى
طولُ اللّيلالي أسرعُ والليلالي اسرعت واحدٌ. وهو عند أبي عبيدة^(٥) مما
ترك فيه الخبر عن الاول وجعلَ للآخر منهما. ويروى: ^(٦) * إنَّ اللّيلالي
أسرعتُ في نقضي * ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(١) ينظر: مجاز القرآن ١/ ١٩٦.

(٢) ينظر: فقه اللغة ٢١٥.

(٣) الكتاب ٢٥/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والكامل ١٤١/٢.

(٤) الكتاب ٢٦/١، والمقتضب ١٩٩/٤.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ٨٣/٢.

(٦) ينظر: المعمران والوصايا ١٠٨.

وقال تميم بن مقبل:

قد صرَّحَ السَّيرُ من كُتْمَانَ وابتَدَلْتَ وَقَعَ المحاجنِ بالمَهْرِيَّةِ الذُّقْنِ^(١)

أراد وابتدلت المحاجن فأنث الفعل وإن كان الوقع مذكراً. وقال

جرير:

أرى مرَّ السنين أخذن مني كما أخذ السرَّارُ من الهلالِ^(٢)

اكتسب المذكر التأنيث من المضاف إليه كما اكتسب أيضاً الجمع فقال

(أخذن) ولم يقل (أخذ) أو (أخذت).

٢ - اكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (تذكير المؤنث):

كما يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه يكتسب كذلك التذكير

منه قال أبو حيان: ((وكما يكتسي منه تأنيثاً كذلك يكتسي المضاف المؤنث

من المضاف إليه تذكيراً... وهذا قليل والأفصح التأنيث، وإنما جاز ذلك

لشدة اتصال المضاف بالمضاف إليه))^(٣).

أما شروط تذكير المؤنث فهي كشروط التأنيث قال ابن هشام:

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٨٧، و ٢/٣٧، والمذكر والمؤنث للفراء ١١٣/،

والمحتسب ١/٢٣٧، والخصائص ٢/٤١٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٣٧، والمذكر والمؤنث للفراء ١١٤/، ومجاز القرآن

١/٩٨، والمقتضب ٤/٢٠٠.

(٣) منهج السالك ٤/٢٧٤.

((وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه))^(١)، وقال الشيخ خالد الأزهرى: ((وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة))^(٢).

وما جاء من الشواهد على تذكير المؤنث قول الشاعر:

إساءة مَنْ يبغي على الناس موقعَ بجوفائه الهلكاء من حيث لا يدري^(٣)

وقال الشاعر:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا^(٤)

وقال الشاعر:

أتى الفواحش عندهم معروفةً ولديهم ترك الجميل جميل^(٥)

وقال الآخر:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمل رُ معين على اجتناب التواتي^(٦)

(١) مغني اللبيب ٥١٤/٢.

(٢) شرح التصريح ٣١/٢.

(٣) منهج السالك ٢٧٤.

(٤) منهج السالك ٢٧٤، ومغني اللبيب ٥١٢/٢.

(٥) شرح ألفية ابن مالك / ١٥٠، والمقاصد النحوية ٣٦٩/٣.

(٦) شرح الفية ابن مالك / ١٥٠، وشرح الأشموني ٤٠٤/٣.

ويجوز أن يكون من ذلك قول جميل:

أَلَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفَاءِ جَدِيدُ وَدَهْرًا تَوَلَّى يَا بْثِينَ يَعُودُ
قال ثعلب: ((ردّ الجديد على الصفاء وترك أيام))^(١)، وذلك ((لأنّ
المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد))^(٢)، والصواب في تذكير (جديد)
أنه على وزن (فعليل) الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث والافراد والجمع،
وعليه جاء قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾
[الاعراف: ٥٦] فأخبر عن (رحمة الله) وهي مؤنث بقریب، لأجل صيغة
(فعليل) أو لأنه أراد بالرحمة هنا المطر^(٣).

٣- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

قد يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه، قال أبو حيان: ((إذا
حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه خَلَفَهُ في الاعراب... ويجوز ان
يراعى ذلك المحذوف فيعود الضمير اليه))^(٤)، من ذلك قوله
تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتُمُ لَمَّا ظَلَمْتُمْ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ۝٦٩﴾
[الكهف: ٥٩] اعاد الضمير في ﴿أَهْلَكْتُمُ﴾ على المعنى اذ التقدير: أهلُ

(١) مجالس ثعلب ٥٣٠/٢.

(٢) الافصاح في شرح ابیات مشکلة الاعراب/١٦٦.

(٣) ينظر: الخصائص ٤١٢/٢.

(٤) منهج السالك ٢٩٩.

القرى فأعاد الضمير جمعاً على (أهل) المحذوف، ولو راعى لفظ القرى
لقال: (أهلكناها)^(١).

وقال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْتَهُمْ فَلَا
نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد: ١٣] قال ﴿أَخْرَجْنَاكَ﴾ على لفظ القرية، و
﴿أَهْلَكْتَهُمْ﴾ على المعنى للمحذوف؛ لأن المراد من القرية أهلها فأخرج
الخبر مرةً على اللفظ ومرةً على المعنى^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَ هَا بِأُسْتَايَيْتَ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الاعراف: ٤] أعاد الضمير في
﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ مراعاة للفظ ﴿قَرْيَةٍ﴾ وفي ﴿هُمْ قَائِلُونَ﴾ على المعنى
مراعاة للمحذوف إذ المراد (أهل القرية)^(٣)، ومثل هذا قوله تعالى:
﴿وَجَعَلْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبْثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَسَقِينَ﴾
[الانباء: ٧٤]. ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

يسقون من ورد البريض عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل^(٤)
بردى مؤنث وكان وجه الكلام (تصفق) لكنه أراد ماء بردى فحذف
المضاف وهو مذكر وأقام المضاف اليه في التذكير مقامه وإن كان مؤنثاً.

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٧/٢، وإعراب القرآن ٢٨٢/٢.

(٢) ينظر: جامع البيان ٤٨/٢٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢٦/٣.

(٤) شرح المفصل ٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٦٨/٢، وشرح الكافية ٢٩٢/١.

وقال ابن المستوفي: ((لو قال قائل إنه أعاد الضمير مذكراً على المعنى؛
لأن بردي نهر، لَوُجِدَ مُسَاعاً))^(١) وهذا كلام طريف.

(١) خزانة الآداب ٢/٢٣٦.

الفصل الرابع

الإفراد والتثنية والجمع

- أولاً: المفرد بمعنى الجمع.
- ثانياً: الجمع بمعنى المفرد.
- ثالثاً: الجمع بمعنى المثني
- رابعاً: المثني بمعنى الجمع.
- خامساً: الجمع بمعنى المفرد.
- سادساً: المفرد بمعنى المثني.

•

1

أولاً: المفرد بمعنى الجمع:

وقوع المفرد بمعنى الجمع يجيء كثيراً في الكلام نثراً وشعراً؛ لأن المفرد يدل على الجنس، وهو أصل للجمع. وإذا كان في الكلام ما يدل على أنه مراد به الجمع، جاز الإفراد؛ لأن الغرض الدلالة على الجنس والواحد يحصل به المراد من ذلك. قال ابن جني: ((وقوع الواحد موقع الجماعة فاش في اللغة))^(١).

ولكن سيبويه^(٢) خص وقوع المفرد موقع الجماعة بالشعر وتابعه المبرد^(٣) على ذلك. ويردّ دعوى سيبويه ورود ذلك كثيراً في القرآن الكريم، فقد قرئ كثيراً من الآيات بالإفراد والجمع، وذكروا أن الإفراد فيها يدل على الجمع. وأجمع القراء^(٤) على الإفراد في عدد من الآيات التي جاءت بمعنى الجمع. ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْهِنَّ ثَمَرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣]، وقال أبو البركات الانباري: ((وضعف سيبويه هذا الوجه وزعم أن هذا إنما يجيء كثيراً في الشعر وليس كذلك؛ لمجيئه في كتاب الله))^(٥).

(١) المحتسب ٢٠٢/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٠٧/١.

(٣) ينظر: المقتضب ١٧١/٢.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٧٩/١.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢/١.

وسنتاول هنا النقاط الآتية:-

١. اسم الجمع.
٢. اسم الجنس الجمعي.
٣. المعرف بأل الجنسية.
٤. المصدر.
٥. النكرة.
٦. المضاف.

١- اسم الجمع:

اسم الجمع يتضمن معنى الجمع غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من غير لفظه كقوم، فواحد رجل أو امرأة، وأمة معناها مجموعة من الناس. ويجوز في اسم الجمع وفي كل اسم يتضمن معنى الجمع الحملُ على اللفظ وعلى المعنى، وقد جاء الحملُ على المعنى في آيات كثيرة من القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] جاء الضمير في ﴿يَهْدُونَنَا﴾ دالاً على الجمع حملاً على معنى (بشر) ولو حمل على اللفظ لقال (يهديننا)^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] وصف (الشِرْذِمَة) وهي الطائفة بالجمع حملاً على المعنى، لأنها تدل على

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٣٨/٢، ومعاني القرآن للاخفش ٥٠١/٢، وجامع البيان ١٢١/٢٨.

الجماعة^(١)، وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ﴿أُمَّةٌ﴾ في اللفظ واحد ومعناها الجمع؛ فلذلك حمل على المعنى، فعاد الضمير جمعاً في ﴿يَدْعُونَ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿مَا تَسْقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَخِرُونَ﴾ [الحجر: ٥] لم يقل: تستأخر؛ لأن الأمة جمع فحمل على معناها^(٣)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: ٥] حمل على معنى الأمة، و لو حمل على لفظها لقال: (برسولها)^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنَةً آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٦]، وصف القرن وهو مفرد بالجمع حملاً على معناه، وحسن الحمل على المعنى كونه فاصلة رأس آية^(٥). وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤] جاء بضمير الجمع ﴿هُمْ﴾ العائد على ﴿قَرْنٍ﴾؛ لأن القرن مشتمل على أفراد كثيرين معناه و لو راعى لفظه لجاء بضمير المفرد (هو)^(٦)، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لِمُفْرَقَةٍ يَعْزُوتُهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾

(١) ينظر: مجاز القرآن ٨٦/٢، والكشاف ٣١٤/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للاخفش ٢١١/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٨/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥/٣، ومغني اللبيب ١٩٩/١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٧٧/٤، والنهر الماد من البحر المحيط ٧٥/٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٢١٠/٦.

[الكهف: ٤٣] حمل ﴿يَنْصُرُونَهُ﴾ على معنى الفئة فجمع الضمير العائد عليها^(١).

وقال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ﴾ [يوسف: ١٩] حمل على معنى ﴿سَيَّارَةٌ﴾، لأنها بمعنى جماعة من الناس، و لو حمل على اللفظ، لكان الكلام: فأرسلت واردها^(٢). وقال تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا﴾ [النساء: ١٠٢] حمل ﴿أُخْرَى﴾ على لفظ الطائفة، و لم ﴿يُصَلُّوا﴾ على معناها، لأنها بمعنى الرجال^(٣).

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفْتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] جمع ﴿صَفْتٍ﴾؛ لأن الطير اسم جمع مثل الركب والصحب^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ مِنْهُمْ لَفِرْقًا يَلُوتُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٨] جمع الضمير في ﴿يَلُوتُونَ﴾ العائد إلى (فريقاً) حملاً على المعنى، لأن (فريقاً)

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢، وإعراب القرآن ٢٧٧/٢-٢٧٨، والكشاف ٧٢٤/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١٢٩/١، والبحر المحيط ٢٩٠/٥.

(٣) ينظر: مجمع البيان ١٠٢/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للاخفش ٥٠٤/٢.

اسم جمع^(١). ومن الحمل على المعنى قول الشاعر:

أُمِّي رُبَّ كَتِيبَةٍ مَكْرُوهَةٍ صِيدَ الْكِمَاةَ عَلَيْكُمْ دَعَاها^(٢)

وصف الكتيبة على المعنى كما نقول: مررت بنفر صالحين ورهطٍ حاضرين.

وتجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع^(٣) كرهطٍ ونفر، فنقول: ثلاثة نفر وثلاث ذود وتسعة رهط؛ لأن هذه الأسماء_ وان كانت مفردة في اللفظ_ مجموعة في المعنى. قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: ٤٨].

وقال الحطيئة:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي^(٤)

أضاف العدد إلى (ذود)؛ لأن (الذود) اسم جمع. ومنع الأخفش إضافة العدد إلى اسم الجمع. وأبطل الرضي^(٥) قوله بما ورد من الشواهد على جواز ذلك.

(١) ينظر: الفتوحات الإلهية ٢٩٠/١.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/٦٤٣.

(٣) ينظر: المترجل/٢٦٣-٢٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٩/٢، والبحر المحيط ٨٣/٧.

(٤) الكتاب ١٧٥/٢، والخصائص ٤١٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١٥٣/٢.

٢_ اسم الجنس الجمعي:

سبق أن تكلمنا على اسم الجنس الجمعي من حيث التذكير والتأنيث على اللفظ وعلى المعنى، أما هنا فنتكلم عليه من حيث إفادته للجمع إذ هو واحد مذكر يقع على الجمع؛ لأن الجنس جمع كما ذكر السيرافي^(١) وهو واحد في اللفظ ومجموع في المعنى؛ ولذلك جاز الحمل على اللفظ وعلى المعنى.

فمن الحمل على المعنى قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢] ولو جاء على اللفظ لقال: السحاب الثقيل، قال الفراء: ((السحاب وإن كان لفظه واحداً - فهو جمع، واحده سحابة، جعل نعته على الجمع))^(٢) وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِنَتْهُ لِبَدٍ مَّيْمَتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧] وصف السحاب بالجمع ﴿ثِقَالًا﴾ على المعنى ثم قال ﴿سُقِنَتْهُ﴾ على اللفظ^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لِّمَا طَلَعَ نَبْذٍ﴾ [لق: ١٠] جمع ﴿بَاسِقَاتٍ﴾ وهي حال من النخيل على المعنى أو على معنى الجماعة^(٤).

(١) ينظر: شرح السيرافي (بهامش سيوييه) ١/١٩٧.

(٢) معاني القرآن ٦٠/٢. والصواب: هو جمع (بحذف الفاء).

(٣) ينظر: الدر المصون ٢/ ورقة ٦٣٥، والفتوحات الإلهية ١٥٢/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٧/١، وشرح المفصل ١٠٦/٥.

وقد عدوا من اسم الجمع لفظة ﴿السَّمَاءِ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] فقد قيل: إن السماء

في معنى الجمع^(١) وقيل إن السماء واحدا سماوة^(٢) أي أنها اسم جنس.

وقال الأخفش: ((ولم نسمع هذا من العرب))^(٣) والظاهر أن السماء مفرد

بمعنى الجمع وأن (ال) فيها تفيد الجنس. وقال النابغة:

واحكم كحكم فتاة الحَيِّ إذ نظرتُ إلى حمامٍ سراعٍ واردةٍ الثَّمَدِ^(٤)

وصف الحمام بالجمع (سراع) على المعنى وبالمفرد (واردة) على اللفظ.

٣- المعروف بأل الجنسية:

أل الجنسية تشمل جميع الجنس والاسم الذي تدخل عليه مفرد اللفظ

مجموع المعنى؛ لأنه يشمل جميع جنسه، وهي على ضربين^(٥)، أحدهما:

استغراق الجنس وهي التي يحسن أن تحل محلها لفظة (كل) التي تفيد

العموم. والآخر: الدلالة على ما هيّة الجنس، ولا تدل هذه على الكثرة

ولا القلة. فأما التي لاستغراق الجنس فكقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥/١، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥/١، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥٤/١.

(٤) شرح القصائد التسع ٧٥٣/٢، والأمال الشجرية ٢٨٩/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٤/١، ومغني اللبيب ٥٠/١.

ضَعِيفًا ﴿ [النساء: ٢٨] . وأما التي للدلالة على ماهية الجنس فكقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ويغلب^(١) وقوع الجنسية في الاسم نحو الشاة والبعير والإنسان والملك، وقد يجيء ذلك في الصفة كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، أي يعلم هذين الصنفين^(٢).

وإذا أفرد المعرف بأل الجنسية، جاز فيما له من نعت وغيره كالحال والخبر اعتبار اللفظ وهو الأكثر واعتبار المعنى وهو قليل: ومن موافقة المعنى ما حكى الاخفش عن العرب من قولهم: ((ذهب به الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البيضُ))^(٣)، وروي أيضاً ((أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيضُ))^(٤)، فقد وصف الدينار والدرهم بالجمع؛ لأن المقصود بكلّ منهما الجنس لا دينار واحد ولا درهم واحد.

ومما جاء من الحمل على معنى أل الجنسية قوله تعالى: ﴿ أَوِ الْطِفْلِ ﴾ الَّذِينَ لَا يَرْوُونَ عَلَىٰ عَوْنِ النَّسَاءِ ﴿ [النور: ٣١] فقد حمل على معنى أل فوصف مصحوبها بالجمع وهو ﴿ الَّذِينَ ﴾؛ لأن الطفل مفرد متصل بأل

(١) ينظر: المبهج / ٢٠، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٥ .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢٩ - ١٣٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٥٤ .

(٣) الخصائص / ٢٦.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٣٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك / ٢٩١.

الجنسية فيعم الجنس^(١)، غير أن الدماميني^(٢) ذكر أنه لا دلالة للجنس هنا؛ لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَحَرَبَهَا وَلَئِنْ نَصَبْنَاهُمْ سَبَكَةً يُمَاقِدَتِ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَقَبُورٍ﴾ [الشورى: ٤٨] فالمراد بالإنسان هنا كل الناس؛ لأن (أل) تستغرق جميع الجنس. قال الفراء: ((وإنما ذكر قبلهم الإنسان مفرداً والإنسان يكون واحداً، وفي معنى جمع فرد الهاء والميم على التأويل))^(٣)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾^(٤) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا [العصر: ٢-٣] فاستثنى من ﴿الْإِنْسَانَ﴾ ولو كان الإنسان واحداً ما جاز الاستثناء منه^(٥).

وقال تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢] قال ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾، لأن الإنسان في معنى جمع^(٥)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً﴾^(٦) إِلَّا الْمُصَلِّينَ^(٧) [المعارج: ١٩، ٢٢] فاستثنى ﴿الْمُصَلِّينَ﴾ من الإنسان؛ لأنه

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٤٦/٦.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد / ورقة ١٢٦.

(٣) معاني القرآن ٢٦/٣.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٣١٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٦/٣، والامالي الشجرية ٢٨٧/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٨/٣، والكشاف ٧٧٥/٤.

في معنى الجمع^(١)، وقال تعالى: ﴿وَجَاءَ رُتُكُ وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢] فالملك بمعنى الملائكة والعرب تذكر الواحد بمعنى الجمع^(٢).

وقال عامر الخصفي:

هُمُ الْمَوْلَى وَقَدْ جَنَفُوا عَلَيْنَا وَإِنَّا مِنْ لِقَائِهِمْ لَزُورٌ^(٣).

أخبر عن ضمير الجمع (هم) بالمفرد (المولى)؛ لأن هذا المفرد بمعنى الجمع، ولذلك عاد الضمير إليه جمعاً في (جنفوا) و(لقائهم).

٤- المصدر:

المصدر يدل على الجنس فيقع على القليل و الكثير؛ ولذلك يستغنى عن تثنيته وجمعه وتأنيثه، وقد يجمع إذا اختلفت أنواعه وضروبه. قال سيبويه: ((واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال، والعقول والحلوم والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر))^(٤)، والمصدر مفرد فيه معنى الجمع فيحمل على معناه في الجمع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبُؤُا الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [الدخلاء: ٢١] إِذْ دَخَلُوا عَلَيَّ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٥/٣، ومجاز القرآن ٣١٠/٢، ومعاني القرآن للاخفش ٥٠٨/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للاخفش ١٧٠/١، وجامع البيان ٢٦٣/٣.

(٣) مجاز القرآن ٦٦/١، ولسان العرب (جنف).

(٤) الكتاب ٢٠٠/٢.

- دَاوُدَ فَفَزَعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَعَثْنَا عَلَى بَعْضِ ۞ [ص: ٢١-٢٢]، ذكر مكي^(١) أنه إنما جمع الضمير في ﴿سَوَّرُوا﴾ حملاً على المعنى؛ لأن المصدر يدل على الجمع. وذكر أبو البركات الأنباري^(٢) مثل ذلك. وقال الشيخ ياسين: ((والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى))^(٣).
- أما قوله تعالى: ﴿خَصْمَانِ﴾ فلا يراد به شخصان، بل الصحيح - كما ذهب إليه أبو حيان^(٤) - أنهم كانوا جماعة ولذلك جمع الضمير في ﴿سَوَّرُوا﴾ وهذه الجماعة خصمان، أي: فريقان متخاصمان. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] ذكروا أن الطاغوت واحد بمعنى الجمع^(٥). وذلك جائز في اللغة إذا كان في الكلام دليل على الجمع^(٦). فقد أخبر عن الجمع بلفظة ﴿الطَّاغُوتُ﴾ وخبر المبتدأ يكون على وفق المبتدأ؛ لأن الطاغوت هنا بمعنى الجمع، أي (الطاغوت)، ولذا عاد الضمير إليه جمعاً في قوله
-
- (١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٢٤-٦٢٥.
- (٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣١٣.
- (٣) حاشية الشيخ ياسين ٣١/١.
- (٤) ينظر: البحر المحيط ٧/٣٩١.
- (٥) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٩٨/١، ومجاز القرآن ١/٧٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٧.
- (٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٧، ومجمع البيان ٢/٣٦٥.

﴿يُخْرِجُونَهُمْ﴾. والطاغوت - عند المبرد-(^١) جماعة وليس مفرداً. وقال
لبيد:

وخصمٍ يعدّون الذحول كأنهم قرومٌ غيارى كلّ أزهر مصعبٍ(^٢)

أعاد الضمير جمعاً على المعنى في (يعدّون) و(كأنهم). وقال أيضاً:

وخصمٍ كنادي الجنّ أسقطتْ شأوهم بمستحصدٍ ذي مرةٍ وصدوعٍ(^٣)

أعاد الضمير في (شأوهم) جمعاً على معنى (خصم).

٥ - النكرة:

المفرد النكرة يؤدي معنى الجمع؛ لأنّ النكرة تفيد الجنس الذي يدل
على القليل والكثير، كما أن الواحد يقع موقع الجمع؛ لأنه أصل له، ولعدم
حصول اللبس في الكلام. وسيكون كلامنا على النكرة في سياق النفي،
وعلى النكرة في غير سياق النفي، والنكرة المضاف إليها أفعل التفضيل.

(١) ينظر: المذكر والمؤنث / ٩٨.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ١٨٠.

(٣) مجاز القرآن ١/ ٣٥٣.

النكرة في سياق النفي:

إذا جاءت النكرة في سياق النفي، أفادت العموم والجمع، وصارت غير مختصة بفرد معين؛ ولذلك جاز الحمل على معناها في الجمع. وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، ومن شواهد قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلُمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، عاد الضمير في قوله ﴿فَمِنْهُمْ﴾ جمعاً والنفس مفردة في اللفظ؛ لأنها تفيد العموم بوقوعها في سياق النفي^(١). وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، فالضمير في ﴿مِنْهَا﴾ عائد على لفظ النفس، وقوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ محمول على معناها^(٢).

وذكر أبو حيان^(٣) أن الضمير جاء مجموعاً على معنى (نفس)؛ لأنها نكرة في سياق النفي فتعم، وأنه أتى به مذكراً؛ لأنه أراد بالنفوس الأشخاص. وحسن ذلك أنه في آخر الفاصلة فيحصل بذلك التناسب في الفواصل. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَلْ حِمِيمٌ حِمِيمًا﴾ [١٠] يُصْرُونَهُمْ

(١) ينظر: جامع البيان ٤٧٩/١٥، والبحر المحيط ٢٦٢/٥.

(٢) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع ٤٢/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٩١/١.

[المعارج: ١٠-١١] جُمع الضميران في ﴿يُبَصِّرُونَهُمْ﴾ وهما يعودان على الحميمين حملاً على معنى العموم، لأنهما نكرتان في سياق النفي^(١).

ومما يحمل على معنى العموم لفظة ﴿أَحَدٍ﴾ إذا سبقت بنفي، قال تعالى: ﴿فَمَا مَكْرُومٌ أَحَدُهُمْ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، اختلفوا في إعراب هذه الآية: فمنهم^(٢) من قال: إنَّ (أحداً) في موضع رفع اسم (ما) و (مِنْ) زائدة، و﴿حَاجِزِينَ﴾ خبر (ما). وقال آخرون^(٣): إنَّ ﴿حَاجِزِينَ﴾ نعت لأحد وجمع ﴿حَاجِزِينَ﴾ حملاً على المعنى؛ لأنَّ (أحداً) يفيد العموم؛ لكونه في سياق النفي.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّا لَهْدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] قيل: ^(٤) إنَّ الضمير في ﴿أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ﴾ جُمع على معنى ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأنه للعموم وقد تقدمه نفي هو (أن) التي هي بمعنى (لا) أو (لثلاً). وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا يَظْهَرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدٌ﴾ [النمل: ٢٥] لَأَمِّنَ أَرْضَقُونَ مِنْ

(١) ينظر: الدر المصون ٤/ورقة ٢٠١.

(٢) ينظر: جامع البيان ٦٨/٢٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٥٨/٢-٤٥٩، والبحر المحيط ٣٢٩/٨، وشرح شذور الذهب ١٩٣.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٢٦٨/٢، وإعراب القرآن ٥٠٢/٣، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٥/٢، والكشاف ٦٠٧/٤.

(٤) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع ٣٧٠/٢، والبحر المحيط ٤٩٥/٢.

رَسُولٌ ﴿[الجن: ٢٦-٢٧] اسْتَنَى (مَنْ) مِنْ (أَحَدٍ) لَأَنَّ (أَحَدًا) بِمَعْنَى
الجمع^(١).

النكرة في غير سياق النفي:

تأتي النكرة في غير النفي مفيدة الجمع في التمييز وفي غيره.

النكرة في التمييز:

تأتي النكرة المفيدة للجنس في التمييز إذا كان المميّز عدداً؛ لأنّ العدد
دلّ على الكمية ولم يتبقّ بنا حاجةٌ إلّا إلى بيان نوع ذلك المبهم، وذلك
يحصل بالواحد وهو أخف من الجمع^(٢)، وذلك كقولنا: جاء عشرون رجلاً،
فكلمة (رجلاً) تفيد الجمع فهي بمعنى (رجال).

ويأتي ذلك في غير تمييز العدد ومنه من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ
شَيْءٍ مِّنْهُنَّ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، إذ عدّ سيبويه^(٣) ﴿نَفْسًا﴾ من الواحد الذي يراد
به الجمع. وعدّه الأخفش^(٤) من الواحد الذي يجزي من الجماعة. أما

(١) ينظر: إعراب القرآن ٥٢٩/٣، ومشكل اعراب القرآن ٧٦٦/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٠٨/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢٦٦/١.

المبرّد^(١) فذكر أنه أفرد؛ لأنه خرج مخرج التمييز. وتابعه ابن يعيش^(٢) على ذلك. وذكر الزمخشري^(٣) أنه إنما وحّد، لأن الغرض بيان الجنس، والواحد يدلّ عليه. وذكر أبو حيان^(٤) أنه لا يحصل لبس بذكر المفرد؛ فإن لكل واحدةٍ منهن نفساً، والمعنى: فإن طابت كلُّ واحدة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَسَنَ أَؤَلَّتِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] أي رفقاء.

قال أبو عبيدة: ((والعرب تلفظ بلفظ الواحد والمعنى يقع على الجميع))^(٥)، وذكر أبو حيان^(٦) أن إفراده إمّا لأنه للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وإمّا لأنه جاء تمييزاً، فاكتمى بالواحد الذي يراد به الجمع، وعيّن الأفراد هنا كونه فاصلةً. ومما يجدر ذكره أن الفراء يرى أن هذا إنما يكون في الاسم المشتق كالرفيق والرسول والبريد. قال الفراء: ((ولا يجوز في مثله من الكلام أن تقول: حسن أولئك رجلاً، ولا قبُح رجلاً، إنما يجوز أن تَؤحد صفة الجمع إذا كان اسماً مأخوذاً من فعل، ولم يكن اسماً مصرحاً به مثل رجل وامرأة))^(٧).

(١) ينظر: المقتضب ١٧٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢٣/٦.

(٣) ينظر: الكشف ٤٧٠/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٦٦/٣-١٦٧.

(٥) مجاز القرآن ١٣١/١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٢٨٨/٣.

(٧) معاني القرآن ٢٦٨/١.

والصحيح أنه ((لا فرق بين رفیق ورجل في هذا المعنى؛ لأن الواحد في التمييز ينوب عن الجماعة، وكذلك في المواضع التي لا تكون إلا جماعة نحو قولك: هو أحسنُ فتى وأجملهُ، المعنى: هو أحسن الفتیان وأجملهم))^(١).

ويجوز في نعت تمييز العدد أن يكون مفرداً على اللفظ وأن يكون جمعاً على المعنى، قال الرضي: ((وإذا وصفتَ المميّزَ جاز في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو: ثلاثون رجلاً ظريفاً وظرفاء، ومئة رجلٍ طويل وطوال))^(٢)، فالإفراد على لفظ التمييز؛ لأنه مفرد اللفظ، والجمع على معناه؛ لأنه بمعنى جمع، وورد من ذلك قول عنتره:
فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغرابِ الأسحم^(٣)
فإن (سوداً) نعت لحلوبة على المعنى؛ لأنها بمعنى الجمع.

النكرة في غير التمييز:

جاء المفرد النكرة مراداً به الجمع في غير التمييز، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُمْ قَرِينٌ ۖ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٧]، جمع

(١) معاني القرآن واعرابه ٧٨/٢.

(٢) شرح الكافية ١٥٥/٢.

(٣) الاصول في النحو ٣٩٥/١، وشرح القصائد التسع ٤٧٠/٢، والمخصص ١٣٨/١٦.

الضمير في ﴿أَنَّهُمْ﴾ و﴿لَيَصُدُّونَهُمْ﴾ حملاً على معنى (شيطان) لأنه بمعنى الجمع، وإن كان لفظه واحداً^(١).

وقال تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤] أي ظهراء. ذكر أبو علي^(٢) أنه بمعنى الجمع واللفظ مفرد. وقال ابن الشجري: ((وفعل كثير ما تستعمله العرب في معنى الجماعة))^(٣)، وهو عند الطبرسي ((من الواحد الذي يؤدي معنى الجمع))^(٤)، أما أبو حيان^(٥) فقد حذف موصوف والتقدير: فوج ظهير: والصحيح أن صيغة (فعل) مما يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وجاءت لفظة (ظهير) هنا مراداً بها الجمع. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] أي أئمة، وقيل في إفراده وجهان: (١).

أولهما: لأنه مفرد فاكتفى عن الجمع، لأن المراد به الجنس، ولعدم حصول اللبس، ولكونه فاصلة.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٣٢، وجامع البيان ٢٥/٧٣، وأعراب القرآن ٩٠/٣، والبحر المحيط ١٦/٨.

(٢) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع ١٦/٢.

(٣) الامالي الشجرية ١٧٤/١.

(٤) مجمع البيان ٣١٦/١٠.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٩١/٨.

(٦) ينظر: البيان في غريب أعراب القرآن ٢/٢١٠، والبحر المحيط ٦/٥١٧، والمجيد في أعراب القرآن المجيد ١/ورقة ٧٠.

والآخر: لأن المعنى: واجعل كل واحد منّا إماماً.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ النَّاقِثِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤] أي أنهار، وخذ النهر في اللفظ وهو بمعنى الجمع^(١)، وذلك، لأنه اسم جنس يقع على القليل والكثير كما أنه جاء فاصلة^(٢).

الزكرة المضاف إليها أفعل التفضيل:

إذا قلنا: هذا أول رجل، فإن المضاف إليه الزكرة هنا بمعنى الجمع، كأننا قلنا: هذا أول الرجال. فاجتمع في المضاف إليه التنكير، ومعنى الجمع، وحذفت الألف واللام استخفافاً واختصاراً، واكتفي بالواحد المنكور؛ لأنه يدل على الجنس، فهو كقول العرب: أهلك الناس الدرهم والدينار، أي: جنس الدراهم والدينانير. وهذا يشبه قولنا: كل رجل، فإنه بمعنى كل الرجال، وعشرون درهماً؛ فإنه بمعنى الدراهم^(٣).

ومما جاء مفرداً يراد به الجمع قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] فلم يقل: أول كافرين به. يرى الفراء أن المضاف إليه إن كان مشتقاً، جاز الإفراد_ وإن كان المضاف غير مفرد، وخص ذلك بالمشتق؛ لأنه يؤدي عن المراد معه المحذوف من الكلام وهو (من)، قال الفراء: ((فوحّد الكافر وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في

(١) ينظر: جامع البيان ١١٣/٢٧.

(٢) ينظر: مجمع البيان ١٩٥/٩، والبحر المحيط ١٨٤/٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١٠٤/١، وجامع البيان ٤٧٦/١٤، وشرح المفصل ٥/٣.

الاسم إذا كان مشتقاً من فعل مثل الفاعل والمفعول، يراد به: ولا تكونوا أول مَنْ يكفر فتحذف (مَنْ) ويقوم الفعل مقامها فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت (مَنْ) من التانيث والجمع وهو في لفظ توحيد^(١).

ومنع الفراء ذلك في الجامد فقال: ((ولا يجوز في مثله من الكلام أن تقول: أنتم أفضل رجل، ولا أنتما خير رجل؛ لأن الرجل يثنى ويجمع ويفرد فيعرف واحده من جمعه، والقائم^(٢) قد يكون لشيء يثنى ولـ(مَنْ) فيؤدي عنهما وهو موحد، ألا ترى أنك قد تقول: الجيش مقبل والجند منهزم فتوحد الفعل لتوحيده، فإذا صرت إلى الأسماء قلت: الجيش رجال والجند رجال^(٣))) وقال الرضي: ((ويجوز إفراد المضاف إليه وإن كان صاحب أفعال مثنى أو مجموعاً))^(٤).

وقيل: إنَّ (كافر) صفة لموصوف محذوف والتقدير: أول فريق كافر، أو أول حزب كافر^(٥)، وقيل إن المعنى: ولا يكن كل منكم^(٦)، ومثل الآية

(١) معاني القرآن ٣٢/١-٣٣، وينظر: جامع البيان ٥٦٢/١.

(٢) لعل القائم تحريف الدائم، أي: اسم الفاعل الذي يسميه الكوفيون فعلاً دائماً.

(٣) معاني القرآن ٣٣/١، وينظر: جامع البيان ٥٦٢/١.

(٤) شرح الكافية ٢٨٩/١.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢٥٣/١، واملأ ما من به الرحمن ٣٤/١، والجامع

لاحكام القرآن ٢٨٣/١، وارتشاف الضرب / ورقة ٣٩٧.

(٦) ينظر: تعليق الفرائد / ورقة ٣٩٧.

قول الشاعر:

فَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَامُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيعٍ^(١)

وقد جمع بين الأفراد والجمع في هذا البيت، وكلاهما جائز حسن.

٦- المضاف:

المضاف المفرد يفيد الجنس فيفرد ويراد به الجمع، وسنقسم المضاف

على قسمين هما: المضاف إلى الجمع، والمضاف إلى غير الجمع.

المفرد المضاف إلى الجمع:

إضافة المفرد إلى الجمع تكسبه جمعاً كما يكتسب المضاف من

المضاف إليه التثنية والتذكير والتأنيث. ومن المفرد المضاف إلى الجمع

قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] قيل في أفراد

السمع ثلاثة أقوال:^(٢)

١- أنه مصدر والمصدر جنس يقع على القليل والكثير ولا يحتاج إلى التثنية والجمع.

٢- أنه على تقدير مضاف محذوف والتقدير: موضع أسماعهم.

٣- أنه اكتسب الجمع بسبب الإضافة فلم يحصل لبس في الكلام؛ لأن المراد سمع كل واحد منهم.

(١) معاني القرآن للفراء ٣٣/١، والنوادر في اللغة/٤٣٤، وجامع البيان ٥٦٢/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٧/١، وإعراب القرآن ١/١٣٦، والبيان في

غريب إعراب القرآن ١/٥٢، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٥.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] قال الطبري: ((وإنما جاز ذلك عندي؛ لأن في الكلام ما يدل على أنه مراد به الجمع، فكان في دلالة على المراد منه، وأداء معنى الواحد من السمع عن معنى جماعة، مغنياً عن الجماعة))^(١) وهذا عنده كقول الشاعر: *كلوا في بعض بطنكم تغفوا* إذ وُحِدَ البطن والمراد به البطون.

وفي قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝﴾ [الملك: ١١] أراد: بذنوبهم. قال الطبري: ((وُحِدَ الذنب وقد أُضِيفَ إلى الجمع؛ لأن فيه معنى فعل، فأدى الواحد عن الجمع، كما يقال: خرج عطاء الناس وأعطية الناس))^(٢) وذكر أبو البركات الانباري أنه إنما وُحِدَ لوجهين^(٣):
أحدهما: لأنه أضافه إلى جماعة، والإضافة إلى الجماعة تغني عن جمع المضاف، كما أن التثنية كذلك. والآخر: لأنه مصدر، والمصدر يقع على الواحد والجمع. وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ﴾ [سبأ: ١٥] قيل في توحيد ﴿مَسْكِنِهِمْ﴾^(٤): إما لأنه مصدر، أو على حذف مضاف، أي: مواضع سكناهم، وإما أن يكون من وضع المفرد موضع

(١) جامع البيان ١/٣٦١.

(٢) جامع البيان ٥/٢٩.

(٣) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٤٥٠.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٠٤، ومجمع البيان ٨/٣٨٥.

الجمع؛ لعدم اللبس كقوله: *كلوا في بعض بطنكم تعفوا* ورجَّح بعضهم^(١) أن يكون مصدرًا؛ لأن المصدر ليس فيه وضع مفرد موضع جمع، كما أن وضع المفرد موضع الجمع لا يكون عند سيبويه ومن تابعه إلا في ضرورة الشعر.

وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسْكِنُهُمْ﴾ [الاحقاف: ٢٥] قرأ الأعمش^(٢) (مسكنهم) بالإفراد. وهو عند ابن جني إما أن يكون واحداً كفى من جماعته، أو مصدرًا، أو على حذف مضاف، والتقدير: إلا آثار مسكنهم. واستحسن ابن جني أن يكون المراد بمسكنهم الجماعة وإن كان واحداً في اللفظ ((وذلك أنه موضع تقليل لهم، وذكر العفاء عليهم، فلاق بالموضع ذكر الواحد؛ لقلته عن الجماعة))^(٣).

والنتيجة التي نخرج بها من هذه الشواهد هي أن الجمع إنما جاء لسببين: الأول: الإضافة إلى الجمع غضافة المفرد إلى الجمع تدل على أن المراد به جمع. كما ذكر مكي بن أبي طالب^(٤). والثاني: لأن المضاف مصدر والمصدر يدل على الجنس.

أما تقدير حذف المضاف هنا فلا نراه وجهاً مقبولا. وقد جاء اسم الفاعل المضاف إلى الجمع مراداً به الجمع، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَن تَظَاهَرَا

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٩٦/٧، والدر المصون ٤/ ورقة ٥١.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٦٥/٢، والبحر المحيط ٦٥/٨.

(٣) المحتسب ٢٦٦/٢.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٧٩/١، و ٢٥٣/٢.

عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤﴾ [التحریم: ٤] ذكر الفراء^(١)
 أَنَّ ﴿٥﴾ وَصَلِّحُ ﴿٦﴾ مفرد في معنى الجمع، وأنه كقوله تعالى: ﴿٧﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي
 خُسْرٍ ﴿٨﴾ [العصر: ٢]، ويرى الطبري^(٢) أيضاً أنه وإن كان مفرد
 اللفظ هو بمعنى جمع كالإنسان. والظاهر أن المفرد اكتسب الجمع من
 المضاف إليه. ومما جاء من الشواهد الشعرية قول علقمة:

بِهَا جَيْفُ الْحَسْرِ فَأَمَّا عَظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(٣)
 أراد: جلودها. وقال الآخر:

لَا تَنْكُرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلَقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا^(٤)
 أراد: في حلوقكم.

وأنشد الفراء قول الشاعر:

بِفِي الشَّامَتَيْنِ الصَّخْرُ إِنْ كَانَ هَدَتْنِي رِزْيَةُ شَبْلِيْ مَخْدَرٍ فِي الضَّرَاغِمِ^(٥)

(١) معاني القرآن ١٦٧/٣.

(٢) جامع البيان ١٦٣/٢٨.

(٣) الكتاب ١٠٧/١، والمقتضب ١٧٣/٢، ومعاني القرآن وأعرابه ٤٧/١.

(٤) الكتاب ١٠٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١، والمقتضب ١٧٢/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٠٢/٢، والنوادر في اللغة ٢١٦.

أراد: بأفواه الشامتين، وأنشد أيضاً:

الواردون وتيمّ في ذرا سبأ قد عضّ أعناقهم جلدُ الجواميس^(١)

أراد: جلود الجواميس. وقال العباس بن مرادس:

فقلنا أسلموا إنّنا أخوكم فقد برئت من الإحنِ الصدور^(٢)

أراد: إخوتكم، ويجوز أن يكون لفظه لفظ الجمع وحذفت النون للأضافة.

المفرد المضاف إلى غير الجمع:

المضاف يفيد الجنس، فيفرد ويراد به الجمع، ولكن الإفراد هنا ليس كإفراد المصادر وإن أريد به الكثرة، بل هو كإفراد الأسماء المعرفة بالآلف واللام كالدرهم والدينار التي تفيد الجنس، ولكن مجيئها للجنس مقترنة بالآلف واللام أكثر من الإضافة^(٣) أي: المعرف بأل يعم أكثر من المفرد المضاف. قال ابن جني ((وجاز للمضاف أن يقع جنسياً كما جاء في الحديث من قولهم: منعت العراق قفيزها ودرهمها، ومنعت مصر أردبها))^(٤).

(١) معاني القرآن للفراء ٣٠٨/١، و ١٠٢/٢، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٥٤٤/.

(٢) مجاز القرآن ١٣١/١، والمقتضب ١٧٤/٢، والخصائص ٤٢٢/٢.

(٣) ينظر: أمالي المرتضى ١٨٣/٢، ومجمع البيان ٢١٥/٣، والبحر المحيط ٣٦٤/٢.

(٤) المحتسب ٢١٣/١.

ومما جاء من المفرد المضاف الذي يراد به الجمع قوله تعالى:

﴿يَبْقَىٰ بُرْهَانٌ لِّذِكْرِكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]. قال ابن عطية: ((والنعمة هنا اسمُ جنس، فهي مفردة في معنى جمع))^(١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا﴾ [النحل: ١٨] فالمراد بالنعمة هنا النعم لا نعمة واحدة؛ ولذلك قال ﴿لَا تُحْصَوْهَا﴾، أي: لا تستطيعوا إحصاءها لكثرتها.

والصحيح أن، النعمة ليست اسماً أقيم مقام المصدر، بل هي كما ذهب إليه أبو حيان^(٢) المنعم به، إنها جنس يراد به الجمع. وإنما أفرد؛ لأن المفرد يسد مسد الجمع كما أنه أخف من الجمع^(٣).

وقال تعالى: ﴿كُلُّ ءَامَنٍ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] قرأ حمزة والكسائي (وكتبه) بالتوحيد^(٤). ذهب الزجاج^(٥) إلى أن المراد بهذه القراءة اسم الجنس كما نقول: كثر الدرهم في أيدي الناس. وذكر ابن جني^(٦) أن اللفظ لفظ الواحد والمعنى معنى الجنس أي (وكتبه)، وفي قوله

(١) المحرر الوجيز ٢٥٠/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٢٨/٥.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤١٥/١، ٢٤٩/٢.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات ١٩٦، والكشف عن وجوه القراءات ٣٢٣/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٩/١.

(٦) ينظر: المحتسب ٢٠٢/١.

تعالى: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾ [التحریم: ١٢] قرأ أبو عمرو وحفص بالجمع وقرأ الباقر بالتوحيد^(١) ومن قرأ بالتوحيد ((أراد الكثرة والشياع، وقد يجيء ذلك في الأسماء المضافة كما يجيء في الأسماء المفردة))^(٢).

ثانياً: الجمع بمعنى المفرد:

يتضمن كلامنا هنا النقاط الآتية:

١. جمع الشيء بما حوله في الأماكن.
٢. جمع الشيء بما حوله في غير الأماكن.
٣. وصف الواحد بالجمع على تعدد أجزائه.
٤. وضع الجمع موضع المفرد في الأشخاص.
٥. جمع التفسير بمعنى الواحد.
٦. إفراد الضمير على معنى الجمع أو الجنس.

١- جمع الشيء بما حوله في الأماكن:

يأتي جمع الشيء الواحد على تعدد أجزائه بأن يتصور أن له أجزاء فتجمع هذه الأجزاء المتعددة للشيء الواحد. وأكثر ما يأتي في الأماكن،

(١) ينظر: السبعة في القراءات ٦٤١/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٢٦/٢-٣٢٧.

(٢) مجمع البيان ٣١٧/١٠.

فيجمع المكان بما حوله وبما يجواره. والجمع هنا يدل على مسمى واحد، ولذلك كان بمعنى الواحد، ولو دلّ على الجمع الحقيقي الذي يضم أفراداً كثيرين، لكان جمعاً حقيقياً لا مناقشة فيه.

وقد علل السهيلي مجيء الجمع في الأماكن بأن العرب ((يجعلون لكل ناحية أو لكل ربض من البلدة أسم البلدة فيقولون غزّات غزّة، ويقولون في بغداد بغادين))^(١)، ومما جاء من الجمع على تعدد أجزاء الشيء وجمع المكان بما حوله قوله تعالى: ﴿وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ﴾ [يوسف: ١٠]. قرأ نافع^(٢) (غيابات الجب) والمقصود بذلك غيابة واحدة، لكنه جعل كل جزء منها غيابة، فجمع على هذا المعنى^(٣).

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَيْهِ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]، ذكر الثعالبي^(٤) أن من سنن العرب أن تأتي بالجمع ويراد به الواحد، ومن ذلك هذه الآية.

(١) الروض الأنف ٩١/٢.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ٣٤٥.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥/٢، ومجمع البيان ٢١١/٥، والبحر المحيط ٢٨٤/٥.

(٤) ينظر: فقه اللغة ٢١٤.

وهي كذلك عند ابن فارس^(١) وذكر أبو حيان^(٢) أن قراءة الجمع مقصود بها المسجد الحرام، وأطلق عليه الجمع، لأن كل مكان منه مسجد، أو لأنه قبلة المساجد كلها. والظاهر أن المساجد هنا مقصود بها الجمع لا المفرد. وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١١] قرأ عاصم^(٣) وحده على الجمع. وهذه القراءة عند الطبري تحتمل الواحد والجماعة ((لأن العرب قد تذهب بالواحد الى الجماع وبالجماع الى الواحد))^(٤) وذكر مكي^(٥) ان قراءة الجمع إنما هي لكثرة مجالس القوم، فالمجلس - وان اريد به مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - جمع، إذ إن لكل واحد من القوم مجلساً، فجمع لكثرة المجالس. وأجاز أن يراد به العموم وليس مجلساً واحداً وهو الظاهر في الآية

ومما جاء في الشعر قول الفرزدق:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزأك حيث تقبل الأحبار^(٦)

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة / ٢١٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٩/٥.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات / ٦٢٨، والكشف عن وجوه القراءات ٣١٤/٢.

(٤) جامع البيان ١٦٦/١٤ - ١٦٧، والمقصود بالجماع الجمع.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣١٤/٢ - ٣١٥.

(٦) الخصائص ٤٢٢/٢.

علل ابن جني جمع الحجر بقوله: ((فإنه جعل كل ناحية حجراً؛ ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول: مسست الحجر... وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد)).^(١) وقال عبيد بن الأبرص:

أَفْقَرُ مَنْ أَهْلُهُ مَلْحُوبٌ فَالْقَطْبِيُّاتُ فَالْذُنُوبُ^(٢)

والقطبية ماء واحد معروف. وقال الفرزدق:

فِيَا لَيْتَ دَارِي بِالْمَدِينَةِ أَصْبَحْتُ بِأَجْفَارِ فَلَجٍ أَوْ بِسَيْفِ الْكَوَاظِمِ^(٣)
يريد الجفر وكاظمة.

وقال زهير:

عَفَا مِنْ آلِ لَيْلَى بَطْنُ سَاقٍ فَأَكْثَبَةُ الْعَجَالِزِ فَالْقَصِيمُ^(٤)

وعجلز اسم كثيب فجمعه بما حوله. وقال محرز بن مكعب الضبي:

ظَلَّتْ ضِبَاعُ مَجِيرَاتٍ يَلْذَنَ بِهِمْ فَالْحَمُوهْنَ مِنْهُمْ أَيَّ الْحَامِ^(٥)
أراد موضعاً يسمى مجيرة فجمعه بما حوله.

(١) الخصائص ٤٢٢/٢.

(٢) الخصائص ٤١٩/٢، والمخصص ٢٣٥/١٣، والمزهر ١٩٢/٢.

(٣) الخصائص ٤٢٠/٢، والمخصص ٢٣٥/١٣، والمزهر ١٩٢/٢.

(٤) المخصص ٢٣٥/١٣، والمزهر ١٩٢/٢.

(٥) المخصص ٢٣٥/١٣، والمزهر ١٩٢/٢.

٢ - جمع الشيء بما حوله في غير الأماكن :

ورد جمع الشيء بما حوله أو على تعدد أجزائه في غير الأماكن.
قال سيبويه: ((وسألتُهُ عن قول العرب: آتَيْكَ عُشْيَانَتِ وَمَغِيرَانَتِ، فقال: جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنه حينٌ كلَّمَا تصوبتُ منه الشمس ذهب منه جزءٌ فقالوا: عشَيَانَات، كأنهم سموا كلَّ جزءٍ منه عشيَّةً))^(١)، ومن ذلك قولهم: شابتُ مفارقةً، وليس له إلا مفرق واحد، كأنهم جعلوا المفرق مواضع، فسموا كل موضع مفرقاً، قال جرير:

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شابَ المفاقرُ واكتسبنَ قتيراً^(٢)
ومنه قولهم: بعير ذو عثانين كأنهم جعلوا كلَّ جزءٍ أو خصلةٍ منه عثنوناً^(٣).

وقال امرؤ القيس:

يزلُ الغلامُ الخَفَّ عن صهواتِهِ ويلوي بأثوابِ العنيفِ المَثْقَلِ^(٤)
وصهوة كل شيء ظهره، وجمع الصهوة بما حولها^(٥).

(١) الكتاب ١٣٧/٢-١٣٨، وينظر: المخصص ١١٢/١٤.

(٢) الكتاب ١٣٨/٢، وما اتفق لفظه واختلف معناه/٢٠، والمخصص ١١٣/١٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١٣٨/٢، وما اتفق لفظه واختلف معناه/٢٠، والمخصص ١١٢/١٤.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/٨٧، وشرح القصائد التسع ١/١٦٩.

(٥) ينظر: شرح القصائد السبع/٨٧.

وقال أبو كبير الهذلي:

ذهبتُ بشاشتَهُ وأصبحَ واضحاً حَرَقَ المفارق كالبراء الأعفر^(١)

أراد بالمفارق المفرق وما حوله. وقال الاسود بن يعفر:

فلقد أروخُ على التَّجار مرجلاً مذللاً بمالي ليتاً أجيادي^(٢)

فجمع الجيد وما حوله.

وقال الاعشى:

ومثلكِ معجبةٌ بالشبابِ صاكِ العبيرُ بأجيادها^(٣)

وقال الفرزدق:

ذبابٌ طارَ في لهواتِ ليثٍ كذاك الـليثُ يلتهمُ الذبابا^(٤)

جمع اللهاة والليث إنما له لهاة واحدة.

وقال كثير:

بأحسن منها مقلّةٌ ومقلداً إذا ما بدتْ لَبّأتُها ونظيّمُها^(٥)

جمع اللبة كأنه سمى كل ما يجاورها لبّة.

(١) المثنى / ٧٤، والمخصص ٢٣٥/١٣، والمزهر ١٩٣/٢.

(٢) شرح القصائد السبع / ٧٨، والمثنى / ٧٠، والمخصص ٢٣٤/١٣.

(٣) المثنى / ٦٧، وحلية المحاضرة ٢١/٢، وضرائر الشعر ٢٥٥.

(٤) المثنى / ٧٠.

(٥) المثنى / ٦٨.

وقال العباس • يمدح الرسول (عليه الصلاة) :

بل نطفةً تركبُ السفينَ وقد أجمَ نَسراً وأهلُهُ الغرقُ^(١)

يحتمل أن يكون (السفين) جمعاً استعمل موضع الواحد كأنه سمى كل جزء من السفينة سفينة ثم جمع^(٢).

٣- وصف الواحد بالجمع على تعدد أجزائه:

جاء عن العرب وصف الواحد بالجمع في ألفظ متعددة، وقد ذكر ابن قتيبة^(٣) من تلك الالفاظ: برمة أعشار، وثوب أهدام وأسمال، ونعل أسماط غير مصنعة. وذكر ابن خالويه^(٤) أنه لم يأت في كلام واحد يوصف بالجمع الا قولهم: ثوب أسمال، وثوب أكياش، وبرمة أكسار، وقدر أعشار، وقميص أخلاق. وذكر ابن جني^(٥) من تلك الالفاظ: برمة أعشار، وجفنة أكسار، وثوب أكياش، وكبد أفلاذ، وثوب أهباب وأخاب، وحبل أرماس وأرماس وأقطاع وأحذاق وثوب أسماط. وكل هذا متأول فيه معنى الجمع.

(١) الامالي الشجرية ٣٣٧/٢، وتعليق الفرائد/ ورقة ٥٥.

(٢) ينظر: الامالي الشجرية ٣٤١/٢.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٨٦.

(٤) ينظر: ليس في كلام العرب/ ٦٥.

(٥) ينظر: الخصائص ٤٨٢/٢.

ومن ذلك قول الشاعر :

جاء الشتاء وقميصي أخلاقٌ شرادَمْ يضحكُ منه التَّوَّاقُ^(١)

وعللَّ الكسائي قولهم: ثوب أخلاق، بأنهم ((أرادوا أن نواحيه أخلاق؛ فلذلك جمع))^(٢). أما الفراء فعللَّ لأنَّ وصف الواحد بالجمع في نحو: ثوب أخلاق بقوله: ((لأن الخلوقة في الثوب تتسع فيسمى كل موضع منها خلقاً، ثم يجمع على هذا المعنى))^(٣)، أمّا ابن خالويه فقال: ((وإنما جاز ذلك، لأنّه يعني به أنه قد تخرق من جوانبه حتى صار جمعاً))^(٤)، ومن ذلك (نطفة أمشاج) قال تعالى: ﴿وَلَمَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الانسان: ٢]، فقد قيل^(٥): إنّ (الأمشاج) جمع كقولهم: برمة أعشار، وقد قيل أيضاً^(٦): إنّ النطفة بمعنى الجمع، إذ جعل كل جزء من النطفة نطفةً، فاعتُبر ذلك، فوصفت بالجمع.

ويرى ابن يعيش^(٧) أنّ سبب وصف المفرد بصيغة (أفعال) هو أن أبنية القلة أقرب الى الواحد من أبنية الكثرة؛ ولذلك يجري عليها كثير من

(١) تأويل مشكل القرآن/٢٨٦، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/١١٥، وليس في كلام العرب/٦٥.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب /١٢.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/١١٥.

(٤) ليس في كلام العرب /٦٥.

(٥) ينظر: مجمع البيان ١٠/٤٠٤.

(٦) ينظر: الدر المصون ٤/ ورقة ٢٢١، والفتوحات الإلهية ٣/٤٥٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١١/٥، و ١٥.

أحكام المفرد، كجواز تصغيره على لفظه، وجواز وصف المفرد به، وجواز عود الضمير اليه بلفظ الإفراد. أما سيبويه فيرى أن صيغة (أفعال) للمفرد قال: ((وأما أفعال فقد يقع للواحد))^(١)، وذكر في موضع آخر أن (أفعال) ضارعت الواحد؛ لأنك تقول: أقوال وأقاويل، وأعراب وأعاريب^(٢)، وتابعه المبرد^(٣) على ذلك.

ويرى الزمخشري أيضاً أن هذه الصيغة مفردة قال: ((وهي ألفاظ مفردة غير جموع؛ ولذلك وقعت صفات للأفراد))^(٤)، وليس هذا بصحيح، بل (أفعال) صيغة من صيغ الجمع، وليست صيغة مفردة. ويرى الرضي أنه ((لم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع))^(٥)، لكنه عاد فذكر أن هذا ليس مختصاً بهذا الوزن^(٦).

ومما جاء على خلاف هذا الوزن قولهم: أرضٌ سباسب، يسمون كل قطعة منها سباسباً لاتساعها^(٧)، وقالوا: ثوب شرانم وشبارق، إذا كان بالياً

(١) الكتاب ١٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٢٩/٣.

(٤) الكشف ٦٦٦/٤.

(٥) شرح الكافية ٤٠/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٥٧/١.

(٧) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ٢١٣.

متقطعاً^(١)، وقالوا: ثوب خبائب جمع خبيبة أي متقطع، وأرض مُحول محل وأرض جُذوب جمع جذب، وعام أحامس جمع أحمر أي: شديد^(٢).

٤- وضع الجمع موضع المفرد في الاشخاص:

جاء الجمع مراداً به المفرد ليس على تعدد أجزاء الشيء، وتصور المع فيه، بل من باب وضع الجمع موضع المفرد في الأشخاص، ولعل السبب في ذلك هو أهمية الشخص وكونه يؤدي عن غيره من الجماعة ويوم مقامهم، كما أنه في سلوكه قد يعبر عن سلوك مجموعة من الناس، ولذلك وصف الله تعالى ابراهيم • بأنه أمة فقال: ﴿إِنَّا إِتْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ خَافًا وَلَرَّيْكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، قال الفراء ((والناس في هذا الموضع واحد وهو نعيم بن مسعود الأشجعي))^(٣)، وذكر الطبري^(٤) أن العرب تفعل ذلك كثيراً، فتذكر الجماعة وتريد الواحد. وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ

(١) ينظر: الحطال في إصلاح الخلل / ١١١.

(٢) ينظر: الفیصل فی ألوان الجموع / ٢٧٩.

(٣) معاني القرآن ٢٤٧/١.

(٤) ينظر: جامع البيان ١٩/٤.

وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴿ [المائدة: ٥٥] ذكر المفسرون ^(١) أنه أراد بقوله ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ علياً • وعلل الزمخشري ذلك بقوله: ((جيء به على لفظ الجمع — وإن كان السبب منه رجلاً واحداً — ليرغب الناس في مثل فعله فينالوا مثل ثوابه)) ^(٢).

وعده مقاتل ^(٣) من باب إطلاق الجمع على الواحد مجازاً. وفي قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، قيل ان الملائكة هنا جبريل • وحده ^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، قالوا: ان الرسول كان واحداً؛ ولذلك قال (ارجع إليهم) ^(٥)، وقد عدوا من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤] فجمع والمنادي واحد ^(٦).

(١) ينظر: الكشف ٦٤٩/١، والبحر المحيط ٥١٣/٣.

(٢) الكشف ٦٤٩/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥١٣/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٠/١، وجامع البيان ٣٦٤-٣٦٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٣/٢، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٤، والصاحبي في فقه اللغة/٢١٢.

(٦) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٨٣، والصاحبي في فقه اللغة/٢١٢.

٥ - جمع التكسير بمعنى الواحد :

يختلف جمع التكسير عن غيره من المجموع في أنه يجري عليه كثير من أحكام المفرد، كتذكير فعله، وعود الضمير إليه مفرداً. وهو عند ابن قيم الجوزية: ((بمنزلة الواحد في أن إعرابه كإعرابه ومجراه في كثير من الكلام مجرى اسم الجنس))^(١)، ولذلك ((يجري مجرى الواحد))^(٢) وتعليل ذلك أنه ((لم يُبنَ على واحد، فجاز أن يذهب بالجمع الى الواحد))^(٣). قال مكي: ((والعرب تصرف الضمير الى الواحد وإن كان لفظ الجمع قد تقدم))^(٤)، وذكر السمين الحلبي هذا المعنى^(٥).

ومن الجمع الذي جاء بمعنى الواحد قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً تَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦] لم يقل: (بطونها) والأنعام مؤنثة؛ ((لأنه ذهب به الى النعم، والنعم ذكر، وإنما جاز أن تذهب به الى واحدها؛

(١) بدائع الفوائد ١/١٢٥.

(٢) النوادر في اللغة / ١٧٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١٣٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٤٢٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢/ ورقة ٤٩٥.

لأنّ الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع^(١) وقيل: ان الضمير في (بطونه) عاد مفرداً الى (الأنعام)، لأنه بمعنى المفرد^(٢).

وقال رجل من بني تميم:

أَلْبَانُ إِبْلِ تَعْلَةَ بْنِ مُسَافِرٍ مَا دَامَ يَمْلِكُهَا عَلَيَّ حَرَامُ
وِطْعَامُ عِمْرَانَ بْنِ أَوْفَى مِثْلُهُ مَا دَامَ يُسَلِّكُ فِي الْبَطُونِ طَعَامُ^(٣)

عاد الضمير في (مثله) مفرداً الى الألبان؛ لأنها ((تجري مجرى اللبن فحمله على المعنى))^(٤).

وقال الشاعر:

أَلَا إِنَّ جِيرَاتِي الْعَشِيَّةَ رَائِحُ دَعْتَهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَازِحُ^(٥)
قَالَ (رائح) فأعاد الضمير مفرداً إلى الجيران ((لأنّ الجيران قد خرج مخرج الواحد من الجمع إذ لم يُبين جمعه على واحد))^(٦). وذكر أبو

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٢٩.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٦١٥، وشرح جمل الزجاجي ١/٦٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك/١٤٠.

(٣) الكامل ١/٥٩، والامالي الشجرية ١/٣٢٩، وشرح جمل الزجاجي ١/٦٢٠.

(٤) الكامل ١/٥٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٣٠، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٩٣، والمحاسب ٢/١٥٤.

(٦) معاني القرآن ١/١٣٠، وينظر: المحاسب ٢/١٥٤.

حيان^(١) ان هذا المفرد بتقدير موصوفٍ مفرد اللفظ دون المعنى والتقدير:
جميع رائج ولا أرى موجباً لهذا التكلف.
وقال رؤية:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلَقٌ كأنه في الجلدِ توليعُ البهَقِ^(٢)
قال له أبو عبيدة: ((إن كنت أردتَ الخطوط، فقل: كأنها، وإن كنتَ
أردتَ السوادَ والبلق، فقل كأنهما، فقال رؤية: أردتُ كأنَ ذاك))^(٣).

٦- أفراد الضمير على معنى الجمع أو الجنس:

يعود الضمير في هذه الحالة على الجمع مفرداً: إمّا لأنَّ الجمع بمعنى
المفرد، وإمّا لأنَّ الضمير يعود على الجنس. ومثال ذلك ما أورده
سيبويه^(٤) من قولهم: هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُهُ، وأكرمُ بنيهِ وأنبلُهُ. كان
القياس جمع الضمير، ولكنه أفرد؛ لأنَّ الجمع الذي سبقه بمعنى المفرد. قال
ابن جني: ((أفرد الضمير؛ لأنَّ هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك: هو
أحسنُ فتًى في الناس))^(٥).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب / ورقة / ١٣٩.

(٢) مجاز القرآن ٤٣/١، ومجالس العلماء / ٢٧٧، والمحتسب ١٥٤/٢، وشرح جمل
الزجاجي ٦٢١/١.

(٣) المحتسب ١٥٤/٢، وينظر: مجاز القرآن ٤٤/١، ومجالس العلماء / ٢٧٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٤١/١.

(٥) الخصائص ٤١٩/٢.

ومن الشواهد الشعرية قول ذي الرمة:

ومية أحسن الثقلين وجهاً وسالفة وأحسنه قذالاً^(١)

قال ابن جني: ((فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه. وهذا يدلّك

على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع، فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الأفراد؛ لأنّه مما يؤلف في هذا المكان))^(٢). وقال جرير:

ألسنا أكرم الثقلين رجلاً وأعظمه ببطن حراء نارا^(٣)

أفرد الضمير بن في (أعظمه) ولم يقل: وأعظمهم.

وقال رافع هريم وهو شاعر إسلامي:

أستم أقل الحيّ عند لوائهم وأكثرهم عند الغنيمّة والقدر

وأمشاه بالشيء المحقرّ بينهم وألامهم عند الجسيم من الأمر^(٤)

أفرد الضمير في (أمشاه) ولم يقل: (أمشاهم) وأورد أبو زيد^(٥) تعليلاً

لإفراد الضمير هو أنه أراد (أمشى من)، ولكنه أضمر (من) ثم حمّله على لفظها.

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٩٣، والخصائص ٢/٤١٩، والمقتصد في

شرح الإيضاح ٢/٨٨٩.

(٢) الخصائص ٢/٤١٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٤٢٩.

(٤) النوادر في اللغة ١٨٦.

(٥) ينظر: النوادر في اللغة ١٨٧.

ومن ذلك ما جاء في صفة عبدالمطلب بأنه ((أوسمُ الناسِ وأجمَلُهُ))^(١). قال السهيلي: ((ذكر سيبويه هذا محكيّاً عن العرب، ووجهه عندهم: انه محمول على المعنى فكأنك قلت: أحسنُ رجلٍ وأجمَلُهُ، فأفرد الاسم المضمّر التفاتاً الى هذا المعنى))^(٢). هذا هو التوجيه الاول لإفراد الضمير وهو أن الجمع بمعنى المفرد.

أما التوجيه الآخر لإفراد الضمير، فهو أنه يراد به الجنس او الشيء. وليس لأنّ الجمع بمعنى المفرد؛ لأنّ الضمير قد عاد مذكراً الى المؤنث، ولو عاد على الجمع لكان مفرداً مؤنثاً. قال الفراء: ((وكذلك قولك: هي أحسنُ النساءِ وأجمَلُهُ، مَنْ قال: وأجمَلُهُ، قال: أجملُ شيء في النساء، ومن قال وأجمَلُهُنَّ حمله على اللفظ))^(٣).

وقال أبو بكر بن الانباري في بيت ذي الرّمة ((أراد أحسنُ شيء خذاً))^(٤)، أما السهيلي فحمل البيت على معنى الجنس فقال: ((وهو عندي محمولٌ على الجنس كأنه حين ذكر الناس قال: هو أجملُ هذا الجنس من الخلق))^(٥). والذي حمله على العدول عن التفسير الأول ما جاء في الحديث الصحيح: ((خيرُ نساءِ ركبْن الإبلَ نساءُ قريش: أحناءُ على ولدٍ في صغره،

(١) الروض الأنف ١/٢٦١.

(٢) الروض الأنف ١/٢٦١-٢٦٢.

(٣) معاني القرآن ١/١٣٠.

(٤) الزاهر في معاني كمات الناس ٢/٢٩٣.

(٥) الروض الأنف ١/٢٦٢-٢٦٣.

وأرعاؤه على زوج في ذاتِ يده^(١). ولا يستقيم هنا حملة على الأفراد، فلو حملة على الأفراد لقال: أحناها وأرعاها، فالتقدير - إذن - أحنى هذا الجنس أو الصنف الذي هو النساء ونحو ذلك^(٢).

وفي حديث حارثة بن وهب قال: ((صلى بنا رسول الله ﷺ أكثر ما كنا وآمنه بمنى ركعتين))^(٣). ذكر العكبري^(٤) أن الهاء في (آمنه) تعود على جنس الناس وهو مفرد، وأجاز أيضاً أن تعود على الكون الذي أضيف (أكثر) إليه.

ثالثاً: الجمع بمعنى المثنى :

الأصل في الجمع أن يكون للجمع، وفي المثنى أن يكون للمثنى، ولكن الجمع قد يأتي مراداً منه المثنى حملاً على المعنى، وقبل أن ندخل في تفاصيل الموضوع يحسن بنا أن نطرق مسألة تتعلق بالجمع والمثنى هي:

١ - هل الاثنان أول الجمع وأقله؟

هذه المسألة فيها خلاف؛ فمن حيث الوضع اللغوي تدل لفظة الجمع على أنه: ((ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ))^(٥)، والمثنى هو أيضاً: ضم شيء إلى

(١) مسند الإمام أحمد ٣١٩/٢.

(٢) ينظر: الروض الأنف ١/٢٦٤-٢٦٥، وبدائع الفوائد ١/١٢٧.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٣٠٦/٤.

(٤) ينظر: إعراب الحديث النبوي / ٧٤.

(٥) ينظر: المقتضب ١٥٦/٢، وجامع البيان ٤٣/٨، والجمل في النحو ٣١٢.

شيء، فهل المثني جمع، أو هو أول الجمع وأقله؟ الظاهر أن الخليل وسيبويه يريان أن المثني جمع، قال سيبويه ((وسألتُ الخليلَ عن: ما أحسنَ وجوهَهُما: فقال: لأنَّ الاثنينَ جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحنُ فعلنا))^(١).

وعَلَّ ابن الشجري كلام الخليل بقوله: ((وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب، من حيث كانت التثنية عدداً تركَّب من ضم واحد إلى واحد، وأول الجمع وهو الثلاثة تركَّب من ضم واحد الى اثنين؛ فلذلك قال: لأنَّ الاثنينَ جميعٌ))^(٢)، وتابع الخليل وسيبويه المبرد^(٣)؛ فهو يرى ان الاصل في التثنية هو الجمع، وأن ذلك جائز في الشعر. وممن يرى هذا الرأي ايضاً الزجاج^(٤) وتلميذه الزجاجي^(٥).

ونقل الطبري عن بعض النحويين أنَّ اقل الجمع اثنان؛ وذلك أنَّ التثنية هي ((ضمُّ شيء الى شيء صاراً جميعاً بعد أن كانا فردين، فجمعاً ليُعلم ان الاثنين جمعٌ))^(٦)، ويرى أبو حيان^(٧) أيضاً أنَّ التثنية جمع.

(١) الكتاب ٢٤١/١، وينظر: ٢٠١/٢.

(٢) الامالي الشجرية ١٣/١.

(٣) ينظر: المقتضب ١٥٦/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٠/٢.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١٣٧، والجمل في النحو / ٣١٢.

(٦) جامع البيان ٢٠٣/٨.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٢٠٣/٧.

وذكر عباس حسن^(١) — وهو من المحدثين — أن انمراد عند اللغويين بالجمع قد يكون اثنين؛ وذلك أن الجمع في اصطلاحهم يطلق على الاثنين كما يطلق على ما زاد على الإثنين. وعَلَّل الدكتور إبراهيم السامرائي^(٢) عدم مطابقة الضمير العائد على المثنى بكون المثنى داخلاً في حيز الجمع. والصحيح أن سبب مخالفة العائد إنما جاء حملاً على المعنى؛ لأن المثنى داخل في حيز الجمع، فالمثنى في الشواهد التي ذكرها السامرائي^(٣) هو في معنى جمع.

وذكر ابن فلاح^(٤) أن العلماء اختلفوا في أقل الجمع؛ فجمهور العلماء يرى أنه ثلاثة، وذهب جماعة إلى أنه اثنان. وحجة الجمهور من ثلاثة أوجه: —

الاول: أن لفظ التثنية مغاير للفظ الجمع.

الثاني: أن التثنية لا توصف بالجمع، والجمع لا يوصف بالتثنية، ولو كانا مشتركين في الجمع، لجاز ذلك.

الثالث: مغايرة ضمير المثنى لضمير الجمع، ولو كانا مشتركين في الجمعية، لاشتركا في الضمير.

(١) ينظر: النحو الوافي ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: فقه اللغة المقارن / ٨٣.

(٣) ينظر: فقه اللغة المقارن / ٨٢-٨٣.

(٤) ينظر: المغني في النحو ١/ ورقة ١٩.

أما حجة مخالفهم فهي من هذه الأوجه :

الأول: اشتراك ضمير التثنية والجمع في نحو: قمنا.

الثاني: عود ضمير الجمع الى الاثنين كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ

الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا﴾ [الحجرات: ٩].

الثالث: التعبير عن الاثنين بالجمع كقوله تعالى: ﴿إِنْ نُنْزِلُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ

صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] وأجيب عن هذه الحجج بثلاثة أجوبة:

الأول: تعذر التثنية — لأنها ضم مفرد الى مثله — في قولنا: قمنا،

لانه هنا ضم مخاطب أو غائب الى المتكلم وهما غير المتكلم.

الثاني: عود ضمير الجمع الى المثنى إنما جاء حملاً على المعنى.

الثالث: انما عبّر عن الاثنين بالجمع لعدم حصول لبس في الكلام.

والذي نراه هو أن التثنية — وإن كانت ضم شيء الى شيء مثله —

تختلف عن الجمع في أن كلاً منهما له صيغة دالة عليه، وهما — وإن

تقاربا في المعنى — يختلفان في أن الجمع أعمّ من المثنى وأشمل منه.

٢- جمع الشئيين من شئيين:

كل شئيين من شئيين مما في بدن الانسان منه واحد، تثنيتهما جمع^(١)،

وذلك إذا كان الشيء الواحد لا ينفصل عن صاحبه كالرأس والقلب والظهر

والوجه. ولا يكون ذلك فيما منه شئيان كالأيدين والرجلين والعينين

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٢٩/١، والجمل في النحو ٣١٢، وشرح جمل

الزجاجي ٤٤٥/٢.

والأذنين، وهذا الجمع عند سيبويه هو ((أن يكون الشيطان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما! وما أحسن عواليهما!))^(١).

وعدَّ الثعالبي^(٢) إجراء المثنى مجرى الجمع من سنن العرب في كلامها. وقد يجيء هذا الجمع في الشَّيْئَيْنِ المنفصلين نحو: أفراسهما وغلماهما؛ وذلك أنهم شبهوا المنفصل بالمتصل، فقد نقل سيبويه أنهم ((قالوا: وضعا رحالهما، يريد رحلي رحلتين فأجروهُ مجرى شَيْئَيْنِ من شَيْئَيْنِ))^(٣) ونسب جواز ذلك الى يونس^(٤).

وأجاز الفراء ذلك ايضاً فيما ليس من خلق الانسان، وذلك نحو قولك للرجلين: خليتما نساءكما، وأنت تريد امرأتين، وخرقتما قمصكما، ثم قال: ((وإنما ذكرت ذلك؛ لأنَّ من النحويين من كان لا يجيزه إلا في خَلْق الإنسان، وكلُّ سِوَاءٍ))^(٥) وذكر ابن الشجري^(٦) أنهم أجروا ذلك في المنفصل عن الجسد، فقالوا: مدَّ اللهُ في أعماركما ونسأ في آجالكما.

(١) الكتاب ٢/٢٠١.

(٢) ينظر: فقه اللغة / ٢١٣.

(٣) الكتاب / ٢٤١، وينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٠٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٢٠١.

(٥) معاني القرآن ١/٣٠٧.

(٦) ينظر: الامالي الشجرية ١/١٢.

واختلفوا في سبب وضع المثنى موضع الجمع، فالخليل وسيبويه
يريان أنه جمع^(١) وهذا رأي كثير من النحويين^(٢). وقيل^(٣): إنما جمعوا
كراهة اجتماع تثنييتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه؛ لأن
المتضايقين يجريان مجرى الاسم الواحد، مع فهم المعنى وزوال اللبس؛ إذ
كل واحد ليس له إلّا رأس واحد أو قلب واحد؛ ولذلك لا يجوز الجمع فيما
في الجسم منه عضوان كاليدين والرجلين، بل تجب التثنية في ذلك.

وعلل الفراء^(٤) اختيار الجمع على التثنية بأن الشيء الواحد يقوم مقام
شيئين؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الانسان وضم اثنين الى
اثنين جمع. قال ابن يعيش ((وهذا من أصول الكوفيين الحسنة، ويؤيد ذلك
ان ما في الجسد منه شيء واحد، ففيه الدية كاملة كاللسان والرأس، فيه
شيطان فإن فيه نصف الدية)^(٥)، وعدّ ابن عصفور^(٦) رأي الفراء فاسداً،
مستدلاً بأنه: لو كان الامر كذلك، لوجب أن يُنزّل العضو الواحد منزلة
اثنين.

(١) ينظر: الكتاب ٢٤١/١، ٢٠١/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٥٦/٢، ومعاني القرآن وإعراجه ٢٠/٢، وجامع البيان ٤٣/٨،
والجمل في النحو ٣١٢، وشرح المفصل ١٥٥/٤.

(٣) ينظر: الامالي الشجرية ١٣/١، وشرح المفصل ١٥٥/٤، وشرح جمل الزجاجي
٤٤٦/٢، والمغني في النحو ١/ورقة ١٨، وجمع الهوامع ١٧٣/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣٠٧/١.

(٥) شرح المفصل ١٥٥/٤.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٤٦/٢.

ويجوز في هذا النوع من الجمع ثلاثة أوجه:-(^١)

١. الجمع وهو الأكثر والقياس.

٢. التثنية على الأصل وظاهر اللفظ.

٣. الإفراد.

أما التثنية فنحو: ضربتُ رأسيهما، نقل سيبويه(^٢) ذلك عن يونس.

ومنه قول الفرزدق:

هما نقتافي فيَّ من فمويهما على النابح العاوي أشدَّ رجام(^٣)
وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العُبط التي لا ترقع(^٤)

أما الإفراد فقد أجازوه الفراء فقال: ((ويجوز في الكلام أن تقول: انتني

برأس شاتين ... وإذا قلت: برأس شاتين، فإنك تريد الرأس من كل شاة(^٥)

وعلل ابن الشجري(^٦) مجيء المفرد مضافاً الى الاثنين، بأن إضافة العضو

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١-٣٠٨، والامالي الشجرية ١١/١-١٢،

والبيان غريب إعراب القرآن ٤٤٦/٢، وشرح المفصل ١٥٥/٤-١٥٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٠١/٢.

(٣) الكتاب ٢٠٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١، وليس في كلام العرب/١٧٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١.

(٥) معاني القرآن ٣٠٨/١.

(٦) ينظر: الامالي الشجرية ١٢/١.

الى الاثنين تنبئ عن المراد وخصّ هذا بالشعر. وعلل ابن يعيش^(١) ذلك بوضوح المعنى، وكون المفرد أخف، وقد خصّ أبو حيان^(٢) هذا بالشعر، وهو ما عليه البصريون.

وإذا كان هذا من قبيل الضرورة عند البصريين، فما معنى قول الألوسي: ((والعجب من ابن الشجري في حمله الأفراد على ضرورة الشعر، فإنه لم يقل أحدًا إنه من قبيل الضرورة))^(٣)؛ واختار النحويون التثنية على الأفراد، واختار ابن مالك^(٤) الأفراد على التثنية.

ومما جاء على الأفراد قول الشاعر:

كَأَنَّهُ وَجْهٌ تَرْكِبَيْنِ قَدْ غَضِبَا مُسْتَهْدَفَيْنِ لَطْعَنِ غَيْرِ تَذِيبِ^(٥)

أما الجمع فهو القياس والمختار وجاء عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ تُنُوبُوا إِلَى

اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] فقد جمع ولم يقل قلبكما^(٦)، وقال تعالى:

(١) ينظر: شرح المفصل ١٥٧/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٩١/٨.

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٩٨.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٠٨/١، والأمل الشجرية ١٢/١، والبيان في غريب

إعراب القرآن ٢٩١/١.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٠١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٦/٢.

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] ذكر المفسرون^(١) أن المقصود بالأيدي في الآية اليمين من كل واحد منهما، إذ ليس في الجسد إلا يمين واحدة: ((فلما عُلِمَ بالدليل الشرعي أن القطع محله اليمين، وليس في الجسد إلا يمين واحدة، جرت مجرى آحاد الجسد فجمعت كما جمع الوجهُ والظهر والقلب))^(٢).

وجاء في حديث طويل رواه عبدالله بن مسعود عن الملكين: ((لو كنتُ برميلةً مصر لأريتكم قبورهما، بالنعت الذي نعت لنا رسول الله ﷺ))^(٣)، كان القياس قبriهما. وقد وجهه العكبري^(٤) ثلاثة توجيهات: إما لأن التثنية جمع، وإما لأنه جمع كل ناحية من نواحي القبر، وإما لأن الإضافة إلى المثنى أغنت عن تثنية المضاف لأمن اللبس. وقال الشاعر:

ولولا رجاءُ أن تثوبا وما أرى عقولكم إلا بعيداً ذهابها^(٥)

جمع العقل في موضع التثنية وكان الأصل عقليكما.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١، والكشاف ٦٣٢/١، ومجمع البيان ١٩٠/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٠/١، وإملاء ما من به الرحمن ٢١٥/١.

(٢) الامالي الشجرية ١٤/١.

(٣) مسند الامام احمد بن حنبل ٤٥١/١.

(٤) ينظر: إعراب الحديث النبوي ١٢٧.

(٥) الامالي الشجرية ٢٠٣/٢.

والعائد على المثنى المجموع إما أن يطابق اللفظ أو يطابق المعنى.
قال الرضي: ((والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه،
يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى نحو: نفوسكما اعجبتي
وأعجبتي))^(١).

ومن مطابقة اللفظ قول الشاعر:

خَلِيلِي لَا تَهْلِكْ نَفُوسَكُمَا أَسَى فَبِئْسَ لَهَا فِيهَا بِهِ ذُهَيْتُ أَسَا^(٢)

ومن مطابقة العائد للمعنى قول الشاعر:

قَلُوبُكُمَا يَغْشَاهُمَا الْأَمْنُ عَادَةً إِذَا مِنْكُمَا الْأَبْطَالُ يَغْشَاهُمُ الذُّعْرُ^(٣)
وقال امرؤ القيس:

وَسَاقَانِ كَعْبَاهُمَا أَصْمَعَانِ أَعَالِيَهُمَا لَكَّتَا بِالْأَدِيمِ^(٤)
وقال الفرزدق:

رَأَوْا رَجُلًا هَزَّ الْجِبَالَ إِذَا التَّقَتْ رُؤُوسُ كَبِيرِيهِنَّ يَنْتَطِحَانِ^(٥)

(١) شرح الكافية ١٧٧/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك/١١٩، وشرح التسهيل للمرادي/١١٥.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك/١١٨، وشرح التسهيل للمرادي/١١٥.

(٤) المثنى/٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك/١١٨.

(٥) معاني القرآن للاخفش ٤١٠/٢، والمسائل المشكلة ١٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك/١١٨.

٣- جمع الشينين المنفصلين:

جاء الجمع مراداً به المثنى في الشينين المنفصلين في غير باب الجمع المضاف الى المثنى الذي قياسه الجمع. وهذا الجمع قياسه التثنية؛ لأنه جاء في شينين منفصلين أو منفردين ولم يضاف الى المثنى^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَعْنَا آلَ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴿١١٤﴾ وَنَجَّيْنَاهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ ﴿١١٥﴾ وَنَصَرْنَاهُمْ فَاكْفَأْنَاهُمُ الْغُلَيِّينَ ﴿١١٦﴾﴾ [الصافات: ١١٤-١١٦].

فالآيات بصدد الحديث عن موسى وهرون (عليهما السلام)، ولكن الضمير جاء جمعاً في قوله ﴿وَنَصَرْنَاهُمْ﴾ وما بعده؛ لأن الجمع جاء لهما ولأتباعهما. ثم قال ﴿وَأَيَّدْنَاهُمَا بِالْكِتَابِ الْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾﴾ [الصافات: ١١٧]. قال الفراء: ((وهذا من سعة العربية: أن يُذهبَ بالرئيس: النبي والأمير وشبهه الى الجمع، لجنوده وأتباعه والى التوحيد؛ لأنه واحد في الأصل))^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [الانبياء: ٧٨] جمع الضمير في ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾ العائد الى داود وسليمان (عليهما السلام) ولم يقل: (لحكمهما) وبهذا قرأ ابن عباس^(٣). وقيل: انما جمع؛ لأنه أراد الحاكم

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٠١.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٠-٣٩١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٨، و ٢٤٩، والبحر المحيط ٦/٣٣١.

والمحكوم عليه^(١)، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، ذكر المفسرون أن المراد بالإخوة أخوان فما زاد^(٢) وقال تعالى: ﴿وَأَلْقَى الْأُلُوحَ﴾ [الاعراف: ١٥٠] ذكر أنهما لوحان^(٣).

وقال تعالى: ﴿أَذْهَبَ أَنتَ وَأَخُوكَ بِأَيْتِي وَلَا نُنَافِي فِي ذِكْرِي﴾ (٤٢) [طه: ٤٢] جمع والمراد بالآيات اليد والعصا. قال أبو حيان: ((وقد يُطلق الجمع على المثني وهما اللتان تقدم ذكرهما ولذلك لما قال: فَأَتِ بَايَةَ، ألقى العصا ونزع اليد وقال: فذائك برهانان))^(٤)، وقال تعالى: ﴿فَأَذْهَبَا بِأَيْتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥] ذكر أبو حيان^(٥) أن قوله ﴿مَعَكُمْ﴾ من بساب وضع الجمع موضع التثنية أي: معكما. ومن ذلك قول الشماخ:
أَمِنْ دَمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا ظِلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٦)

(١) ينظر: مجمع البيان ٥٧/٧، والبيان في غريب اعراب القرآن ١٦٣/٢، والبحر المحيط ٣٣١/٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١، ٢٠٨/٢، ومجاز القرآن ١١٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١، وتأويل مشكل القرآن/٢٨٣.

(٤) البحر المحيط ٢٤٥/٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٨/٧.

(٦) الكتاب ١٠٢/١، والمسائل المشكلة/١٣٣، وشرح المفصل ٨٦/٦.

الضمير في (مصطلاهما) — عند سيبويه — يعود على جارتا صفاً.
أما عند المبرد^(١) فيعود على الأعالي لا على الجارتين؛ لأن الأعالي
مثنى في المعنى أي بمعنى الأعلين، فكأنه قال: كميتا الأعالي، جونتـا
مصطلى الأعالي، ويرى الرضي^(٢) أن الاعالي جمع في معنى المثنى وإنما
جُمعا بما حولهما.

٤ - الجمع على تعدد أجزاء المثنى:

ومن الجمع الذي يأتي بمعنى المثنى، جمع الشيء على تعدد الأجزاء،
او باعتبار ما حوله، وهذا يأتي في الأماكن وفي غيرها. قال ابن مالك:
((وقد نَقَدْرُ تسمية جزءٍ باسم كلِّ فيقع الجمع موقع واحدٍ أو مثناه))^(٣)،
ومن وقوع الجمع موقع المثنى قولهم^(٤): رجلٌ ذو مناكب، وامرأة عظيمة
المآكم، ورجل غليظ الحواجب، وشديد المرافق، وضخم المناخر، وامرأة
ذات أوراك.

ويقال هو يمشي على كراسيـه، قال العجاج^(٥) * على كراسيـعي وميرُ

(١) ينظر: المسائل المشكـلة/١٣٨، وتحصيل عين الذهب ١/١٠٢، والمقتصد في شرح

الإيضاح ١/٥٥٠، وشرح المفصل ٦/٨٧، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٧٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٠٨.

(٣) تسهيل الفوائد/١٩.

(٤) ينظر: حلية المحاضرة ٢/٢٢، والمخصص ١٣/٢٣٤، والمزهر ٢/١٩٢.

(٥) المثنى/٦٩، والمخصص ١٣/٢٣٥، والمزهر ٢/١٩٢.

فَقَيَّةٌ * وانما له كرسوعان. وقال أبو النجم العجلي^(١) * رُكِبَ فِي ضَخَمِ
الذَفَارَى قَنْدَلٍ * يريد الذفرين. وقال الكميت:
هَاجَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْرَاطِ نَافِجَةٌ فِي فِلْتَةٍ بَيْنَ إِظْلَامٍ وَإِسْفَارٍ^(٢)
عَبَّرَ (بالأشراط) عن نجمين هما الشرطان فجمعهما بما حولهما، إذ
إِنَّ إِلَى جَانِبَيْهِمَا كَوْكَبًا صَغِيرًا فَعَدَّهُ مِنْهُمَا. وقال الآخر:

أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي تَرْبِطُ بِالْحَبْلِ أَكْبَرَ عَاتِي^(٣)
ويمكن أن نعدَّ من هذا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٤) [الأنبياء: ٣٣]، قال أبو حيان: ((وجاء
الضمير مجموعاً - وإن كان عائداً على الشمس والقمر - باعتبار مطالعتهما
لكثرة المطالع))^(٥).

رابعاً: المثنى بمعنى الجمع:

١ - التثنية على معنى اسم الجمع

الأصل في المثنى أن يدل على اثنين حقيقة، ولكن قد يكون اللفظ
ظاهره التثنية ومعناه الجمع إذا دلت على ذلك قرينة، قال الفراء: ((وربما
ذهبت العرب بالاثنتين إلى الجمع كما يُذهب بالواحد إلى الجمع))^(٦)، وذلك

(١) المثنى/٦٩، والمخصص ٢٣٤/١٣، والمزهر ١٩١/٢.

(٢) المثنى/٧٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك/١٢٣.

(٤) النهر الماد من البحر المحيط ٣٠٨/٦.

(٥) معاني القرآن ٣٩١/٢.

وذلك إذا كان الاثنان يدلان على العموم وغير مقصود بهما التثنية، وقد بين الفراء هذا المعنى فقال: ((وإذا كان الاثنان غير مصمود لهما ذهباً مذهب الجمع، تقول في الكلام: ما جعل الله المسلم كالكافر، فلا تسوينَّ بينهم، وبينهما، وكلَّ صواب))^(١) ولكن العرب إذا أرادت التثنية، ثبت الشيء المطلوب، أما إذا أرادت الجمع فقد تفرد اللفظ وذلك ((لأنَّ الواحد قد يكون في معنى الجمع ولا يكون في معنى اثنين؛ ألا ترى أنك تقول: كم عندك من درهمٍ ودرهمٍ، ولا يجوز: كم عندك من درهمين، فلذلك كثرت التثنية ولم يجمع))^(٢) وذلك أن المثني يدل على الاثنين ولا يدل على الجمع، فذا ثني الاسم دلَّ على اثنين بأعيانهما^(٣).

وذكر الثعالبي حكايةً في المثني الذي يراد به الجمع نوردها لطرافتها: ((قال الشعبي في كلام له في مجلس عبد الملك بن مروان: رجلانِ جاءوني. فقال عبد الملك: لحنْتَ يا شعبي. قال يا أمير المؤمنين: لم ألحنُ مع قول الله عزَّ وجل: ﴿هَٰذَا خَصَمَانِ اٰخِصِمُوْا فِي رِيْبِهِمْ﴾ [الحج: ١٩]. فقال عبد الملك: لله درُّك يا فقيه العراقيين! قد شفيت وكفيت))^(٤).

ونقول: أخطأ الشعبي في كلامه وفي احتجاجه له، لأنَّ هناك فرقاً بين (رجلان) و (خصمان) إذ إنَّ (رجلان) يدل على الثنية لفظاً ومعنى. أما

(١) معاني القرآن ٣٣٢/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٥٤/٢-٥٥.

(٣) ينظر-جامع البيان ٤٥٦/١٠.

(٤) فقه اللغة و اسرار العربية/٢١٦.

(خصمان) فيدل على التثنية لفظاً وعلى الجمع معنى، إذ تحت كل خصم أفراد كثيرون؛ ولذلك جاز الحمل على معنى (خصمان) في الجمع، ولم يجز في (رجلان)؛ لأنه يدل على الاثنين في اللفظ وفي المعنى.

ولا يجيء المثنى بمعنى الجمع إلا إذا كان تحته أفراد كثيرون. ومما جاء من المثنى محمولاً على معنى الجمع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ

ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾ [النمل: ٤٥]

فقد جاء ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ صفة لـ ﴿فَرِيقَانِ﴾ على المعنى، لأن الفريق اسم جمع يقع تحته أفراد كثيرون. ولو جاء على اللفظ لقال: يختصمان^(١)، وحسن مجيء الجمع — هنا — كونه فاصلة^(٢).

وقال تعالى: ﴿هَٰذَا خِصْمَانِ اخْتَصِمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]. قال

﴿اخْتَصِمُوا﴾ لأنه عنى جمعين^(٣) أو فوجين، أو فريقين^(٤)، وهذا المثنى تحته أفراد كثيرون فجمع على المعنى. ولو قرئ (اختصما) على اللفظ، لكان صواباً، وبذلك قرأ ابن أبي عبيدة^(٥).

(١) ينظر: إعراب القرآن ٥٢٦/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٨٢/٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢٠/٢.

(٤) ينظر: الكشف ١٤٩/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣٦٠/٦.

وقال تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾

[الحجرات: ٩] وقد حمل على المعنى في ﴿اقْتَتَلُوا﴾ فجمع الضمير العائد الى الطائفتين؛ لأن الطائفة تفيد الجمع، وهي بمعنى القوم والناس^(١)، ولو قال: (اقتتلنا) على لفظ الطائفتين لكان صواباً، وهي كذلك في مصحف عبدالله بن مسعود^(٢). وبها قرأ ابن أبي عبيدة^(٣)، وحمل على اللفظ في (بينهما) فعاد الضمير مثني على لفظ الطائفتين. وقال تعالى: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ [ال عمران: ١٢٢] قرأ عبدالله بن مسعود^(٤) ((والله وليهم)) فحمل على معنى الطائفتين؛ لأن المراد بهما الجمع.

وقال تعالى: ﴿يَنْمَعَشِرَ الْجَنُّ وَالْإِنْسُ إِذَا اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا﴾ [الرحمن: ٣٣]،

جمع الضمير في ﴿اسْتَطَعْتُمْ﴾ العائد على الجن والإنس؛ لأن كلا منهما جمع، فجمع على المعنى^(٥)، ولو جاء على اللفظ، لكان (استطعتما)، وبذلك قرأ (زيد بن علي)^(٦).

(١) ينظر: انكشاف ٣٦٤/٤، والبحر المحيط ١١٢/٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧١/٣.

(٣) ينظر: الكشاف ٣٦٤/٤، والبحر المحيط ١١٢/٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٣/١، والبحر المحيط ٤٧/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٦-١١٧/٣، والبحر المحيط ١٩٤-١٩٥/٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٦/٣، والبحر المحيط ١٩٤/٨.

٢ - التثنية على معنى الجماعتين أو الصنفين:

القياس في الجمع ان لا يثنى؛ لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة.

أما التثنية فتدل على القلة والعدد المحدد بإثنين، وهذان المعنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة^(١). وإنما جازت هذه التثنية على التأويل بالجماعتين أو الفرقتين أو الصنفين أو الضربين وما أشبه ذلك. وما لا يحتمل على هذا المعنى لا تجوز فيه التثنية، والمفرد في هذه التثنية جمع في حقيقته؛ لأنه يضم أفراداً كثيرين؛ ولذلك تعد هذه التثنية جمعاً في الحقيقة، وليست كتثنية شيئين مفردين منفصلين.

وتأتي هذه التثنية في جمع التكسير، واسم الجمع، وما يدل على ضربين مختلفين. قال سيبويه ((وكذلك الحَلْمُ والبُسْرُ والتمر، إلا أن تقول : عقلان وبُسْران وتمران، أي: ضربان مختلفان. وقالوا: إبلان؛ لأنه اسم لم يُكسر عليه. وإنما يريدون قطيعين، وذلك يعنون. وقالوا: لقاحان سوداوان، جعلوهما بمنزلة ذا. وإنما تسمع ذا الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر. وذلك؛ لأنهم يقولون: لقاح واحدة، كقولك: قطعة واحدة. وهو في إبل أقوى؛ لأنه لم يكسر عليه شيء))^(٢).

(١) ينظر: شرح المفصل ١٥٣/٤.

(٢) الكتاب ٢٠٢/٢.

وذكر ابن عصفور^(١) أن اسم الجمع والتكسير لا يثنيان إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام. أما الرضي^(٢) فأجاز تثنية اسم الجمع وجمع التكسير ما عدا صيغة الاقصى (منتهى الجموع) وذلك على تأويل الفرقتين.

ومما جاء من هذه التثنية التي تفيد معنى الجمع قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الانباء: ٣٠]، قال الاخفش: ((قال: كانتا؛ لأنه جعلهما صنفين، كنحو قول العرب: هما لقاحان سوداوان))^(٣).

اما الزمخشري^(٤) فذكر أن المراد جماعة السموات وجماعة الارض. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [ال عمران: ١٥٥]، هنا ثنى اسم الجمع، واسم الجمع لا يثنى؛ لأنه أراد جمع المؤمنين وجمع المشركين؛ فلذلك صحت التثنية^(٥).

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، قال ابن الشجري: ((فالسما والارض

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٣٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/١٧٧.

(٣) معاني القرآن ٢/٤١٠.

(٤) ينظر: الكشف ٣/١١٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣/٩٠.

ههنا تجربان مجرى الفرقتين، أو الفريقين نقول: الفرقتان أو الفريقان قالوا، ولو قنت الفرقتان قالوا، كان حسنا وجاء قوله: ﴿مَلَأَيْنَا﴾ جمعاً منصوباً على الحال من السماء والارض حملاً على المعنى كما نقول: جاء الفريقان متسلحين، وجاء الجيش متفرقين^(١).

ومن تثنية اسم الجمع قول الفرزدق:

وكل رفيق كل رجل - وإن هما تعاطى القتا قوماهما - أخوان^(٢)
وأشدد أبو زيد:

لنا إعلان فيهما ما علمتم فعن أيها ما شئتم فتنكبوا^(٣)
ومن تثنية الجمع قول أبي النجم العجلي:

تبقلت من أول التبقل بين رماحي مالك ونهشل^(٤)
وقول الشاعر:

لأصبح الحي أوباداً ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين^(٥)

(١) الامالي الشجرية ٣١١/١-٣١٢.

(٢) المسائل المشكلة/٤٤٣، وشرح جمل الزجاجي ١/١٣٨، والبحر المحيط ٣/٩٠.

(٣) النوادر في اللغة/٤١٧، وشرح المفصل ٤/١٥٤، وشرح الكافية ٢/١٧٧.

(٤) شرح المفصل ٤/١٥٤، وشرح جمل الزجاجي ١/١٣٨.

(٥) شرح المفصل ٤/١٥٤، وشرح الكافية ٢/١٧٧.

خامساً: المثنى بمعنى المفرد:

أكثر ما يأتي هذا في الأماكن والبقاع فيكون الواحد بلفظ المثنى، وعلل سيبويه إطلاق لفظ المثنى على الإماكن والجبال بقوله: ((إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما اشبه ذلك، من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول فيصبر كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب والقحط، ولا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر، فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيء))^(١) أما المبرد فعلى ذلك بقوله: ((وجاز هذا في الأماكن، لأنك تومئ اليها إيماءً واحداً، ولأن كل واحد منهما لا يفارق صاحبه، ولا يكون مثل هذا الاناسي؛ لأن الواحد يفارق صاحبه، فتخبر عنه على حياله ويزول ويتصرف))^(٢).

وقد أشار الفراء الى هذه الظاهرة عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ۖ﴾ [الرحمن: ٤٦]، فنقل عن المفسرين أنهما بستانان من بساتين الجنة ثم قال: ((وقد يكون في العربية جنةً تثنيتهما العرب في أشعارها ... وذلك أن الشعر له قوافٍ يقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما

(١) الكتاب ١/٢٦٨.

(٢) المقتضب ٤/٣٢٤.

لا يحتمله الكلام))^(١) واستشهد الفراء لتأييد مذهبه بقول الراجز:

ومهمهين قذفين مرتين قطعته بالأم لا بالسنتين^(٢)

أراد مهمهاً وسمناً واحداً؛ ولذلك أعاد الضمير مفرداً في (قطعه)

وهو لمهمهين. وقال الآخر:

يسعى بكيداء ولهذمين قد جعل الارطاة جنتين^(٣)

وذكر السهيلي^(٤) أن للعرب مذهباً في أشعارها في تثنية البقعة

الواحدة وجمعها، وإن التثنية كثيرة. وعلل التثنية بقوله: ((وإنما تقصد

العرب في هذا الإشارة الى جانبي كل بلدة أو الإشارة الى أعلى البلدة

وأسفلها، فيجعلونها اثنين على هذا المغزى))^(٥) ثم قال: ((وأحسن ما تكون

هذه التثنية إذا كانت في ذكر جنة وبستان فتسميها جنتين في فصيح الكلام

إشعاراً بأن لها وجهين، وأنت إذا دخلتها، ونظرت إليها يميناً وشمالاً رأيت

من كلتا الناحيتين ما يملأ عينك قرة، وصدرك مسرة))^(٦).

وعدّ من ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ

يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ [سبأ: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا

(١) معاني القرآن ١١٨/٣.

(٢) معاني القرآن ١١٨/٣.

(٣) معاني القرآن ١١٨/٣.

(٤) ينظر: الروض الأنف ٢/٢٥٢.

(٥) الروض الأنف ٢/٢٥٣.

(٦) الروض الأنف ٢/٢٥٥.

جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَبٍ ﴿٣٢﴾ [الكهف: ٣٢]، إلى قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [الكهف: ٣٥] فأفرد الجنة التي وردت مثناة في الآية السابقة.

وقد أحسن الدكتور أحمد نصيف الجنابي في تفسيره لظاهرة تثنية المفرد، فهو يرى أن للسياق الموسيقي أثراً في استبدال صيغة بصيغته أخرى، من أجل المحافظة على نسق الكلام وموسيقاه، وأن هناك طرائق يؤثر بها السياق الموسيقي في بناء الجملة العربية^(١). ومن هذه الطرائق استبدال صيغة المثني بصيغة المفرد. ولكنه يرى أن الجنتين في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦] تعني الجنان الكثيرة مستدلاً على ذلك بدليلين: (٢).

أحدهما قياسي: وهو أن العرب تطلق المثني وتريد الجمع. والآخر سماعي أو (نقلي): وهو أن القرآن نفسه وعد المؤمنين جنات كثيرة. وهذا رأي مبتكر يضاف الى الآراء التي قيلت في الآية. ومما جاء من الشواهد الشعرية على تثنية المفرد قول الفرزدق: عشيّة سأل المربدان كلاهما عجاجة موت بالسيوف الصوارم^(٣)

(١) ينظر: السياق الموسيقي للجملة العربية وأثره في بنائها / مجلة آداب المستنصرية، العدد السابع، لسنة ١٩٧٩ ص ٤٩.

(٢) ينظر: البحث السابق / ص ٦٣.

(٣) الكامل ١/١٤٣، وحلية المحاضرة ٢/٢٣، والروض الانف ٢/٢٥٤.

قال المبرد: ((يريد المريد وما يليه مما جرى مجراه))^(١).

وقال جرير:

بان الخليط برامتين فودعوا أو كلما ظعنوا لبين تجزع^(٢)

ورامة أرض واحدة معروفة.

وقال عنتره:

كيف المراز وقد تربع أهلها بعيزتين وأهلنا بالغيلم^(٣)

وعنيزة اسم موضع.

وقال لبيد:

فنگب حوضي ما يهمل بوردها يميل بصحراء القناتين جادلا^(٤)

والقنان اسم جبل.

سادساً: المفرد بمعنى المثني:

أجاز ابن الشجري في العضوين اللذين لا يكاد أحدهما يفترق عن

الآخر كاليدين والرجلين والعينين أربعة أوجه هي:^(٥)

١. استعمال الحقيقة في الخبر والمخبر عنه فنقول: عيناى رأته،

وإذناى سمعته.

(١) الكامل ١/١٤٣.

(٢) الخصائص ٢/٤٢٠.

(٣) المثني/٦٤، وجنى الجنيتين/٨.

(٤) المثني/٦٥، وجنى الجنيتين/٨.

(٥) ينظر: الامالي الشجرية ١/١٢١-١٢٢.

٢. التعبير عن العضو بواحد وإفراد الخبر فيكون اللفظ على الإفراد والمعنى على التثنية فنقول: عيني رآته وأذني سمعته.
٣. تثنية العضو وإفراد الخبر؛ لأن حكمه حكم الواحد، فنقول: عيناى رآته، وأذناى سمعته.
٤. التعبير عن العضوين بواحد وتثنية الخبر حملاً على المعنى فنقول: أذني سمعته وعيني رآته. وهذا قليل.
- ومن الحمل على المعنى قول امرئ القيس:
- وعَيْنٌ لها حِدرَةٌ بدرَةٌ شُقَّتْ مَاقِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ^(١)
- أعاد ضمير المثني على العين؛ لأن المراد بها العينان.
- وقال الآخر:
- إذا ذُكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراءٍ طَلَحَ ظِلَّتَا تَكْفَانٍ^(٢)
- أعاد ضمير المثني على العين؛ لأن المقصود بها العينان أيضاً.

(١) المذكر والمؤنث لابن الانباري/١٩٢، وشرح ديوان الحماسة للتريزي ١٢١/٢.

(٢) المثني/٧٧، والامالي الشجرية ١٢٢/١.

•

•
•
•

الفصل الخامس

المظاهر الأخرى للحمل على المعنى

- أولاً: العطف على المعنى.
- ثانياً: التضمين .
- ثالثاً: الحمل على معنى النفي .
- رابعاً: الحمل على معنى الفعل المذكور .

•

,

/

أولاً: العطف على المعنى:

التوهم والغلط:

قبل الحديث عن العطف على التوهم وعلى المعنى يحسن بنا أن نقف قليلاً عند التوهم والغلط لنزيل الإشكال الحاصل من استعمال هاتين اللفظين؛ لأنّ لهما علاقة وثيقة بالموضوع.

إن أول من أثار مسألة الغلط هو سيبويه حين قال: ((وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان؛ وذلك إن معناه معنى الابتداء فيُرى أنه قال: هم، كما قال: * ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً * على ما ذكرتُ لك))^(١).

وذكر في موضع آخر^(٢) أن أبا الخطاب زعم أن ناساً من العرب يقولون: ادعُ من دعوتُ، وأنّ هذه لغة رديئة، وأنه غلط كما قال زهير:

بداليّ أني لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابقُ شيئاً إذا كان جائياً

وقد اختلفوا في تفسير الغلط وفي جوازه أو منعه، فهناك من فسره

بالخروج عن القياس، ومنهم من ذكر أن المراد به التوهم، ومنهم من أجازوه ومنهم من لم يجزه. فقد ذكر أبو البركات الأنباري كلام سيبويه وقال: ((وهذا لأنّ العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط، فيعدلُ عن قياس كلامه))^(٣). ثم ذكر أمثلة لذلك من العطف على التوهم.

(١) الكتاب ٢٩٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨٧/٢.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ١٩١/١، وينظر: ٥٦٥/٢.

وذكر ان ذلك لا يقاس عليه^(١). فأبو البركات الأنباري عدّ العطف على التوهم. من باب الغلط وأراد به الخروج عن القياس.

أما الصبان فأجاز نسبة الغلط الى العرب فقال: ((واعترضَ بأنَّه كيف يُسند الغلط الى العرب، وأجيب بأنه لا مانع من ذلك، لما سبق من أن الحقّ قدره العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ))^(٢).

واعترض ابن مالك^(٣) على نسبة سيبويه الغلط الى العرب مع ان قائل الكلام من العرب الموثوق بعربيّتهم، وذكر أن الأولى أن يخرج الكلام على أنه أراد: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فيكون (هم) مبتدأ مؤكداً ب(أجمعون) وخبره (ذاهبون) ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده كما يحذف الموصوف وتبقى صفته. وتوجيه سيبويه^(٤) على أن القائل توهم أنه لم يذكر (إن) فكأنه قال: هم أجمعون ذاهبون، وأنت وزيدٌ ذاهبان. وبتعبير آخر: إنه توهم الابتداء أي: توهم عدم ذكره (إن) فعطف على هذا المعنى؛ ولذلك استشهد ببيت زهير الذي جرّ فيه (ولا سابق) على توهم دخول الباء على (مدرك).

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٩١، و ٢/٥٦٥.

(٢) حاشية الصبان ١/٢٩٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٥١٥، ومغني اللبيب ٢/٤٧٦.

(٤) ينظر: خزانة الادب ٤/٣٢٥.

والفرق بين التقديرين، أن تقدير سيبويه: هم أجمعون ذاهبون، وأنت وزيد ذاهبان. وتقدير ابن مالك: إنهم هم أجمعون ذاهبون، وانك أنت وزيد ذاهبان. والصحيح أن المراد بالغلط هو التوهم وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه الذي أوضحه ابن هشام بقوله: ((ومراد بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البيت. وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً؛ لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط))^(١).

وقال ابو حيان: ((ولم يفهم أحدٌ من سيبويه ما فهمه ابن مالك من أنه أراد حقيقة الغلط، بل أراد أنه لم يشترك في الناصب فكأنه لم يتقدم ناصب البتة، بل ابتدأ الاسم مرفوعاً فاتبعه مرفوعاً))^(٢)، وذكر عبدالقادر البغدادي^(٣) مثل ذلك. وبين السيوطي المراد بالغلط أنه ((عطفٌ على المعنى، أي جوّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، لا أنه غلط في ذلك))^(٤).

وقيل: إنّ المراد بالغلط هو الخروج عن القياس، وعقب السدّاميني على هذا بقوله ((يريد — والله أعلم — أنه قد ورد لخروجه عن القياس كما

(١) مغني اللبيب ٤٧٨/٢.

(٢) تعليق الفرائد/ ورقة ٢٠٦.

(٣) ينظر: خزانة الادب ٣٢٥/٤.

(٤) معترك الاقران ٦١٩/٣ — ٢٢٠.

يرد الغلط؛ لأن قبول ما يقوله العربي إنما كان للظن بأنه على وفق ما وضعه الواضع، وإذا جاء على خلاف القياس واستعماله الفصحاء، غلب على الظن نقيض ذلك، أي: كونه ليس على وفق وضع الواضع فزال الموجب لقبوله فيكون مردوداً. كذا قرره بعض المحققين، ولا ينبغي حمل كلام سيبويه إمام الجماعة إلا على ذلك))^(١) وهذا تعقيب حسن وطريف جداً.

وخلاصة الكلام على التوهم أنه ليس المراد به الغلط أو الخطأ، بل ((هو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود))^(٢). أو هو ((تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه))^(٣) أي تقدير المعدوم موجوداً، والموجود معدوماً. فالأول نحو قول زهير:

* ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً * والثاني نحو قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون.

العطف على التوهم وعلى المعنى:

ذكر الطبري^(٤) أن من شأن العرب عطف الكلام على معنى نظير له قد تقدمه، وإن تخالفا في اللفظ. وهذا هو العطف على المعنى. وهو أيضاً:

(١) تعليق الفرائد/ ورقة ٢٠٦.

(٢) مغني اللبيب ٦٧٨/٢، وينظر: البرهان في علوم القرآن ١١٢/٤.

(٣) تعليق الفرائد/ ورقة ٢٠٦، وينظر: الخصائص ٤١١/٢.

(٤) ينظر: جامع البيان ٤٣٨/٥.

أن يكون الكلام في قالب فيقدر في قالب آخر^(١). والعطف على المعنى أشمل من العطف على التوهم ولذلك تشمل هذه التسمية كلا الضربين من العطف ، وقد يوضع أحدهما موضع الآخر. وكلا العطفين يشترك في أن العامل فيه مفقود في المعطوف عليه وأثره موجود في المعطوف ، وأن الثاني يجيء على أن الأول قد سبق كذلك^(٢). ولكنني استطيع أن أثبت فروقاً بينهما كما يأتي:

يكون العطف على التوهم في المفردات كتوهم حرف الجر أو الجزم أو النصب في المعطوف عليه، والعطف على هذا المعنى. أما العطف على المعنى فيكون في الجمل والمركبات، فيعطف على المفهوم من الكلام، فهو ((كون الكلام بمعنى كلام آخر))^(٣).

في العطف على التوهم لا يتغير تركيب الجملة، أما في العطف على المعنى فيتغير التركيب زيادة أو نقصاناً.

في العطف على التوهم قد يخرج المعنى الذي يُحملُ عليه إلى اللفظ،^(٤) أي: يمكن الحمل على ذلك اللفظ كما في قولنا: ليس زيد قائماً ولا قاعدي، فيمكن أن نقول: ليس زيد بقائم ولا قاعدي. أما في العطف على المعنى فلا يمكن أن يخرج ذلك المعنى إلى اللفظ فيحمل على لفظه.

(١) ينظر: البحر المحيط ٥٠٩/٣ ، وحاشية الصبان ١٦٢ / ٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٤٢٣ / ٢ — ٤٢٤.

(٣) حاشية الصبان ١٦٢ / ٢ ، وينظر: حاشية الخضري ٢٠٨ / ١.

(٤) ينظر : ضرائر الشعر / ٢٨٢.

العطف على التوهم:

بعد أن ذكرنا بعض الفروق بين العطف على التوهم والعطف على المعنى، نرى أن يكون الحديث عن كل واحد منهما منفصلاً عن الآخر. ويتضمن الحديث في العطف على التوهم النقاط الآتية:

١. توهم دخول حرف الجر.
٢. توهم دخول حرف الجزم.
٣. توهم دخول حرف النصب.
٤. توهم عدم دخول (إن).

١- توهم دخول حرف الجر:

ذكر ابن هشام^(١) أن شرط جواز العطف على التوهم صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وأن شرط حسنه كثرة دخوله هناك؛ ولذلك جاز العطف على توهم دخول حرف الجر في خبر (ليس) و (ما) لكثرة دخوله على خبرهما. وعدَّ بعض النحويين^(٢) المعطوف على التوهم من باب حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وذلك نحو قولنا: ليس زيدٌ جباناً ولا بخيلٌ، أي: ولا ببخيل، قال أبو حيان: ((وحذفُ الحرف أسهل من أن يجعل معطوفاً على التوهم))^(٣).

(١) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٦/٢.

(٢) ينظر: إملأ ما من به الرحمن ٢١٠/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٩٦/١، ومنهج السالك ٢٦٢.

(٣) منهج السالك / ٢٦٢.

وعدّ الخضري^(١) الحذف في المعطوف على خبر (ليس) و (ما) مطّرداً. ولسنا نوافقهم على ذلك؛ فإن هذا المعطوف لا يحتاج الى حرف الجر؛ لأنّه معطوف على خبر (ليس) وخبر (ليس) منصوب. أما إذا كان خبر (ليس) مجروراً بحرف الجر الزائد فيكون المعطوف معطوفاً على لفظ خبر (ليس) ولا يحتاج الى تكرار حرف الجر.

وإذا كان خبر (ليس) منصوباً فكيف يعطف عليه اسم مجرور بحرف جرٍ محذوف وليس في المعطوف عليه حرف جر؟ والصحيح أنّ حذف حرف الجر إنما هو في المعطوف عليه وهو خبر (ليس)؛ ولذلك يعطف عليه على توهم دخول حرف الجر عليه.

ومما جاء من العطف على توهم دخول حرف الجر قول زهير:
بدا لي أنّي لستُ مدركٌ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(٢)
قال سيبويه: ((فإنّما جرواً هذا لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا
بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء))^(٣) أي إنه توهم دخول الباء
في (مدرك) فعطف عليه (ولا سابق) بالجر.

(١) ينظر: حاشية الخضري ٢٣٥/١.

(٢) الكتاب ١/١٥٤، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢/٢٧، والخصائص ٤٢٤/٢.

(٣) الكتاب ١/٤٥٢، وينظر: ضرائر الشعر/ ٢٨٠.

وقال الاحوص الرياحي:

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابها^(١)
عطف (ناعب) بالجر على توهم دخول الباء في خبر (ليس).

وقال الشاعر:

أجِدْكَ لَسْتَ الدهرَ رائِي رامةً ولا عاقلٍ إلّا وأنتَ جنيبُ^(٢)
جرّ (ولا عاقل) على توهم دخول الباء في خبر (ليس) كأنه قال:
(لست برائي رامة)؛ لأن الباء تزداد كثيراً في خبر (ليس).
ومن المعطوف على خبر (ما) قول الشاعر:

ما الحازمُ الشَّهْمُ مقداماً ولا بطلٍ إن لم يكن للهوى بالحق غلاباً^(٣)
جرّ (بطل) المعطوف على خبر (ما) على توهم دخول حرف الجر
في الخبر؛ لأنه يأتي كثيراً في خبرها نحو: ما أخوك بمسافرٍ ولا مقيم. وقد
جاء العطف على خبر (كان) على توهم دخول حرف الجر في الخبر. ولا

(١) الكتاب ١/١٥٤، ٤١٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/٢١٣، وضرائر الشعر/ ٢٨٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢٤٨، وجامع البيان ٢٢/٣٦، والانصاف في مسائل الخلاف ١/٣٩٥.

(٣) مغني اللبيب ٢/٤٧٦، وتعليق الفرائد/ ورقة ١٨٢، وهمع الهوامع ٥/٢٧٩.

يحسن هذا لقلة دخول الباء على خبر (كان). قال الشاعر:

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا مُنمش فيهم مُنمل^(١)

وأبعد مما مضى العطف على توهم دخول الباء في (لن) وما بعدها

في قول الشاعر:

أجِدك لن ترى بثُعيلباتٍ ولا بيدان ناجية ذمولا

ولا متدارك والشمس طفلاً ببعض نواشغ الوادي حمولا^(٢)

كان حق الكلام أن يرفع (ولا متدارك) على أنه خبر لمبتدأ مضمَر

هو: ولا أنت متدارك، إلا أنه لما كان معنى: لن ترى بثُعيلباتٍ، ولست

براء بثُعيلباتٍ، واحداً عطف على توهم دخول الباء.

وهذا العطف بعيد؛ لأنه لم يتقدمه اسم فيعطف عليه، وفيه تغيير في

تركيب الكلام المعطوف عليه ويختلف عن الشواهد المتقدمة ((لأن المعنى

الذي حُمِل عليه في الأبيات المتقدمة قد يخرج الى اللفظ، والمعنى الذي

حُمِل عليه هذا البيت لا يخرج الى اللفظ))^(٣) أي: يمكن أن نلفظ الحرف

المتوهم في الأبيات الأخرى، ولا يمكن ذلك هنا إلا بعد تغيير الجملة وهي

(لن ترى) الى (لست براء).

(١) مغني اللبيب ٤٧٧/٢، وتعليق الفرائد/ ورقة ١٨٢، وجمع الهوامع ٢٧٩/٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٧١/١، ومجالس ثعلب ١٥٩/١، وجامع البيان ٤٤٣/١.

والخصائص ٣٨٨/١.

(٣) ضرائر الشعر ٢٨٢/٢.

ومن العطف على التوهم قول الفرزدق:

وما زرتُ لئلي أن تكونَ حبيبةً اليَّ ولا دينَ بها أنا طالبةُ^(١)
وهذا على مذهب من يرى أن الخافض إذا حُذِفَ مع (أن) و (أنَّ)
كانا مع صليتهما في محل نصب، وهذا مذهب سيبويه ومن تابعه، ولذلك
جرَّ (ولا دين) المعطوف على (أن تكون) على توهم دخول اللام هناك كأنه
قال: لان تكون. أما على رأي الخليل فليس ثمة توهم؛ لأنَّ (أن تكون) عنده
في محل جر؛ ولذلك عطف (ولا دين) عليه^(٢).

وقال مسور بن زياد الحارثي:

يقولُ رجالٌ ما أصيبَ لهم أبٌ ولا مِن أخٍ أقبلَ على المالِ تُعَقَّلُ^(٣)
قال ابن جني: ((عطف الثاني على ما من عادته أن يزداد في الاول؛
ألا ترى الى جواز قوله: ما أصيب لهم من أب))^(٤).

٢- توهم دخول حرف الجزم:

وقع النحويون في لبسٍ وخلط بين العطف على الموضع والعطف
على التوهم ولا سيما في الجزم. والفرق بين الموضوعين أن العامل في

(١) الكتاب ٤١٨/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٢١٣.

(٢) ينظر: في هذه المسألة: ضرائر الشعر/ ٢٨١، وحاشية الصبان ٢٤١/٢، وحاشية
الخصري ١٨٠/١.

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ٢١٧، وضرائر الشعر/ ٢٨١.

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ٢١٧.

العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، وفي العطف على التوهم مفقود وأثره موجود^(١).

ومما اختلفوا في توجيهه قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] على قراءة غير أبي عمرو^(٢)، فالعطف عند الخليل وسيبويه عطف توهم كبيت زهير السابق ذكره. قال الخليل: ((فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله))^(٣). وهذا على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني وإسقاط الفاء.

وقد وافق ابن هشام سيبويه فقال: ((وبعدُ فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأنَّ المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم))^(٤). ومن الموافقين للخليل وسيبويه أيضاً أبو حيان الذي قال: ((ومن النحويين مَنْ جعل هذا من باب العطف على الموضع وكأنه قصد خلاف سيبويه أو لم يتحصل له الفرق بين

(١) ينظر: منهج السالك/٨٢، والبحر المحيط ٢٧٥/٨.

(٢) قرأ أبو عمرو (وأكون) بالواو، وقرأ الباكون (وأكن) بالحزم وحذف الواو، ينظر: السبعة في القراءات/٦٣٧.

(٣) الكتاب ٤٥٢/١.

(٤) مغني اللبيب ٤٢٣/٢-٤٢٣، وينظر: ٤٧٧/٢.

الموضع والتوهم))^(١)، ومن الموافقين ايضاً الزركشي الذي قال:
((والتحقيق قول سيبويه: هو على توهم ان الفاء لم ينطق بها))^(٢).

ومن العطف على التوهم قراءة ابن كثير^(٣) في رواية قنبل عنه (إنه
من يَتَّقِ) بإثبات الياء في الوصل والوقف في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ
وَيَصْرِفْ أَمْوَالَهُ لِلَّهِ لَيُضْعِفْ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، قيل: (٤) إنه اثبت
الياء في ﴿يَتَّقِ﴾ على ان ﴿مَن﴾ اسم موصول وعطف ﴿وَيَصْرِفْ﴾
بالجزم؛ لأن ﴿مَن﴾ — تتضمن معنى الشرط فجزم على هذا المعنى.

ومن ذلك قراءة الحسن^(٥) ((﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَنْذَرُنَا مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ
لَيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرِكَ وَلَهُ الْمَلِكُ﴾ [الاعراف: ١٢٧]، يجزم ﴿وَيَذَرِكَ﴾
عطفاً على توهم جزم ﴿لَيُفْسِدُوا﴾ كأنه قال: (يفسدوا) جزماً على جواب

(١) منهج السالك/٨٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١١٢/٤.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات/٣٥١.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٨/٢، والبيان في غريب اعراب

القرآن ٤٤/٢-٤٥، ومغني اللبيب ٤٧٨/٢، والبحر المحيط ٣٤٢/٥-٣٤٣.

(٥) ينظر: مختصر في شواذ القراءات/٤٥، والمحتسب ٢٥٦/١.

الاستفهام^(١) وقيل ان الضمة تركت في هذه القراءة تخفيفاً^(٢).

وقال عمرو بن معد يكرب:

دَعْنِي فَأَذْهَبْ جَانِباً يَوْماً وَأَكْفِكَ جَانِباً^(٣)

جزم (أكفك) المعطوف على جواب الامر (فأذهب) على توهم سقوط

الفاء؛ لأنه لو لم تدخل فيه الفاء لكان مجزوماً. وقال متمم بن نويرة.

على مثل أصحاب البعوضة فأخمشي لك الويل حرَّ الوجه أو يبك من بكى^(٤)

عطف (يبك) على معنى (فأخمشي) كأنه قال: لتخمشي أو يبك^(٥).

وقيل: إنه على إضمار لام الأمر، كأنه يريد: ليبك من بكى^(٦).

ومثل هذا قول الآخر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنْ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يَنَادِيَ دَاعِيَانِ^(٧)

(١) ينظر: الكشف ١٤٢/٢-١٤٣، والبحر المحيط ٣٦٧/٤.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٥٧/١.

(٣) شرح المفصل ٥٦/٧، وشرح الكافية ٣٦٧/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٩/١، ومعاني القرآن للأخفش ٧٦/١، والمقتضب ١٣٢/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ١٣٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٠٩/١، والنكت في تفسير

كتاب سيبويه ٥٠٩/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٠٩/١، ومعاني القرآن للأخفش ٧٦/١، والنكت في تفسير كتاب

سيبويه ٥٠٩/٢.

(٧) الكتاب ٤٢٦/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٠٩/٢، وتحصيل عين الذهب

٤٢٦/١.

كأنه قال: لتدعي وأدعُ فجزم (أدعو) على توهم دخول لام الجزم في المعطوف عليه. وفي البيت رواية ثانية هي: * فقلتُ ادعي وأدعو إنْ أُنْدى * ولا شاهد فيها.

٣- توهم دخول حرف النصب:

يأتي ذلك في عطف الفعل المنصوب على آخر مرفوع على توهم نصبه بـ (أنْ) من ذلك قراءة عاصم^(١) في رواية حفص ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [عافر: ٣٦-٣٧] وقد وجّه نصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ على توهم أن يكون خبر (لعلّ) مقترناً بـ (أنْ) فعطف (أطلع) على هذا التوهم^(٢) كأنه قال: (لعلي أنْ أبلغ.... فأطلع).

وذهب الكوفيون^(٣) الى أنه منصوب على جواب الترجي في (لعلّ) تشبيهاً للترجي بالتمني. ووافقهم على ذلك الزمخشري وابن مالك، وهذا هو الظاهر الذي لا تكلف فيه. أما البصريون فلا يجيزون ذلك. وقد يخرج النصب على جواب الامر.

(١) ينظر: السبعة في القراءات/٥٧٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٦٦/٧، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٢/ورقة ١٦٨، والدر المصون ٤/ورقة ٩٩، ومغني اللبيب ٢/٤٧٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٦٥-٤٦٦، و ٤٢٧/٨، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٢/ورقة ١٦٨، والدر المصون ٤/ورقة ٩٩، وجمع الهوامع ٤/١٢٣.

ومن ذلك قراءة^(١) (فِيدَهْنُوا) في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْنَهُنَّ

فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] قيل: إنما نصب ﴿فَيُدْهِنُونَ﴾ على توهم أنه نطق بـ(أَنْ) أي: (ودوا أن تدهنوا فيدهنوا) فهو عطف على التوهم^(٢)، ولا يجيء هذا إلا على قول من جعل (لو) مصدرية بمعنى (أَنْ). وقيل نصب على جواب (ودوا) لتضمنه معنى التمني وهو لیت.

٤- توهم عدم دخول (إِنْ):

نسب سيبويه^(٣) إلى ناس من العرب أنهم يغلطون فيقولون: ((إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان)) وأن هذا بمعنى الابتداء كأنهم توهموا عدم ذكر (إِنْ) وكأن وجه الكلام: هم أجمعون ذاهبون، وأنت وزيد ذاهبان. وهذا في الحقيقة من الحمل على موضع (إِنْ) قبل مجيء الخبر. والكوفيون يجيزون ذلك، والبصريون يمنعونه ويعدونه من التوهم^(٤) وقد سبق أن ذكرنا ذلك في الحمل على موضع (إِنْ) وذكرنا في هذا الفصل أن المقصود بالغلط هو التوهم فلا حاجة بنا إلى إعادة ذلك.

(١) لم تنسب إلى قارئ. ينظر: الكتاب ٤٢٢/١، والبحر المحيط ٣٠٩/٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٢٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٠٣/١، والبحر المحيط ٣٠٩/٨، ومغني اللبيب ٤٧٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩٠/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٨/٢.

العطف على المعنى:

سيُتضمن العطف على المعنى النقاط الآتية:

١. عطف مصدر مؤول على مصدر متوهم.
٢. العطف على علة متوهمة.
٣. عطف منصوب على مجرور.
٤. عطف مرفوع على منصوب.
٥. عطف مرفوع على مجرور.
٦. عطف مرفوع على مجزوم.
٧. عطف مجرور على مرفوع.
٨. جر المتعاطفين بحرفين مختلفين.
٩. تقدير تقديم (أن) الناصبة.
١٠. العطف على ما لا يصل إليه العامل.

١ - عطف مصدر مؤول على مصدر متوهم:

جعلنا هذا من العطف على المعنى - وإن كان المصدر المؤول والمتوهم يقدران بالمفرد - لأنَّ سمات العطف على المعنى تنطبق عليه؛ لكونه مركباً لا مفرداً ولا يفهم إلا بعد التأويل والتصيّد من الكلام، ولتغيير الكلام عند التأويل؛ وكون المعنى الذي يحمل عليه لا يخرج الى اللفظ. ويكون هذا العطف مع أحرف العطف الثلاثة: فاء السببية، وواو المعية، و (أو) التي بمعنى (الى أن) أو حتى. وهذا على مذهب البصريين

الذين يرون أن نصب الفعل المضارع بعد هذه الاحرف بـ (أن) مضمرة وجوباً و(أن والفعل) في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم او متصيد من الكلام السابق.

اما الكوفيون فقال بعضهم: ان النصب بهذه الاحرف نفسها؛ لأنها خرجت من باب العطف، وأصبحت حروف نصب. ووافقهم على ذلك ابو عمر الجرمي من البصريين. وقال بعضهم: ان النصب على الخلاف، أي مخالفة الثاني للأول، فالنصب هنا عامل معنوي. وسماء الفراء الصرف أي صرف عطف الثاني على الاول؛ لأنّ العطف على الأول لا يستقيم، وخصه بالواو^(١).

أما فاء السببية فينصب الفعل المضارع بعدها إذا وقع جواباً لتسعة اشياء هي: النفي، والنهي، والامر، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي وفيه خلاف إذ اجاز الكوفيون النصب في جوابه ومنع البصريون ذلك. فإذا قلنا: ما تأتيني فتحدثني، كان المعنى: ما يكون منك حديثٌ فإتيانٌ مني: قال ابن جني: ((وذلك أنك إذا أجبتَ بالفاء، فإنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر، وإنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله؛ ألا تراك إذا قلتَ: زرني فأكرمك فإنك إنما

(١) تنظر: هذه الاراء في: معاني القرآن للفراء ٣٣/١-٣٤، والانصاف في مسائل الخلاف ٥٥٥/٢، و٥٥٧، وشرح المفصل ٢١/٧، والجنى الداني/١٢٩، و١٨٧، وجمع الهوامع ١١٧/٤.

نصبته؛ لأنك تصورت فيه: لتكون زيارةً منك فإكرامٍ مني. — (زرني)
دلّ على الزيارة؛ لأنه من لفظه فدلّ الفعل على مصدره))^(١).

وأما واو المعية فينصب الفعل المضارع بعدها إذا وقع جواباً للأشياء
التسعة المذكورة. قال أبو الاسود الدؤلي:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌّ عليك إذا فعلت عظيم^(٢)
المعنى، لا يكن منك نهْيٌ عن خلق وإتيان مثله.

وأما (أو) فتعطف أيضاً مصدرًا مؤولاً على مصدر متوهم مقدر من
الكلام نحو قولهم: ((لألزمك أو تقضيني حقّي)) والمعنى: ليكوننّ لزوم
مني أو قضاء منك لحقي.

وقال امرؤ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إتما نحاول ملكاً أو نموت فنعذراً^(٣)

٢- العطف على علة متوهمة:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيَذِيقَكُمْ مِنْ

رَحْمَتِهِ﴾ [الروم: ٤٦] في قوله ﴿وَلِيَذِيقَكُمْ﴾ توجيهاً^(٤).

(١) الخصائص ٤٧/٣ .

(٢) الكتاب ٤٢٤/١ .

(٣) الكتاب ٤٣٧/١، والمقتضب ٢٨/٢ .

(٤) ينظر: الكشف ٤٨٤/٣، ومجمع البيان ٣٠٨/٨، والبحر المحيط ١٧٨/٧، ومغني
اللبيب ٤٧٩/٢ .

أولهما: أنه عطف على المعنى، وتقدير الكلام: ليبشركم وليذيقكم. والآخر: أنه متعلق بمحذوف، والتقدير: وليكون كذا وكذا أرسلناها. وكيف يكون في ﴿مُبَشِّرَتٍ﴾ - وهي حال - معنى التعليل فيعطف عليه؟ أجاب أبو حيان عن هذا بقوله: ((والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، تقول: أهن زيدا سيئاً، وأكرم زيدا العالم، تريد: لإساءته ولعلمه))^(١).

وقال تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَأُحِلَّ لَكُمْ مِمَّا﴾
 الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴿[آل عمران: ٥٠]، ذكر أبو حيان^(٢) أن قوله:
 ﴿وَلَأُحِلَّ لَكُمْ﴾ معطوف على معنى ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ أي: لأصدق وأحل لكم. وقيل^(٣): إنه متعلق بفعل محذوف أي وجئكم لأحل لكم. وفي قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا أَلَمَّةَ وَلِتُكْمِلُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] عطف ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ على المعنى، قال الزجاج ((ومعنى اللام والعطف ههنا معنى لطيف، هذا الكلام معطوف محمول على المعنى، المعنى: فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكملا العدة))^(٤) وفي الآية أقوال^(٥) أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها.

(١) البحر المحيط ١٧٨/٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٦٨/٢.

(٣) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن م ٢٠٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٤١/١.

(٥) ينظر: اعراب القرآن ٢٣٩/١.

٣- عطف منصوب على مجرور:

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (٧١)

[هود: ٧١] ﴿يَعْقُوبَ﴾^(١)، عطف يعقوب على المعنى في ﴿فَبَشِّرْنَهَا﴾ وهو (وهبنا لها) وكأن وجه الكلام: ووهبنا لها إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، هذا قول الزجاج^(٢) وتبعه الزمخشري وغيره^(٣). والأحسن أن يكون منصوباً بفعل مضمر يدل عليه الكلام كأنه قال: ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب أو وآتيناه يعقوب، ودلّ عليه قوله ﴿فَبَشِّرْنَهَا﴾؛ لأنّ البشارة في معنى الهبة^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ (٦) وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ

شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ [الصافات: ٦-٧] عطف قوله ﴿وَحِفْظًا﴾ على معنى الجملة المتقدمة، لأنّ المعنى: إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظاً من

(١) وهي قراءة ابن عامر وحزمة. ينظر: السبعة في القراءات/٣٣٨، والكشف عن وجود القراءات السبع ٢٠٥/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن واعرابه ٦٢/٣.

(٣) ينظر: حجة القراءات/٣٤٧، والكشاف ٤١١/٢ والبحر المحيط ٢٤٤/٥، ومغني اللبيب ٤٧٨/٢.

(٤) ينظر: اعراب القرآن ١٠٢/٢، والخصائص ٣٩٧/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٥٣/١، والبحر المحيط ٢٤٤/٥، ومغني اللبيب ٤٧٨/٢-٤٧٩.

الشياطين^(١). ويحتمل أن يكون (حفظاً) مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقاً^(٢)، أي: وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب، أو وحفظناها حفظاً. ومثل هذه الآية^(٣) قوله تعالى: ﴿وَرَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَحِفْظًا﴾ [فصلت: ١٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ..... وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٦٣-١٦٤]، قيل في: ﴿وَرُسُلًا﴾ أنه عطف على معنى ﴿أَوْحَيْنَا﴾ لأنه بمعنى: أرسلنا، فكأنه قال: إنا أرسلناك موحين اليك وأرسلنا رسلاً قد قصصناهم عليك^(٤) والأولى أن يكون من باب الاشتغال فيكون (رسلاً) منصوباً بفعل مضمَر يفسره المذكور^(٥).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٦٤) [الأنفال: ٦٤] قيل في قوله ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ إنه معطوف على المعنى في

(١) ينظر: الكشف ٣٥/٤، والبحر المحيط ٣٥٢/٧، ومغني اللبيب ٤٧٩/٢.

(٢) ينظر: المصادر الثلاثة نفسها.

(٣) ينظر: الكشف ١٩١/٤، والبحر المحيط ٤٨٨/٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن وأعرابه ١٤٦/٢، وإعراب القرآن ٤٧٣/١، ومشكل إعراب القرآن ٢١٣/١، والبحر المحيط ٣٩٨/٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٤٧٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٢١٣/١، والبحر المحيط ٣٩٨/٣.

﴿حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ كَأَنَّ الْمَعْنَى هُوَ: يَكْفِيكَ اللَّهُ وَيَكْفِي مَنْ اتَّبَعَكَ^(١) وَهُوَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مَهْنَدٌ^(٢)
ذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ^(٣) أَنَّهُ نَصَبَ (الضَّحَاكُ) لِمَتْنَاعِ حَمْلِهِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوزِ فِي (حَسْبُكَ)؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ مُجْرُورٌ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى: يَكْفِيكَ وَيَكْفِي الضَّحَاكُ.

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ جُعَيْلٍ التَّغْلِبِيُّ:
أَعْنَى يَخْوَارُ الْعَنَانِ تَخَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمَدَجِّ أَصْرَدَا
وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السَّطَامِ مَهْنَدًا وَذَا حَلَقَ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسْرَدَا^(٤)
عُطِفَ (أَبْيَضَ) عَلَى الْمَعْنَى فِي (أَعْنَى يَخْوَارُ الْعَنَانِ) كَأَنَّهُ قَالَ: نَاوَلَنِي خَوَارَ الْعَنَانِ وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السَّطَامِ.

(١) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ٤١٧/١، وَمَجْمَعُ الْبَيَانِ ٥٥٧/٤، وَالْبَيَانُ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٣٩١/١.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ٤١٧/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥١/٢.

(٣) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥١/٢.

(٤) الْكِتَابُ ٨٦/١، وَالنَّكَتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيَبُويَه ١٦٠/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٨٦/١.

٤ - عطف مرفوع على منصوب :

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥] على قراءة الكسائي^(١) برفع (العين) وما بعدها. وتحتل هذه القراءة عند أبي علي ثلاثة أوجه:^(٢)

الأول: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة كما يعطف المفرد على المفرد.

الثاني: أن الكلام محمول على المعنى؛ لأن معنى (كتبنا): قلنا لهم، فكان الكلام، قلنا لهم: النفسُ بالنفس والعينُ بالعين.

والثالث: أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في ﴿وَالنَّفْسُ﴾ الذي هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير. والوجه الأول أولى هذه الأوجه وأظهرها عندي. وقيل^(٣): إن العطف على موضع النفس قبل دخول (أن) وهو الرفع بالابتداء. وفي قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الاعراف: ٥٣]، عطف ﴿نُرَدُّ﴾

(١) ينظر: السبعة في القراءات ٢٤٤/، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وأعرابه ١٦٩/٢، ومجمع البيان ١٩٨/٣-١٩٩، والبحر المحيط ٤٩٤/٣.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٩/١، والكشاف ٦٣٨/١.

على المعنى؛ لأنَّ المعنى: هل يشفع لنا أحدٌ، أو هل نردُّ، فعطفه على هذا المعنى^(١).

وقال كعب بن زهير:

فلم يجدا إلا مناخ مطيَّة تجافى بها زورٌ نبيلٌ وكلُّك
ومفحصها عنها الحصى بجرانها ومثى نواجٍ لم يخنهنَّ مفصلٌ
وسمرٌ ظمَاءٌ واترتهنَّ بعدما مضتْ هجعةٌ من آخر الليل ذبلٌ^(٢)
لم يعطف (سمرٌ ظمَاءٌ) على (مناخ مطيَّة) وما بعدها؛ لأنه أراد: وثمَّ سمرٌ
ظمَاءٌ فرفع ((حملًا على المعنى؛ لأنه لما قال: فلم يجدا إلا مناخ مطيَّة
ومفحصها عنها الحصى، علَّم أن بالمنزل الذي وصف هذه الأشياء فكأنه
قيل: فيه كذا وكذا وسمرٌ ظمَاءٌ))^(٣).

وقال الآخر:

بادتُ وغير آيهنَّ مع البلى إلا رواكدَ جمرهنَّ هباءٌ
ومشججٌ أما سواءٌ قذالهِ فبدا وغير ساره المعزاء^(٤)

(١) ينظر: إعراب القرآن ٦١٦/١، ومشكل اعراب القرآن ٢٩٣/١، والبيان في غريب اعراب القرآن ٣٦٤/١.

(٢) الكتاب ٨٨/١، وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافي ٨٤/١.

(٣) تحصيل عين الذهب ٨٨/١.

(٤) الكتاب ٨٨/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٦١/١.

قال سيبويه عن رفع (مشجح): ((لأنَّ قوله: إلا رواكذ هي في معنى الحديث أي: بها رواكذ، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقض الحديث))^(١).

٥ - عطف مرفوع على مجرور:

في قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَا يَصُدُّونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفِيكُهُمْ مَعَايِتُ خَبِيرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحَرِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَبُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الواقعة: ١٧-٢٢]، قرئ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ بالرفع والنصب والجر، فقرأ حمزة والكسائي بالخفض وقرأ الباكون بالرفع^(٢). وقرأ أبي بن كعب بالنصب^(٣).

أما قراءة الرفع فهي عند سيبويه محمولة على المعنى؛ لأنَّ المعنى لهم فيها كذا وكذا، فحمل الكلام على شيء لا ينقض الأول في المعنى^(٤). وذكر الفراء أنَّ المعنى: (ولهم حورٌ عِين) أو (عندهم حورٌ عِين)^(٥)، واختار الفراء الخفض^(٦)، ثم قال: ((وقد كان ينبغي لمن قرأ: (وحورٌ

(١) الكتاب ٨٨/١.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات/٦٢٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٠٤/٢.

(٣) ينظر: معاني القراء للفراء ١٢٤/٣، والمحتسب ٧٨/٢، ٣٠٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٨٧/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١٢٣/٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١٢٣/٣.

عين) لأنهن - زعم - لا يطاف بهن أن يقول (وفاكهة ولحم طير)؛ لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما، ليس يطاف إلا بالخمير وحدها، ففي ذلك بيان؛ لأن الخفض وجه الكلام^(١).

وردَ النحاس على القراء ما ذكره من أن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما وإنما يطاف بالخمير فقال: ((وهذا الاحتجاج لا ندري كيف هو، إذ كان القراء قد أجمعوا على القراءة بالخفض في قوله جل وعز: ﴿وَفَاكِهَةً مَّمَا يَتَخَبَّرُونَ﴾^(٢) وَلَحْمِ طَيْرٍ مَّمَا يَشْتَبُونَ^(٣) فمن أين له أنه لا يطاف بهذه الأشياء التي ادعى أنه لا يطاف بها؟ وإنما يُسَلَّمُ في هذا لحجة قاطعة أو خبر يجب التسليم له^(٤)، ثم ذكر أن قراءة الخفض جائزة حملاً على المعنى؛ لأن المعنى: يَنَعَمُونَ بهذه الأشياء وَيَنَعَمُونَ بحور عين^(٥)، أما قراءة النصب فعلى معنى: يُعْطُونَ هذا ويعطون حوراً عيناً وما أشبه هذا المعنى فهي أيضاً محمولة على المعنى^(٦).

(١) معاني القرآن ٣ / ١٢٤ .

(٢) إعراب القرآن ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٣ / ٣٢٥ .

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣ / ١٢٤ ، وإعراب القرآن ٣ / ٣٢٦ ، والمحتسب ٢ / ٧٨ ،

والكشف ٤ / ٤٦٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٠٦ .

٦- عطف مرفوع على مجزوم:

من ذلك قول الاعشى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَبَاتَا مَعْشَرَ نُزُلٍ^(١)
عطف المرفوع على المجزوم حملاً على المعنى - على رأي
الخليل - لأنه ((لو قال فيه أتركبون لم ينتقض المعنى))^(٢)، كما أن معنى:
إِنْ تَرْكَبُوا وَأَتْرَكَبُونَ-مقارب ((لأن الفعل المستفهم عنه جائز فيه أن
يضمّن معنى الشرط))^(٣) أما يونس فيرفعه على الابتداء أو القطع كأنه قال:
وأنتم نازلون ((وهذا أسهل في اللفظ والأول أصح في المعنى والنظم،
وللسيرافي والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ))^(٤).

وللسير في قول ثالث هو أسهل من هذين القولين وهو أن يقدر في
موضع (إِنْ تَرْكَبُوا) (إِذَا تَرْكَبُونَ)؛ لَأَنَّ (إِنْ) و (إِذَا) للشرط وهما متقاربان
في المعنى وإن اختلف عملهما، فإذا قدرنا (إِنْ تَرْكَبُوا) في موضع موضع
(إِذَا تَرْكَبُونَ) عطفنا (تَنْزِلُونَ) عليه في التقدير^(٥). وهذا القول أيضاً من
الحمل على المعنى.

(١) الكتاب ٤٢٩/١، وشرح القصائد التسع ٧٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/١، وينظر: ضرائر الشعر/٢٨٢.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر/٢٨٢، وفيه (لأن الفعل المستقيم) وهو خطأ.

(٤) تحصيل عين الذهب ٤٢٩/١-٤٣٠.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٢٢٠/٣، نقلاً عن كتاب: الرمانى النحوي/٢٨٦، والنكت

في تفسير كتاب سيبويه ٥٣٤/٢.

٧- عطف مجرور على مرفوع:

في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا إِلَيْنَا الْكِتَابَ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٧٠) إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ [غافر: ٧٠-٧١]، قرأ ابن عباس ((والسلاسل)) بالخفض^(١). قال الفراء في توجيه هذه القراءة: ((فلا يجوز خفض السلاسل، والخافض مضمراً، ولكن لو أن متوهمًا قال: إنما المعنى: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يُسحبون، جاز الخفض في السلاسل على هذا المذهب))^(٢).

أما الزمخشري فقال: ((ووجهه أنه لو قيل: إذ أعناقهم في الأغلال مكان قوله (إذ الأغلال في أعناقهم)، لكن صحيحاً مستقيماً، فلما كانتا عبارتين معقبتين، حمل قوله (والسلاسل) على العبارة الأخرى))^(٣).

٨- جر المتعاطفين بحرفين مختلفين:

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ أَبْرَهَمَ فِي رَيْبِهِ.... أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ...﴾ [البقرة: ٢٥٨-٢٥٩] قيل: إنه عطف ﴿أَوْ كَالَّذِي﴾ على

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١١/٣، والكشاف ١٧٨/٤، والبحر المحيط ٤٧٥/٧.

(٢) معاني القرآن ١١/٣.

(٣) الكشاف ١٧٨/٤.

المعنى؛ لأن معنى الكلام: ^(١) رأيت كالذي حاج إبراهيم أو كالذي مرّ على قرية، أو هل رأيت كمثل الذي حاج إبراهيم أو كالذي مرّ على قرية ((لأن من شأن العرب العطف بالكلام على معنى نظير له قد تقدمه وإن خالف لفظه لفظه)) ^(٢). وقيل: ^(٣) إنه على اضمار فعل والتقدير: أو رأيت مثل الذي مرّ فحذف لدلالة (ألم ترّ الى الذي حاج) عليه. وهذا قول حسن.

وأجاز بعضهم ^(٤) زيادة الكاف فيكون التقدير: ألم ترّ الى الذي حاج أو الذي مرّ على قرية. واختار أبو حيان أن تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل) وهذا مذهب الاخفش، وإن كان البصريون لا يجيزون ذلك ^(٥)، ويكون التقدير! ألم ترّ الى الذي حاج إبراهيم، أو مثل الذي مرّ على قرية.

٩- تقدير تقديم (أن) الناصبة:

في قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ أَلَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدِيمِينَ﴾ ^(٥٢) وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْتَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٠، وجامع البيان ٥/٤٣٨، والخصائص ٢/٤٢٣، ومشكل إعراب القرآن ١/١٣٨، والكشاف ١/٣٠٦، ومغني اللبيب ٢/٤٧٩.

(٢) جامع البيان ٥/٤٣٨، وينظر: الخصائص ٢/٤٢٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٩، والكشاف ١/٣٠٦، والبحر المحيط ٢/٢٩٠، ومغني اللبيب ٢/٤٧٩-٤٨٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢/٤٨٠.

(٥) النهر الماد من البحر المحيط ٢/٢٩٠، ومغني اللبيب ٢/٤٨٠.

إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴿ [المائدة: ٥٢-٥٣] قَرَأَ (ويقول الذين آمنوا) بالنصب^(١)، ولا يصح عطف (يقول) على (يأتي)؛ لأن التقدير يكون: فعسى الله أن يأتي بالفتح، وعسى الله أن يقول الذين آمنوا. ولكن هذه القراءة محمولة على المعنى، فمعنى: فعسى الله أن يأتي الله بالفتح، وعسى أن يأتي الله بالفتح-واحد، فَقَدَّرَ تَقْدِيمُ (أن) بعد (عسى) وعُطِفَ على هذا المعنى^(٢).

وقيل: ^(٣) إنما عطف (يقول) على ما بعد (عسى). فالتقدير هو: فعسى الله أن يأتي بالفتح، وعسى أن يقول الذين آمنوا. وجعلوا هذا العطف كقولهم: (أَكَلْتُ خُبْزاً وَلَبِناً) و *مَتَقَلِّدُ سَيْفاً وَرَمْحاً*.

١٠ - عطف ما لا يصل إليه العامل:

هذا النوع من العطف مختص بالواو، وهو كما عبّر عنه بعض النحويين^(٤) عطف معمول عاملٍ محذوف عاملٍ مذكور وزضايطه أنه لا

(١) هي قراءة أبي عمرو، وابن أبي إسحاق، ينظر: السبعة في القراءات/٢٤٥، وإعراب القرآن ٥٠٢/١.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٢٨-٢٢٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٦/١، والبحر المحيط ٥٠٩/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للاخفش ٢٦٠/١، وجامع البيان ٤٠٨/١٠، وإعراب القرآن ٥٠٣/١.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ/٦٣٤، وشرح ألفية ابن مالك/٢١٤، ومغني اللبيب ٣٥٧/٢.

يجوز فيه العطف على ظاهر اللفظ ولا النصب على المفعول معه. وعبر أبو البركات الانباري^(١) عن هذا العطف بأنه عطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف.

والذي سوَّغ هذا العطف تقارب الشينين واختلاطهما فيجري ما هو لأحدهما على الآخر كقولهم: أكلتُ خبزاً ولبناً^(٢). قال المبرد: ((وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه؛ لأن المتكلم يبيِّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفاً))^(٣)، وقد علل الثعالبي^(٤) جواز هذا العطف بسبب مجاورة المعطوف للمعطوف عليه.

وللعلماء في هذا النوع من العطف قولان:^(٥)

١. ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين، وأبو علي، وجماعة من البصريين إلى أنَّ النصب بإضمار فعل، فالعطف -على هذا- عطف جملة على جملة.

٢. وذهب أبو عبيدة والأصمعي واليزيدي والجرمي والمازني والمبرد وغيرهم إلى أنَّ العامل الأول قد ضمَّن معنى يصح انصبابه على المتعاطفين، وهذا من عطف مفرد على مفرد.

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٦١٠/٢.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٦٨/٢، و ٢٤٩.

(٣) المقتضب ٥١/٢.

(٤) ينظر: فقه اللغة ٢١١/٢.

(٥) ينظر: منهج السالك/ ١٥٨، وارتشاف الضرب/ ورقة/ ١٩٦، وشرح الاشموني،

٢٣٠/٢ وشرح التصريح ٣٤٦/١، وجمع الهوامع ٢٤٥/٣.

وذكر أبو حيان^(١) أن الصحيح هو التضمين لا الإضمار. ولكنه عدل عن هذا الرأي فاختار التفصيل في الإضمار والتضمين:^(٢) فإن كان العامل الأول تصح نسبته الى الاسم الذي يليه حقيقة، كان الثاني محمولاً على الإضمار كقوله * تراه كأن الله يجدع أنفه وعينه * أي: ويفقأ عينيه، فنسبة الجدع الى الأنف حقيقة. وإن كان لا يصح، كان العامل مضمناً معنى تصح نسبته إليه كقول العرب: ((علقت الدابة ماءً وتبناً)) أي: أطعمتها.

ومن ذلك قول طرفة:

أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة لها سبباً ترعى به الماء والشجر^(٣)
أي تتناول الماء والشجر. وفي حالة الإضمار ليس هناك عطف على المعنى، اما في حالة التضمين فيكون العطف حملاً على المعنى.

ومما جاء من ذلك في الشعر قول عبدالله بن الزبير:

يأليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً^(٤)
أي: وحاملاً رمحاً، فهو محمول على معنى الاول لا على لفظه.

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٠٥/٤.

(٢) ينظر: منهج السالك/ ١٥٨.

(٣) منهج السالك / ١٥٩، ومغني اللبيب ٦٣٢/٢.

(٤) مجاز القرآن/ ٦٨، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، و٤٧٣، و ١٢٣/٣، والمقتضب ٥١/٢.

وقال الآخر:

عَلَفْتُهَا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا^(١)
أي: وسقيتها ماءً بارداً، أو ضَمَّنْ عَلَفْتُهَا معنى أُنَلَّتْهَا أو أَطْعَمْتُهَا.

وقال الآخر:

تَرَاهُ كَانَ اللَّهُ يَجِدُغُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَتْ لَهُ وَفَرُّ^(٢)
أي: ويفقا عينيه، أو ضَمَّنْ (يجدع) معنى (يفسد).

وقال الآخر:

تَسْمَعُ لِلْأَجَوَافِ مِنْهُ صَرْدَاً وَفِي الْيَدَيْنِ جُسَاءً وَبَدَدَا^(٣)
أي: وترى في اليدين، أو ضَمَّنْ (تسمع) معنى (تعلم).

وقال الآخر:

إِذَا مَا الْغَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمَاً وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا^(٤)
أي: وكحلن العيون، أو ضَمَّنْ (زَجَّجْنَ) معنى (حَسَّنَ).

ومما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ

وَالْإِيمَانَ.....﴾ [الحشر: ٩]، فالإيمان إما أن يكون مفعولاً به لفعل مضمَر

(١) معاني القرآن ١٤/١، و ١٢٤/٣، وتأويل مشكل القرآن/١٥٦، والخصائص ٤٣١/٢.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ١١٩/١، وشرح القصائد التسع ٣٦٦/١، والخصائص ٤٣١/٢.

(٣) معاني القرآن للفرأء ٤٠٥/١، و ١٢٣/٣، والخصائص ٤٣٢/٢.

(٤) معاني القرآن للفرأء ١٢٣/٣، و ١٩١، والخصائص ٤٣٢/٢.

يدل عليه المعنى يقدر بـ (أخلصوا الإيمان)^(١) أو ((اعتقدوا الإيمان))^(٢). وإما أن يكون معطوفاً على الدار على المعنى؛ لأنَّ ﴿تَبَوَّءُوا﴾ ضمَّن معنى يصح انصبابه وتسلطه على المتعاطفين وهو معنى ((لزموا))^(٣) أي: لزموا الدار والإيمان.

ثانياً: التضمين:

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

قبل الكلام على التضمين نقف قليلاً عند مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض؛ لأنَّ لها ارتباطاً قوياً بالتضمين. هذه المسألة فيها خلاف بين النحويين: فهناك من يرى جواز نيابة حرف الجر عن حرف آخر قياساً بحسب الوضع اللغوي، أي أنَّ الحرف الواحد وضع لأكثر من معنى، وهناك من لا يرى ذلك. ونُسِبَ المذهب الأول الى الكوفيين وبعض المتأخرين من النحويين إذ يجعلون ذلك قياساً بحسب الوضع اللغوي.

أما المذهب الآخر فمنسوب إلى البصريين الذين يرون أنَّ حرف الجر باقٍ على معناه الأصلي ولا ينوب عن غيره بقياس كما لا تنوب حروف الجزم والنصب بعضها عن بعض. وما خالف الأصل فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى

(١) الكشف ٥٠٤/٤.

(٢) البحر المحيط ٢٤٧/٨.

(٣) البحر المحيط ٢٤٧/٨.

بذلك الحرف، وإمّا على إنابة حرف مناب حرف آخر ووضع موضعاً على طريقة الشذوذ^(١)، ومذهب الكوفيين — عند ابن هشام — أقلّ تعسفاً. والظاهر أن القول بالنيابة ليس خاصاً بالكوفيين؛ فقد نسب أحد الباحثين المحدثين هذا الرأي إلى البصريين الأوائل فقال: ((وإن جعل المتأخرون إنابة الحروف بعضها عن بعض مذهباً كوفياً^(٢)، فلا نراه من مذهبهم بدليل ما رويناه عن يونس وسيبويه وأبي عبيدة والمبرد من أنهم قالوا بالإنابة فيها))^(٣)، وذكر ابن السراج^(٤) أن العرب تتسع في حروف الجر فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، أمّا إذا تباينت فلا تجوز المعاقبة والنيابة فيها. وأجاز ابن جني^(٥) أن يكون ذلك في موضع دون موضع.

التضمين ومجالاته:

جاء في لسان العرب: ((وَضَمَّنَ الشَّيْءَ الشَّيْءَ: أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع والميتَ القبر))^(٦). وهو في الاصطلاح: ((إشرابُ

(١) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني / ١٠٨ — ١٠٩، ومغني اللبيب ١/ ١١١.

(٢) في الأصل: مذهب كوفي، وما أثبتناه هو الصواب.

(٣) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين / ٣٨١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٥٠٥ — ٥٠٦.

(٥) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٠٨.

(٦) لسان العرب مادة (ضمن).

لفظٍ معنى لفظ وإعطاؤه حكمه لتؤدي الكلمة مؤدى كلمتين))^(١). أو هو: ((إعطاء الشيء معنى الشيء))^(٢).

أو هو: ((إجراء أحكام لفظ على آخر ليدلّ على معناه))^(٣). وذكروا أن ضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام لهما^(٤). والرأي المشهور أن التضمنين يكون في الأفعال والأسماء والحروف^(٥)، ولكن الرأي الذي نذهب إليه أن التضمنين يختص بالفعل وما هو بمعناه من الاسم المشتق أو المؤول بالمشتق ولا يكون في الحروف. أما قولهم: إنه يجيء في حروف الجر، فلنا نعدّ ذلك تضميناً. لأن الحرف ((كلمة دلّت على معنى في غيرها))^(٦) أي: إنّ المعنى لا يفهم من الحرف بل مما يتعلق به الحرف ، فكيف يكون التضمنين في الحرف؟ .

ولنا في مذهب النحويين الكوفيين والبصريين دليل على ما نقول: فالكوفيون — كما سبق — يجيزون نيابة حرف عن حرف قياساً، أي: إن للحرف — عندهم — معاني متعددة بحسب الوضع اللغوي، وهذه المعاني أصلية وحقيقية فيه، فهم ليسوا بحاجة إلى القول بالتضمنين؛ فهو عندهم من باب النيابة. أما البصريون فلا يجيزون النيابة إلا شذوذاً، وذلك إذا لم

(١) مغني اللبيب ٢ / ٦٨٥ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٣٨ .

(٣) الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمنين / ١٠ — ١١ .

(٤) ينظر: منهج السالك / ١٨٥ .

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٣٨ .

(٦) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٢ .

يمكنهم تأويل الكلام تأويلاً يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، فالتضمين — عندهم — واقع في الفعل لا في الحرف.

وإذا كان التضمين في الحرف ليس له وجود عند الكوفيين والبصريين، فلماذا نصرّ على أن يكون في الحرف؟ ولنا في تعريف التضمين دليل آخر على أنه لا يكون في الحروف. قال أبو البقاء الكفوي: ((التضمين هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملة))^(١)، ثم ذكر أنه يجري في الأسماء أيضاً^(٢). وذكر الآلوسي^(٣) أنه يأتي في الفعل وفي الاسم ولم يذكر الحرف.

وهذا واضح أيضاً في تعريف مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ونصه: ((التضمين: أن يؤدي فعلٌ أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعلٍ آخر أو ما في معناه فيُعطى حكمه في التعدية واللزوم))^(٤). ومن الأدلة أيضاً قول ابن جني: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))^(٥)

(١) الكليات / ٢٠٧.

(٢) ينظر: الكليات / ٢٠٨.

(٣) ينظر: الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين / ١١.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد الأول لسنة ١٩٣٤، ص ١٨٠.

(٥) الخصائص ٢ / ٣٠٨ ، وينظر: المحتسب ١ / ٥٢ .

وسماه في موضع^(١) آخر: (اتّصل الفعل بحرف ليس مما يتعدى به).
 وذكر أبو بكر بن العربي^(٢) أن العرب تحمل معاني الأفعال على
 الأفعال لما بينها من الارتباط والاتصال، ثم ردّ على النحويين حملهم
 الحروف بعضها على معاني بعض. ونقل الآلوسي عن الرضي قوله: ((إذا
 أمكن في كل حرف جر يتوهم فيه أنه مجاز أو زائد أن يجري على معناه
 ويضمن فعله ما يستقيم به الكلام، فهو أولى بل واجب))^(٣).

وستتناول مجالات التضمين فيما يأتي:

١ - تضمين ما يتعدى بحرف جر معنى ما يتعدى بحرف جر آخر:

أكثر ما يأتي التضمين من هذا الباب، وهو أن يتوسع في الفعل
 فيتعدى بحرف جر ليس من المؤلف تعديته به؛ وذلك ان الفعل تضمن
 معنى فعل يتعدى بذلك الحرف فجاء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في
 معناه.

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾
 [البقرة: ١٨٧]، عدى الرفث بـ (إلى)، ولا يقال: رفثتُ إلى المرأة وإنما
 يقال: رفثت بها أو معها، ولكن لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء جاء

(١) ينظر: الخصائص ٢ / ٤٣٥ .

(٢) ينظر : أحكام القرآن ١ / ١٧٧ .

(٣) الجوهر الثمين / ص ٢٧ - ٢٨ ، وينظر: شرح الكافية ٢ / ٣٤٥ .

بالحرف ﴿إِلَى﴾ ايذاناً وإشعاراً بأنه بمعناه^(١). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِّلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، جاء بـ ﴿إِلَى﴾ لما كان المعنى: ((من ينضاف في نصرتي الى الله))^(٢).

وقال تعالى: ﴿فَقُلْ هَلْ لَّكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾ (١٨) [النازعات: ١٨]، وإنما يقال: هل لك في كذا. وجاز هذا لأن المعنى: أدعوك وأرشدك الى تزكى^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]، وذلك أنه ضمّن التوبة معنى العفو والصفح^(٤).

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ [هود: ٦٣]، أدخل (من) لما كان المعنى: من يمنعني من الله أو من عذاب الله، وكذلك كل ما كان في في القرآن منه فالنصر بمعنى المنع^(٥). وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، حمّله على معنى ((لا تضيفوا أموالهم في

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات ١/٦٤، والخصائص ٢/٣٠٨، ٤٣٥، والمحتسب ١/٥٢، ٣٦٤، والامالي الشجرية ١/١٨، ١٤٧.

(٢) الخصائص ٢/٣٠٩.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٣٠٩-٣١٠، والمحتسب ١/٥٢، والبرهان في علوم القرآن ٣/٣٣٩.

(٤) ينظر: المحتسب ١/٣٦٤، والبرهان في علوم القرآن ٣/٣٣٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٣، و ٢٠٤، و مجمع البيان ٥/١٥٦.

الأكل الى اموالكم))^(١).

ومما جاء من ذلك في الشعر قول الفرزدق:

كيف تراتني قالباً مجنّياً أضربُ أمري ظهراً للبطنِ
قد قتلَ الله زياداً عني

أدخل (عن) و (قتل) لا يتعدى بها؛ لأنه ضمّن (قتل) معنى (صرف)؛
لأنه اذا قتله فقد صرفه عنه^(٢).

وقال الفرزدق أيضاً:

ولقد عجبْتُ الى هوازنَ أصبحتُ منى تلوذُ ببطنِ أمّ جريرِ
عدى (عجبتُ) بـ (الى) لأنّ المعنى (نظرتُ)^(٣).

وقال ابو صخر الهذلي:

وحبذا بخلها عنا ولو عرضتُ دون النوالِ بعلاتِ وألدادِ
عدى البخل بـ (عن) لأنه حمّله على المعنى؛ لأنّ المعنى: وحبذا
انصرافها وازورارها^(٤).

وقال خلف بن خليفة:

فما حيلتي إن تكُ لكِ رحمةً عليّ ولا لي عنكِ صبرٌ فأصبرُ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢، وينظر: مجمع البيان ٣/٣.

(٢) ينظر: الخصائص ٣١٠/٢، و ٤٣٥، والمحتسب ٥٢/١، ومغني اللبيب ٦٨٦/٢.

(٣) ينظر: مجمع البيان ٣٩٨/١٠.

(٤) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل / ١٩٧.

ضمن الرحمة معنى التعطف فادخل (على) عليها^(١).

وقال أوس بن ثعلبة:

وما تجهمني ليل ولا بلد ولا تكأدني عن حاجتي سفر^(٢)

((قال عن حاجتي حملا على المعنى لأن المراد: ولا منعي سفر شاق عن حاجتي))^(٣).

وقال القحيف العقيلي:

إذا رضيت علي بنو فشير لعمر الله أعجبنني رضاها

((ووجه أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه؛ فلذلك استعمل

(على) بمعنى (عن))^(٤).

٢ - تضمين المتعدي معنى اللازم:

يتضمن المتعدي معنى الفعل اللازم فيصير لازماً مثله، من ذلك قوله

تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨]، ضمّن

﴿تَعْدُ﴾ معنى لا تنصرف عيناك عنهم^(٥). ومن ذلك قوله تعالى:

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] حمل ﴿يُخَالِفُونَ﴾ على معنى

(١) ينظر: التنبية على شرح مشكلات الحماسة / ٦٠٤.

(٢) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٢٣.

(٣) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٢٤.

(٤) الخصائص ٢/ ٣١١، وينظر: المحتسب ١/ ٥٣.

(٥) ينظر: الامالي الشجرية ١/ ١٤٧، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٤٠.

ينحرفون^(١) أو يخرجون^(٢) فعدها بحرف الجر (عن) وهو متعدٌ بنفسه في الاصل.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمِلَ الْأَعْلَى﴾ [الصافات: ٨] فقد ضمن ﴿يَسْمَعُونَ﴾ معنى (يُصْغُونَ) فعدها بـ (إلى)^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، أي يميز ولذلك عُذِيَ بـ(من) لا بنفسه^(٤). ومن ذلك قراءة ((تهوى إليهم)) المنسوبة الى الامام علي عليه السلام وغيره^(٥) في قوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ آفِئْدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [ابراهيم: ٣٧] فقد حمل (تهوى إليهم) على معنى (تميل إليهم) فعُذِيَ بحرف الجر (على) وهو يتعدى بنفسه الى مفعوله فتقول: هويتُ الشيء إذا أحببته^(٦).

وقال ابو كبير الهذلي:

(١) ينظر: الامالي الشجرية ١/١٤٧، والبرهان في علوم القرآن ٣/٣٤٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/٥٢١.

(٣) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٣٠٣، ومغني اللبيب ٢/٥٢١، و٦٨٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٨٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٨، والمحتسب ١/٣٦٤، والبحر المحيط ٥/٤٣٣.

(٦) ينظر: المحتسب ١/٣٦٤، ومجمع البيان ٦/٣١٧.

حملتُ به في ليلةٍ مزوودةٍ كَرُهاً وعقدُ نطاقتها لم يُحلَّ (١)
 عدى حملتُ بالباء وحقه أن يتعدى نفسه؛ لأنَّ المعنى حبلت به (٢) أو
 ضمن حملت معنى علقت (٣).

٣- تضمين اللازم معنى المتعدي:

يتضمن الفعل اللازم معنى الفعل المتعدي فيصير متعدياً مثله، ومن
 ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]،
 تضمن ﴿سَفِهَ﴾ معنى (جَهَلَ) وهو فعل متعدٍ بنفسه فلذلك
 تعدى ﴿سَفِهَ﴾ الى مفعوله (٤)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ
 حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ضمن ﴿تَعَزِّمُوا﴾ معنى (تَنَوَّوا)
 فعدها بنفسه؛ لأنَّ (عزم) يتعدى بحرف الجر (على) (٥).

(١) الامالي الشجرية ١/١٤٨، والجامع لأحكام القرآن ١/٩٦١، ومغني اللبيب ٦٨٦/٢.

(٢) ينظر: الامالي الشجرية ١/١٤٨، والجامع لأحكام القرآن ١/٩٦١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٦٨٦/٢.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٣، ومغني اللبيب ٦٨٥/٢.

وقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] ضمن
﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ معنى (لألزمْن) وهو فعل متعدٍ فنصب ﴿صِرَاطَكَ﴾ على
المفعول به^(١).

وقد تضمن الفعل المتعدي الى واحد معنى ما يتعدى الى مفعولين في
قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [ال عمران: ١١٥] أي:
فلن يحرّموه أي فلن يحرّموا ثوابه^(٢)، ومن ذلك قراءة^(٣) ابي طالوت
عبد السلام بن شداد والجارود بن أبي سبرة الشاذة لقوله تعالى: ﴿وَمَا
يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] ((وما يُخْدَعُونَ إلا أنفسهم)) بضم الياء
وفتح الدال، فقد ضمّن الفعل ﴿يَخْدَعُونَ﴾ معنى (يَنْتَقِصُونَ) كقولنا:
خدعتُ زيداً عن نفسه، أي انتقصته نفسه وملكتُ عليه نفسه^(٤).

وذكر ابن هشام^(٥) أن التضمين يختص عن غيره من المعديات بأنه
قد ينقل الفعل الى اكثر من درجة، فقد تعدى (ألوت) بمعنى (قَصَرْتُ) الى
مفعولين بعد أن كان قاصراً، كقولنا: (لا آلوك نصحاً) لأنه تضمن معنى لا
أمنعك. ومن ذلك تعدية أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة مفعولين،

(١) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٧٣، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٤٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٨٥، والسبعة في القراءات ٢١٥.

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القراءات ٢/ ٢، والمحتسب ١/ ٥١، والبحر المحيط ١/ ٥٧.

(٤) ينظر: المحتسب ١/ ٥٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٥٢٥.

كقولنا: نبأتُ زيداً عمراً أبا فلان؛ لأنَّ هذه الأفعال تضمنت معنى الإعلام وذلك لأنَّ الانباء الذي هو إخبار إعلام، فلما كان إياه في المعنى عدّي الى ثلاثة مفعولين كما عدّي الإعلام إليهم^(١)، والأصل في هذه الأفعال ان تتعدى الى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَكَادُمُ أَنْبَتْهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣].

ثالثاً: الحمل على معنى النفي:

يأتي الكلام محمولاً على معنى النفي؛ لأنه لم يسبق بأداة نفي؛ وإنما يفهم النفي من سياق الكلام، ولو كان مسبقاً بأداة نفي لكان الكلام محمولاً على اللفظ. وقد أشار أبو علي الى كثرة الحمل على معنى النفي فقال: ((وقد حملوا على معنى النفي في كلامهم في مواضع كثيرة))^(٢)، وقال ابن جني: ((وقد كثرَ عنهم تأول معنى النفي وإن لم يكن ظاهراً الى بادي اللفظ))^(٣).

وأهم المواضع التي حمل فيها على معنى النفي هي:
أولاً: الاستفهام :

يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى معان مجازية كثيرة، ومن هذه المعاني معنى النفي الذي يأتي كثيراً حتى قال الفراء عنه: ((وإذا

(١) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع ٥/٢، ومغني اللبيب ٥٢٥/٢.

(٢) المسائل الشيرازيات ١٠٦/١.

(٣) المحتسب ١٩٤/٢.

استفهمت بشيء من حروف الاستفهام، فلك أن تدعه استفهاماً، ولك أن تتوي به الجحد^(١).

ونذكر أهم الأدوات التي تجيء بمعنى النفي:

١- هل: وهي أكثر الأدوات استعمالاً في معنى النفي، وتقترن بـ (إلا)

كثيراً في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي

ظُلُمٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَأْتِكُهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، قال أبو حيان: ((هل هنا

لنفي، والمعنى ما ينظرون؛ ولذلك دخلت (إلا) وكونها بمعنى النفي اذا

جاء بعدها (إلا) كثير الاستعمال في القرآن وفي كلام العرب))^(٢)،

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾  (هل هنا

[الرحمن: ٦٠] وقوله ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الانعام: ٤٧]

وقوله: ﴿وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [سبأ: ١٧] وتدخل الباء في الخبر

فنقول: هل انت بذاهب كما نقول: ما أنت بذاهب.

قال الفرزدق:

يقول إذا أفلوئى عليها وأقردت ألا هل أخو عيشٍ لذيزٍ بدائم^(٣)

أدخل الباء في الخبر؛ لأنّ المعنى: ما أخو عيش لذيز بدائم

(١) معاني القرآن ٤٢٣/١.

(٢) البحر المحيط ١٢٤/٢.

(٣) معاني القرآن للفرأء ١٦٤/١، و ٢٢٣، والمسائل الشيرازيات ٣١٧/٢، والازهية/

٢١٩، والامالي الشجرية ٢٦٧/١.

وقال أيضاً:

هل ابنك إلا ابن من الناس فاصبري فلن يرجع الموتى حين المآتم^(١)
وقال امرؤ القيس:

وإن شفائي عبرةً مهراقَةً فهل عند رسم دارسٍ من معولٍ^(٢)
عطف الإنشاء على الخبر؛ لأن هل بمعنى النفي:

٢- مَنْ : وتجيء بعدها (إلا) كثيراً، فنقول: من قام إلا زيداً، ومن رأيتُ
إلا زيداً، وبمن مررتُ إلا بزيد؟ قال ابن هشام: ((وإذا قيل: من يفعل
هذا إلا زيداً؟ فهي (من) الاستفامية، أُشْرِيتُ معنى النفي))^(٣)، وقال
تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، المعنى ليس
يغفر الذنوب إلا الله، أو لا يغفر الذنوب أحد إلا الله^(٤)، وقال تعالى:
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي لا أحد يشفع
عنده إلا بإذنه^(٥).

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾
[البقرة: ١٣٠]، أي لا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه، ومن ذلك
قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾ [الأنعام: ٢١]

(١) الازهية / ٢١٨.

(٢) مغني اللبيب ٣٥١/٢.

(٣) مغني اللبيب ٣٢٧/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٤/١، والازهية / ١٠٧.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٧٨/٢، ومغني اللبيب ٣٢٧/١.

المعنى لا احد اظلم، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] أي لا احد اصدق.

وقال عدي بن زيد :

من رأيت المنون عرين أم من ذا عليه من أن يضام خفير^(١)
٣- الهمزة :

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [لق: ١٥]، أي لم نغي^(٢)
وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾
[الزخرف: ١٩] أي لم يشهدوا خلقهم^(٣)، وقوله تعالى: ﴿لَهُ لَقِيَ الذِّكْرَ عَلَيْهِمْ﴾
يُنَبِّئُكُمْ هُوَ كَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ [القمر: ٢٥]، أي لم يلق الذكر عليه. ومنه قوله
تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْ خَلْقِهِمْ يَقْدِرَ عَلَىٰ أَنْ
يُخَيِّطَ الْمَوْتَ﴾ [الاحقاف: ٣٣]، دخلت الباء لأن المعنى: أوليس الله الذي خلق
السموات والارض بقادر^(٤).

٤- أي :

من ذلك قول النابغة :

(١) الامالي الشجرية ٩١/١.

(٢) ينظر: الامالي الشجرية ٢٦٧/١.

(٣) ينظر: الامالي الشجرية ٢٦٧/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ١٦٢/٣، والمسائل الشيرازيات ٣١٦/٢، وشرح جمل
الزجاجي ٤٩٣/١.

ولستَ بمستيق أخاً لا تلمّة على شعبٍ أيُّ الرجالِ المهذبِ^(١)
أي ليس من الرجال مهذب لا ذنب له.

(١) الامالي الشجرية ٢٦٧/١.

وقال المتنخل الهذلي:

فاذهب فأَيَّ فتى في الناس أحرزه من يومه ظلم دُعج ولا جبل^(١)
أدخل (لا) لأن المعنى: ما فتى في الناس أحرزه.

٥- كيف : من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ
اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ٧] ويدل
عليه قراءة عبدالله بن مسعود ((كيف للمشركين عهد عند الله ولا
ذمة))^(٢)، لأن المعنى ليس للمشركين عهد، أو لا يكون للمشركين عهد
عن الله فأدخل (لا) حملاً على المعنى^(٣).

٦- أين: روى الفراء أن الكسائي سمع العرب تقول: أين كنت لتنجو
مني؟^(٤) أي ما كنت لتنجو مني.

وقال الشاعر:

فهذي سيوف يا صدي بن مالك كثير ولكن أين بالسيف ضارب^(٥)
أراد ليس بالسيف ضارب.

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٦٤، ٤٢٤ والمسائل الشيرازيات ٢/٣١٧، والخصائص
٢/٤٣٣.

(٢) مختصر في شواذ القراءات/٥٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٤، والمسائل الشيرازيات ٢/٣١٧.

(٤) معاني القرآن ١/١٦٤، و ٤٢٤.

(٥) معاني القرآن ١/١٦٤، والامالي الشجرية ١/٢٦٧.

ثانياً: القسم: ورد الكلام محمولاً على معنى النفي في القسم؛ لأنَّ المراد به الطلب، قال سيبويه: ((وسألتُ الخليلَ عن قولهم، أقسمتُ عليك إلا فعلت ولمّا فعلتَ لمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمتُ ههنا كقولك والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلنَ ههنا ولكنهم أجازوا هذا؛ لأنَّهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب))^(١) أي كان القياس لو جرى على زاهره لتفعلنَ لأنَّه جواب القسم.

وفسر أبو علي^(٢) كلام الخليل بأنه محمول على المعنى كأنه قال: ما أقسمتُ عليك إلا فعلك، وما نشدتكُ إلا فعلك، أو ما أسألكُ إلا فعلك، وجاز وقوع (فعلت) بعد (إلا) في هذا الموضع لدلالته على مصدره، إذ كل واحد من الفعل والمصدر يدل على صاحبه، فكأنه قال: ما أسألكُ إلا فعلك. ومثل ذلك قولهم:^(٣) نشدتكُ الله إلا فعلت، وقولهم: عمّرتك الله إلا فعلت.

قال الاحوص الأنصاري:

عمّرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم^(٤)
المعنى: ما أسألكُ إلا ذكرت لنا هذا.

(١) الكتاب ٤٥٥/١.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات ٥٨/١، ٣٠٩/٢.

(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات ٣٠٩/٢.

(٤) الكتاب ١٦٣/١، و المقتضب ٣٢٩/٢، و المسائل الشيرازيات ١٠٤/١، ٣١٠.

وكذلك قالوا: (١) عَمَرَكَ اللهُ إِلا فَعَلْتَ، وَقَعَدَكَ اللهُ إِلا فَعَلْتَ، فهذا الكلام محمول على معنى النفي؛ ولذلك دخلت عليه (إلا) كما تدخل على الكلام المنفي. وقد استعملوا هذا الأسلوب من الكلام بدل الطلب والسؤال؛ لأن هذه الألفاظ تستعمل عند السؤال في أكثر أمرها (٢).

ثالثاً: القصر بـ (إنما) :

ذكر أبو علي (٣) أن ناساً من النحويين يقولون في نحو وله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الاعراف: ٣٣]، إن المعنى: ما حرم ربي إلا الفواحش وأنه أصاب مما يدل على صحة قولهم قول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (٤)
قال أبو علي: ((فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم، ألا ترى أنك لا تقول: يدافع أنا، ولا

(١) ينظر: الكتاب ١/١٦٢، وشرح المفصل ١/١٢٠، والمسائل الشيرازيات ١/١٠٤.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات ١/١٠٦.

(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات ٢/٣٠٧، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٢٤، ودلائل الإعجاز/٣٢٨.

(٤) المسائل الشيرازيات ٢/٣٠٧، ١/٦٠، والمحتسب ٢/١٩٥، ودلائل الإعجاز/٣٢٨.

يقاقل أنا، إنما تقول: أدافع وأقاقل. إلا أن المعنى لما كان: ما يدافع إلا أنا، فصلت الضمير كما تفصله مع النفي اذا لحقت (إلا) حملاً على المعنى^(١)، وقال ابن جني؟ ((ولو لا ذكرنا منارادة النفي لقبج الفضل))^(٢)، ونقل عبد القاهر القاهر الجرجاني^(٣)، كلام أبي علي ولكنه ذكر أنهم لم يعنوا بذلك أن (إنما) و(ما) و(إلا) بمنزلة المترادفين، وأنهما لا يصلحان في كل كلام فيقوم أحدهما مقام الآخر.

وعَدَ الزجاجة من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فجعل (ما) كافة، والمعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة ((لأن (إنما) تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه))^(٤)، واستدل الخطيب القزويني^(٥) على أن (إنما) تفيد القصر بكونها متضمنة معنى (ما) و(لا)، ويقول النحاة (إنما) لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه، وبصحة انفصال الضمير معها نحو: (إنما يضرب انا) كما تقول: (ما يضرب إلا أنا).

رابعاً: ألفاظ تفيد النفي: من ذلك (أبي) قال تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ لَا أَنْ يُسَمِّرَ نُورَهُ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٣٢) [التوبة: ٣٢] قال الفراء: ((دخلت

(١) المسائل الشيرازيات ٣٠٧/٢.

(٢) المحتسب ١٩٥/٢.

(٣) ينظر: دلائل الاعجاز ٣٢٩.

(٤) معاني القرآن إعرابه ٢٣٤/١، وينظر: دلائل الاعجاز ٣٢٨، والبرهان الكاشف إيجاز القرآن ١٦٢.

(٥) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١/١٢١.

(إلا) لأنّ في (أبيت) طرفاً من الجحد؛ ألا ترى أنّ (أبيت) كقولك لم أفعل ولا أفعل فكأنّه بمنزلة: ما ذهب إلا زيد^(١). ومن هذه الالفاظ (قل) وما تصرف منها كأقل وقلما وهذه على ضربين^(٢)، أحدهما: أن يراد بها خلاف الكثرة، والآخر: أن يراد بها النفي فتجري مجرى النفي.

نقول: قل رجل يقول ذاك إلا زيد^(٣)؛ لأنه أجري مجرى: ما يقول ذاك أحد إلا زيد، أو ما من رجل يقول ذاك إلا زيد. قال سيبويه ((فليس (زيد) بدلاً من الرجل في قل ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ومعناه كمعناه))^(٤)، ونقول: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد^(٥)، إذا أردنا النفي بأقل ((لأنه صار في معنى: ما أحد فيها إلا زيد))^(٦)، ومما يدل على أن (أقل) للنفي قولهم: (٧) أقل امرأتين تقولان ذاك. فجردوا المبتدأ من الخبر لما كان المعنى: ما امرأتان تقولان ذاك.

(١) معاني القرآن ٤٣٣/١.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات ٣١٠/٢، والاستغناء في أحكام الاستثناء / ١٥١.

(٣) ينظر: الكتاب ١ / ٣٦١، والأصول في النحو ١ / ٣٦٢، والخصائص ٢ / ١٢٤.

(٤) الكتاب ١ / ٣٦١.

(٥) ينظر: الكتاب ١ / ٣٦١، والمقتضب ٤ / ٤٠٤، ومنهج السالك / ١٦١.

(٦) الكتاب ١ / ٣٦١.

(٧) ينظر: المسائل الشيرازيات ٢ / ٣١٢، والخصائص ٢ / ١٢٤.

وقالوا: قلّما يقومُ زيدٌ فكفوا (قلّ) بـ (ما) عن اقتضائها الفاعل لما دخله من مشابهة حروف النفي كما بقي المبتدأ بغير خبر في نحو قولهم: أقلُّ امرأتينِ تقولانِ ذاك لما ضارع المبتدأ حرف النفي^(١).

ومن الالفاظ التي تفيد النفي لفظة (أحد) ولهما استعمالان. أحدهما بمعنى الواحد، والآخر بمعنى النفي.

ومما حمل على معنى النفي قولهم: إنَّ أحداً لا يقول ذاك إلا زيد^(٢) ((فإنَّ للتأكيد والتحقيق و (أحد) للنفي ولا يستعمل في الإيجاب إلا أنه حُمِلَ على المعنى: لأن معنى ((إنَّ أحداً لا يقول ذاك)) و ((لا يقول ذاك أحد)) واحد. فاستجاز لذلك إيقاع أحد في موضع الواحد وهذه الكلمة لا تقع الا في النفي))^(٣) يقصد كلمة (أحد) التي تفيد العموم والكثرة لا التي تدل على الواحد.

ومن ذلك قولهم: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيد. (فزيد) بدل من الضمير المرفوع في (يقول)؛ لأن (يقول) صفة لأحد وهو منفي^(٤).
وعليه قول عدي بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها^(٥)

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات ٣١٠/٢، ٣١٢، والخصائص ١٢٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٦٣/١، والمسائل الشيرازيات ٣١٤/٢.

(٣) المسائل الشيرازيات ٣١٤/٢، وينظر: شرح الكافية ٢٣٩/١-٢٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٦٠/١، والمسائل الشيرازيات ٣١٥/٢-٣١٦.

(٥) الكتاب ٣٦١/١، والمقتضب ٤٠٢/٤، والاصول في النحو ٣٦١/١.

فأنه أبـدل الكواكب من الضمير المرفوع في (يحكي) وان كانت مثبتة لأنها منفية في المعنى لكونها صفة لمنفي هو كلمة (أحد)، قال سيبويه عن رفع (زيد) في هذه الامثلة وفي غيرها ((وقد تكلموا بالآخر؛ لأن معناه النفي اذا كان وصفاً لمنفي))^(١).

خامساً: الابتداء والنكرة:

جاء شاهدان على الابتداء بالنكرة وقد حملا على معنى النفي، فقد ورد عن العرب قولهم: ^(٢) (شيء ما جاء بك) و (شرراً أهرّ ذا ناب) والمعنى: ما جاء بك إلا شيء، وما أهرّ ذا ناب إلا شر، قال ابن جني عن الشاهد الثاني: ((فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً الى معنى النفي، أي: ما أهرّ ذا ناب إلا شر، وإنما كان المعنى هذا؛ لأنّ الخبرة عليه أقوى؛ ألا ترى أنك لو قلت: أهرّ ذا ناب شر، لكنك على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت: ما أهرّ ذا ناب إلا شر، كان ذلك أوكد))^(٣).

وجعل ابن عصفور^(٤) من شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، وذكر أن ذلك لا يحفظ الا في الشاهدين السابقين.

(١) الكتاب ٣٦١/١.

(٢) الكتاب ١٦٦/١، والمسائل الشيرازيات ٣٠٨/٢، وشرح المفصل ٨٦/١.

(٣) الخصائص ٣١٩/١.

(٤) ينظر: المقرب ٨٢/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٤٠/١.

رابعاً: الحمل على معنى الفعل المذكور:

المقصود بذلك حمل الكلام على فعل مضمر يدل عليه فعل مذكور، إذ لو حمل الكلام على لفظ الفعل المذكور لتغير إعراب الكلمة من حيث الرفع والنصب ولذلك حُمِلَ الكلامُ على فعل مضمر يدل عليه فعل مظهر من لفظه أو قريب من لفظه، ولا يشمل هذا الابواب النحوية الثابتة التي يحذف فيها العامل كالاختصاص والتحذير والإغراء وغيرها؛ لأنَّ الحذف في هذه الابواب ليس فيه دليلٌ لفظي على المحذوف بخلاف المحمول على المعنى هنا فإن فيه دليلاً لفظياً على العامل المحذوف أو الضمير.

وأجاز النحويون الحمل على المعنى في هذا الباب بعد تمام الكلام، أما إذا لم يتم الكلام فالحمل على المعنى -عندهم- قبيح وبابه الضرورة الشعرية^(١).

وسيكون كلامنا على مسألتين هما:

أولاً: الحمل على المعنى بعد تمام الكلام.

ثانياً: الحمل على المعنى قبل تمام الكلام.

أولاً: الحمل على المعنى بعد تمام الكلام: ويتضمن ما يأتي:

١. رفع الفاعل في جواب سؤال مقدر.

٢. رفع الفاعل بفعل مضمر يدل عليه ما قبله.

(١) ينظر: إلمقتضب ٢٨٥/٣، وتحصيل عين الذهب ١/١٤٣، و ١٤٥، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب / ٩٠.

٣. نصب المفعول به بفعل مضمر يدل عليه ما قبله.

١ - رفع الفاعل في جواب سؤال مقدر:

من ذلك قول الحارث بن نهيك:

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ^(١)

قال سيبويه: ((لما قال: لِيُبِكَ يَزِيدُ، كان فيه معنى لِيُبِكَ يَزِيدُ... كأنه

قال لِيُبِكَ ضَارِعٌ))^(٢).

وذكر المبرد^(٣) وابن جني^(٤) والأعلم الشنتمري^(٥) أن قوله (لِيُبِكَ

يَزِيدُ) دل على أن له باكياً فكأنه قال: لِيُبِكَ ضَارِعٌ. وذكر ابن جني أيضاً

أنه على تقدير سؤال ((كأنه لما قال (لِيُبِكَ يَزِيدُ) قيل: مَنْ يَبْكِيهِ؟ فقال:

يَبْكِيهِ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ))^(٦) وإلى هذا ذهب ابن يعيش^(٧) وابن مالك^(٨)

والرضي^(٩).

(١) الكتاب ١/١٤٥، والمقتضب ٣/٢٨٢، والخصائص ٢/٤٢٤.

(٢) الكتاب ١/١٤٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/٢٨٢.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/٤٢٤.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب ١/١٤٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢١٦.

(٦) المحتسب ١/٢٣٠.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١/٨٠.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية ١/٧٦.

وقد أجاز ابن جني القياس وعلى هذا فقال: ((وعلى هذا تقول: أكل الخبزُ زيدٌ، وركبَ الفرسُ محمدٌ، فترفع زيداً ومحمداً بفعلِ ثانٍ يدلُّ عليه الأول))^(١) ونسب خالد الأزهري^(٢) جواز القياس الى ابن جني والجرمي، ومنع القياس الى الجمهور، ونسب ابن يعيش^(٣) جوازه الى سيبويه. ومر المجيزين لهذا ايضاً ابن مالك^(٤)، وقد عدَّ العسكري^(٥) هذا البيت ممّا غيره النحويون، والرواية الصحيحة عنده هي * ليبيك يزيد ضارغٌ لخصومة * بالبناء للمعلوم وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

ومن ذلك قراءة ابي عبدالرحمن السلمي^(٦): ((وكذلك زُينٌ لكثير من

المشكرين قتلُ اولادِهِمْ شركاءَهُمْ)) والقراءة المعرفة هي: ﴿وَكَذَلِكَ

زَيْنُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾

[الانعام: ١٣٧] ذكر سيبويه^(٧)، أنّ الشركاء رفع على مثل ما رفع عليه (ضارغٌ) في البيت وقال المبرد: ((لما قال: قتلُ أولادِهِمْ، تمّ الكلام فقال:

(١) الخصائص ٢/٤٢٤.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١/٢٧٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/٨١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٢.

(٥) ينظر: شرح ما يقع فيه التصحيف ٢٠٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧، ومختصر في شواذ القراءات / ٤٠-٤١، والمحتسب ١/٢٢٩، والبحر المحيط ٤/٢٢٩-٢٣٠.

(٧) ينظر: الكتاب ١/١٤٦.

شركاؤهم على المعنى، لأنه عُلِمَ أنَّ لهذا التزيين مزيناً، فالمعنى: زينه
شركاؤهم^(١)، وأشار النحاس^(٢) الى مثل هذا المعنى.

وذكر ابن جني^(٣) في رفع الشركاء وجهين:

أحدهما: وهو الوجه، أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر دلّ عليه قوله
(زَيْنَ) كأنه جواب سؤال: (من زينه لهم) فقيل: زينه لهم شركاؤهم، فارتفع
الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه (زَيْنَ). أما الوجه الآخر: فقد اجازته قطرب
وهو أن يكون الشركاء قد ارتفع بالمصدر الذي هو (قَتَلَ) وكأنه قال: أن
قَتَلَ شركاؤهم أولادهم كقولنا: حُبَّبَ اليّ ركوبُ الفرس زيداً، أي ان ركبَ
الفرس زيداً.

ولم يجوّز ابن جني هذا الوجه في الآية؛ لأنّ فعل القتل يكون
للشركاء وهو يتعارض مع القراءة المشهورة إذ الشركاء مزيّنون
والمشركون قاتلون. وهذا توجيه سيئويه والمبرد وغيرهما من النحويين
وبه أخذ مكي^(٤) والزمخشري^(٥). ومن ذلك قراءة ابن عامر، وعاصم في
رواية ابي بكر عنه^(٦) لقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ إِذْ قَالَ اللَّهُ لَنُفِخَ فِي سُوفٍ مِّنْهُم مِّمَّنْ لَّا يَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ لَمَّا دُعُوا تَحْتِ الْكُرْسِيِّ وَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾

(١) المقتضب ٢٨١/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٥٨٢/١.

(٣) ينظر: المحتسب ٢٢٩/١-٢٣٠.

(٤) ينظر: مشكل اعراب القرآن ٢٧١/١-٢٧٢.

(٥) ينظر: الكشف ٧٠/٢.

(٦) ينظر: السبعة في القراءات/٤٥٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٣٩/٣.

أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُمْ فِيهَا بِالْعُدْوَةِ وَالْأَصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴿[النور: ٣٦-٣٧] ببناء (يُسَبِّحُ) للمجهول فرجال على هذه القراءة فاعل لفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور. قال الفراء: ((فمن قال (يُسَبِّحُ) رفع الرجال بنية فعل مجدد، كأنه قال: يُسَبِّحُ له رجال لا تلهيهم تجارة))^(١)، وأشار النحاس^(٢) أيضاً الى أنه مرفوع بإضمار الفعل الذي يدل عليه المذكور.

ولا يصح أن يرفع ﴿رِجَالٌ﴾ بالفعل ﴿يُسَبِّحُ﴾ لفساد المعنى؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين بل مسبحون^(٣)، وأجاز أبو حيان^(٤) ان يكون ﴿رِجَالٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف والتقدير: المسبح رجال. وقال ابن هشام: ((ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها؛ لأن هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل))^(٥).

٣- رفع الفاعل بفعل مضمر يدل عليه ما قبله :

جعل ابن جني قراءة الحسن^(٦) ((والملائكة والناس أجمعون)) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١]

(١) معاني القرآن ٢/٢٣٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٢/٤٤٤.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١/٢٧٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٥٨.

(٥) مغني اللبيب ٢/٦٢٠.

(٦) ينظر: مختصر في شواذ القراءات/١١، والمحتسب ١/١١٦، والبحر المحيط

١/٤٦٠.

مرفوعة بفعل مضمر فقال: ((وهذا عندنا مرفوعٌ بفعلٍ مضمر يدلّ عليه قوله سبحانه ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنّه اذا قال عليهم لعنة الله فكأنه قال يلعنهم الله))^(١)، وذكر أبو حيان^(٢) في القراءة ثلاثة أوجه:

الاول: ما ذكره ابن جني من الرفع بفعل مضمر.

الثاني: أنه معطوف على (لعنة الله) على حذف مضاف أي لعنة الله ولعنة الملائكة قحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه.

الثالث: أنه مبتدأ حُذف خبره لفهم المعنى، أي والملائكة والناس أجمعون يلعنونهم.

وقال الراجز:

أَسْقَى الْإِلَهَ عُذْوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلَّ مَلْتٍ غَادِي
كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكٍ السَّوَادِ^(٣)

رفع (كلُّ أجشٍّ) ولم يجعله صفة أو بدلاً. قال سيبويه: ((كأنه قال: سقاها كلُّ أجشٍّ كما حُمِلَ ضارِعٌ لخصومةٍ على ليبيك يزيد؛ لأنّ فيه معنى سقاها كلُّ أجشٍّ))^(٤) وقال ابن جني: ((لأنه اذا أسقاها الله كلَّ ملثٍ فقد

(١) المحتسب ١١٦/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٦١/١-٤٦٢.

(٣) الكتاب ١٤٦/١، والخصائص ٤٢٥/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٦/١.

(٤) الكتاب ١٤٦/١.

سقاها ذلك الأَجَشُّ))^(١): أي: أنه حذف الفعل سقى وأبقى الفاعل مرفوعاً وهو (كُلُّ أَجَشٍّ) لدلالة الفعل (أَسقى) عليه فحمله على هذا المعنى.

٣- نصب المفعول به بفعل مضمر يدل عليه ما قبله :

قال عمرو بن قميئة:

تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا^(٢)

حمل على المعنى بعد تمام الكلام ولو حمل على اللفظ لرفع أخوالها وأعمامها وإنما نصب ((لأنَّ الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر))^(٣) فكأنه قال: تذكرتُ أخوالها وأعمامها. وذكر الأعمام الشنتمري^(٤) أن هذا جائز بالإجماع لتمام الكلام ثم حُمِلَ بعده على المعنى أي معنى التذكر.

وأجاز ابن جني^(٥) في هذا البيت وجهين، أحدهما: أنه أضمر فعلاً للأخوال والأعمام فنصبهما به؛ لأنَّ التذكر قد شملهما، والآخر: أنَّ الأخوال والأعمام بدلٌ من الأرض بدلُ اشتمال.

(١) الخصائص ٤٢٥/٢.

(٢) الكتاب ١٤٤/١، والخصائص ٤٢٧/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١٥/١.

(٣) الكتاب ١٤٤/١.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب ١٤٤/١.

(٥) ينظر: الخصائص ٤٢٧/٢.

وقال النابغة:

إذا تَغْنَى الحمامُ الورقُ هَيَّجَنِي ولو تَغَزَّيْتُ عنها أُمَّ عَمَّارٍ^(١)
قال الخليل: ((لما قال: هَيَّجَنِي عُرِفَ أنه قد كان ثم تَذَكَّرَ لتَذَكُّرةِ
الحمام وتهيجه، فألقى ذلك الذي قد عُرِفَ منه على أُمَّ عَمَّارٍ، كأنه قال:
هَيَّجَنِي فذكرني أُمَّ عَمَّارٍ))^(٢)، وذكر أبو بكر بن الانباري^(٣) أنه نصب أُمَّ
عمار بهيجني؛ لأن المعنى ذكرني أُمَّ عمار. أما ابن جني^(٤) فذكر أن
هيجني دلّ على ذكرني فنصبها به فاكتفى بالمسبّب الذي هو التهيج من
السبب الذي هو التذكر وعلى هذا يكون هَيَّجَنِي قد تَضَمَّنَ معنى ذكرني.
وقال عبدالعزيز الكلابي:

وجدنا الصالحين لهم جزاءٌ وجنّاتٌ وعيناً سلسبيلاً^(٥)
نصب (جنّاتٍ) وما بعدها بإضمار فعل يدل عليه (وجدنا) فكأنه قال:
وجدنا لهم جنّات وعيناً سلسبيلاً، ((لأنّ الوجدان مشتمل في المعنى على

(١) الكتاب ١/١٤٤، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/٢٠٣، الخصائص ٢/٤٢٥.

(٢) الكتب ١/١٤٤.

(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٢٠٣.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/٤٢٥.

(٥) الكتاب ١/١٤٦، والمقتضب ٣/٢٨٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢١٦.

الجزاء))^(١)؛ ولأنه واقع في المعنى عليهما، قال الفارقي: (وهذا حملٌ على المعنى بعد التمام واستيفاء الأول معناه فهو حسنٌ جميلٌ))^(٢).

ثانياً: الحمل على المعنى قبل تمام الكلام:

ويتضمّن ما يأتي:

١. نصب المفعول به بفعل مضمر يدل عليه ما قبله.

٢. مشاركة الفاعل والمفعول به في الفعل.

١ - نصب المفعول به بفعل مضمر يدل عليه ما قبله:

من ذلك قول القطامي:

فَكَرَّتْ تَبْتِغِيهِ فَوَافَقَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا^(٣)

ذكر سيبويه^(٤) أنه إنما نصب السباع؛ لأنها دخلت في الموافقة واشتملت الموافقة عليها.

وقال ابن جني: ((فنصب السباع، لأنها داخلّة في الموافقة؛ ألا تراها إذا وافقت السباع على دمه، فقد دخلت السباعُ في الموافقة فيصير كأنه قال: وافقت السباع، وهو عندنا بعدُ على حذف المضاف أي آثار السباع؛

(١) الكتاب ١/١٤٦.

(٢) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب / ٣١٤.

(٣) الكتاب ١/١٤٣، والنوادر في اللغة / ٥٢٦، والخصائص ٢/٤٢٦.

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٤٤.

لأنها لو صادفت السباع هناك لأكلتها أيضاً))^(١) فتقدير الكلام: فوافقتُه ووافقت السباع على دمه ومصرعه.

وذكر الاعلم الشنتمري^(٢) أن هذا البيت قد ردَّ وغُلط في تأويله؛ لأن الحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام كقولنا: وافقتُ زيداً وعنده عمرو وبشراً، فالمعنى قد تمَّ عند قوله: وعنده عمرو، ولو قلنا: وافقتُ زيداً وعنده عمراً، لم يجز عند غير سيبويه في شعر ولا في غيره، ثم ذكر أن حجة سيبويه أن الشعر موضع ضرورة يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره. وذكر ابن عصفور^(٣) أيضاً أنه مما حمل على المعنى قبل تمام الكلام. وأورد أبو زيد^(٤) رواية أخرى هي:

فكرتُ عند فيقتها إليه فألفتُ عند مصرعه السباعا
ولا شاهد في هذه الرواية وذكر أبو زيد أن النحويين قد غيروا هذه الرواية.

وقال عبدالله بن قيس الرقيات:

لن تراها ولو تأملتُ إلا ولها في مفارق الرأس طيباً^(٥)

(١) المحتسب ٢٠١/١، وينظر: الخصائص ٤٢٦/٢.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب ١٤٣/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٦١١/٢.

(٤) ينظر: النوار في اللغة ٥٢٦.

(٥) الكتاب ١٤٤/١، والمقتضب ٢٨٤/٣، والخصائص ٢٩٩/٢.

يرى سيبويه^(١) أنه نصب الطيب؛ لأنه دخل في الرؤية، ولأنّ الرؤية اشتملت عليه، ويرى المبرد أيضاً أنه نصب الطيب؛ لأنّ الرؤية قد اشتملت عليه، ولكنّ هذا البيت عنده أبعد ما مر؛ لأنه حمل قبل الاستغناء ثم قال: ((وإنما جاز نصبه على رأي؛ لأنّ المعنى: لن تراها إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيباً))^(٢).

أما ابن جني^(٣) فيرى أنّ هذا من الأبيات الغريبة ثم ذكر فيه وجهين، أحدهما: أن يكون الفعل المقدّر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها فيكون التقدير: لن تراها إلا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيباً. أما حمل سيبويه له على الرؤية فينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه. والوجه الآخر: أن تكون الواو للحال ويكون التقدير: لن تراها إلا وأنت تعلم وتتحقق أو تشمّ في مفارق الرأس طيباً، فيكون ما بعد الواو مبتدأ ويكون الفعل المقدّر خبراً عنه.

وذكر الفارقي^(٤) أن هذا البيت جاء محمولاً على المعنى قبل تمام الكلام وهذا من أقبح ما يجيء في هذا الباب على جوازه:

٢ - مشاركة الفاعل والمفعول في الفعل:

من ذلك قول الشاعر (وهو عبد بني عيس):

(١) ينظر: الكتاب ١/١٤٤.

(٢) المقتضب ٣/٢٨٥.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٤٢٩-٤٣٠.

(٤) ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٩٠/.

قد سالمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما
وذاتَ قرنَينِ ضموزاً ضموزماً^(١)

كان الوجه رفع الأفعوان والشجاع على البدل من الحَيَّاتِ لَكَنَّهُ نصب
((لأنَّهُ قد عَلِمَ أنَّ القَدَمَ ههنا مسالمةٌ كما أنها مسالمةٌ فحمل الكلام على أنها
مسالمة))^(٢) أي كأنه قال: سالمَتِ القَدَمُ الافعوانَ.

وذهب النحاس الى أنَّ الرفع والنصب هنا على المعنى ((لأنَّ كلَّ
شيءٍ من هذينِ مسالِمٍ للآخر فهو فاعل وهو مفعول))^(٣) وذلك ((لأنَّ
فاعل) لا يصحَّ إلا من اثنين على سبيل المقابلة))^(٤)، وروى الكوفيون
البيت بنصب الحَيَّاتِ وذهبوا الى أنه أراد: القدمان فحذف النون^(٥)، قال
الفراء: ((فنصب الشجاعَ والحَيَّاتُ قبل ذلك مرفوعة؛ لأنَّ المعنى: قد
سالمَتِ رجلُهُ الحَيَّاتِ وسالمَتُها، فلما احتاج الى نصب القافية جعل الفعل
من القدم واقعاً على الحَيَّاتِ))^(٦)، ولا نوافق البغدادي^(٧) في رده على ابن
السيد الذي نسب الى الفراء نصب الحيات، وفي قوله: ان الفراء رواه

(١) الكتاب ١/١٤٥، والمقتضب ٣/٢٨٣، والخصائص ٢/٤٣٠.

(٢) الكتاب ١/١٤٥، وينظر: المقتضب ٣/٢٨٣.

(٣) شرح أبيات سيبويه ١١٩.

(٤) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب ٣٣٨.

(٥) ينظر: الخصائص ٢/٤٣٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٨.

(٦) معاني القرآن ٣/١١.

(٧) ينظر: خزانة الادب ٤/٥٧٢.

كرواية سيبويه؛ لأنّ الفراء روى (الحيّات) بالنصب^(١) وكلامه السابق يدلّ على ذلك.

وقال أوس بن حجر:

تَواهُقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفًا^(٢)
لم يقل تَواهُقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهَا، لكنّه حمّله على المعنى ((لأنّه اذا واهقت
الرجلان اليدين فقد واهقت اليدان الرجلين))^(٣).

وأنشده المبرّد: ((تواهُقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسُهُ)) وقال: ((فمن أنشده
برفع اليدين فقد أخطأ؛ لأنّ الكلام لم يستغن، ولو جاز لجاز: ضارب
عبدالله زيد؛ لان من كل واحد منهما ضرباً))^(٤) وأجاز ثعلب ذلك فقال:
((إذا كان الفعل من الاثنين، جاز رفعهما، يقال: خاصم زيد عمرو))^(٥)،
وذكر النحاس^(٦) أنه رفع اليدين والرجلين؛ لأن كل واحد منهما قد واهق
الآخر فصار فاعلاً. وقد أوضح ابن جني رفع اليدين فذكر ((أنّ المواهقة
لا تكون من الرجلين دون اليدين وأنّ اليدين مواهقتان كما أنهما
مواهقتان، فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه الأول، فكأنه قال: تَواهُقُ يَدَاهَا

(١) ينظر: معاني القرآن ١١/٣.

(٢) الكتاب ١٤٥/١، والمقتضب ٢٨٥/٣، والخصائص ٤٢٥/٢.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٦/١.

(٤) المقتضب ٢٨٥/٣.

(٥) مجالس ثعلب ٤١٧/٢.

(٦) ينظر: شرح أبيات سيبويه / ١١٩.

رجليها، ثم حذف المفعول في هذا كما حذف الأول فصار على ما ترى:
تواهُقُ رُجلاها يداها))^(١).

وذكر الأعلام الشنتمري^(٢)، أنه رفع اليدين؛ لأن الرجلين لما لا
بستهما بالمواهقة — وهي الملاحقة والمداركة — لابستهما اليدان بالمواصلة
للسير والمسابقة. وقد غلّط سيبويه في جواز هذا؛ لأن الكلام لا يتم إلا
بنصب اليدين؛ ولأن المواهقة لا تصح إلا للرجلين؛ لأنهما التابعتان لليدين
اللاحقتان لهما.

(١) الخصائص ٢ / ٤٢٥ — ٤٢٦ .

(٢) ينظر : تحصيل عين الذهب ١ / ١٤٥ .



الخاتمة

كشفت هذا البحث عن جوانب من الحمل على الـ "م" ملطراً لاضواء
عليها وتوصل الى نتائج ملموسة يمكن استخلاصها وإيجارها بما يأتي:
الفصل الاول:

- ان هناك مصطلحات خاصة بالقياس تحمل لفظة الحمل، كما ان هناك قواعد تراعى في حمل الشيء على الشيء.
- اهم انواع الحمل التي تتصل بالموضوع هي: الحمل على النفس وهو الاكثر الجاري عليه معظم الكلام، والحمل على الموضع ويكون فيما له لفظ وموضع، والحمل على المعنى وهو كون الكلام في معنى كلام آخر فيحمل عليه.
- الحمل على المعنى: هو المصطلح المشهور ويعبر عنه بعبارات او الفاظ كثيرة مثل: التأويل، ومراعاة المعنى، واعتبار المعنى، والإجراء على المعنى، والرد الى المعنى، والمجيء على المعنى وغير ذلك من العبارات.
- أقسام الاعراب ثلاثة هي: اللفظي والتقديرى والمحلي. واستطعنا ان نضيف اليها قسماً رابعاً هو الاعراب الموضعي، وفرقنا بين الاعراب المحلي والموضعي، وكما فرقنا بين الحمل على الموضع والحمل على المحل.
- حصر النحويون ما له لفظ وموضع بسبعة اشياء، وأضفنا اليها نوعاً ثامناً.
- وضع النحويون شروطاً للعطف على الموضع يمكن تطبيقها على التوابع الاخرى كالبدل والتوكيد وان لم ينص النحويون على ذلك.

- وقع خلط بين الحمل على الموضع والحمل على المعنى، وذلك ناتج عن أمرين، أحدهما: التوسع في المصطلح والتجاوز في الأشياء والمفاهيم، والآخر: فهم الحمل على المعنى بأنه ما سوى الحمل على اللفظ فيشمل المصطلح كلا الحملين.

الفصل الثاني:

- لا يكون الحمل على المعنى إلا بعد تمام الكلام.
- ان الحمل على المعنى يكون فيما له لفظ ومعنى.
- جاء الحمل على المعنى ابتداءً ولم يأت بعده حمل على اللفظ، وقد يختار هذا الحمل ويترجح اذا تقدم عليه ما يعضد المعنى ويقويه، ويجب اذا حصل بسبب الحمل على اللفظ لبس او عدم مطابقة بين طرفي الجملة.
- أجاز البصريون الحمل على المعنى ثم على اللفظ من دون شرط، واجازة الكوفيون بشرط وجود الفاصل عند اجتماع الحملين وتقدم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ.
- الحمل على اللفظ ثم على المعنى هو الكثير في كلام العرب، ولم يحصل خلاف في جوازه.
- جاء الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ، وليس صحيحاً ما ذكر ابن خالويه من انه لم يأتِ الا في آية واحدة، وما ذكره ابو حيان من انه لم يأتِ الا في آيتين.
- ورد الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى قليلاً.

- يجوز حمل جواب الاستفهام وغيره على المعنى.
- يجوز الاخبار بالذي او بموصوف به او بنكرة عن ضمير وعود الضمير مطابقاً للضمير المتقدم في التكلم او الخطاب حملاً على المعنى، وليس هذا مختصاً بالشعر؛ لانه جاء في لسان العرب نثر، ونظماً.
- هناك ادوات واسماء يجوز فيها الحمل على اللفظ وعلى المعنى لان لها لفظاً، ومعنى يخالف لفظها كما انها تدل على العموم والكثرة والجنس والابهام.

الفصل الثالث:

- يجوز في الاسماء المجازية التذكير والتأنيث حملاً على اللفظ وعلى المعنى ومن هذه الاسماء:
- ١. المصدر المختوم بالناء يجوز تذكير فعله حملاً على المعنى وكذلك يجوز تأنيث المصدر اذا وقع اسماً لكان وتقدم الخبر عليه ولا عبرة بمنع بعضهم ذلك.
- ٢. جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي.
- ٣. فاعل (نعم) المؤنث المعرف (بأل).
- ٤. اسماء القبائل والامم والاحياء واسماء البقاع والاماكن والبلدان، والحروف والالفاظ والادوات.
- يذكر المؤنث ويؤنث المذكر حملاً على المعنى اذا كان احدهما بمعنى الآخر .

- يكتسب المضاف التأنيث من المضاف اليه اذا كان بعض المضاف اليه او كبعضه او منه او به، او كان المعنى مشتملاً عليه وصح الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فيصح حذفه دون ان يؤثر في المعنى. كما يكتسب المضاف التذكير بالشروط نفسها ولكنه قليل، كما يجوز حذف المضاف ومراعاة معناه.

الفصل الرابع:

- يأتي المفرد بمعنى الجمع كثيراً، وليس هذا مختصاً بالشعر كما يرى سيبويه، لوروده في كثير من الآيات القرآنية.
- هناك أسماء مفردة تحمل معنى الجمع يجوز الحمل على معناها وهي: اسم الجمع واسم الجنس الجمعي، والمعرف بأل، والمصدر.
- تؤدي النكرة معنى الجمع؛ لأنها تفيد الجنس والعموم اذا كانت في سياق النفي او وقعت تمييزاً، وقد يأتي ذلك في غير التمييز.
- يفيد المضاف الجمع والجنس اذا كان مضافاً الى الجمع وكذلك ان كان مضافاً الى غير الجمع.
- يجيء الجمع بمعنى المفرد، فقد يجمع الشيء بما حوله وقد يوصف المفرد بالجمع على تعدد اجزائه، وقد يراد بالجمع الواحد في الاشخاص، كما يعامل جمع التكسير معاملة المفرد ايضاً، وقد يعود الضمير الى الجمع مفرداً؛ لانه يدل على الجنس.
- ليست التثنية جمعاً كما يرى كثير من النحويون وانما كل واحد منهما قائم بذاته وله صيغة دالة عليه.

- يأتي الجمع مراداً به التثنية في كل شيئين من شيئين مما في بدن الانسان منه واحد كالقلب والوجه. وقد يأتي كذلك في الشيئين المنفصلين وقد يجمع المثنى على تعداد اجزائه.
- يجيء المثنى بمعنى الجمع اذا كان تحته افراد كثيرون، او اذا اريد بالمثنى معنى الجماعتين او الصنفين ونحو ذلك.
- يأتي المثنى بمعنى المفرد في الاماكن والبقاع للإشارة الى ان للبقعة او البلدة جاذبين او وجهين.
- يجيء المفرد مراداً به المثنى في العضوين اللذين لا يفترق احدهما من الاخر كاليدين والرجلين والعينين.

الفصل الخامس:

- ليس المقصود بالعطف على التوهم الغلط او الخطأ؛ وانما تنزيل اللفظ المعدوم منزلة الموجود، او تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه.
- هناك فروق بين العطف على التوهم والعطف على المعنى هي:
 ١. يكون العطف على التوهم في المفردات اما العطف على المعنى فيكون في المركبات والجمل.
 ٢. في العطف على التوهم لا يتغير تركيب الجملة، اما في العطف على المعنى فيتغير التركيب زيادة او نقصاناً.
 ٣. في العطف على التوهم يمكن الحمل على اللفظ وفي العطف على المعنى لا يمكن ذلك.

- ان القول بنياية حروف الجر بعضها عن بعض ليس مذهباً خاصاً بالكوفيين وحدهم بل قال به البصريون المتقدمون ومنهم يونس وسيبويه وابو عبيدة.
 - ان التضمن يختص بالفعل وماهو بمعناه من الاسم المشتق او المؤول بالمشتق ولايكون في الحروف.
 - ورد الحمل على معنى النفي في الكلام في مواضع كثيرة ولا سيما الاستفهام .
 - جاء الحمل على معنى الفعل المذكور قبل تمام الكلام وبعد تمامه.
- هذه اهم النتائج التي توصل اليها البحث والحمد لله اولاً و آخرأ.



المصادر والمراجع

4

1

المخطوطات:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، مصورة مكتبة المجمع العلمي العراقي عن مخطوطة المكتبة الاحمدية بحلب رقم ٨٩٩.
٢. أصول النحو في الخصائص لابن جني: محمد ابراهيم محمد حسين صادق خليفة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم ١٩٨٢م.
٣. البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الاستربادي، الحسن بن محمد (ت٧١٥هـ)، تحقيق حازم سليمان مرزة الحلبي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب ١٩٨٣.
٤. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني، محمد بن ابي بكر المخزومي (ت٨٣٧هـ)، مخطوطة مكتبة الاوقاف ببغداد برقم ١٢١٦.
٥. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق عبدالمحسن خلوصي الناصري، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٧٤.
٦. الجواهر الثمين في بيان حقيقة التضمين: الألوسي، محمود شكري (ت٧٥٦هـ)، مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي.
٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، احمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، مخطوطة مكتبة الاوقاف ببغداد ج٢ برقم ٦٣٧٧، ج٤ برقم ٦٣٧٨.

٨. شرح التسهيل: المرادي، حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ—)، تحقيق: حسن تورال، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٧١.
٩. المجيد في إعراب القرار المجيد: السفاقي، ابراهيم بن محمد (ت٧٤٢هـ—)، مصورة مكتبة المجمع العلمي العراقي عن مكتبة المدينة المنورة العامة برقم .
١٠. المسائل الشيرازيات: ابو علي الفارسي، الحسن بن احمد (ت٣٧٧هـ—)، تحقيق: علي جابر المنصور، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الاداب ١٩٧٦.
١١. المسائل العضديات: ابو علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري - مطبوعة بالرونو.
١٢. المغني في النحو: ابن فلاح اليمني، منصور بن فلاح (ت٦٨٠هـ—) ، مصورة مكتبة المجمع العلمي العراقي عن مخطوطة الكاشاني في كربلاء.
١٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه: الاعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت٤٧٦هـ—)، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الآداب ١٩٨٥.

المطبوعة:

١. إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الاربعة عشر: الدمياطي، احمد بن محمد المعروف بالبناء (ت١١١٧هـ) المطبعة العامرة ١٢٨٥هـ.

٢. أحكام القرآن: ابن العربي، ابو بكر محمد بن عبدالله (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة البابي الحلبي وشركاه بمصر ط١، ١٩٧٥.
٣. الازهية في علم الحروف: الهروي، علي بن محمد (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقى ١٩٧١.
٤. الاستغناء في احكام الاستثناء: القرافي، احمد بن ادريس (ت٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه حسين، وزارة الاوقاف مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٢.
٥. اسرار العربية: ابو البركات الانباري، وعبد الرحمن محمد (ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقى ١٩٥٧.
٦. الاشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين (ت٩١١هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ١٩٧٥.
٧. الاصول في النحو: ابن السراج، ابو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي ج١ مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٣، ج٢ مطبعة سلمان الاعظمي بغداد ١٩٧٣.
٨. اعراب الحديث النبوي: ابو البقاء العكبري، عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة زيد بن ثابت ١٩٧٧.

٩. اعراب القرآن: النحاس، ابو جعفر احمد بن محمد (ت٣٣٨هـ—)، تحقيق: زهير غازي زاهد، وزارة الاوقاف، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧.
١٠. الإعراب في جمل الإعراب ضمن (رسالتان لابن الانباري)، ابو البركات الانباري، تحقيق سعيد الافغاني مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧.
١١. الافصاح في شرح ابیات مشكلة الاعراب: الفارقي، الحسن بن اسد (ت٤٨٧هـ—)، تحقيق: سعيد الافغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٩٨٠.
١٢. الاقتراح في علم اصول النحو: جلال الدين السيوطي، حيدر آباد الدكن ط٢، ١٩٣٥.
١٣. الاقتضاب في شرح ادب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، عبدالله بن محمد (ت٥٢١هـ—)، بعناية عبدالله البستاني، المطبعة الادبية، بيروت ١٩٠١م.
١٤. الامالي الشجرية: ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت٤٣٦هـ—)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.
١٥. أمالي المرتضى: الشريف المرتضى، علي بن الحسين (ت٤٣٦هـ—)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧.

١٦. املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، ابو البقاء العكبري، تحقيق: ابراهيم عطوة عوض، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، ط١، ١٩٦١.
١٧. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابو البركات الانباري: تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط٤، ١٩٦١.
١٨. الايضاح العضدي: ابو علي الفارسي، تحقيق: د. حسين شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط١، ١٩٦٩.
١٩. الايضاح في علل النحو: الزجاجي، عبدالرحمن بن اسحاق، (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٥٩.
٢٠. الايضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، محمد بن عبدالرحمن (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالأزهر، أعادت طبعة بالافست مكتبة المثنى ببغداد.
٢١. البحر المحيط: ابو حيان الاندلسي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.
٢٢. بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي، (ت٧٥١هـ)، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، د. ت.
٢٣. البرهان في علوم القرآن: الزركشي، محمد بن عبدالله، (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه ط١، ١٩٥٨.

٢٤. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، الزمكاني، عبدالواحد بن عبدالكريم، (ت ٦٥١هـ)، تحقيق: د. خديجة الحديثي، و د. احمد مطلوب، وزارة الاوقاف، مطبعة العاني بغداد، ط ١، ١٩٧٤.

٢٥. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ابو البركات الانباري، تحقيق: د. رمضات عبدالنواب، وزارة الثقافة بمصر مطبعة دار الكتب ١٩٧٠.

٢٦. البيان في غريب اعراب القرآن: ابو البركات الانباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٩٦٩-١٩٧٠.

٢٧. تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره السيد احمد صقر، دار التراث بالقاهرة ط ٢، ١٩٧٣.

٢٨. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب: الاعلم الشنتمري، مطبوع بأسفل كتاب سيبويه، ط ١ بولاق، ١٣١٦هـ.

٢٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، بالقاهرة، ١٩٦٨.

٣٠. تقريرات وزبد من شرح ابي سعيد السيرافي: الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ)، بهامش كتاب سيبويه ط ١ بولاق، ١٣١٦هـ.

٣١. التكملة: ابو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع جامعة الموصل ١٩٨١.

٣٢. التمام في تفسير اشعار هذيل مما اغفله السكري: ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: احمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي واحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد ط ١، ١٩٦٢.

٣٣. جامع البيان عن تأويل القرآن: الطبري، محمد بن جرير، (ت ٣١٠هـ) ج ١-١٦، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر، الاجزاء الاخرى غير المحققة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ط ٢، ١٩٥٤.

٣٤. جامع الدروس العربية: الغلاييني، مصطفى بن محمد، (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ج ١ ط ١٢، ١٩٧٣.

٣٥. الجامع الصحيح: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)، القاهرة ١٣٨٣هـ.

٣٦. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ابن الاثير الجزري، ضياء الدين نصر الله بن ابي الكرم محمد، (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد، و د. سعيد جميل، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٥٦.

٣٧. الجامع لاحكام القرآن: القرطبي، محمد بن احمد، (ت ٦٧١هـ)، دار الشعب، القاهرة.

٣٨. الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل ط ١، ١٩٨٤.

٣٩. جني الجنّتين في تمييز نوعي المثبتين: المحبّي، محمد امين بن فضل الله (ت ١١١هـ)، مكتبة القدسي والبدير، مطبعة الترقّي دمشق (١٣٤٨هـ).
٤٠. الجني الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، مطابع جامعة الموصل ١٩٧٦.
٤١. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: الخصري، الشيخ محمد الدميّاطي (ت ١٢٨٧هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، الطبعة الاخيرة ١٩٤٠.
٤٢. حاشية الصبان على شرح الاشمونّي: الصّبّان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة الاستقامة بمصر، القاهرة ط ١، ١٩٤٧.
٤٣. حاشية الشيخ ياسين: العليمي، ياسين بن زين الدين، (ت ١٠٦١هـ)، مطبوع بهاش (شرح التصريح على التوضيح).
٤٤. الحجة في علل القراءات السبع: ابو علي الفارسي: تحقيق: علي النجدي ناصف و د. عبدالحليم النجار و د. عبدالفتاح شلبي ج ١، القاهرة ١٩٦٥، ج ٢، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٣.
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، الحسين بن احمد، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، بيروت ١٩٧١.

٤٥. حجة القراءات: ابو زرعة عبدالرحمن بن محمد، (ت القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الافغاني، منشورات جامعة بنغازي ط١، ١٩٧٤.

٤٦. الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين: هادي عطية مطر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط١، ١٩٨٦.

٤٧. حقائق التأويل في متشابه التنزيل: الشريف الرضي، محمد بن الحسين (ت ٤٠٦هـ)، مطبعة الغزي، النجف الاشرف، ١٩٣٦.

٤٨. الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠.

٤٩. حلية المحاضرة في صناعة الشعر: الحاتمي، محمد بن الحسين، (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. جعفر الكناني، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٧٩.

٥٠. خزنة الادب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

٥١. الخصائص: ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ط٢.

٥٢. دراسات لإسلوب القرآن الكريم: محمد عبدالخالق عزيمة، جامعة الازهر، مطبعة السعادة — ط١، ١٩٧٢ — ١٩٧٣.

٥٣. الدر اللقيط من البحر المحيط: ابن مكتوم، احمد بن عبدالقادر، (ت ٧٤٩هـ)، مطبوع بهامش البحر المحيط.

٥٤. الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي، احمد بن الامين،
(ت ١٣٣١هـ)، مطبعة كردستان العلمية/ط ١، ١٣٢٨هـ.
٥٥. دلائل الاغجاز: الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن
(ت ٤٧١هـ)، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة،
مطبعة المدنيز
٥٦. ديوان القطامي: عمير بن شبيب (ت ١٠١هـ)، تحقيق: ابراهيم
السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، ط ١، ١٩٦٠.
٥٧. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: د. مازن
المبارك، مطبعة جامعة دمشق ط ١، ١٩٦٣.
٥٨. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: السهيلي،
عبدالرحمن بن عبدالله، (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل،
دار الكتب الحديثة، دار النصر للطباعة، القاهرة.
٥٩. الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الانباري محمد بن القاسم
(ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والاعلام،
دار الرشيد للنشر ١٩٧٩.
٦٠. السبعة في القراءات، ابن مجاهد، احمد بن موسى، (ت ٣٢٤هـ)،
تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
٦١. سر صناعة العراب: ابو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى
السقا وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
بمصر ط ١، ١٩٥٤.

٦٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة السعادة ط١٤، ١٩٦٤-١٩٦٥.
٦٣. شرح ابيات سيبويه: ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الحجاز دمشق، ١٩٧٦.
٦٤. شرح ابيات سيبويه: النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغري، النجف الاشرف ط١، ١٩٧٤.
٦٥. شرح الاشعار الستة الجاهلية، البطلوسي، ابو بكر عاصم بن أيوب، تحقيق: ناصف سليمان عواد، وزارة الثقافة والفنون، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩.
٦٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، علي بن محمد (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط٢، ١٩٣٩.
٦٧. شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك، (ت٦٨٦هـ)، منشورات خسرو بيروت، د. ت.
٦٨. شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، مطابع سجل العرب ط١، ١٩٧٤.
٦٩. شرح التصريح على التوضيح: الازهري، خالد بن عبدالله، (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٧٠. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الاوقاف، مطابع جامعة الموصل ١٩٨٠.

٧١. شرح ديوان الحماسة: الخطيب التبريزي، يحيى بن علي، (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة حجازي بالقاهرة.

٧٢. شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، احمد بن محمد، (ت ٤٢١هـ)، نشره احمد امين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، بالقاهرة، ١٩٥١ - ١٩٥٣.

٧٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٧٤. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، وزارة الاوقاف، مطبعة العاني ببغداد، ١٩٧٧.

٧٥. شرح القصائد التسع المشهورات: النحاس، تحقيق: الدكتور احمد خطاب، وزارة الاعلام، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة بغداد، ١٩٧٣.

٧٦. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ابن الانباري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣.

٧٧. شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧٨. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢.
٧٩. شرح الكافية في النحو: رضي الدين الاستربادي، محمد بن الحسن، (ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
٨٠. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: العسكري، الحسن بن عبدالله (ت٣٨٢هـ)، تحقيق: عبدالعزيز احمد، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي واولاده بمصر ط١/١٩٦٣.
٨١. شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، مكتبة المثنى القاهرة.
٨٢. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة لجنة البيان العربي.
٨٣. الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٣.
٨٤. صحيح البخاري: البخاري، محمد اسماعيل، (ت٢٥٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الاولى ادارة الطباعة المنيرية بمصر (د. ت).
٨٥. ضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠.
٨٦. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر: محمود شكري الألوسي، المطبعة السلفية بمصر القاهرة ١٩٢٢.

٨٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيد القيرواني،
الحسن بن رشيق (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين
عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، ط ٤،
١٩٧٢.

٨٨. الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجالين للدقائق الخفية: الجمل،
سليمان بن عمر (ت ١٢٠٤هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر،
مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

٨٩. فقه اللغة المقارن: د. ابراهيم السامرائي، دار العلم للملايين،
بيروت، ١٩٦٨.

٩٠. فقه اللغة واسرار العربية: الثعالبي، عبد الملك بن محمد،
(٤٣٠هـ)، منشورات دار الحياة، بيروت.

٩١. الفوائد الضيائية: الجامي، عبد الرحمن بن احمد، (ت ٨٩٨هـ)،
تحقيق: د. اسامة طه الرفاعي، وزارة الاوقاف، مطبعة وزارة
الاوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣.

٩٢. الفیصل فی الوان الجموع: عباس ابو السعود، مطابع دار
المعارف بمصر ١٩٧١.

٩٣. الكامل: المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق:
محمد ابو الفضل ابراهيم السيد شحاته، دار نهضة مصر للطبع
والنشر، مطبعة نهضة مصر بالفجالة.

٩٤. كتاب سيبويه: سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت ١٨٠هـ)، مطبعة
بولاق ط ١، ١٣١٦هـ.

٩٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩٦. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: القيسي، مكي بن ابي طالب، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤.

٩٧. كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، مطبوعات وزارة الاوقاف، مطبعة الارشاد بغداد ١٩٨٤.

٩٨. الكليات: ابو البقاء الكفوي: أيوب بن موسى، (ت١٠٩٥هـ)، مطبعة بولاق ١٢٥٣هـ.

٩٩. لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت٧١١هـ)، دار صادر، وبيروت ١٩٥٦.

١٠٠. ليس في كلام العرب: ابن خالويه، تحقيق: احمد عبدالغفور عطار، دار مصر للطباعة، ١٩٥٧.

١٠١. ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد: المبرد، باعثناء عبدالعزيز اليمني الرجكوتي الأثري، المطبعة السلفية ومكنتها بالقاهرة ١٣٥٠هـ.

١٠٢. ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني، ابو عبدالله محمد بن جعفر، (ت٤١٢هـ) تحقيق: د. رمضان عبدالنواب

ود.صلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة بالكويت، مطبعة
المدني بمصر، ١٩٨٢.

١٠٣. المبهج في تفسير اسماء شعراء الحماسة، ابن جني، مكتبة
القدس والبدير، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٤٨هـ.

١٠٤. المثنى: ابو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، (ت ٣٥١هـ)،
تحقيق: عز الدين التتوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي
بدمشق ١٩٦٠.

١٠٥. مجاز القرآن: ابو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، (ت ٢١٠هـ)،
تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، الناشر محمد سامي امين الخانجي
الكتبي بمصر، ط ١/ج ١ سنة ١٩٥٤، ج ٢ سنة ١٩٦٢.

١٠٦. مجالس ثعلب، ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى، (ت ٢٩١هـ)،
تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مطابع دار المعارف بمصر
١٩٦٠.

١٠٧. مجالس العلماء: الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون،
مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٢.

١٠٨. مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، الفضل بن الحسن،
(ت ٥٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧٩هـ.

١٠٩. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو
الفتح بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبدالحليم النجار
ود. عبدالفتاح اسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي،
القاهرة ١٣٨٦-١٣٨٩هـ.

١١٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، عبدالحق بن عطية، (ت٥٤١هـ)، تحقيق: احمد صديق الملاح، القاهرة ١٩٧٤ (ج١).
١١١. مختصر في شواذ القراءات: ابن خالويه، تحقيق: برجستراسر، المطبعة الرحمانية، بمصر ١٩٣٤.
١١٢. المخصص: ابن سيده، علي بن اسماعيل، (ت٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت ١٩٧٨.
١١٣. المذكر والمؤنث: ابن الانباري، تحقيق: د. طارق عبد عون الجناي، وزارة الاوقاف مطبعة العاني ط١، ١٩٧٨.
١١٤. المذكر والمؤنث: الفراء، يحيى بن زياد، (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧٥.
١١٥. المذكر والمؤنث: المبرد، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب وصالح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠.
١١٦. المرتجل: ابن الخشاب، عبدالله بن احمد، (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق ١٩٧٢.
١١٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد احمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١١٨. المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات: ابو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، منشورات وزارة الاوقاف، مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣.

١١٩. المساعد علي تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل
بركات، مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي في جامعة ام
القري، ط١، ١٩٨٢.

١٢٠. مسند الامام احمد بن حنبل: احمد بن محمد بن حنبل،
(ت٢٤١هـ)، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر، دار صادر
للطباعة والنشر.

١٢١. مشكل اعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح
الضامن، وزارة الاعلام، دار الحرية للطباعة ١٩٧٥.

١٢٢. معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب، بيروت ط٣، ١٩٨٣.

١٢٣. معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت٢١٥هـ)، تحقيق:
د. فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٩.

١٢٤. معاني القرآن و اعرابه: الزجاج، ابراهيم بن السري،
(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، الهيئة العامة لشؤون
المطابع الاميرية، القاهرة ١٩٧٤.

١٢٥. معترك الأقران في اعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي،
تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، دار الثقافة العربية
للطباعة.

١٢٦. المعمرون والوصايا: ابو حاتم السجستاني، سهيل بن محمد،
(ت٢٥٠هـ)، تحقيق: عبدالمنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية،
عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٦١.

١٢٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة المدني بالقاهرة.

١٢٨. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: العيني، محمود بن احمد، (ت ٨٥٥هـ)، (مطبوع بهامش خزنة الادب).

١٢٩. المقتصد فس شرح الايضاح: عد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، المطبعة الوطنية عمان- الاردن، ١٩٧٢.

١٣٠. المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٣١. المقرَّب: ابن عصفور، تحقيق: الدكتور احمد عبدالستار الجواري، والدكتور عبدالله الجبوري، منشورات ديوان رئاسة ديوان الاوقاف، مطبعة العاني بغداد ط ١/١٩٧٢.

١٣٢. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ابو حيان الاندلسي، تحقيق: سدي كلازر، الجمعية الشرقية الامريكية (نيوها فن ١٩٤٧م).

١٣٣. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر ط ٣، ١٩٦٢.

١٣٤. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح علي محمد الضبا، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة مصطفى محمد، بمصر (د.ت).

١٣٥. النهر الماد من البحر المحيط: ابو حيان الاندلسي، (مطبوع بهامش البحر المحيط).

١٣٦. النوادر في اللغة: ابو زيد الانصاري، سعيد بن اوس، (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالقادر احمد، دار الشروق، بيروت، مطابع الشروق، ط١، ١٩٨١.

١٣٧. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي: تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ود. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥، وما بعدها.

١٣٨. الواضح الزبيدي: ابو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبدالكريم خليفة، منشورات الجامعة الاردنية، مطابع الجمعية العلمية الملكية، ١٩٦٤.

المجلات:

١. مجلة آداب المستنصرية العدد الرابع لسنة ١٩٧٩، والعدد التاسع لسنة ١٩٨٤.

٢. مجلة اللغة العربية في القاهرة: العدد الاول لسنة ١٩٣٤.

٣. مجلة المورد: المجلد الثالث، العدد الثاني لسنة ١٩٧٤، والمجلد الثاني عشر، العدد الثالث لسنة ١٩٨٣.



المحتويات

•

,

/

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الاول: الحمل على المعنى وعلى الموضع	١١
اولاً: مصطلحات الحمل وقواعده	١٣
اولاً: المصطلحات الخاصة بالقياس	١٣
١. حمل الفروع على الأصول	١٤
٢. حمل الاصول على الفروع	١٥
٣. حمل النظير على النظير	١٦
٤. حمل الشيء على ضده	٢٢
ثانياً: المصطلحات او القواعد التي لا تتصل بالقياس	٢٣
١. الحمل على ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير	٢٤
٢. الحمل على أحسن القبيحين	٢٥
٣. الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل	٢٦
٤. الحمل على الظاهر	٢٧
٥. الحمل على احسن الوجوه	٢٧
ثانياً: الحمل على المعنى وتعبيراته	٢٨
اقسام الكلام من حيث المطابقة	٢٨
الحمل على المعنى	٢٩

٣٢	تعبيرات تؤدي معنى الحمل على المعنى
٣٢	١. حمله على كذا
٣٣	٢. التأويل
٣٦	٣. ذهب على كذا
٣٩	٤. مراعاة المعنى
٤١	٥. اعتبار المعنى
٤٢	٦. الرد على المعنى
٤٤	٧. الإجراء على المعنى
٤٦	٨. الإعادة على المعنى
٤٧	٩. جاء على المعنى
٤٨	١٠. أخرجه على المعنى
٤٩	١١. أراد كذا
٥٠	١٢. جعله على المعنى
٥٢	١٣. عني به كذا
٥٣	١٤. وضعه على كذا
٥٤	١٥. قصد به قصد كذا
٥٥	ثالثاً: الحمل على الموضع
٥٦	أقسام الأعراب
٥٧	الإعراب المحلي
٥٨	الإعراب الموضعي

٥٩	الحمل على الموضع وعلى المحل
٦٠	ما له لفظ وموضع
٦٣	ما يجوز فيه الحمل على الموضع
٦٣	١. الحمل على موضع المنادى المفرد العلم
٦٥	٢. الحمل على موضع اسم (انّ)
٦٧	٣. الحمل على موضع اسم (لا) النافية للجنس مع اسمها
٦٩	٤. الحمل على موضع المجرور بحرف الجر
٧٤	٥. الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل
٧٧	٦. الحمل على موضع ما اضيف اليه المصدر
٨١	٧. الحمل على موضع جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء
٨٣	٨. الحمل على موضع ما اضيف إليه (غير) الاستثنائية
٨٥	الخلط بين الحمل على الموضع والحمل على المعنى
٨٩	الفصل الثاني: الحمل على اللفظ وعلى المعنى
٩١	توطئة
٩٣	أولاً: القواعد والأصول في الحمل على اللفظ وعلى المعنى
٩٤	١. الحمل على المعنى بعد تمام الكلام
٩٦	٢. الحمل على اللفظ وعلى المعنى فيما له لفظ ومعنى
٩٨	٣. الحمل على المعنى ابتداء
١٠٥	٤. الحمل على المعنى ثم على اللفظ
١١١	٥. الحمل على اللفظ ثم على المعنى

١١٤	٦. الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ
١٢٠	٧. الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ ثم على المعنى
١٢١	٨. حمل الجواب على اللفظ وعلى المعنى
١٢٢	٩. الإخبار بـ(الذي) أو بموصوف به على الضمير
١٣١	١٠. الإخبار بنكرة عن ضمير
١٣٥	ثانياً: الأدوات والاسماء التي تحمل على اللفظ وعلى المعنى
١٣٦	١. (أل) الموصولة
١٣٨	٢. التي
١٣٩	٣. الذي
١٤٤	٤. أي
١٤٧	٥. بعض
١٤٨	٦. ذا وذو وذوات
١٥٠	٧. غير ومثل
١٥٠	٨. كآين
١٥٢	٩. كلا وكلتا
١٥٥	١٠. كل
١٦٢	١١. كم
١٦٣	١٢. ما

١٦٥	١٣. من
١٦٦	١٤. مهما
١٦٩	الفصل الثالث: التذكير والتأنيث
١٧١	أولاً: أقسام المذكر والمؤنث
١٧١	١. التذكير هو الأصل
١٧٢	٢. التأنيث للاسم وليس للفعل
١٧٣	٣. أقسام المؤنث
١٧٤	٤. المؤنث الحقيقي
١٧٥	٥. المؤنث المجازي
١٧٨	ثانياً الحمل على اللفظ وعلى المعنى
١٧٨	١. المصدر
١٨٥	٢. جمع التكسير
١٨٩	٣. اسم الجمع
١٩٠	٤. اسم الجنس الجمعي
١٩٤	٥. فاعل نعم المؤنث المعروف بـأل
١٩٦	٦. أسماء القبائل والامم والاحياء
١٩٩	٧. أسماء البقاع والاماكن والبلدان
٢٠٢	٨. الحروف والألفظ والأدوات
٢٠٣	ثالثاً: حمل اسم على معنى اسم آخر
٢٠٣	١. حمل اسم مذكر على معنى اسم مؤنث (تأنيث المذكر)

٢٠٩	٢. حمل اسم مؤنث على معنى اسم مذكر (تذكير المؤنث)
٢١٦	رابعاً: اكتساب المضاف التأنيث والتذكير من المضاف اليه
٢١٦	١. اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه (تأنيث المذكر)
٢٢٦	٢. اكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (تذكير المؤنث)
٢٢٨	٣. حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه
٢٣١	الفصل الرابع: الإفراد والتثنية والجمع
٢٣٣	أولاً: المفرد بمعنى الجمع
٢٣٤	١. اسم الجمع
٢٣٨	٢. اسم الجنس الجمعي
٢٣٩	٣. المعرف بأل الجنسية
٢٤٢	٤. المصدر
٢٤٤	٥. النكرة
٢٥٣	٦. المضاف
٢٥٩	ثانياً: الجمع بمعنى المفرد
٢٥٩	١. جمع الشيء بما حوله في الأماكن
٢٦٣	٢. جمع الشيء بما حوله في غير الأماكن
٢٦٥	٣. وصف الواحد بالجمع على تعدد أجزائه
٢٦٨	٤. وضع الجمع موضع المفرد في الأشخاص

٢٧٠	٥. جمع التكسير بمعنى الواحد
٢٧٢	٦. أفراد الضمير على معنى الجمع أو الجنس
٢٧٥	ثالثاً: الجمع بمعنى المثنى
٢٧٥	١. هل الاثنان اول الجمع وأقله
٢٧٨	٢. جمع الشئيين من شئيين
٢٨٥	٣. جمع الشئيين المنفصلين
٢٨٧	٤. الجمع على تعداد أجزاء المثنى
٢٨٨	رابعاً: المثنى بمعنى الجمع
٢٨٨	١. التثنية على معنى اسم الجمع
٢٩٢	٢. التثنية على معنى الجماعتين أو الصنفين
٢٩٥	خامساً: المثنى بمعنى المفرد
٢٩٨	سادساً: المفرد بمعنى الممثنى
٣٠١	الفصل الخامس: المظاهر الأخرى للحمل على المعنى
٣٠٣	أولاً: العطف على المعنى
٣٠٣	التوهم والغلط
٣٠٦	العطف على التوهم وعلى المعنى
٣٠٨	العطف على التوهم
٣٠٨	١. توهم دخول حرف الجر
٣١٢	٢. توهم دخول حرف الجزم
٣١٦	٣. توهم دخول حرف النصب

٣١٧	٤. تَوْهَم عدم دخول إن
٣١٨	العطف على المعنى
٣١٨	١. عطف مصدر مؤول على مصدر متوهم
٣٢٠	٢. العطف على علة متوهمة
٣٢٢	٣. عطف منصوب على مجرور
٣٢٥	٤. عطف مرفوع على منصوب
٣٢٧	٥. عطف مرفوع على مجرور
٣٢٩	٦. عطف مرفوع على مجزوم
٣٣٠	٧. عطف مجرور على مرفوع
٣٣٠	٨. جر المتعاطفين بحرفين مختلفين
٣٣١	٩. تقدير تقديم (أن) الناصبة
٣٣٢	١٠. العطف على ما لا يصل اليه العامل
٣٣٦	ثانياً: التضمين
٣٣٦	نيابة حروف الجر بعضها عن بعض
٣٣٧	التضمين ومجالاته
٣٤٠	١. تضمين ما لا يتعدى بحرف جر معنى ما يتعدى بحرف جر آخر
٣٤٣	٢. تضمين المتعدي معنى اللازم
٣٤٥	٣. تضمين اللازم معنى المتعدي
٣٤٧	ثالثاً: الحمل على معنى النفي

٣٤٧	أولاً: الاستفهام
٣٥٢	ثانياً: القسم
٣٥٣	ثالثاً: القصر بـ(إنما)
٣٥٤	رابعاً: ألفاظ تفيد النفي
٣٥٧	خامساً: الابتداء بالنكرة
٣٥٨	رابعاً: الحمل على معنى الفعل المذكور
٣٥٨	أولاً: الحمل على المعنى بعد تمام الكلام
٣٥٩	١. رفع الفاعل في جواب سؤال مقدر
٣٦٢	٢. رفع الفاعل بفعل مضمر يدل عليه ما قبله
٣٦٤	٣. نصب المفعول به بفعل مضمر يدل عليه ما قبله
٣٦٦	ثانياً: الحمل على المعنى قبل تمام الكلام
٣٦٦	١. نصب المفعول به بفعل مضمر يدل عليه ما قبله
٣٦٨	٢. مشاركة الفاعل والمفعول في الفعل
٣٧٣	الخاتمة
٣٨١	المصادر والمراجع
٤٠٣	المحتويات
٤١٥	السيرة الذاتية

السيرة الذاتية والعلمية

أستاذ مساعد دكتور علي عبد الله حسين العنبي

الولادة: العراق — محافظة ديالى — قضاء الخالص ١٩٥٢ م .

تخرج في قسم اللغة العربية بكلية الآداب / جامعة بغداد عام ١٩٧٥ — ١٩٧٦

حصل على شهادة الماجستير في قسم اللغة العربية بكلية الآداب / الجامعة المستنصرية

عن رسالته الموسومة بـ (الحمل على المعنى في العربية) عام ١٩٨٦ .

حصل على شهادة الدكتوراه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب / جامعة بغداد عن

أطروحته الموسومة بـ (الرد إلى الأصل في النحو والصرف) عام ١٩٩٢ م

عين مدرساً على ملاك وزارة التربية من عام ١٩٧٨ — ١٩٩١ م .

نقل إلى ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام ١٩٩١ م .

عمل تدريسياً في الجامعات الآتية :

جامعة الكوفة — كلية التربية للبنات — قسم اللغة العربية من عام ١٩٩١ — ١٩٩٥ م.

الجامعة المستنصرية — كلية المعلمين في ديالى من عام ١٩٩٥ — ١٩٩٨ م .

جامعة ديالى — كلية التربية — قسم اللغة العربية من عام ١٩٩٨ — ٢٠٠٦ م .

جامعة كربلاء — كلية التربية — قسم اللغة العربية من عام ٢٠٠٦ — ٢٠١١ م .

جامعة ديالى — كلية التربية — الأصمعي — قسم اللغة العربية من عام ٢٠١١ م .

❖ كتب عدداً من البحوث نشر قسم منها في المجلات الأكاديمية المحكمة .

له عدد من الكتب المخطوطة ، وله كذلك ديوان شعر مخطوط .

من كتبه المطبوعة :

١. البناء اللغوي في الفواصل القرآنية .

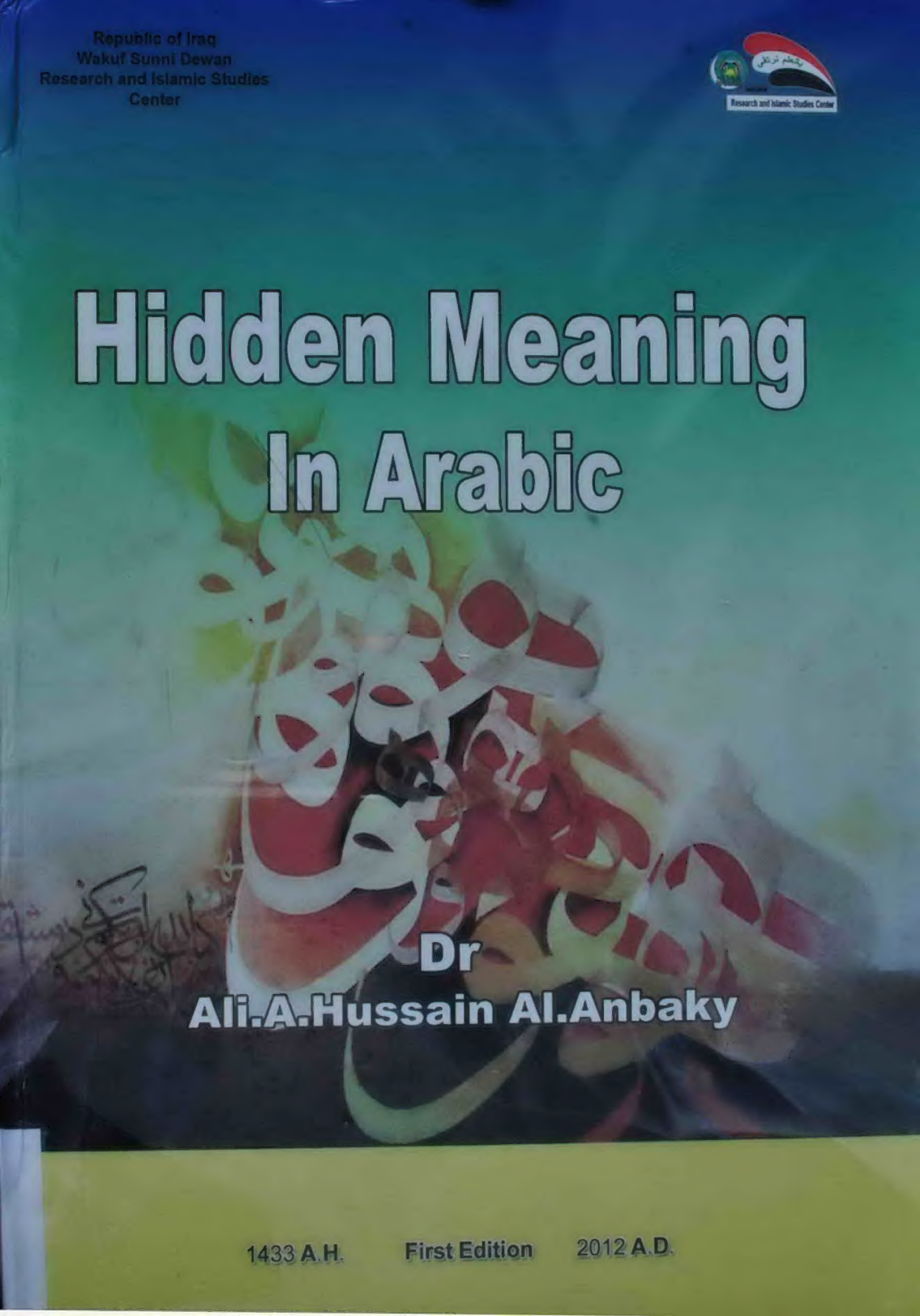
٢. ظاهرة ردّ الرواية الشعرية عند المبرد .

٣. الضرورة الشعرية في اللهجات العربية .

٤. الحمل على المعنى في العربية .

طبع بمطابع هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف السني
e-mail : printprint25@yahoo.com

Hidden Meaning In Arabic



Dr
Ali.A.Hussain Al.Anbaky